



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



- الرئيس الشرفي للمجلة:** أ.د. أحمد محمد صالح الدين صديقي- مدير جامعة مستغانم
- مدير ورئيس تحرير المجلة:** د. العجال عدالة
- مدير مساعد ومستشار قانوني:** د. جيلالي بوشرف
- أعضاء هيئة التحرير:** د. فاطمة الزهراء زرواط
- أ. أحمد بلقاسم
- أ. عبد الله بوقصة
- أ. محمد عبد الرزاق بوطغان
- أ. الحبيب سعيد قوار
- أ. يوسف مباتي
- المكلف باللوجستيك:** السيد عباسه أحمد- الأمين العام للكلية
- خلية الإعلام والاتصال:** أ. بلال دقيوس
- خلية الإعلام الآلي:** السيد نبيل عليوات
- السيد محمد بلبية

لجنة القراءة:

- أ.د. مسيكة بعداش (جامعة الجزائر)
- د. عبد القادر عدالة (جامعة معسكر)
- د. الحاج بن زيدان
- د. خالد عبد الوهاب البنداري (جامعة مصر)
- د. محمد محمود ولد محمد عيسى (جامعة مستغانم)
- د. محمد رمضان (جامعة مستغانم)

اللجنة العلمية:

- د. عبد القادر براينيس (جامعة مستغانم) - عميد الكلية
- أ.د. ألبار لورد - رئيس جامعة سانغور أليكسوندي
- أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر
- أ.د. مصطفى بلعقد (جامعة تلمسان) الجزائر
- أ.د. محمد بن بوزيان (جامعة تلمسان) الجزائر
- أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (ج تلمسان) - عميد كلية
- أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان) الجزائر
- أ.د. عبد القادر حفلاط (جامعة ليل) فرنسا
- أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
- أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر
- أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم (جامعة مصر) مصر
- أ.د. رشيد يوسف (جامعة مستغانم) الجزائر
- أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر
- أ.د. دليلة زناكي (جامعة وهران) الجزائر
- د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر
- د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر
- د. كمال بوصافي (المدرسة العليا للتجارة) الجزائر
- د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر
- د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر
- د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر
- د. بوحفص حاكمي (جامعة وهران) الجزائر
- د. محمد التليلي حامدي (جامعة المنستير) تونس
- د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن
- د. عبد المجيد سعدي (جامعة قرونوبل) فرنسا
- د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم



الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



مقاييس النشر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛
- أن ترسل البحوث في نسخة واحدة مكتوبة بالوارد (Word) إضافة إلى قرص مضغوط أو عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.
- لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛
- أن يشتمل البحث على ملخص لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج المتوصل إليها؛
- ألا يتجاوز البحث 30 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:
 - البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 14 بالنسبة للنص وحجم 12 بالنسبة للأرقام في العرض؛
 - البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 12؛
 - الهوامش بالسنتيمتر: علوي/ سفلي: 1,5، يمين/ يسار: 1,5، بين الأسطر: 1,0؛
 - حجم الورقة: عرض: 17 / طول: 24.
- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:

- مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
- كتابة الهوامش أو توماتيكيا في أسفل الصفحة؛
- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
- أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
- إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- البحوث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لا؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المراسلات والاهتمامات:

مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية - موقع خروبة - جامعة مستغانم

ولاية مستغانم 27000 ، الجزائر

فاكس: 00213 45 421140 / البريد الإلكتروني: strg.dev@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.rsd-dz.net

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



العدد الرابع - جانفي 2013

الفهرس

الصفحة	صاحب المقال	العنوان
05		كلمة العدد للدكتور عبد القادر براينيس/ عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم
08	د. عاطف جابر طه عبد الرحيم (مصر)	تحليل درجة استجابة المديرين للتوافق مع المشكلات التنظيمية باستخدام النموذج اللوغارتمي الخطي لجدول التوافق ذات الفئات المرتبة (بالتطبيق على قطاعي البنوك والبتروك)
39	أ. مزيان التاج (م. ج. عين تموشنت-الجزائر) أ. درويش عمار (جامعة مستغانم-الجزائر)	التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية باستخدام لوحة القيادة دراسة حالة مؤسسة إنتاج الإسمنت - بني صاف
59	د. بوروية محمد الحاج (جامعة مستغانم-الجزائر) أ. بن لحسن الهواري (جامعة وهران-الجزائر)	التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وجهين للاقتصاد الأخضر
78	د. لحر عباس (جامعة مستغانم-الجزائر)	الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد
107	أ. حواس أمين (جامعة تيارت-الجزائر)	المعجزات الآسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى
133	أ. بوصلاح محمد عبد اللطيف (جامعة سعيدة-الجزائر) أ. بوجرفة بن ناصر (جامعة معسكر-الجزائر)	نحو تفعيل دور إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
153	د. عدالة عبد القادر (جامعة معسكر-الجزائر)	الشغل بين نظرية ابن خلدون والفكر المعاصر (بحث في الفلسفة الاقتصادية)
173	د. العيد محمد (جامعة مستغانم-الجزائر)	الصناعة السياحية ودورها في التنمية المستدامة
202	أ. شوقي جباري (جامعة أم البواقي-الجزائر) أ. محمد محجوب الحداد (جامعة مصراتة-ليبيا)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة: (تونس ، ليبيا ، مصر)



ملء العدد

تسويق الخدمات والخدمات العمومية وأثر خصائص الخدمات على سياسات التسويق تشكل موضوع هذه المقدمة لمجلة الاستراتيجية والتنمية. فكل يوم تظهر خدمات وتتطور أخرى، وكلها تحتاج إلى متطلبات الانسجام، الانفتاح والمرونة، وبالتالي إلى تسويق فعال للخدمات.

ولقد كان لأهمية قطاع الخدمات والتطور الملحوظ الذي شهده، أثر كبير في توليد الاهتمام الكبير بتسويق الخدمات والمشاكل المرتبطة به، وأهمها مشكلة تكييف وربط سياسات التسويق مع الخصائص المميزة للخدمات بصفة عامة، وللخدمات العمومية بصفة خاصة، الأمر الذي يميز تسويق الخدمات عن التسويق بصفة عامة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النمو الكبير الذي عرفه نشاط الخدمات، والخدمات العمومية في العالم الغربي بسبب إستفادته كثيرا من التطور الذي عرفه التسويق... على الرغم من ذلك، لا يزال قطاع الخدمات في الجزائر وفي غيره من الدول النامية بحاجة للكثير من منافع التسويق.

ولذلك فإن أي دراسة جدية لتسويق الخدمات يجب أن تركز على المحاور التالية:

- الإطار النظري لاقتصاد الخدمات، ويتضمن محاولة لفهم تاريخ الخدمات ومراحل وعوامل تطوره، وأسباب تأخر إدماج وتطبيق التسويق فيه؛
- الإطار النظري لتسويق الخدمات ويتضمن محاولة فهم قطاع الخدمات بصفة عامة وقطاع الخدمات العمومية بصفة خاصة، ثم محاولة فهم تسويق الخدمات، من حيث مراحل إدماجه، ودور وإختلاف وتميز هذا التسويق؛
- العوامل التي تساعد على تطبيق المفهوم التسويقي وكيفية تدعيمها؛
- العوامل التي تعيق تطبيق المفهوم التسويقي، وكيفية التغلب عليها؛
- الأدوات التسويقية اللازمة لوضع الإستراتيجيات، ويتضمن التعرف على خصائص الخدمات، وخصائص الخدمات العمومية، وأثر ذلك على سلوك المستهلكين، وأخيرا خصوصية تسويق الخدمات والخدمات العمومية؛
- عناصر المزيج التسويقي في مجال الخدمات بدءا بدراسة سياسة المنتج الخدمي بالتركيز على خصوصية سياسة منتجات الخدمات، ومشاكل عرضها والأساليب التسويقية لمواجهة هذه المشاكل. ثم تحليل

سياسة تسعير الخدمات وذلك بمعالجة خصوصية السعر في ميدان الخدمات الخاصة ثم في ميدان الخدمات العمومية. ثم تناول سياسة الترويج في مجال الخدمات وذلك بمعالجة خصوصية ترويج الخدمات، وشروط وكيفيات الإشهار والترويج في هذا القطاع الحساس والمهم. وأخيرا إستراتيجية تقديم الخدمات من حيث مفهوم التقدّم، وأهدافه، وتحديد مكان وزمان أداء الخدمة، وتحديد منافذ توزيع وتقديم الخدمات، ومشاكل قرارات تقديم تلك الخدمات. ثم التعرض لأهمية وخصوصية بائعي الخدمات وأثرهم على جودة الخدمات. إضافة الى ذلك يتضمن هذا الجزء بالإنجاز باقي العناصر المساعدة للمزيج التسويقي في مجال الخدمات. يتعلق الأمر بثلاثة عناصر مهمة تم استحداثها مؤخرا: الجمهور، والبيئة المادية و العمليات.

وفيما يتعلق بطبيعة وأبعاد، وأهداف، وأهمية مجال تسويق الخدمات فإننا نشير إلى أن التسويق أصبح في السنوات الأخيرة مجالا ذا أهمية متزايدة في إدارة مؤسسات الخدمات. فالمبادئ والمفاهيم التي لها أثر فعال في النشاط التسويقي للمؤسسات التجارية التي تهدف إلى الربح، أصبحت ملائمة وبشكل متزايد مع النشاط التسويقي للمؤسسات الخدمات.

فمؤسسات الخدمات لا تعتبر استثناء عن تلك المؤسسات، فهي تحتاج إلى معرفة وتفهم أسواقها وجمهورها، والبيئة التي تعمل فيها... وغيرها لتمكينها من توجيه إمكاناتها المتاحة لتحقيق أهدافها. إضافة الى أن هذه المؤسسات الخدمية تواجه الكثير من المشاكل، التي تصيح في غالب الأحيان عند غياب التسويق - عائقا أمام إنجاز مهامها. ومن هذه المشاكل:

- تحديد طبيعة المستعملين الحاليين والمرتقبين الذين تقدم لهم الخدمات، دراسة وتوضيح سلوكياتهم وإحتياجاتهم، ورغباتهم، وإتجاهاتهم وعاداتهم. وكيفية تحديد حجمهم وتوزيعهم وكمية طلباتهم؛
- كيفية إعداد وتصميم المنتجات بشكل يتلائم مع حاجات ورغبات المستفيدين، وإعداد وتحديد أسعار تتناسب (في آن واحد) مع القدرات الشرائية للمستعملين ومع أهداف المؤسسة، وإستخدام برامج فعالة ومتطورة للاتصالات والترويج للتأثير على المستعملين، وإعداد برامج أخرى للتوزيع تهدف إلى تيسير الإستفادة من خدماتها، وإعداد طرق للتحكم في تسيير الموظفين للإتصال (بائعوا الخدمات) وتكوينهم تكوينا تقنيا وتجاريا يتناسب مع حاجات ورغبات المستفيدين، وإعداد النظم اللازمة لدراسة ردود الفعل عند المستفيدين لقياس مدى رضاهم.

لكن تطبيق المفاهيم والأساليب التسويقية في مؤسسات الخدمات يتطلب توفير عدد من المتغيرات منها:

- إدراك خصوصية قطاع الخدمات بصفة عامة، وقطاع الخدمات العمومية بصفة خاصة، وفهم خصائصها التي تميزها عن السلع المادية؛

- فهم خصوصية سلوك مستعملي الخدمات والخدمات العمومية المتأثر بالخصائص المميزة للخدمات والخدمات العمومية؛
- إعادة تكييف السياسات التسويقية (عناصر المزيج التسويقي) كسياسة المنتج، السعر، الترويج، والتوزيع للمؤسسات التجارية لتلائم مع طبيعة وخصائص مؤسسات الخدمات العمومية وخصوصية سلوك مستعمليها؛
- محاولة تدعيم وتوفير العوامل التي تساعد على تطبيق المفهوم التسويقي بمؤسسات الخدمات والخدمات العمومية، والتغلب على العوامل التي تعيق ذلك.

وتعد دراسة التسويق في قطاع الخدمات من الدراسات الهامة وذلك بالنظر للعديد من الاعتبارات منها أن القطاع الذي تتناوله الدراسة يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة في جميع دول العالم بما فيها الجزائر. إضافة إلى أن هذا الموضوع - أي تسويق الخدمات - لم يتناوله الكثير من الباحثين من قبل بالدراسة والبحث وخاصة في الجزائر، حيث لم يسبق القيام بدراسات شاملة حول هذا الموضوع - في حدود علمنا -، على الرغم من الأهمية التي تحتلها هذه المؤسسات الخدمية بين أفراد المجتمع، إضافة إلى ما يعكسه ذلك من تأثير على الإقتصاد الوطني. ثم أن التسويق لم يحظ بإهتمام مؤسسات الخدمات في العديد من الأقطار النامية ومنها الجزائر، على الرغم مما تواجهه تلك المؤسسات من مشاكل تسويقية متعددة، تتعلق بخدماتها وزبائنها مما يشكل عائقا أمام أداء نشاطاتها. وعليه فالأخذ بتلك المفاهيم والأساليب من شأنه إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشاكل، والتحسين في الأداء وفي الخدمات، الأمر الذي يترتب عليه أن يحظى التسويق بالاهتمام المتزايد من قبل تلك المنظمات. وأخيرا فإن حاجة طلبة الجامعة والأساتذة والباحثين إلى الإحاطة بهذا الموضوع المهم في الإقتصاد لما له من تأثير مهم على التنمية في كل المجتمعات، يعد من الدوافع والمبررات لزيادة الاهتمام بهذه الدراسات في مجال تسويق الخدمات والخدمات العمومية.

أخيرا، نرجو أن يحقق هذا الموضوع حظه من الاهتمام والدراسة والعناية اللازمة بغية تحقيق الأهداف المسطرة والغايات المرجوة من هذه الدراسة، والله المعين. وفقنا الله جميعا لخدمة العلم والمعرفة.

بقلم الدكتور براينيس عبد القادر

عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم

تحليل درجة استجابة المديرين للتوافق مع المشكلات التنظيمية باستخدام النموذج اللوغارتمي الخطي لجداول التوافق ذات الفئات المرتبة (بال تطبيق علي قطاعي البنوك والبتترول)

د. عاطف جابر طه عبد الرحيم

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

atef_gaber_taha@yahoo.com

ملخص:

تم في هذا البحث دراسة وتحليل وقياس درجة استجابة المديرين للتوافق مع المشكلات التنظيمية من خلال ممارسات الموارد البشرية في قطاعي البترول والبنوك في مصر. وقد تم استخدام أساليب إحصائية متقدمة ومنها للماذج اللوغارتمية الخطية الخاصة بتحليل جداول التوافق المربعة عندما تكون الفئات مرتبة (Ordinal)، حيث تمت دراسة نموذج التماثل البسيط ونموذج التماثل الشرطي نموذج معلمات الأقطار المتماثلة. وقد استخدمت هذه النماذج لتحليل بيانات خاصة بدرجة استجابة المديرين للتوافق مع المشكلات التنظيمية لعينة من المديرين في كل قطاع حجمها (500) من قطاع البترول و(500) من قطاع البنوك .

وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أنه في حالة عدم تماثل درجة الاستجابة أو عدم الاستجابة للتوافق مع المشكلات التنظيمية فإنه بصورة عامة تكون درجة استجابة مديري إدارات الموارد البشرية أفضل من درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى في قطاع البترول، أما بالنسبة لقطاع البنوك فان درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى أفضل من درجة استجابة مديري إدارات الموارد البشرية.

Abstract:

In this Research Analysis study Measurement for Managers Response grade for corresponding with organizational problems from applications human resources. In petroleum & banking sectors in Egypt. The Researcher use of Advanced Statistical techniques as Linear log Models. square corresponding Tables(ordinal). study simple symmetry Model. conditional symmetry Model. Diagonals Parameters Symmetry. which as operated All of them on Data specially corresponding Managers Response (CMR) with organizational problems (OP). for Sample of the Managers from every Sector Vol.(500) Petroleum Sector (500) Banking sector.

The Statistical Analysis clear conclusion. In case The symmetry Response grade or not for corresponding with (OP). Response grade Another Departments Managers in petroleum sector. as for Banking Sector The Response grade of Another departments Managers is The best from Response grade of Human recourses Managers .

أولاً - منهجية البحث والدراسات السابقة:

1. المقدمة:

تواجه أغلب المنظمات الآن العديد من المشكلات التنظيمية، الأمر الذي يواجهه كل المديرين علي مستوي الهيكل التنظيمي، بتحديات جسام، مما قد يؤثر علي مستوي أداء كل منهم، مما يؤثر علي الأداء الكلي للمنظمة، وهذا يتوقف بدون أدني شك علي مدي استجابة كل مدير علي الاعتراف بهذه المشكلات، والتوافق معها والتعامل معها، علي أنها واقع لا يمكن الفكك منه، ولذلك فإن درجة الاستجابة لهذه المتغيرات، والاستجابة لها والتعامل معها وفق معطياتها يتوقف عليه إلى حد كبير نجاح المنظمات.

2. هدف البحث:

إن الهدف من البحث هو قياس وتحليل درجة استجابة المديرين للتوافق مع المشكلات التنظيمية، التي تواجههم ولأغراض البحث، فقد تم تقسيم المديرين في هذا الخصوص إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: خاصة بمديري إدارات الموارد البشرية، والمجموعة الثانية: بقية المديرين في بقية الإدارات الأخرى، لمعرفة الفروق في درجات الاستجابة بين كل مجموعة، فيما يتعلق بالممارسات الخاصة بالموارد البشرية والمشكلات التنظيمية.

3. أسلوب جمع ومعالجة البيانات:

لإثراء الجانب النظري من البحث، فقد استخدمت المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي فقد جمع بين الاستبيان والمقابلات، فبالنسبة لقياس الاستجابة للمديرين فيما يتعلق بممارسات الموارد البشرية للمديرين، في كلا المجموعتين في كل قطاع علي حدة، فقد استخدمت استبيان على وفق مقياس (ليكرت) الخماسي، وقد روعي في تصميمها شموليتها في قياس المتغيرات المستقلة لممارسات (HR/GM)، أما فيما يتعلق بمعالجة البيانات الإحصائية فقد تم الحصول على النتائج باستخدام البرامج الجاهزة بواسطة الحاسب الالكتروني .

4. مجتمع وعينة البحث:

يركز هذا البحث علي دراسة مقارنة لكل من قطاع البترول والقطاع البنكي في مصر، من خلال اختيار عدة شركات (15 شركة) في مجال البترول بفروعها المختلفة علي مستوي المحافظات، وكذلك الحال للقطاع البنكي (15) بنك من خلال البنوك الرئيسة والفروع المنتشرة علي مستوي المحافظات، وقد شملت الدراسة 500 مفردة من قطاع البترول، و500 مفردة من قطاع البنوك، وقد تم تقسيم مديري إدارات الموارد البشرية في مجموعة منفصلة في كل قطاع، وبقية المديرين في مجموعة أخرى، وفيما يلي بيان بالشركات والبنوك التي تم اختيارها الجدول رقم(1) :

جدول رقم (1): عينة الشركات والبنوك في قطاعي البترول والبنوك محل البحث

م	قطاع البنوك	قطاع البترول
1	البنك الوطني للتنمية	الهيئة العامة للبترول
2	البنك الأهلي المصري	الشركة العامة للبترول
3	البنك الأهلي المتحد	شركة بي جي إيجبت
4	بنك الاتحاد الوطني	شركة بي بي الشرق الأوسط
5	بنك مصر	شركة كوبلكس
6	بنك التنمية الصناعية العمال المصري	شركة أديسون
7	بنك قناة السويس	شركة الملاحة للبترول (أشيبكتو)
8	بنك بلوم مصر	المصرية للمواد الطبيعية
9	البنك الوطني العماني	شركة السويس للزيت (سوكو)
10	البنك العربي الأفريقي الدولي	شركة عجيبة للبترول
11	بنك الأسكان والتعمير	شركة العلمين للبترول
12	بنك ناصر الاجتماعي	شركة الأمل للبترول (أمابتكو)
13	بنك مصر إيران	شركة بدر الدين للبترول (بايبتكو)
14	البنك المركزي المصري	شركة بترول بلاعيم
15	بنك الإسكندرية	شركة بترول سويس إسو (سويسو)

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل إتمام الدراسة سوف يقوم الباحث بدراسة التوزيع المشترك (Joint Distribution) لعاملين (مجموعات المديرين)، وفيما إذا كان هناك تماثلاً بين المجموعتين (Symmetry) أو تماثلاً بين توزيع المتغير الأول وتوزيع المتغير الثاني (Marginal Homogeneity)، حيث يتم استخدام النماذج الخاصة بدراسة التوزيع المشترك في حالة كون تصنيفات المديرين مرتبة وهي نموذج التماثل (Symmetry Model)، ونموذج التماثل الشرطي (Conditional Symmetry model) ونموذج معلمات الأقطار المتماثلة (Diagonals Parameters Symmetry)، لتحليل البيانات عن درجة استجابة مديري إدارات الموارد البشرية، ودرجة

استجابة بقية مديري الإدارات الأخرى، بمهدف معرفة فيما إذا كان هناك تماثلاً بين درجة استجابة مديري إدارات الموارد البشرية ودرجة استجابة بقية المديرين في بقية الإدارات الأخرى.

6. الإطار النظري:

1.6. ممارسات الموارد البشرية . المفهوم والأبعاد:

يشير (Guest)¹ إلى أنه إذا أردنا تحسين فهمنا لتأثير إدارة الموارد البشرية على الأداء، سنكون بحاجة إلى نظرية حول قياس مدى ودرجة استجابة مديري إدارة الموارد البشرية تجاه المشكلات التنظيمية، ومحاولة إيجاد نظرية حول الأداء ووسائل للربط بينهما،² وقياساً على هذه المقولة سيحاول هذا الجزء إجراء مراجعة نظرية مختصرة لهذه المتغيرات.

يركز الباحثون في مدخل الموارد البشرية على أهمية سعي المنظمات لتطوير الأفراد، لكي يحققوا مستويات أعلى من الكفاءة والانجاز، وتصبح المنظمات بالنسبة لهم كيانات ساند لا كيانات ضابطة وحاكمة، ففلسفة الأساس لهذا المدخل تقوم على افتراض أن العاملين الأفضل ينجزون أعمالاً أفضل، لذا حاول الكثير من الباحثين التنظيميين السلوكيين أمثال (RoLiker) و (Chris Argyris) و (Douglas Mc Gregor)، جاهدين لجعل المنظمات مكان عمل يزخر بممارسات بشرية أكثر مودة،³ ويشير "نيكل وآخرون"⁴ إلى أن إدارة الموارد البشرية هي عملية تقييم الحاجة من الموارد الإنسانية، ثم إيجاد الأفراد المطابقين لتلك الحاجات والحصول على أفضل عمل، من كل مستخدم، من خلال تقديم الحوافز وبيئة العمل الصحيحتين، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة، أما "هولدن وآخرون"⁵ فيعتبر أنها توحيد (combining) لمجموعة من الممارسات مثل التعبئة، التدريب، إدارة العملية، الدافعية، القيادة، التقييم، الاتصالات بمهدف قيادة التحسينات في نوعية قوة عمل الشركة، باعتبار أن توحيد ممارسات الموارد البشرية مع التركيز على انجاز الأهداف التنظيمية، يمكن أن يمتلك تأثير واسع على النجاح

¹ Guest D., HRM and Performance: Are view and research agenda, the International, Journal of HRM , 2009, p. 56 .

² Guest D., " Human resource Management and Industrial Relations" Journal of Management studies, 24(6), 2010, p21.

³ داغر، منقذ محمد وصالح، عادل مرموش، نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي، دار الكتب للطباعة والنشر بغداد 2008، ص97.

⁴ Nickels, William G., Mchugh, James M. and Mchugh Susan M. Understanding Business " Mc Graw - Hill Companies , Inc, 2002, p66.

⁵ Holden L. J, Hyde R. and K. Brasier " Building on our strengths workforce Development for the pennsylvania DairyIndustry " Economic Review. 3(21)2004, p55.

النهائي للمنظمة، لأن النظرية المستندة على الموارد (Resource – based theory) تفترض بأن الميزة التنافسية وتنفيذ الخطط يعتمد بشكل كبير على المدخلات الأساسية للمنظمة، ومن بينهما رأس المال البشري⁶ الذي انتقل دوره من مجرد إطاعة (Compliance) اللوائح والقوانين وتنفيذها إلى تحقيق النتائج المنشودة، ومن خلال تقليص (Downsizing) الوظيفة التقليدية وتفويض السلطات إلى مدراء الخطوط، ثم مطالبة هذه الإدارة لتوضيح قيمة عملها وتعزيز خدمة الزبون.⁷

إن التداؤب الاستراتيجي (Strategic synergy)، والانسجام والتكامل هي مفاهيم أساسية في نظرية الموارد البشرية الحديثة، التي تفترض أنه يجب على هذه الإدارة أن تتصف بما يلي:⁸

- إن ممارسات الموارد البشرية يجب أن تكون مترابطة (Coherent) وتكمل بعضها الآخر؛
- يجب أن يكون هناك انسجام (Fit) بين ممارسات الموارد البشرية والأنظمة الأخرى ضمن المنظمة؛
- يجب أن تكون إدارة الموارد البشرية متناغمة (In Line) مع الإستراتيجية التنافسية للمنظمة؛
- إن نظام الموارد البشرية المعمول به من قبل المنظمة يجب أن يتسق (Compatible) مع البيئة التشغيلية.

إن المفاهيم المذكورة تؤسس لعلاقة تكافلية (Symbiotic Relationship) بين إستراتيجية وسياسة وممارسات الموارد البشرية من جهة، والأداء من جهة أخرى، ولأن الهدف من ممارسات إدارة الموارد البشرية هو استنباط (Devising) طرق لإدارة الأفراد، بما يساعد على تحقيق الأهداف،⁹ وأصبح شائعاً وبشكل مضطرد أن ممارسات الموارد البشرية يمكنها أن تحسن أداء المنظمة من خلال:¹⁰

- زيادة مهارات وقابليات المستخدمين؛
- تعزيز الاتجاهات الايجابية وزيادة الدافعية؛

⁶ Perry, James" Strategic Human Resource Management" Review of public personnel Administration, 13,14 2010, p73.

⁷ Goodman J. Edword " Esrc proposal for the programe of the future of work "Manchester school of management, England, 2011, p41.

⁸ Cooke, frank Lee, Training to increase productivity? a case study, Manchester school of management, working paper, 2008, p4.

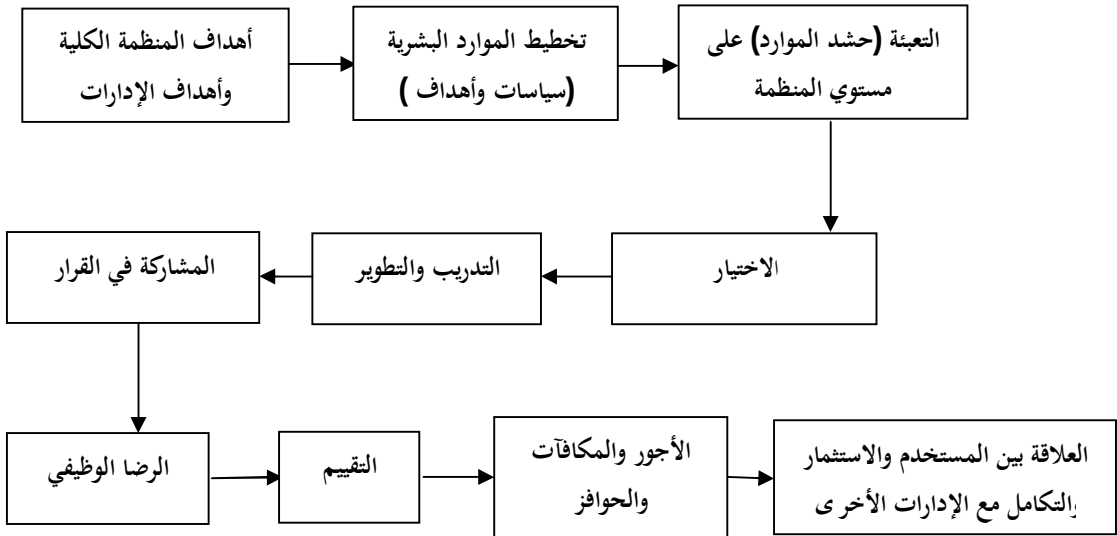
⁹ Cook , Franklee, Human Research Strategy to Improve organizational performance: A Route for British firms , Manchester school of Management, fang -1-cook @umist.ac.uk,2011.p33.

¹⁰ Brealey ,Richard A . , Myers S . C., and Allen F, " Corporate Finance" Mc Graw- Hill co. Inc., 2006, p33

— تزويد المستخدمين بمسؤوليات موسعة بما يمكنهم من استخدام مهاراتهم وقابلياتهم بشكل أكبر (تمكين)، بالإضافة إلى ذلك، يضيف "كوك"¹¹ أن من المفيد تقييم أنظمة ممارسات الموارد البشرية بدلاً من التركيز على الممارسات الفردية، والمنطق وراء هذا الافتراض هو أن أداء الشركة يتعزز من خلال أنظمة الممارسات التي تدعم بعضها البعض، وتمتلك تأثير الدعم المتبادل (Mutually Reinforcing Effect) على مساهمات المستخدمين بأداء الشركة، ففاعلية برامج التدريب الشامل ربما تتعزز عندما تتوحد (combined) مع مناهج تقييم أداء المستخدمين،¹² ويمكن تصوير العلاقة التبادلية بين أنظمة ممارسات الموارد البشرية بما هو مبين بالشكل التالي:

شكل رقم (1)

أنظمة ممارسات الموارد البشرية



المصدر : (Nickels et al ، 2002: 338)

¹¹ Kock M., Mc Gath "Corporate Finance and Human resource Management" University of California, San Diego, 2009, p110.

¹² Kock M., Mc Grath " Improving Labor productivity : Human Resource Management policies do Matter" strategic Management Journal 17, 2011, p51.

2.6. الدراسات السابقة:

تعود محاولات ربط الأداء التنظيمي بمدى استجابة المديرين لممارسات الموارد البشرية إلى ثمانينات القرن الماضي، لكنها بدأت متجزئة، فقد حاول (2006، Rusel et al)¹³ ربط الأداء بتدريب العاملين فيما اختار (2011، Rozell)¹⁴ ربطه بسياسة الاختيار أو بالأجور كما فعل (2010، Milkovich)¹⁵ الذي اعتبر الأداء المالي للمنظمة مقياساً لمتغير الأداء التنظيمي الكلي، وهي رؤيا خضعت للتعديل من قبل (Huselids 2010)¹⁶ الذي أضاف متغير مخرجات سوق المال إلى الأداء المالي للمنظمة للتعبير عن الأداء التنظيمي،¹⁷ أما الجهود الأكثر حداثة في هذا المجال، فبالرغم من أنها وسعت مفهومها لممارسات الموارد البشرية، إلا أنها نفذت في قطاعات إنتاجية أو قطاعات اقتصاد كلي فقط، كما أنها عانت من ضعف الانسجام النظري واللاترابط المنطقي (Inconsistency) في منهجياتها البحثية،¹⁸ وما يميز الدراسة الحالية هو أنها لم تتعامل مع الموضوع من منظور مجتزء بل حاولت تأطير كل ممارسات الموارد البشرية بكل مؤشرات النجاح، والولوج إلى منظمات الخدمات، بدلاً من المنظمات السلعية، وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال:

1.2.6. دراسة (Rogers & Wright):¹⁹

حاولت هذه الدراسة تقديم نموذجاً للربط بين إستراتيجية الموارد البشرية والأداء التنظيمي، من خلال تحديد المتغيرات المستقلة (ممارسات الموارد البشرية) مثل تنظيم العمل، التدريب، الدافعية، الأطر الإستراتيجية، والمتغيرات التابعة التي تقع ضمن (5) مجموعات أساسية هي:

- إن تنامي سعر السهم وارتفاع معدل نمو الشركة وزيادة العوائد (الجارية والرأسمالية) للأسهم تمثل مقياساً للأداء التنظيمي الناجح؛
- نواتج الموارد البشرية (HR OUTCOMES) وهي الدوران، التغيب عن العمل، الرضا عن العمل؛
- نواتج المنظمة (organization outcomes) الإنتاجية، النوعية، الخدمة؛
- مقاييس محاسبية (Accounting Measures) وهي العائد على الاستثمار، والعائد على حق الملكية؛

¹³ Rusel , S Miller, HRM, Hohn Willy, 2006, p11.

¹⁴ Rozeel , S Miller, HRM, Hohn Willy, 2011, p57.

¹⁵ Milkovich, Wages policies, Mc. Hill, 2010, p66.

¹⁶ Huselids, M, Ray, Work Markets, Herbert and simon, London, 2010, p88.

¹⁷ Rogers Edward w. & Wright Patrick M., measuring organizational performance in strategic HRM., problems & prospects, <http://www.ilr.cornell.edu/cahrs,2009>, p73.

¹⁸ Guest , D . " Human resource Management and Industrial Relations" Journal of Management studies , 24(6) , 2008, p263.

¹⁹ Rogers Edward w. & Wright Patrick M., measuring organizational performance in strategic HRM., pp1-26. problems & prospects, <http://www.ilr.cornell.edu/cahrs,2008>, pp1-26.

— مقاييس سوق المال (Financial Market Measures) سعر السهم، النمو، العائد.

لقد اكتفت الدراسة بتقديم إطار وصفي لهذه المتغيرات، دون محاولة تطبيقها فعلياً، وأشارت إلى إن المشكلة هو عدم الاتفاق إلى الآن على الأقل، على مفهوم متكامل للأداء، ولنظريات الموارد البشرية على حد سواء.

2.2.6. دراسة (Hornby & Forte) :²⁰

الدراسة هي ورقة عمل تفحصت مدى انعكاس تطوير مؤشرات الموارد البشرية على تحسين كفاءة وفاعلية الخدمة الصحية، في عدد من المستشفيات، وبالرغم من أن هذه الدراسة قدمت مفهوماً مطوراً للأداء التنظيمي، باعتباره ليست حالة مطلقة، بل نسبة ترتبط بطبيعة نشاط المنظمة، وأضافت مفاهيم جديدة لممارسات الموارد البشرية مثل: (الاحترافية في العمل، بطالة الملاك الوظيفي المستخدم، الوقت المقطوع للوصول العامل إلى العمل، التوصيف الوظيفي والمؤهلات)، فأنها كسابقتها لم تحاول تطبيق هذه المفاهيم النظرية، واكتفت بوصفها نظرياً وهو ما يعني حصول فجوة بين النظرية والتطبيق.

3.2.6. دراسة (U.S Office Of Personnel management):²¹

ركزت الدراسة على البحث عن مقاييس ذات معنى لتقييم فاعلية إدارة الموارد البشرية، وقدرتها على انجاز أهداف المنظمة، من خلال اتساق (Aligning) ممارسات تلك الإدارة مع أهداف المنظمة ورسالتها، ووجدت الدراسة أن (71%) من خطط الموارد البشرية لا تتضمن أية مقاييس لإدارة الموارد البشرية، و(29%) من الخطط توجد بها مقاييس، إلا أن ثلثها أو (10%) منها مقاييس ليست واقعية، أما الثلثين المتبقين أو حوالي (20%) فهي مقاييس جيدة إلى حد ما، إلا أن المشكلة الأخرى كما تشير الدراسة وتستشهد بمقولة العمل الجيد خير من القول الجيد (well done is better than well said)، هو أن هذه المقاييس . على قلتها غير مطبقة لتقييم فاعلية إدارة الموارد البشرية.

4.2.6. دراسة (Cooke):²²

سلطت الدراسة الضوء على ممارسات الموارد البشرية في الشركات البريطانية، ودورها لقياس أداء الخدمات الصحية، وقد اقترحت استخدام مقاييس كمية ذات صلة بطبيعة هذا النشاط، مثل: (معدل الوفيات / 1000

²⁰ Horn by peter and forte Paul , human Resource. Indicators and health service performance, keele university, England, 2010, pp1-20.

²¹ U.S office of personnel Management., strategic Human resources Management,, September, 2004, pp1-26.

²² Cooke, frank Lee, Training to increase productivity? a case study, Manchester school of management, working paper, 2007, pp1-33.

شخص، معدل الولادات الحية /1000 ولادة، حالات انتشار المرض/ مجموع السكان، تكرار مراجعة المريض / مجموع المرضى، المناعة/ الرقم المستهدف) في تحسين الأداء، وخلصت إلى أن المرونة الوظيفية من خلال الاستثمار في تدريب العاملين، زيادة رضا العاملين، اشتراك العاملين والتزامهم، الإبداعات، لها دور مركزي في تطوير الأداء الاقتصادي المدعم، لكن معظم الشركات البريطانية غير قادرة على تطبيق ممارسات فعالة للموارد البشرية، إذ تتسم بكونها مرقعة وذرائعية ومفككة، بسبب ضعف الاستثمار في تدريب وتأهيل العاملين .

5.2.6. دراسة (Katherine and Greene):²³

استخدمت الدراسة استمارة استبيان لقياس تأثير عدد سبعة من ممارسات الموارد البشرية وهي: (مدخل الأداء الموجه بالنتائج، إجراءات السلامة المهنية، المشاركة بالقرار، التوصيف الدقيق، الأداء المستند على الأجور أو المكافآت، على النجاح التنظيمي الذي عبر عنه، بمؤشري العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية، وباستخدام تحليل الانحدار بين المتغيرات، وجدت أن هذه الممارسات فسرت حسب معامل التحديد (13%) فقط من سلوك العائد على الاستثمار و(9%) من سلوك العائد على حق الملكية.

6.2.6. دراسة (Ericksen and Dyer):

سعت الدراسة لتحديد واختيار إستراتيجية موارد بشرية، تؤدي إلى تطوير الأداء المنظمي، باستخدام سلوك التوظيف الموجه بالمعولية (Reliability – oriented Employee Behavior)، بافتراض أن طبيعة أهداف المنظمات محددة، تتطلب سلوكيات توظيف معينة، واستراتيجيات موارد بشرية معينة، وان ليس هناك قواعد مطلقة للموائمة بين أهداف المنظمة وسلوكيات العاملين، مع ذلك قدمت الدراسة ستة مبادئ نظرية، لبناء إستراتيجية موائمة بين الأهداف والسلوكيات، لكنها لم تحاول وضع المبادئ موضوع التطبيق العملي.

7.2.6. دراسة (Toole and Czarnit):²⁴

صممت الدراسة أساسا لقياس تأثير الكفاءات العلمية على أداء الشركات، وعليه فقد حددت المشكلة بمحاولة الإجابة على التساؤلين الآتيين:

✓ هل يجلب العلماء الأكاديميين رأسمال بشري ذو قيمة (Valuable human capital) إلى

الشركات التي يرتبطون معها؟، وإذا كان الأمر كذلك:

²³ Katherine , Barrett and Greene Richard ,The Impact of strategic Human Resource Management on organizational success: the public and Multiple Goals, Academy of Management Review, 26, 1January, 2008, pp1-28.

²⁴ Toole, Andrew a. and Czarnitzki dirk, « exploring the relationship Between scientist Human capital and firm performance: the case of Biomedical academic entrepreneurs in SBIR program, centre for European economic research, 2007, pp1-31.

✓ ما هي المهارات التي يمتلكونها؟ وكيف يمكن أن تربط تلك المهارات بأداء الشركة؟ .

لقد وجدت الدراسة ثمة تأثيرات مختلفة بين الكفاءات العلمية ومستويات الأداء، ففيما أشارت الاختبارات التطبيقية إلى أن وجود الكفاءات العلمية في شركة معينة يمكن أن يرفع ربحيتها بمعدل (36%)، لم تتضح وجود علاقة قوية بين تلك الكفاءات وعدد الاختراعات، بالرغم من أن النتائج الإحصائية قد أشارت بوضوح إلى علاقة إيجابية ومعنوية بين الكفاءات والإنتاجية والكفاءات والميزة التنافسية .

8.2.6. دراسة (Stup and Holden، Hyde)²⁵:

كسابقتها دراسة (Katherine and Greene، 2002) تناولت هذه الدراسة تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية على الربحية باستخدام مؤشر العائد على الموجودات (RoA) والعائد على حق الملكية (RoE)، ولأن الميدان التطبيقي لهذه الدراسة هي حقول تربية الأبقار، فقد أضافت صافي الحقل المتحقق لكل بقرة (Net Farm Income Per Cow) كمؤشر ثالث لقياس التأثير على الربحية، لقد وجدت الدراسة علاقات إيجابية وقوية بين ممارسات الموارد البشرية كمتغيرات مستقلة ومؤشرات الربحية كمتغيرات معتمدة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد بين ممارسات الموارد البشرية ومعدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد لكل بقرة (0.67)، (0.72)، (0.59) على التوالي.

9.2.6. دراسة (شيلي ومنهل)²⁶:

اهتمت الدراسة بقياس تأثير إستراتيجية الموارد البشرية في الأداء الاستراتيجي الجامعي، وباستخدام تحليل الانحدار، وجدت الدراسة أن عوامل إستراتيجية الموارد البشرية الجامعية الأكثر تأثيراً في المتغيرات المعتمدة، حيث فسرت ما قيمته (71%) من التغير في الأداء الاستراتيجي الجامعي، وكانت متغيرات الاحتفاظ بالموارد البشرية والاستخدام الفعال لها وطرائق التعبئة (الحشد) هي الأكثر تأثيراً في الأداء الاستراتيجي الجامعي المتوقع للموارد البشرية.

²⁵ Hyde, Jeffery , Stup, Richard and Holden, Lisa " The Effect of Human resource management practice on Farm profitability : An Initial Assessment " URL : [http : // economics bulletin. Vanderbilt. edu / 2008](http://economics.bulletin.vanderbit.edu/2008), p25.

²⁶ شيلي، مسلم علاوي ومنهل، محمد حسين، اثر إستراتيجية الموارد البشرية في الأداء الاستراتيجي الجامعي، دراسة ميدانية

في جامعة البصرة (غير منشورة)، كانون الأول 2008، ص ص 1-26

7. المصطلحات الخاصة بالدراسة:

هناك خصوصية لبعض المصطلحات الواردة بهذه الدراسة ولأغراض البحث قام الباحث بتعريفها وهي:

- درجة استجابة المديرين: ونعني بها مدي قدرة المديرين من الاستجابة والتجاوب والتواكب، مع المتغيرات والضغوط التنظيمية بفاعلية وكفاءة، وبما لا يؤثر علي مستويات الأداء بالسلب؛
- التوافق: ونعني بها مهارات المديرين في العمل، تحت الظروف المختلفة، دون تأثر بالمتغيرات التنظيمية والممارسات الإدارية؛
- المشكلات التنظيمية: وهي المشكلات التي تواجه جميع العاملين في المنظمة، وتؤثر علي مستويات أدائهم وهي: التدريب - نظام الترقيات - نظم الحوافز - رضاء الزبون - الرضاء الوظيفي - المشاركة - الاتصالات؛
- مديري إدارات الموارد البشرية: وهم في سلم السلطات الإدارية المسؤولين عن الموارد البشرية، علي مستوي المنظمة، وسوف يرمز لهم بالرمز HRM؛
- مديري الإدارات الأخرى: وهم كل مدير مسئول عن أحد الإدارات داخل المنظمة، دون إدارة الموارد البشرية مثل مدير التسويق ومدير الإنتاج ومدير الإدارة المالية، مثل دراسة "Hyde" وهكذا وسوف يرمز لهم بالرمز GM؛
- التحليل المتناظر: أسلوب إحصائي متطور، يعتمد بصورة خاصة علي عرض البيانات، في شكل بياني مشترك للصفوف و الأعمدة، وهو ذو أبعاد قليلة، تمكن القارئ من فهم العلاقات في مصفوفة البيانات من خلال تحليل هذا الشكل؛
- التحليل اللوغارتمي: من الأساليب الإحصائية الخطية، التي تعتمد علي نموذج رياضي محدد، بمجموعة من القيود والافتراضات التي ليس من السهل توفرها في كل مجموعة بيانات؛²⁷
- جداول التوافق ذات الفئات المرتبة: تظهر جداول التوافق المربعة في مجالات تطبيقية عديدة ومثال على ذلك :-

أ- المجالات الإدارية والسيكولوجية حيث أن: متغير الصف U1 يقيس الحالة الصحية أو العقلية من قبل إعطاء مفردات العينة علاجاً معيناً ومتغير العمود U2: يقيس الحالة بعد إعطاء مفردات

²⁷ البدرابي، علي ياسين (1992)، العلاقة بين النموذج الخطي اللوغارتمي والتحليل المتناظر، رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ص55

العينة مفردات علاجاً معيناً، وإن الهدف من هذا النوع من التجارب، هو تلخيص الفروق بين U_2 و U_1 ، والتي يفترض حصولها باستخدام المعالجة المعنية، وهذا ما يسعى إليه الباحث.

ب- في الحالات التي تصنف فيها مفردات العينة بعاملين، وإن العامل الأول له نفس تصنيفات العامل الثاني، ومثال ذلك درجة استجابة لمتغير ما، ودرجة استجابة شخص آخر لنفس المتغير، ومستوى أداء مدير ومستوي أداء مدير آخر، تحت نفس الظروف.²⁸

²⁸ الربيعي، فاضل محسن (1992)، العلاقة بين لتحليل المتناظر اللوغارتمي الخطي، مجلة وقائع المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العراقية للعلوم الإحصائية، ص256.

ثانيا - الجانب التطبيقي

1. كيفية عمل النموذج المقترح:

ومن خلال البيانات التي أتاحت للباحث عن القطاعات محل البحث، فإنه يمكن استخدام النماذج في تحليل البيانات المصنفة الموضوعية في جداول متوافقة، وقد أصبح ذلك ذا أهمية بارزة في الوقت الحاضر، حيث هدفت معظم البحوث إلى اختبار الفرضيات الملائمة واختبار دقة المطابقة للنماذج الموقفة لهذه البيانات، والاستعانة بالجداول التوافقية . إن من أول الباحثين بتشخيص البيانات المصنفة بشكلها البسيط هو العالم كارل بيرسون 1900 حيث استخدم خواص كاي مربع. ثم في عام 1933 قام العالم R. E. B. Reyer باختبار العلاقة بين متغيرين باستخدام جداول توافق باتجاهين حيث طبق صيغة كاي مربع بالصيغة الآتية:-

$$\chi^2 = N \left(\frac{F_a}{F_r F_c} - 1 \right)$$

وفي عام 1900 قام العالم S.E. Fieuberg باستخدام النماذج اللوغارتمية الخطية لتحليل البيانات المصنفة الخاصة بعلم البيئة والموضوعية في جداول توافق متعددة الاتجاهات. وفي عام 1982 توصل كل من G.G. Gilling ، D. B. Koch، L. A.، Amara إلى النموذج الخطي غير الموزون وهو إجراء تقريبي وسهل لتحليل التباين المشترك للبيانات المصنفة.²⁹

يتضمن هذا الجانب استعراض للنماذج اللوغارتمية الخطية، الخاصة بدراسة التوزيع المشترك في حالة الجداول المربعة، عندما تكون الفئات مرتبة كذلك تقدير التكرارات المتوقعة بطريقة الإمكان الأعظم واختبارات حسن المطابقة.

1-1 نموذج التماثل البسيط Symmetry Model³⁰:

يعرف نموذج التماثل بالصيغة التالية :

$$M_{ij} = m_{ji} \quad \text{for all } i \neq j \quad \dots (1)$$

$$i = 1, 2, \dots, r, \quad j = 1, 2, \dots, r$$

حيث ان M_{ij} تمثل التكرار المتوقع في الخلية (i, j) . ويمكن كتابة النموذج بصيغة أخرى (Goodman(1979).

$$M_{ij} = P_{ij} \quad , \quad P_{ij} = P_{ji} \quad \dots (2)$$

²⁹ البدرابي، علي ياسين، نفس المرجع، ص33.

³⁰ الشاروط، محمد حبيب(1998)، تحليل درجة حدة البصر في العينين بتطبيق النموذج اللوغارتمي الخطي لجداول التوافق، مجلة القادسية، المجلد3، العدد الثالث، ص25.

حيث ان P_{ij} معلمة التماثل.

إن هذا النموذج يمكن التعبير عنه بصيغة النموذج اللوغارتمي الخطي

$$\text{Log } M_{ij} = U + U_{1(i)} + U_{2(j)} + U_{12(ji)} \quad \dots (3)$$

$$i = 1, 2, \dots, r \quad , \quad j = 1, 2, \dots, r$$

حيث أن:

U : المتوسط العام، $U_{1(i)}$: تأثير المتغير الاول، $U_{2(j)}$: تأثير المتغير الثاني

وإن:

$$\sum_{i,j} U_{12(ij)} = \sum_i U_{1(i)} = 0$$

$$U_{12(ij)} = U_{12(ji)}$$

2-1 نموذج التماثل الشرطي Conditional Symmetry Model

تم وضع هذا النموذج³¹ من قبل (Bishop، 1975)

$$F_{ijk} = \begin{cases} M_{ij} & k=1 \\ M_{ij} & k=2 \end{cases} \quad , \quad \begin{cases} i=1,2,\dots,r \\ j=1,2,\dots,r \end{cases} \quad \dots (4)$$

حيث F_{ijk} هو التكرار المتوقع لجدول توافقي بثلاثة أبعاد (Three Dimensions) من الرتبة

$(r-1) \times (r-1) \times 2$ يتم تكوينه من الجدول الأصلي باستحداث متغير ثالث $k=1,2$ ، $U_{3(k)}$ حيث

$k=1$ للتكرارات التي يكون فيها $j > i$ ، $k=2$ للتكرارات التي يكون فيها $i < j$ إن هذا النموذج يختبر

التماثل تحت شرط :

$$\sum_{i < j} M_{ij} = \sum_{i < j} X_{ij} \quad \dots (5)$$

$$\sum_{i > j} M_{ij} = \sum_{i > j} X_{ij} =$$

ويمكن التعبير عن هذا النموذج بصيغة النموذج اللوغارتمي الخطي غير المشبع

³¹ أمين، هناء محمد وآخرون (1989)، استخدام النموذج اللوغارتمي الخطي لتحليل جداول التوافق ذات الفئات المرتبة، المؤتمر

الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، ص 325.

$$\text{Log } M_{ij} = U + U_{1(i)} + U_{2(j)} + U_{3(k)} + U_{12(i,j)} \quad \dots (6)$$

$$i = 1, 2, \dots, r, \quad j = 1, 2, \dots, r, \quad k = 1, 2$$

3-1 نموذج معلمات الأقطار المتماثلة Diagonal Parameters Symmetry Model

إن هذا النموذج اقترح من قبل (Goodman) لتحليل جداول التوافق المربعة والتي يكون فيها الفئات مرتبة، ووفق هذا النموذج يكون التكرار المتوقع بالصيغة:

$$M_{ij} = P_{ij} \delta k \quad i \neq j \quad k = i - j \quad \dots (7)$$

حيث أن $P_{ij} = P_{ji}$ وان δk هي معلمة تخص الخلايا (i, j) التي يكون فيها $k = i - j$ حيث أن $k = \pm 1, \pm 2, \dots, \pm r - 1$ ولو فرضنا أن قيمة $\delta k = 1$ لكل قيم:

$$M_{ij} = P_{ij} \delta k \quad i \neq j \quad k = 1, 2, \dots, r - 1 \quad \dots (8)$$

ولغرض التعبير عن هذا النموذج بصيغة النموذج اللوغارتمي الخطي فان النموذج Goodman اقترح عمل جداول جزئية TK من الرتبة $2 \times (r - k)$ من جدول التكرارات المشاهدة حيث يكون الصف الأول من الجدول يمثل تكرارات الخلايا التي فيها $i - j = k$ والصف الثاني يمثل تكرارات الخلايا التي يكون $i - j = -k$ وبالتالي فان النموذج اللوغارتمي الخطي لكل جدول جزئي هو

$$\text{Log } M_{ij} = U + U_{1(i)} + U_{2(j)} \quad \dots (9)$$

$$i = 1, 2, \dots, r - k, \quad j = 1, 2, \dots, r - k$$

ومن الممكن ملاحظة أن نموذج التماثل البسيط هو حالة خاصة من نموذج معلمات الأقطار المتماثلة وذلك عندما $\delta k = 1$ كذلك فإن نموذج التماثل الشرطي هو مكافئ لنموذج معلمات الاقطار المتماثلة عندما $\delta k = \delta$.

4-1 تقديرات التكرارات المتوقعة: 32

إذا فرضنا أن X_{ij} هي عبارة عن القيم المشاهدة لمتغير عشوائي يتبع توزيع بواسون بمتوسط قدرة M_{ij} فإن لوغارتم دالة الإمكان:

$$\text{Log } L(X_{ij}, M_{ij}) = \sum_{i,j} X_{ij} - \log M_{ij} - \sum_{i,j} M_{ij} - \sum_{i,j} (X_{ij})! \quad \dots (10)$$

32 المهداوي، جنان عبد الجبار عثمان (1987)، دراسة إحصائية تحليلية عن العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ص 23.

يمكن إهمال الحدين الثاني والثالث لان الحد الثاني وتحت شرط $\sum_{i,j} \hat{M}_{ij} = N$ يكون ثابتا وكذلك الحد الثالث

هو بدلالة التكرارات المشاهدة وبالتالي فهو ثابت.

وبافتراض نموذج التماثل فإن لوغارتم دالة الإمكان ستكون:

$$\sum_{i,j} X_{ij} \log M_{ij} = Nu + \sum_{i,j} (X_{i.} + X_{.j}) U_1(i) + \sum_{i,j} \frac{X_{ij} + X_{ji}}{2} U_{12}(i, j) \quad \dots (11)$$

وان مقدار الإمكان الأعظم للتكرار المتوقع:

$$\hat{M}_{ij} = \begin{cases} \frac{X_{ij} + X_{ji}}{2} & i \neq j \\ X_{ij} & i = j \end{cases} \quad \dots (12)$$

إذا فرضنا نموذج التماثل الشرطي فان لوغارتم دالة الإمكان:

$$[\sum_{i,j} X_{ij} \log M_{ij} = un + \sum_i (X'_{i.} u_1(i) + \sum_j X'_{.j} \cdot u_2(j) + \sum_j X'_{.k} \cdot u_3(k) + \sum_{i,j} X_{ij} \cdot U_{12}(i, j))] \quad \dots (11)$$

وان تقدير الإمكان للتكرار المتوقع:

$$\hat{M}_{ij} = \frac{X'_{ij} \cdot X'_{..k}}{n} \quad \dots (14)$$

حيث أن:

$$n = \sum_{i \neq j} X_{ij} \quad , \quad X_{ijk} \text{ هي التكرارات المشاهدة للجدول ذو الثلاث أبعاد. و } X_{ijk}$$

وبافتراض نموذج معلمات الأقطار المتماثلة فان لوغارتم دالة الإمكان لكل جدول جزئي هو:

$$\sum_{i,j} X_{ij} \log M_{ij} = n^k U + \sum_i X_{i.}^k + \sum_j X_{.j}^k$$

وبالتالي فان مقدار الإمكان الأعظم للتكرارات المتوقعة يمكن حسابها من الجداول الجزئية وتحت فرضية الاستقلالية بين الصفوف والأعمدة هو:

$$\hat{M}_{ij} = \frac{X_{i.}^k \cdot X_{.j}^k}{n^k} \quad \dots (15)$$

حيث أن: $X_{i.}^k$ مجموع التكرارات المشاهدة للصف (i) في الجدول TK و $X_{.j}^k$ مجموع التكرارات المشاهدة للعمود (j) في الجدول TK و n مجموع التكرارات للجدول TK. أما بالنسبة للمعلمة

$i - j = k$ δk (k=1,2,...,r-2) فهي عبارة عن نسبة عدد المشاهدات التي تقع في الخلية التي فيها $i - j = -k$ والتي تقدير الإمكان الأعظم لها هو:

$$\hat{\delta k} = \frac{X_{1.}^k}{X_{2.}^k}$$

$$\hat{\delta k} = \frac{X_{r1}^k}{X_{r2}^k}$$

حيث: $X_{1.}^k$ مجموع التكرارات المشاهدة للصف (1) في الجدول TK، $X_{2.}^k$ مجموع التكرارات المشاهدة للصف

(2) في الجدول TK. وإذا فرضنا أن y_1, y_2 تمثل متغير الصف والعمود على التوالي فان:

— المتغير y_1 يكون أصغر من المتغير y_2 إذا كان $\delta k < 1$.

— المتغير y_1 يكون أكبر من المتغير y_2 إذا كان $\delta k > 1$.

— المتغير y_1 يكون مساويا من المتغير y_2 إذا كان $\delta k = 1$.

5-1 اختبارات حسن المطابقة:

لقد تم استخدام إحصائيتين لتقييم مدى حسن مطابقة النماذج (Bishop 1975)، وهما:

(1) كاي مربع ليرسون χ^2 Pearson's

$$\chi^2 = \sum_i \frac{(X_i - M_i)^2}{M_i}$$

يتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية تتلائم مع النموذج المستخدم.

(2) نسبة الإمكان G^2 Likelihood ratio statistic

$$G^2 = -2 \sum_i X_i \log_e \frac{M_i}{X_i}$$

حيث أن G^2 تنوزع توزيع كاي مربع بدرجة حرية حسب النموذج المستخدم. إن إحصاء G^2 له

خاصية مهمة لا تتوفر في إحصائية كاي مربع ليرسون وهي أن G^2 تكون قيمتها اقل ما يمكن عندما تكون

$\hat{M}_i$ تمثل تقدير الإمكان الأعظم للتكرار المتوقع.

2- تحليل بيانات قطاع شركات البترول:

لقد تم قياس مستوى الاستجابة المديرين في المجموعتين، من شركات البترول المصرية سواء علي مستوى المراكز أو علي مستوى الفروع والحقول علي مستوى الجمهورية، من خلال سحب عينة عشوائية حجمها (500) مدير في الشركات المذكورة، وقد تم تصنيف مدي الاستجابة إلى عدة مستويات، مقسمة حسب درجة الاستجابة، فقد قام الباحث بتصنيف درجة استجابة المديرين إلى خمسة مستويات هي جيد جدا، جيد، متوسط، وضعيف، ضعيف جدا والجدول رقم (2) يوضح البيانات مصنفة حسب درجة الاستجابة لكلا المجموعتين.

جدول رقم (2)

التكرارات المشاهدة لمستوى درجة الاستجابة للمجموعتين من المديرين

HR/GM	1	2	3	4	5	Total
1	39	36	11	6	9	101
2	25	30	18	13	18	104
3	14	17	17	12	19	79
4	5	9	9	13	21	57
5	9	15	18	21	96	159
Total	92	107	73	65	163	500

لتحليل هذه البيانات نبدأ بنموذج التماثل البسيط حيث تم تقدير التكرارات المتوقعة باستخدام العلاقة (12) كما مبين في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

تقدير الإمكان الأعظم للتكرارات المتوقعة لنموذج التماثل البسيط

HR/GM	1	2	3	4	5	Total
1	39	30.5	12.5	5.5	9	96.5
2		30	17.5	11	16.5	105.5
3			17	10.5	18.5	76
4				13	21	61
5					96	161
						500

إن النموذج يلائم البيانات المشاهدة حيث أن قيمة $\chi^2 = 3.9421$ وقيمة $G^2 = 1.8627$ وبدرجة حرية (16) ومن الممكن إعادة فحص البيانات، حيث يلاحظ أن مجموع تكرارات القطر الرئيسي هي (195)، وبالتالي فإن بعض المديرين لديهم تماثل في درجة الاستجابة، وأن التكرارات المتبقية ومجموعها (305) لديهم درجة استجابة غير متساوية، حيث أن (165) منهم تقع فوق القطر الرئيسي، وهذا يعني أن درجة الاستجابة لمديري إدارة الموارد البشرية، أفضل من درجة الاستجابة لباقي المديرين في المجموعة الثانية، واختبار معنوية الفروق بين المجموعتين تم استخدام اختبار McNamara (الشاروط 1998):

$$\chi^2 = \frac{(b-c)^2}{b+c}, \quad b = \sum_{i>j} X_{ij}, \quad c = \sum_{i<j} X_{ij} \quad \text{حيث أن:}$$

وإن χ^2 تتوزع كاي مربع بدرجة حرية واحدة. لقد كانت قيمة $\chi^2 = 5.14$ بدرجة حرية واحدة وبالتالي وبالمقارنة مع جدول كاي مربع ومستوى معنوية 0.01 نستنتج بأنه لا توجد فروق معنوية بين المجموعتين. أي أن درجة الاستجابة لكلا المجموعتين من المديرين متساوية.

ولتحليل البيانات بنموذج التماثل الشرطي فقد تم إعادة ترتيب التكرارات المشاهدة في الجدول رقم (2) بصورة جدول توافقي ذو ثلاثة أبعاد (Three Dimension) وكما هو موضح في الجدول رقم (4). والجدول رقم (5) يبين التكرارات المتوقعة لهذا النموذج

جدول رقم (4): التكرارات المشاهدة مرتبة حسب الافضلية ومستوى درجة الاستجابة

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	25				25
3	14	17			31
4	5	9	9		23
5	9	15	18	21	63
Total	53	41	27	21	142

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	36				36
3	11	18			29
4	6	13	12		31
5	9	18	19	21	67
Total	62	49	31	21	163

جدول رقم (5)

تقدير الإمكان الأعظم لتكرارات المتوقعة لنموذج التماثل الشرطي

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	28.4				28.4
3	11.6	16.3			27.9
4	5.1	10.2	9.7		25
5	8.4	15.4	17.2	9.8	50.8
Total	53.5	41.9	26.9	9.8	132.1

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	32.6				32.6
3	13.4	18.7			32.1
4	5.9	11.8	11.2		28.9
5	9.6	17.6	18.7	11.2	57.1
Total	61.5	48.1	29.9	11.2	150.7

ومن ملاحظة قيمة $\chi^2 = (3.37)$ بدرجة حرية (16) $G^2 = (10.25)$ بدرجة حرية (24)، نستنتج أن نموذج التماثل الشرطي ملائم للبيانات، وفي حالة عدم تساوي درجة الاستجابة، فإن درجة استجابة مديري إدارة الموارد البشرية أفضل من درجة استجابة المديرين في المجموعة الثانية، وما يدعم هذه النتيجة هو نسبة المشاهدات التي فيها درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى، أفضل من استجابة مديري الموارد البشرية إلى المشاهدات التي فيها درجة استجابة مديري الموارد البشرية أفضل من استجابة المديرين في الإدارات الأخرى، اقل من واحد أي أن $\delta = 142/163 = 0.8711$. والنموذج الثالث الذي تم استخدامه هو نموذج معلمات الأقطار المتمثلة، وقد تم في هذا النموذج إعادة ترتيب التكرارات المشاهدة في الجدول رقم (2) إلى جداول جزئية حسب قيم I1, I2, I3, I4, I5 هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

يبين إعادة ترتيب التكرارات المشاهدة حسب رقم الصف

K	التكرارات المشاهدة				Total
+1	25	17	9	21	72
-1	36	18	12	21	87
+2	14	9	18		41
-2	11	13	19		43
+3	5	15			20
-3	6	18			24
+4	9				9
-4	9				9
					305

ومن الجدول رقم (6) تم تقدير الإمكان الأعظم لقيم δ_k حيث $k=1,2,3,4$ حيث أن:

- درجة استجابة مديري الموارد البشرية أفضل $\hat{\delta}_1 = 72/87 = 0.8275 < 1$
- ودرجة استجابة مديري الإدارات الأخرى أفضل $\hat{\delta}_2 = 41/43 = 0.9534 < 1$
- ودرجة الاستجابة لمديري الموارد البشرية أفضل $\hat{\delta}_3 = 20/24 = 0.8333 < 1$
- ودرجة استجابة مديري الموارد البشرية مساوية لدرجة استجابة مديري الإدارات الأخرى .

$$\hat{\delta}_4 = 9/9 = 1$$

وهذا يعني أن متغير الصف يكون أصغر من متغير العمود في أغلب الحالات، وبالتالي نستنتج أن درجة استجابة مديري إدارة الموارد البشرية هي أفضل من درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلنا إليه باستخدام نموذج التماثل الشرطي، الجدول رقم (7) يبين تقديرات الإمكان الأعظم للتكرارات المتوقع باستخدام نموذج معلمات الأقطار المتماثلة، أما اختبار حسن المطابقة فقد تم حساب قيمة G^2 للجدول الجزئية TK حيث $k=1,2,3,4$ وهي كما موضحة أدناه.

جدول رقم (7)

تقدير الإمكان الأعظم للتكرارات المتوقعة باستخدام نموذج معلمات الأقطار المتماثلة

HR/GM	1	2	3	4	5	Total
1	39	33.8	12.8	6	9	100.6
2	27.36	30	19.15	11.3	18	105.81
3	12.2	15.84	17	11.5	18.8	75.44
4	5	10.7	9.5	13	22.9	61.09
5	9	15	18.05	19.1	96	157.06
Total	92.56	105.34	76.5	60.8	164.8	500

K	χ^2	G^2
1	1.9406	0.7583
2	0	0
	1.9406	0.7583

إن قيمة كاي مربع لحسن المطابقة لهذا النموذج هي عبارة عن حاصل جمع القيم أعلاه $\chi^2 = 1.9406$ ،
 وبالمقارنة مع قيمة $G^2 = 0.7583$ الجدولية بدرجة حرية (5) نلاحظ أن النموذج مناسب للبيانات. من
 الجدول رقم (6) يلاحظ هناك عدم تماثل بين درجة استجابة مديري إدارة الموارد البشرية ومديري الإدارات
 الأخرى حيث أن $M_{ij} > M_{ji}$ لكل قيم $i \neq j$ وهو نتيجة حتمية لأن قيمة $\gamma < 1$ حيث
 $\gamma_2 > 1$ كذلك فإن اختلاف بين توزيع استجابة كلا النوعين من المديرين في المجموعتين حيث أن:

$$\sum_{i=1}^z M_{i \cdot} \cdot \sum_{j=1}^z M_{\cdot j} \quad z = 1, 2, 3, 4$$

وبما أن نموذج التماثل الشرطي هو حالة خاصة من نموذج معلمات الأقطار المتماثلة عندما تكون
 $z = 1, 2, 3, 4$ فقد تم اختبار هذه الفرضية وذلك بعمل جدول ذو بعدين: الصف الأول فيه، يمثل المجموع لكل
 قطر من الأقطار التي تكون فيها قيمة k موجبة والصف الثاني: هو المجموع لكل قطر من الأقطار التي تكون
 فيها قيمة k سالبة وكما موضح في الجدول رقم (8). ويتم اختبار قيمة فرضية الاستقلالية بين الصفوف

والأعمدة بدرجة حرية $(c-1)(r-1)$ ومن الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة كاي مربع ستكون بدرجة حرية (12).

جدول رقم (8)

$\delta_k = \delta$ اختبار الفرضية

k	1	2	3	4	Total
+	72	41	20	9	142
-	87	43	24	9	163
Total	159	84	44	18	305

وبالمقارنة مع قيمة كاي مربع الجدولية تم قبول الفرضية وهذا يعني أن التماثل الشرطي ملائم للبيانات وهو نفس الاستنتاج السابق وان تقدير الإمكان الأعظم لقيمة δ هو $\delta = 142/163 = 0.8711$.

3- تحليل بيانات قطاع البنوك

لقد تم قياس مستوى درجة الاستجابة للتوافق مع المشكلات التنظيمية، لكل من مديري إدارات الموارد البشرية، ومديري الإدارات الأخرى من سجلات قواعد البيانات في القطاع البنكي، وقد تم اختيار عينة عشوائية حجمها (500) مدير من القطاع المذكور، وتم التقسيم لأغراض الدراسة إلى مجموعتين: الأولى تشمل مديري الموارد البشرية، والثانية تشمل مديري الإدارات الأخرى، وقد تم تصنيف درجة الاستجابة إلى خمسة مستويات هي: جيد جداً، جيد، متوسط، ضعيف، ضعيف جداً والجدول رقم (9) يوضح البيانات مصنفة حسب درجة الاستجابة للتوافق مع المشكلات التنظيمية لكلا المجموعتين .

جدول رقم (9)

التكرارات المشاهدة لمستوى درجة الاستجابة لمديري الموارد البشرية وباقي المديرين

HR/GM	1	2	3	4	5	Total
1	22	21	15	10	14	82
2	14	8	15	14	6	57
3	28	9	21	31	15	104
4	9	13	40	29	25	116
5	5	6	12	34	84	141
Total	87	57	103	118	144	500

لتحليل هذه النواتج نبدأ بنموذج التماثل البسيط حيث تم تقدير التكرارات المتوقعة باستخدام العلاقة (12) كما مبين في الجدول رقم (10)

جدول رقم (10)

تقدير الإمكان الأعظم للتكرارات المتوقعة لنموذج التماثل البسيط

HR/GM	1	2	3	4	5	Total
1	22	17.5	21.5	9.5	9.5	80
2		8	12	13.5	6	57
3			21	35.5	13.5	103.5
4				29	29.5	117
5					84	142.5
						500

إن النموذج يلائم البيانات المشاهدة حيث أن قيمة $\chi^2 = 14.03$ وقيمة $G^2 = 6.211$ وبدرجة حرية (16) ومن الممكن إعادة فحص البيانات، حيث يلاحظ أن مجموع تكرارات القطر الرئيسي هي (164)، وبالتالي فإن بعض المديرين لديهم تماثل في درجة الاستجابة (336)، وبعض المديرين لديهم درجة استجابة غير متماثلة، حيث أن (166) منهم تقع فوق القطر الرئيسي، و(170) منهم تحت القطر الرئيسي، وهذا يعني أن درجة استجابة مديري الموارد البشرية أفضل من درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى، واختبار معنوية الفروق بين المجموعتين تم استخدام اختبار McNomar (أمين 1989):

حيث أن:

$$\chi^2 = \frac{(b-c)^2}{b+c}, \quad b = \sum_{i>j} X_{ij}, \quad c = \sum_{i<j} X_{ij}$$

وأن χ^2 تتوزع كاي مربع بدرجة حرية واحدة. لقد كانت قيمة $\chi^2 = 5.14$ بدرجة حرية واحدة، وبالتالي وبالمقارنة مع جدول كاي مربع وبمستوى معنوية 0.01 نستنتج وجود فروق معنوية بين المجموعتين. أي أن درجة الاستجابة غير متساوية للمجموعتين من المديرين. ولتحليل البيانات بنموذج التماثل الشرطي، فقد تم إعادة ترتيب التكرارات المشاهدة في الجدول رقم (9) بصورة جدول توافقي ذو ثلاثة أبعاد وكما هو موضح في الجدول رقم (10). والجدول رقم (11) يبين التكرارات المتوقعة لهذا النموذج (المهداوي 1987).

جدول رقم (11)

التكرارات المشاهدة مرتبة حسب الافضلية ومستوى درجة الاستجابة

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	21				21
3	15	15			30
4	10	14	31		55
5	14	6	15	25	60
Total	60	35	46	25	166

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	14				14
3	28	9			37
4	9	13	40		62
5	5	6	12	34	57
Total	56	28	52	34	170

جدول رقم (12)

تقدير الإمكان الأعظم لتكرارات المتوقعة لنموذج التماثل الشرطي

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	17.7				17.7
3	21.8	12.1			33.9
4	9.6	13.7	9.7		59.3
5	9.6	6.1	17.2	9.8	59.1
Total	58.7	31.9	26.9	9.8	170

HR/GM	1	2	3	4	Total
2	17.5				17.5
3	21.3	12.2			33.5
4	9.5	13	35.5		58
5	9.5	6	13.5	30	59
Total	58	31	49	30	168

ومن ملاحظة قيمة $\chi^2 = (3.37)$ بدرجة حرية (16) $G^2 = (10.25)$ بدرجة حرية (24)

نستنتج أن نموذج التماثل الشرطي ملائم للبيانات، وفي حالة عدم تساوي درجة الاستجابة للتوافق مع المشكلات التنظيمية، فإن درجة استجابة مديري إدارة الموارد البشرية أفضل من درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى، وما يدعم هذه النتيجة هو نسبة المشاهدات التي فيها درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى، أفضل من استجابة مديري الموارد البشرية إلى المشاهدات التي فيها درجة استجابة مديري الموارد البشرية أفضل من استجابة مديري الإدارات الأخرى $\delta = 168/170 = 0.9882$ ، والنموذج الثالث الذي تم استخدامه هو نموذج معلمات الأقطار المتمثلة، وقد تم إعادة ترتيب التكرارات المشاهدة في الجدول رقم (2) إلى جدول جزئية حسب قيم I1, I2, I3, I4, I5 كما موضح في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

يبين إعادة ترتيب التكرارات المشاهدة حسب رم الصف

K	التكرارات المشاهدة				Total
+1	14	9	40	34	97
-1	21	15	31	25	92
+2	28	13	12		53
-2	15	14	15		44
+3	9	34			43
-3	10	6			16
+4	5				5
-4	14				14
					364

ومن الجدول رقم (13) تم تقدير الإمكان الأعظم لقيم δ_k حيث $k=1,2,3,4$ ، حيث أن :

▪ $\delta_1 = 97/92 = 1.0543 > 1$ درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى أفضل

▪ $\delta_2 = 53/44 = 1.2045 > 1$ ودرجة استجابة مديري الإدارات الأخرى أفضل

▪ $\delta_3 = 43/16 = 2.6875 > 1$ درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى أفضل

▪ $\delta_4 = 5/14 = 0.3571 < 1$ درجة استجابة مديري إدارة الموارد البشرية أفضل

وهذا يعني أن متغير الصف يكون أكبر من متغير العمود في أغلب الحالات، وبالتالي نستنتج أن درجة استجابة مديري الإدارات الأخرى في البنوك هي أفضل من درجة استجابة مديري إدارات الموارد البشرية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلنا إليه باستخدام نموذج التماثل الشرطي. الجدول رقم (14) يبين تقديرات الإمكان الأعظم لل تكرارات المتوقع باستخدام نموذج معلمات الأقطار المتماثلة، أما اختبار حسن المطابقة فقد تم حساب قيمة G^2 للجدول الجزئية TK بقيم $k=1,2,3,4$ كما هي موضحة أدناه.

جدول رقم (14)

تقدير الإمكان الأعظم لل تكرارات المتوقعة باستخدام نموذج معلمات الاقطار المتماثلة

HR/GM	1	2	3	4	5	Total
1	22	18.1	12.3	36.4	30.3	119.1
2	17	8	23.5	14.8	14.8	78.1
3	11.7	19.5	21	5.2	10.8	68.2
4	34.7	12.2	13.8	29	1.3	91
5	28.7	12.2	29.1	10.3	84	164.3
Total	102.4	70	99.7	95.7	141.2	500

K	χ^2	G^2
1	78.405	14.471
2	0	0
	78.405	14.471

إن قيمة كاي مربع لحسن المطابقة لهذا النموذج هي عبارة عن حاصل جمع القيم أعلاه $\chi^2 = 78.405$ ، $G^2 = 14.471$ وبالمقارنة مع قيمة χ^2 الجدولية بدرجة حرية (16) نلاحظ أن النموذج مناسب للبيانات. من الجدول رقم (13) يلاحظ هناك عدم تماثل بين درجة استجابة للتوافق مع المشكلات التنظيمية بين المجموعتين لكلا النوع من المديرين حيث أن $M_{ij} > M_{ji}$ لكل قيم $i \neq j$ وهو نتيجة حتمية لان قيمة $\gamma_1 < 1$ و $\gamma_2 > 1$ كذلك فان اختلاف بين توزيع المديرين في المجموعتين حيث أن:

$$\sum_{i=1}^z M_i \cdot \sum_{j=1}^z M \cdot j \quad z=1,2,3,4$$

وبما ان نموذج التماثل الشرطي هو حالة خاصة من نموذج معلمات الأقطار المتماثلة فقد تم اختبار هذه الفرضية وذلك بعمل جدول ذو بعدين الصف الأول فيه. يمثل المجموع لكل قطر من الأقطار التي تكون فيها قيمة k موجبة والصف الثاني فيه يمثل المجموع لكل قطر من الأقطار التي تكون فيها قيمة k سالبة وكما موضح في الجدول رقم (15). ويتم اختبار قيمة فرضية الاستقلالية بين الصفوف والأعمدة بدرجة حرية $(r-1)(c-1)$ ومن الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة كاي مربع ستكون بدرجة حرية (3).

جدول رقم (15)

$$\delta_k = \delta \text{ اختبار الفرضية}$$

k	1	2	3	4	Total
+	97	53	43	5	198
-	92	44	16	14	166
Total	189	97	56	19	364

وبالمقارنة مع قيمة كاي مربع الجدولية تم قبول الفرضية وهذا يعني أن التماثل الشرطي ملائم للبيانات وهو نفس الاستنتاج السابق وأن تقدير الإمكان الأعظم لقيمة δ هو $\delta = 198/166 = 1.1927$.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك تقارب بين مجموعة البيانات الواقعة فوق القطر لرئيسي، ومجموعة البيانات الواقعة تحت القطر الرئيسي، مما يشير إلى انه ليس هناك أفضلية لأحد المجموعتين من المديرين على الأخرى للعينة المدروسة حيث أن δ لقطاع البترول هي $\delta = 142/163 = 0.8711$ أما بالنسبة لقطاع البنوك هي $\delta = 198/166 = 1.1927$.
- إن جميع النماذج المطبقة (نموذج التماثل البسيط - نموذج التماثل الشرطي - نموذج معلمات الأقطار المتماثلة) كانت ملائمة لبيانات العينة المدروسة، لكن نموذج التماثل البسيط لا يبين بأي المستويات يوجد تماثل في درجة الاستجابة للتوافق مع المشكلات التنظيمية لكلا المجموعتين من المديرين في القطاعين، بينما نموذج التماثل الشرطي فقد سلط الضوء على التوزيع المشترك للبيانات، أي على توزيع درجة الاستجابة لكل مجموعة، في حين نلاحظ أن نموذج معلمات الأقطار المتماثلة أعطى صورة واضحة عن مستويات التماثل من عدمها.

- هناك عدم تماثل بين درجة الاستجابة لمديري الموارد البشرية ومديري الإدارات الأخرى في القطاعين محل الدراسة حيث $M_i > M_j$ لكل قيم i, j وان الاختلاف بين توزيع المجموعتين ليس نتيجة حتمية لكون $\delta k < 1$ حيث $k = 1, 2, 3, 4$.
- كما نوصي بما يلي:
- الاستفادة من النتائج التي تم الحصول عليها من قبل قطاع البترول وقطاع البنوك في مصر، سواء في وضع السياسات الإدارية، أو صياغة إستراتيجيات الموارد البشرية، أو مواجهة المشكلات التنظيمية، وذلك لا يتأتى إلا من خلال منظومة تدريب سلوكية.
- إجراء بحوث جديدة لتطبيق نفس الأسلوب المتبع لباقي القطاعات الأخرى، للمقارنة ولعرفة الفروق بين النتائج التي تظهر، وذلك لتطوير القطاعات الاقتصادية على مستوى الدولة وتصويب هياكل الاقتصاد.
- اعتماد الجانب الإحصائي والأدوات الإحصائية في التحليل للظواهر والمشكلات الإدارية، لكونها تعطي نتائج أكثر دقة، تدعم من أدوات القرار والتقييم الموضوعي.

المراجع:

باللغة العربية:

1. داغر، منقذ محمد وصالح، عادل مرموش، نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي، دار الكتب للطباعة والنشر بغداد 2008
2. شبلي، مسلم علاوي ومنهل، محمد حسين، اثر إستراتيجية الموارد البشرية في الأداء الاستراتيجي الجامعي، دراسة ميدانية في جامعة البصرة (غير منشورة)، كانون الأول 2008.
3. البدراوي، علي ياسين (1992). العلاقة بين النموذج الخطي اللوغارتمي والتحليل المتناظر، رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية.
4. الربيعي، فاضل محسن (1992)، العلاقة بين تحليل المتناظر اللوغارتمي الخطي، مجلة وقائع المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العراقية للعلوم الإحصائية.
5. الشاروط، محمد حبيب (1998)، تحليل درجة حدة البصر في العينين بتطبيق النموذج اللوغارتمي الخطي لجداول التوافق، مجلة القادسية، المجلد 3، العدد الثالث.
6. أمين، هناء محمد وآخرون (1989)، استخدام النموذج اللوغارتمي الخطي لتحليل جداول التوافق ذات الفئات المرتبة، المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة.

7. المهداوي، جنان عبد الجبار عثمان(1987)، دراسة إحصائية تحليلية عن العوامل المؤثرة في جنوح الأحداث، رسالة ماجستير – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

En langue étrangère :

8. Guest, D. " HRM and performance: Areview and research agenda", the International Journal of HRM8:3, 2009 .
9. Guest, D. " Human resource Management and Industrial Relations" Journal of Management studies, 24(6), 2010.
10. d4-Nickels, William G., Mchugh, James M. and Mchugh Susan M. Understanding Business, " Mc Graw - Hill Companies, Inc, 2009.
11. Holden, L,J, Hyde,R.and K.Brasier, " Building on our strengths workforce Development for the pensylvania Dairy Industry ", Economic Review. 3(21)2010.
12. Perry, James, " Strategic Human Resource Management" Review of public personnel Administration ،13،14. 2011.
13. Goodman, J.Edword, " Esrc proposal for the program of the future of work "Manchester school of management, England, 2008.
14. Cooke, frank Lee, Training to increase productivity? a case study, Manchester school of management, working paper, 2009
15. Cook, Franklee, Human Research Strategy to Improve organizational performance: A Route for British firms, Manchester school of Management، fang -1-cook @umist.ac.uk, 2011.
16. Brealey ،Richard A ., Myers S . C.، and Allen F, " Corporate Finance" Mc Graw- Hill co . Inc., 2006
17. Kock, M. Mc Gtath, "Corporate Finance and Human resource Management" University of California, San Diego, 2009.
18. Kock, M. Mc Grath, " Improving Labor productivity : Human Resource Management policies do Matter" strategic Management Journal 17, 2010
19. Rogers Edward w. &Wright Patrick M., " measuring organizational performance in strategic HRM., problems & prospects", <http://www.ilr.cornell.edu/cahrs>, 2010.
20. Rvsel ، S Miller, HRM, Hohn Willy, 2006
21. horn by peter and forte Paul , " human Resource. Indicators and health service performance" , keele university, England.
22. U.S office of personnel Management. "strategic Human resources Management" , September, 2008.
23. Katherine, Barrett and Greene Richard, " The Impact of strategic Human Resource Management on organizational success: the public and Multiple Goals" , Academy of Management Review, 26, 1January, 2010.

24. Ericksen, Jeff and Dyer, Lee, " toward a strategic Human Resource Management Model of High Reliability organizational performance", www.ilr.cornell.edu/cahrs/2004.
25. Toole, Andrew a. and Czarnitzki dirk, "exploring the relationship Between scientist Human capital and firm performance: the case of Biomedical academic entrepreneurs in SBIR program" , centre for European economic research, 2007
26. Hyde, Jeffery, NStup, NRichard and Holden, Lisa "The Effect of Human resource management practice on Farm profitability: An Initial Assessment " URL : [http : // economics bulletin. Vanderbit. edu](http://economics.bulletin.vanderbit.edu) / 2008.
27. Milkorich, Wages polcies, Mc. Hill, 2010.

التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية باستخدام لوحة القيادة دراسة حالة مؤسسة إنتاج الإسمنت - بني صاف (S.C.I.B.S)

أ. مزيان التاج

أستاذ مساعد قسم أ - المركز الجامعي عين تموشنت.

أ. درويش عمار

أستاذ مساعد قسم ب - جامعة مستغانم.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق لوحة القيادة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إذ أن البيئة التنافسية الحديثة تقتضي من المؤسسة امتلاك ميزة تنافسية، تضمن لها الريادة والاستمرارية في التواجد بالسوق.

إن امتلاك الرأسمال البشري الكفاء والمؤهل، يشكل المصدر الرئيسي للإبداع والابتكار، ولأنه أضحى من الأهمية بمكان التحكم في تسيير الكفاءات، اخترنا دراسة لوحة القيادة الإستراتيجية اعتبارا لكونها أداة حديثة وأكثر من ضرورة في تسيير الموارد البشرية وسنحاول تحليل ودراسة أثر تطبيقها على أداء مؤسسة إنتاج الإسمنت بني صاف.

الكلمات المفتاحية: لوحة القيادة الإستراتيجية، الميزة التنافسية، الرأسمال البشري، تسيير الكفاءات.

Résumé:

Ce travail a pour finalité de montrer l'importance et la valeur du tableau de bord et son application au sein de l'entreprise économique algérienne. L'environnement compétitif moderne exige aujourd'hui de l'entreprise l'acquisition de la caractéristique concurrentielle qui lui assure son leadership et garantie sa continuité sur le marché.

La propriété d'un capital humain compétent et qualifié, constitue la source principale de l'innovation et l'invention.

De ce fait, la maîtrise de la gestion des compétences occupe une place majeure. À partir de cette importance, nous avons choisi d'étudier le tableau de bord comme un outil moderne et indispensable, tout en analysant l'impact de l'application de ces concepts sur la performance de la cimenterie de Beni-Saf (S.C.I.B.S).

Mots clés: Le tableau de bord stratégique, l'avantage concurrentiel, le capital humain, Le management des compétences.

مقدمة:

تعتبر الكفاءات البشرية رهان الاقتصاد المعاصر بلا منازع، بحيث أصبحت المنافسة بين المؤسسات هي منافسة بين الكفاءات، فالأفراد هم مصادر كل تجديد وإبداع.

من هذا المدخل، أصبح استقطاب وتنمية الكفاءات يعتمد على أساليب علمية حديثة وأدوات تقييم تتجاوز ما هو تقليدي وساكن. هذه الوضعية، أبرزت ما يصطلح عليه حاليا بلوحة القيادة الإستراتيجية التي تأخذ بالنشاط الاقتصادي التشغيلي والتسيير الإستراتيجي اعتمادا على مبدأ (سبب-نتيجة) أعداد مؤشرات وفق عرض يستقطب ويجلب انتباه المسير.

إن هذا الطرح أدى إلى التركيز على لوحة القيادة باعتبارها أداة (instrument) حديثة نسبيا، ووسيلة فعالة لقياس أداء الموارد البشرية من خلال ما توفره من المعلومات الملائمة من جهة، وما تتوفر عليه من أبعاد الجودة في آن واحد من جهة أخرى.

أ - أهمية البحث:

تعتبر لوحة القيادة أداة حديثة وفعالة لقياس أداء الكفاءات والمهارات البشرية من خلال حجم ونوعية البيانات التي تتوفر عليها، وكذا اتساع نطاق استعمالاتها، مما يستوجب على المسير العمل بما لملاءمتها في الاستجابة عند الطلب وفي أي وقت للانشغالات والحاجات المعبر عنها.

تكمن الأهمية في المساعدة على تقييم كفاءات الموارد البشرية والانتقال بها في المؤسسة من منطق الأفراد (la logique individuelle)، إلى منطق الجماعة (la logique collective) أو منطق المصلحة العامة (intérêt général)، وبالتالي المحافظة على الميزة التنافسية للمنظمة ككل.

ب - إشكالية البحث:

انطلاقا من الطرح السابق تبرز مشكلة البحث الممكن صياغتها في ما يلي:
ما مدى فعالية لوحة القيادة الإستراتيجية كأداة لتسيير الرأسمال البشري على مستوى المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة؟

ج - منهجية البحث:

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية، اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على ثلاث عناصر:
- أولا: تعريف الكفاءة من خلال تقديم ماهيتها، متطلباتها، طرق بنائها والهدف من الاهتمام بتدويرها؛
 - ثانيا: تصميم لوحة القيادة الإستراتيجية باستخدام طريقة (O.V.A.R) بعد التعرف عليها، وعلى أهم مراحلها الرئيسية؛

- ثالثاً: إمكانية تسيير الكفاءات البشرية باستخدام لوحة القيادة الإستراتيجية، وتطبيقها في مقارنة على مؤسسة إنتاج الإسمنت بني صاف من خلال تقديم المؤسسة، التعرف على واقع تسيير الكفاءات بداخلها، واقتراح نموذجاً للوحة القيادة الإستراتيجية ضمن وظيفة تسيير الموارد البشرية.

1. ماهية الكفاءة:

عرفت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين تحولات في طريقة العمل الإنتاجي، وذلك نظراً لصعوبة التأقلم مع المتغيرات البيئية الجديدة، لينفتح المجال أمام ظهور الكفاءات ومحاولة تنميتها بداية في دول آسيا، حيث أخذ المورد البشري أساساً للتغيير في وجه المنافسة الشرسة للمؤسسات، وفيما بعد انتشر هذا المفهوم وبرزت أهمية الأفراد لكل تغيير إيجابي في باقي التنظيمات الاقتصادية لدول العالم. من هذا المدخل، سنحاول التطرق إلى التعريف بالكفاءة، ثم سنعرج إلى دراسة أهداف ومحاور تسيير الكفاءات في المؤسسة.

1.1. تعريف الكفاءة:

تعرف المجموعة المهنية الفرنسية (G.P.F) الكفاءة على أنها: "تركيبية من المعارف والخبرة والسلوكات التي تمارس في إطار محدد وتتم ملاحظتها من خلال العمل الميداني، الذي يمنحها صفة القبول ويرجع للمؤسسة مهام تحديدها وتقومها وتطويرها".¹ أما المؤلفين بلاند و بوفيه "BALANDE" و "BOUVIER" فيريان أن الكفاءات البشرية هي "مورد أساسي واستراتيجي يساهم في خلق ميزة تنافسية دائمة للمؤسسة".² ويرى كل من أوتسييه وآخرين "AUTISSIER et autres" أن "الرهنات الرئيسية لوظيفة الموارد البشرية داخل المؤسسة، هي إيجاد الكفاءات البشرية، والحفاظ عليها وتنميتها باستمرار، مع مراعاة بعدي التكلفة وتحقيق أهداف الوظيفة، وذلك لأن التحكم في التكاليف لوحده غير كافٍ".³ وبناءً على ما سبق، فإذا كان الهدف الأسمى لوظيفة الموارد البشرية هو تحقيق التوافق بين أهداف الأفراد وأهداف المؤسسة،⁴ فذلك يتطلب وجود كفاءات قادرة على مواجهة التحديات والتكيف مع الظروف البيئية الجديدة.

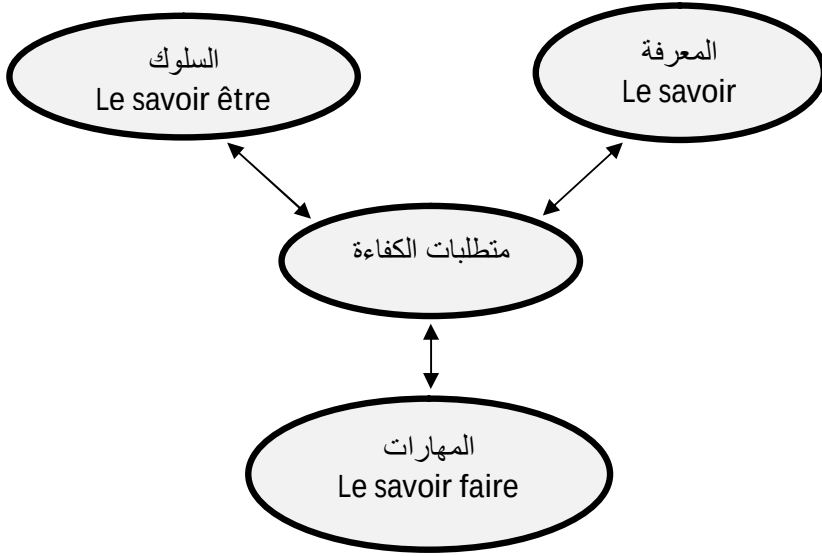
¹ "تسيير المعارف وتنمية الكفاءات"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - تلمسان، العدد 03، ص 236.

² BALLAND STEPHANE et BOUVIER Anne - Marie, "Management des entreprises en 24 fiches", Dunod, paris, 2009, pp101-110.

³ AUTISSIER.D et autres, "L'atlas du management", édition d'organisation, 2010-2011, p299.

⁴ LACONO GENVIEVE, "Gestion des ressources humaines", édition khacbak lacono, Alger, 2004, p07

الشكل رقم (01): متطلبات الكفاءة البشرية⁵



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع: أسوك شاندا وشلبا كويرا، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، "إدارة الموارد البشرية"

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن الكفاءة هي مزيج أو تركيبة بين المعرفة والسلوك والمهارة يملكها الفرد وبلائهما مع الوضعية الحالية للمؤسسة.⁶ ورغم اختلاف تعاريف الكفاءة في الأدبيات، إلا أنها تشترك في النقاط التالية:⁷

- تنمية المفاهيم، المهارات والاتجاهات (التكوين)؛
- القدرة؛
- ممارسات العمل والقدرة على تحريك الموارد؛
- البحث عن أداء أفضل؛

⁵ أسوك شاندا وشلبا كويرا، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، "إدارة الموارد البشرية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص139.

⁶ JEAN – PIERRE CITEAU," Gestion des ressources humaines - principes généraux et cas pratiques" – 3^{ème} édition, Armande colin, paris, 2000, p32.

⁷ عبد الفتاح بوخمخم وشابونية كريمة، "تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية"، ورقة مداخلية مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، 13/12، نوفمبر 2005، جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر، ص113.

- البحث أو التساؤل الدائم (البعد الديناميكي للكفاءة)؛
- العلاقة مع الأفراد الآخرين (التفاعل).

ويجب أن نعلم أنه من الصعب تحديد الكفاءات وتقييمها، وهي تثرى مع الوقت من خلال تجارب مكونة (Formatrices)، بالإضافة إلى الدافعية التي تنتج عن اعتراف الآخرين بامتلاك الفرد لكفاءات أكثر. إذن هي عملية بناء اجتماعي، لا يكفي لإيجادها مجرد نص قانوني ممثلا في قرار أو مرسوم إداري أو ما شابه ذلك، بل لا بد من أن تكون نتيجة خيار تنظيمي.

2.1. أهداف تسيير الكفاءات:

تعتبر الكفاءات من بين العوامل الرئيسية التي تصنع الفرق والتمييز بين المؤسسات، ويهدف تسييرها إلى تحقيق المرامي الأساسية التالية:

- وضع أسس علمية مناسبة لجذب واستقطاب الكفاءات البشرية التي تسمح بتحقيق أهداف المؤسسة؛
- تحديد احتياجات المؤسسة الحالية من اليد العاملة، وتوقع قوى العمل المستقبلية التي تسمح بتجسيد إستراتيجيتها؛
- ترقية وتحديد أفضل توزيع للكفاءات البشرية، بالتأكد من أن الكفاءات تتناسب مع الوظائف المسندة إليها⁸
- تنمية قدرات الكفاءات من خلال التكوين المستمر؛
- التمكن من تقييم أداء الكفاءات بغرض قيادتها نحو الأفضل، وتحديد أنسب نظام للتحفيز؛
- خلق ثقافة ارتباط قوية بين أفراد المؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة ولائهم لها، فيقوي رابطة الانتماء؛
- زيادة فرص الإبداع والابتكار في المؤسسة، مما يسمح بتخفيض التكاليف الخاصة بجلب الكفاءات من الخارج؛
- متابعة مسار الأفراد داخل المؤسسة، وخلق المناخ الاجتماعي المناسب لها وتحسينه بصفة دائمة.

⁸ عبد الغفار حنفي، "السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد"، الدار الجامعية، 1990، ص575.

3.1. طرق بناء الكفاءات البشرية في المؤسسة:⁹

تحقق المؤسسة أهدافها من خلال التنسيق بين مواردها المالية، المادية والبشرية، لكن يبقى الرأسمال البشري دوماً مميزاً لاعتباره مصدر إنشاء وتنمية باقي الموارد، فهو من يخطط، يقرر، يقود، يراقب ويبدع... من هذا المنطلق، سنحاول تبيان كيف يتم انتقاء الكفاءات البشرية وترقيتها من خلال التقييم المستمر، وذلك بغية الانتقال من المفهوم الضيق الخاص بمنطلق الأفراد: الكفاءة الفردية، إلى المفهوم الشاسع المتعلق بمنطق الجماعة: الكفاءة الجماعية، أي المؤسسة ككل.

أ. التوظيف:

يعتبر التوظيف من أهم نشاطات الموارد البشرية، ولكونه يشكل بداية انتقاء الكفاءات المناسبة للمناصب الشاغرة ضمن أسواق العرض المتاحة، وجب وضع معايير محددة وخطوات سليمة، لإتباعها في مرحلة التوظيف والتعيين والتثبيت، آخذين بعين الاعتبار خصائص كل مؤسسة من حيث الحجم، الإمكانيات المادية، والخبرة في مجال الانتقاء والتوجيه بالاعتماد على التسيير التنبؤي، بحيث يسمح بتقدير ما تحتاج إليه المؤسسة من كفاءات على المدى الاستراتيجي.

ب. المرافقة:

بما أن حياة الأفراد داخل المؤسسة مرتبطة بالتغيير المستمر، فلا بد أيضاً من المتابعة المستمرة للأمور الإدارية؛ كالمواظبة والانضباط في أوقات العمل... والأمور المهنية؛ كالمشاركة في المشاريع، الارتقاء في المناصب... إلخ.

ج. المساهمة:

من خلال هذه المرحلة، نعمل على تقييم الأداء المستمر لما يقوم به الأفراد، وذلك باستخدام مؤشرات تقييم مردودية الكفاءات داخل المؤسسة، وبالتالي التمكن من تحديد نقاط القوة وتثمينها، نقاط الضعف ومعالجتها، و نظام الحوافز الذي يقلل إلى حد كبير من لا عدالة التوزيع بناء على نتائج التقييم الموضوعي، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية كلما تطلب الأمر.

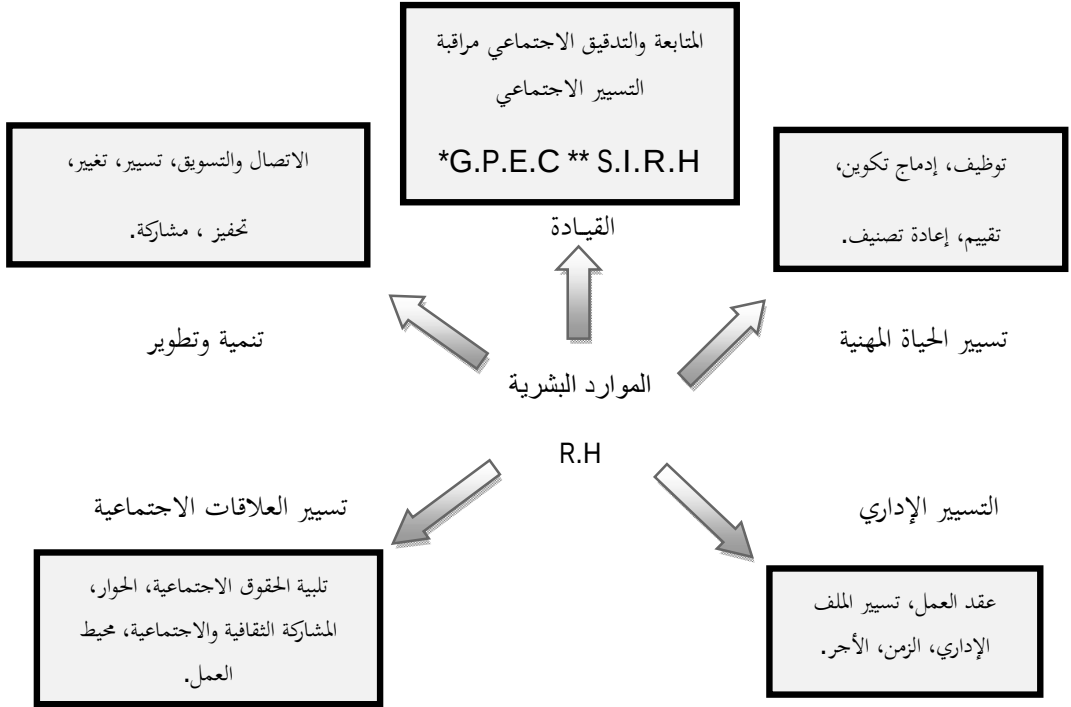
د. التعويضات:

مقابل الأداء، يجب توفير وتلبية ما يطمح إليه الأفراد داخل المؤسسة، بتعويضهم وتحقيق أهداف المؤسسة وأهداف الأفراد مادياً ومعنوياً للمحافظة على ثقافة الولاء وقيم الإتقان الكافي للعمل.

⁹ AUTISSIER.D et autres, op cit , pp 296-297.

يتحقق الأداء الجيد للكفاءات داخل المؤسسة حسب النموذج الذي قدمه كل من الأستاذين: "بالاندين" و"أوتسييه" "BALANDINE.S و AUTISSIER.D" في مؤلفهما: " قياس أداء وظيفة الموارد البشرية"، ضمن شكل عجلة بها عدة مستويات تم تفصيل كل مستوى على حدى، والتي سنعرضها اختصارا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): نموذج لأداء وظيفة الموارد البشرية داخل المؤسسة:¹⁰



Source: AUTISSIER.D et autres, l'atlas du management, édition d'organisation 2010-2011, p297.

* G.P.E.C : Gestion prévisionnelle des emplois et des compétences.

* S.I.R.H : Système d'information des ressources humaines.

¹⁰ AUTISSIER.D et autres, op cit , p298.

يتضح من خلال عرض النموذج أعلاه أهم الأنشطة التي تسيير من خلالها وظيفة الموارد البشرية والتي تقسم بدورها إلى خمس أنشطة رئيسية كل واحد يحوي أنشطة فرعية تهدف إلى الصيانة والحفاظ على الكفاءات داخل المؤسسة.

وبالمثال يتضح المقال كما يقال، وحتى يتيسر لنا فهم عمل تدبير وتنمية الحياة المهنية، فإننا وإدراكا لمفهوم القيادة، سنخصص في الجزء الموالي كيفية تسيير الكفاءات باستخدام أحد أدوات مراقبة التسيير، أداة قديمة النشأة ولكن حديثة التصميم ألا وهي: لوحة القيادة الإستراتيجية .

2. مفاهيم لوحة القيادة الإستراتيجية:

إن قيادة الكفاءات تتطلب قياسا دائما وفعالا لأدائها، فما لا يقاس لا يمكن إدارته. لذا يجب التحقق من مدى إنجاز الأهداف، كيفية تنفيذها، والزمن المستغرق في ذلك، متغيرات وأخرى يمكن متابعتها من خلال أداة لوحة القيادة الإستراتيجية .

1.1.2. تعريف لوحة القيادة:

يعرف كل من المؤلفين كلود أالازار و س.سيباري "C.ALAZARD et S.SÉPARI" في مؤلف لهما خاص بمراقبة التسيير لوحة القيادة على أنها: « مجموعة من المؤشرات المنظمة يتم متابعتها من طرف فريق مسؤول محدد، لتساعد على عملية اتخاذ القرار والتنسيق، ومراقبة أعمال وحدة معينة، وتعتبر أيضا وسيلة للاتصال بحيث تتيح لمراقب التسيير من جذب انتباه المسؤولين، حول المعايير الأساسية للتسيير بغرض تحسينها ».¹¹

أما الباحث فياندييه و آخرون "VIANDIER.R , TISSOT.F et MASSOT.P" فيعرفون لوحة القيادة في مقال بمجلة متخصصة " بنوك " على أنها: «وسيلة قياس تسمح بالفهم الجيد للمهام الخاصة بوحدة ما، وتمكن من قياس مستوى بلوغ الأهداف لإنذار المسيرين في حالة اختلال مؤشر معين»، ولو أسقطنا هذا التعريف على وظيفة الموارد البشرية، لأمكننا القول بأن لوحة القيادة ستمكن المسير من متابعة المؤشرات الوظيفية: متابعة التكلفة، حسن الأداء، رضا الأفراد، و بالتالي إمكانية تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بكفاءة وفعالية عن طريق الاستغلال الأمثل للكفاءات البشرية.

ومن خلال هذه المفاهيم يمكن استنتاج الأبعاد التالية:

- يتم انتقاء أهم المؤشرات التي تعكس واقع التسيير، تم متابعتها من خلال لوحة القيادة؛

¹¹ ALAZARD CLAUDE et SEPARI SABINE, "Contrôle de gestion manuelle et applications", Dunod, paris 6^{ème} édition, 2006, p109

- تتميز لوحة القيادة بعدد قليل من المعلومات مقارنة بأدوات مراقبة التسيير التقليدية، ولكن هذا لا يعني أنها لا تعبر بشكل مجمل عن الوضعية الخاصة بالوحدة؛
- يمكن أن يختلف شكل ومحتوى لوحة القيادة من مسؤول لآخر، أي كل مسؤول حسب نظريته في تحديد المؤشرات المهمة والأقل أهمية؛
- تتميز لوحة القيادة خاصة في طريقة عرض المؤشرات، لهذا يتم استخدامها لإنذار المسؤولين في حالة وجود انحرافات؛
- لكل مسؤول عن مركز مسؤولية معين ولوحة قيادة خاصة به؛
- تتركز لوحة القيادة حول العوامل الأساسية للنجاح، إضافة إلى اعتمادها على كل من المؤشرات المالية وغير المالية أو ما يعبر عليها بمصطلح (عوامل كمية ونوعية).¹²

2.2. دور لوحة القيادة:

لوحة القيادة تعد من بين أدوات المراقبة، فهي بذلك تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف التي تقوم عليها الوظيفة الرقابية في المؤسسة، إضافة إلى ما تقدمه من وظائف أخرى، وفي ما يلي سيتم عرض دورها من خلال ما عرفته من تطورات.

أ. لوحة القيادة أداة تسمح بمتابعة تفويض السلطة:

كلما زاد حجم المؤسسات واتسعت عملياتها، زادت الحاجة إلى تفويض السلطة من الرئيس إلى المرؤوس، ولكن بما أن المسؤولية لا تفوض فهذا يجعل الرئيس، حريصا على متابعة ما تم تفويضه من أعمال. في هذا المقام، تشكل لوحة القيادة أحد أهم الأدوات التي تسهل هذه العملية وتزيد من فاعليتها، كونها تجمع أهم المؤشرات التي توجه، وتبين سير العمل في مركز المسؤولية.

ب. لوحة القيادة أداة مكملة للتسيير التنبؤي:

لقد أظهر نظام تسيير الموازنات من خلال متابعة النتائج ومقارنتها بالتنبؤات بعض النقائص، كطول عرض مدة المعلومة (بشكل ثلاثي)، كثرة تفاصيل كمية المعطيات. تم تدارك هذه النقائص بفضل لوحة القيادة كأداة مكملة للموازنة، وكونها تعرض عدد قليل من المعلومات ويتم تحيينها بشكل دوري (يومي، أسبوعي، شهري) مما يسمح للمسير بالتدخل في الوقت المناسب من خلال مقارنة ما تم التنبؤ به، وما تم تحقيقه فعلا. إن مستوى جودة لوحة القيادة في هذه الحالة تتوقف على نوعية المؤشرات التي تم اختيارها.

¹² VIANDIER.R et TISSOT.F et MASSOT.P, " Le tableau de bord du directeur comptable", revue banque, février 2009, p47.

ج. لوحة القيادة أداة للتشخيص:

تتميز لوحة القيادة الحديثة بتمكين المسؤولين من قيادة النشاط الواقع تحت مسؤوليتهم، ومن التشخيص السريع لوضعية سير هذا النشاط كونها حسب ما توصل إليه المتخصصون في مراقبة التسيير "ل. لونغلوا وآخرون" "L. LANGLOIS et autres" تتضمن المعلومات المتعلقة بنجاح النشاط، وتعرضه بصورة ملفتة للانتباه، وفي وقت سريع وبطريقة مجملة وشاملة.¹³

د. لوحة القيادة أداة للحوار والاتصال والتحفيز في المؤسسة:

تحتاج المؤسسة خلال العمليات التشغيلية إلى لغة حوار مشتركة، تتميز بالموضوعية والوضوح والمصادقية. ولأن لوحة القيادة تعتمد على مبدأ التداخل في تصميمها، أي أن كل قسم يجمع مؤشرات الورشات التابعة له، وكل مديرية فرعية تجمع أهم المؤشرات للأقسام التابعة لها وهكذا، حتى بلوغ الإدارة العامة. زيادة على أن كتابة التقارير الدورية التي تكون مصدرا للنقاش، إذ تعتبر لوحة القيادة مادتها الأولية. بناء على ذلك يتم تحليل الأوضاع واتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال إيصال المعلومات بشكل دوري، وهذا ما يعزز عملية التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، سيما في حالة ما تتخذ هذه الأخيرة كأساس لتسيير الكفاءات البشرية.

ويشير دانيال بوا¹⁴ "Daniel Boix" أن لوحة القيادة تسمح للمسؤول ضمن فريق العمل من لعب دور المنشط.

هـ. لوحة القيادة جهاز إنذار في المؤسسة:

تسمح لوحة القيادة باستخراج الانحرافات وتوضيحها بشكل جذاب وسهل القراءة وملفت للانتباه، مما يسمح للمديرين من اتخاذ التدابير اللازمة في أسرع وقت ممكن، عن طريق استخدام المنبهات، الإشارات و ما إلى ذلك.

و. لوحة القيادة أداة للقيادة ولتجسيد الإستراتيجية في المؤسسة:

تمكن لوحة القيادة الحديثة المسؤولين من قيادة (نشاط، وظيفة، وحدة، مركز مسؤولية)، إضافة إلى أنها تسمح بتنفيذ إستراتيجية المؤسسة، من خلال تحديد المؤشرات والمتغيرات البيئية على أساس المتطلبات الأساسية للنجاح في تنفيذ وترجمة الإستراتيجية، كالمؤشرات الخاصة بالجودة، الآجال، التكلفة والاستمرارية. أن هذا الوضع

¹³ L.LANGLOIS et autres, "Contrôle de gestion", Foucher, paris, 2008, p167.

¹⁴ Mendoza CARLA et autres, "Tableau de bord et balanced scorcard ", groupe revue fiduciaire, 2002, p53.

الجديد سمح بتدارك النقائص وتجاوز الطرق التقليدية في إعداد لوحة القيادة التي كانت تتابع النتائج وتهمل المسببات.

ي. لوحة القيادة أداة تسهل عملية اتخاذ القرار في المؤسسة:

تعتبر لوحة القيادة أداة هامة تساعد المسؤولين في عملية اتخاذ القرار، إذ بواسطتها يتم تحديد في جميع مستويات المؤسسة الانحرافات المفترض وجودها في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة، كما أنها تساعد على كشف أسباب هذه الانحرافات، وتساعد من جديد متابعة تنفيذ القرارات الصحيحة.

3.2. تصميم لوحة القيادة الإستراتيجية (النموذج الفرنكوفوني):

تتغير مراحل إعداد لوحات القيادة من باحث لآخر، ومن حقبة زمنية لأخرى، ولكنها لا تختلف في الغايات النهائية كون معظمها يتمحور حول ما يسمى بـ " المؤشرات ". في هذا المقام ولكون طريقة (O.V.A.R) واضحة ومفصلة فإننا سنعتمد عليها كأساس ونموذج لإعداد لوحة القيادة الإستراتيجية، طبعاً دون إهمال من جانبنا أو اغفال أو تقصير لأهمية الطرق الأخرى.

أ. تعريف طريقة (O.V.A.R) لإعداد لوحة القيادة الإستراتيجية:

طريقة (O.V.A.R) تعني " أهداف، متغيرات، عمل ومسؤوليات " تم تطويرها من طرف مجموعة من الباحثين الفرنسيين التابعين لمركز البحث (C.E.F)، ويمكن تعريف هذه الطريقة على أنها¹⁵. " منهجية لإعداد لوحات القيادة على مستوى الإدارة العامة ومراكز المسؤولية على حد سواء " ¹⁶. تعتمد طريقة (O.V.A.R) في البداية على تحقيق غايات التنظيم من خلال التركيز على متغيرات و أهداف النشاط، ويتم اختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة لتعكس تطور المتغيرات المحددة مسبقاً. ولنصل في النهاية إلى تحديد المرجع الخاص بكل مؤشر بهدف إعداد لوحة القيادة.

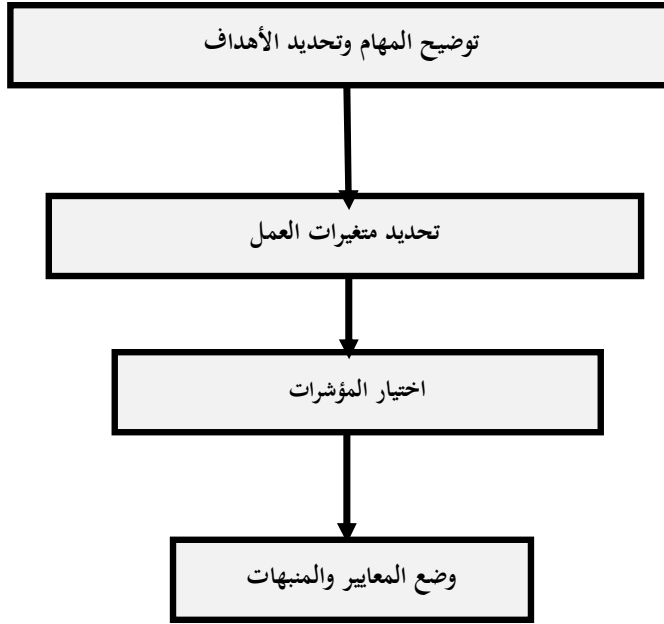
ب. تصميم لوحة القيادة وفق طريقة (O.V.A.R):

حال تصميم لوحة القيادة، يتبين لنا أنها تتوزع على أربع مراحل رئيسية، ويمكن توضيحها من خلال المخطط التالي:

¹⁵ LANNING HELENE et autres, " Le contrôle de gestion organisation et mise en oeuvre", 2^{ème} édition, dunod, paris, 2003, p304.

¹⁶ Daniel boix, " Le tableau de bord", les éditions d'organisations, paris, 1998, p223.

الشكل رقم (04): مراحل إعداد لوحات القيادة حسب طريقة (O.V.A.R)



Source: CARLA Mendoza et autres, op cit, p53.

تهدف هذه الطريقة إلى تحديد العلاقة بين " السبب والنتيجة " هذا من ناحية. ومن جهة أخرى تتطلب توضيحا وتصميما دقيقا لميدان العمل وفق مسؤولية كل مسير ووفق كل تفويض للسلطة.

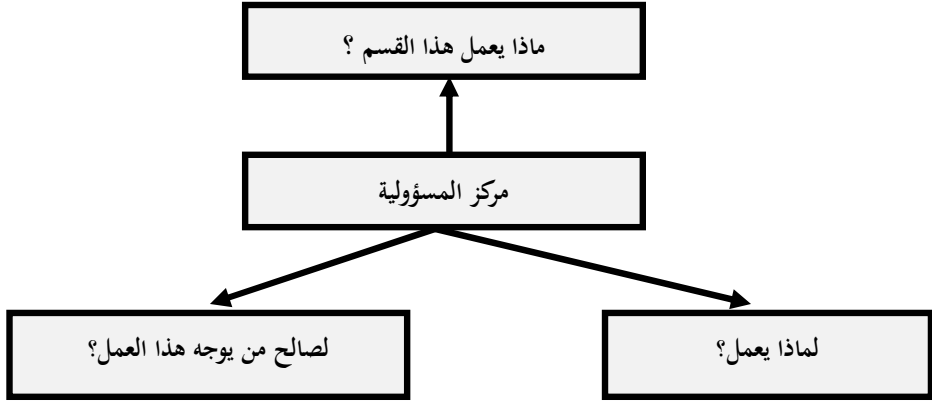
أ. توضيح المهام وتحديد الأهداف:

إن كل عمل حددت غايته بدقة ووضوح، يصبح مهمة الوصول إليه غير مكلفا، وسهلا وأكثر ضمانا، ذلك أن أقصر طريق بين نقطتين خط مستقيم. إن المدارس الحديثة لعلوم التسيير ما فتئت تهتم بالتحليل الإستراتيجي وبتحديد غايات المنظمات، وإن توضيح مهمة ومسؤولية كل وظيفة، كل قسم، كل مصلحة وكل فرد بداخلها مرهون بمدى توحيد الجهود وبمستوى الإصرار على تحقيق هذه الأهداف. ضمن هذه الرؤية سنحاول إسقاط هذا المفهوم على وظيفة الموارد البشرية.

أ-1- المهام: إن تحديد مهام أو هدف قسم ما داخل المؤسسة، يحتاج إلى الإجابة على عدة أسئلة:

- ماذا يعمل هذا القسم ؟
- لصالح من يوجه هذا العمل ؟
- لماذا يعمل ؟

الشكل رقم (05): تحديد مهام القسم



المصدر: من إعداد الباحثين.

بعد عملية تحديد المهام، توضع الأهداف الواجب بلوغها بحيث أن المهمة هي التي تفرض طبيعة الهدف ليعكس هو الآخر كيفية تحقيقها. يشير دانيال بوا "Daniel Boix" إلى أن "المهام تمثل الغاية النهائية للقسم أو الوحدة أو النشاط..."، وإذ نذكر على سبيل المثال لا الحصر مهمة وحدة "التكوين" في مؤسسة ما، فإنها تتمثل في: "تطوير كفاءة المستخدمين لتلبية حاجات كل أقسام المؤسسة"، وهذه المهمة بدورها تنفرع حتما إلى مهام فرعية أخرى ك: "إعداد برنامج التكوين، التقييم المالي لعملية التكوين...". وبطبيعة الحال فإن كل مسئول يكون قادرا على مواكبة التطورات التي ستطرأ على هذه المهام ذلك لأن المؤسسة كائن ديناميكي وغير ساكن، وسنوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (01): يتضمن تطورات المهام وتأثيراتها داخل الوحدات

طبيعة التطورات	التأثير على المهام
توظيف عون جديد	إدماجه مع الفريق
إجراءات جبائية جديدة	تكوين أعوان التحصيل المالي

المصدر: من إعداد الباحثين.

أ- 2- الأهداف:

يعرف الهدف على أنه المسعى المستقبلي، الذي تتمكن من طريقته من تحقيق مهام الوحدة، ويعرف أيضا من خلال النقاط التالية:

- الصفة (النعته): تمثل كل هدف من خلال وصفه حسب طبيعته؛

- القابلية للقياس: يكون الهدف قابلا للقياس (بالقيمة المطلقة والمتغيرات)؛
- النتيجة: هي ما نتحصل عليه بعد ممارسة نشاط أو عدة أنشطة؛
- الدقة والتحديد: يجب أن يحدد وقت بداية ونهاية مدة تحقيق الهدف، مثال: إيصال الطلبة للزيائن في ظرف ثلاث أيام بعد تاريخ استقبال الطلبة. ونشير إلى أن الهدف يمكن أن يكون كميا أو نوعيا أو كلاهما.

ب. تحديد متغيرات العمل:

تعد هذه المرحلة الثانية من حيث الترتيب، أي أن أهميتها وصعوبتها في نفس الوقت تبرز مباشرة بعد التعرف على المهام وتحديد الأهداف؛ ولذلك لا بد من اتخاذ الحيلة المناسبة حتى نتفادى الخلط والغموض عند الانتقال من الأهداف إلى المتغيرات.

تشكل خبرة ودقة المشرف أو المسير دورا مهما في تحديد أنسب المتغيرات، ذلك لأنها محدودة جدا مما يتطلب اختيار الأكثر أهمية تطبيقا لقانون باريتو "Paréto" أي أن: "20% من الأسباب تؤدي إلى 80% من النتائج" إذ أن ميزة المتغير تنبع من مدى قدرته على التعبير عن تطور الهدف، وبالمقابل هناك بعض الباحثين يعبرون عن هذه المتغيرات بطريقة أخرى وهي: العوامل الأساسية للنجاح (Facteurs clés de succès) وتعرف بطريقة مشابهة لمتغيرات العمل، على أنها الشروط الأساسية التي تمكننا من تحقيق الأهداف، ومقاومة متغيرات المحيط الذي تنشط بداخله الوحدة. كما أن هناك من يعرف المتغيرات الأساسية للنجاح على أنها: "العوامل التي تضمن الأداء الجيد للمؤسسة ككل".

أما الباحثان ألاباز و سباري (C. Alazard et S.sépari) فيعرفان العوامل الأساسية للنجاح على أنها: "ترجمة للأهداف".

من خلال هذا المنهج نستنتج أن تحديد متغيرات العمل يقدم نظاما متكاملًا، لإعداد لوحات القيادة ضمن كل مركز مسؤولية، ويتم تحديد المؤشرات على أساس الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

4.2. الشكل العام للوحة القيادة:

تظهر المؤشرات بصفة عامة في جدول (أنظر الجدول رقم 02)، يضم عددا معينا من الأصناف: مصنعا، ورشة، وحدة... وكل صنف يضم أيضا مجموعة من المؤشرات تظهر من خلال النتائج، أي ما تم انجازه في الميدان وما تم تحقيقه واقعا و فعلا، أما الأهداف فما تم تحديده سلفا. والفجوات هي الفرق بين النتائج والأهداف، ويكون هذا الفرق إما إيجابيا أو سلبيا. يمكن زيادة تفاصيل أخرى كتراكم نتائج السنة السابقة بحسب حاجة كل

مؤسسة وذلك حتى يسهل النظر إلى هذه المؤشرات من طرف المسؤول وحتى يسهل أيضا عرضها في شكل منحنيات بيانية، مدرجات تكرارية، منبهات وغير ذلك.

الجدول رقم (02): الشكل العام للوحة القيادة

لوحة القيادة لوظيفة معينة			
الفروقات Ecart	الأهداف Objectifs	النتائج Résultats	الصفن Catégorie
			الصفن 01: - مؤشر أ - مؤشر ب الصفن 02: - مؤشر أ - مؤشر ب
منطقة الانحرافات		منطقة النتائج	منطقة المقاييس الاقتصادية

Source : CARLA Mendoza et autres, op cit, p53

5.2. تقييم أداء الكفاءات باستخدام لوحة القيادة:

باعتبار الكفاءات من أهم الموارد الإستراتيجية في المؤسسة، لا بد من الاعتماد على الأساليب الدقيقة لتقييم هذه الأخيرة، حيث تعد لوحة القيادة أداة فعالة من خلال ما توفره من مؤشرات مختصرة ومجملية تعكس أهم العوامل الأساسية التي ما إن تمت متابعتها ستضمن تسييرا فعالا لكفاءات المؤسسة. يتحقق هذا الوضع بتصميم لوحة القيادة وفقا لمنهج علمي سليم يركز على مؤشرات ملائمة، واضحة، مرنة وقابلة للتطوير تتماشى مع أي متغيرات جديدة، وهذا ما يظهر من خلال طريقة (O.V.A.R) الموضحة مسبقا.

يمكن المسؤول من متابعة كفاءات المؤسسة من حيث بلوغ الأهداف المرجوة ومواجهة التحديات التي يفرضها المحيط فور وقوعها، بالتكوين والتحفيز المناسبين. في هذا الاتجاه سنقدم اقتراحا للوحة القيادة ضمن وظيفة الموارد البشرية لمؤسسة إنتاج الاسمنت - بني صاف - ولاية عين تموشنت.

3. تسيير الرأسمال البشري باستخدام لوحة قيادة الإستراتيجية بالتطبيق على مؤسسة الاسمنت بني صاف (S.C.I.B.S):

أحد أهداف هذا البحث هو رصد واقع تسيير الكفاءات البشرية في المؤسسة الجزائرية. لانجاز المطلوب، توجهنا إلى مؤسسة الاسمنت ببني صاف للكشف الميداني عن واقع تسيير الموارد البشرية بداخلها، وإمكانية تطبيق لوحة القيادة الإستراتيجية، ذلك أن نجاح أداء المؤسسة مرهون بإدارة كفاءاتها البشرية.

1.3. نشأة مؤسسة الاسمنت - بني صاف:

نشأت شركة الاسمنت بني صاف من طرف المؤسسة الوطنية (S.N.M.C) سنة 1975 ، وتم الانتهاء من تشييدها سنة 1978 بحيث انطلق استغلالها منذ هذا التاريخ. انتقلت في إطار إعادة الهيكلة سنة 1984 إلى مجمع آركو (E.R.C.O) وتم إدماجها سنة 1997 بنسبة 100% ملكا للمجمع (E.R.C.O) برأسمال يقدر بـ 100 مليون دينار جزائري ، ليرتفع هذا المبلغ بقرار من الجمعية العامة وأصبح يقدر بـ 1,5 مليار دينار سنة 1999، مرقم من 1 إلى 18.000 سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد تقدر بـ 100.000 دج. وبتاريخ 2005 وفي إطار خصوصية المؤسسات العمومية، فتحت هذه المؤسسة أسهمها للخصائص بقرار صادر من الدولة. وبموجب هذا القرار أصبح رجل الأعمال فرعون مشاركا في رأسمالها بنسبة 10% قابلة للزيادة حتى 35%. ونشير إلى أن عقد الشراكة ينص على أن التسيير يكون من طرف مجمع فرعون لفترة قدرت بـ 10 سنوات منذ إمضاء العقد. بتاريخ 2008 أصبح مجمع فرعون يمتلك 25% من أسهم هذه الشركة وبمشاركة 35 % في رأسمالها.

2.3. التعريف بمؤسسة الاسمنت بني صاف:

مؤسسة الإسمنت بني صاف هي مؤسسة عمومية اقتصادية تم إنشائها بتاريخ 28 ديسمبر 1997، وهي شركة بالمساهمة (SPA) تحت إشراف مجلس الإدارة. (الجدول 03 يحمل أهم خصائصها)
الجدول رقم (03): خصائص عامة لمؤسسة الإسمنت - بني صاف:

رأسمالها	1.800.000.000 دج مقسم إلى 18.000 سهم.
طبيعة نشاطها	إنتاج وتسويق الإسمنت.
المدير العام	نوروز علي خواجه.
المقر الاجتماعي	بني صاف - سيدي صحي - ولاية عين تموشنت
الموقع الإلكتروني	www.scribs-dz.com

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، سنة 2012 .

تهتم مؤسسة الإسمنت بني صاف بتسيير وظائفها الحالية بغرض تحقيق أهدافها مع مراعاة خلق وظائف جديدة لآفاقها المستقبلية، و ما يلاحظ في هذا التنظيم: فصل المهام والمسؤوليات في هذه المؤسسة (مديريات، مديريات فرعية ثم أقسام ثم مصالح)، ولكن تبقى درجة الفصل في المهام في واقع الممارسة مرتبطة بثقافة المؤسسة في حد ذاتها، ثم بثقافة كل موظف.

وتهدف هذه المؤسسة إلى إشباع السوق بمنهجها هذا من ناحية، وإلى الاهتمام بالجودة هذا من ناحية أخرى، خاصة في ظل وجود منافسة خارجية تتزايد حدتها بدخول منافسين جدد. وتعد أوراسكوم المصرية من أبرز منافسيها.

كما تراعى المؤسسة المسؤولية الاجتماعية بمحافظتها على البيئة، إذ أن هذه الأخيرة عمدة إلى تنفيذ مشروع يتمثل في وضع مصفاة (filtre) لمواجهة آثار التلوث، وذلك نظرا لحساسية الإسمنت وتأثيره على البيئة. وتسعى مؤسسة بني صاف للإسمنت دائما إلى تقديم منتج ذو جودة، وبسعر معقول يتناسب مع الطلب الخارجي، وتهدف إلى اكتساح أكبر حصة سوقية ممكنة والالتزام بوعودها اتجاه كل أعوانها: الزبائن، المساهمين، العمال، وأفراد المجتمع.

3.3. واقع تسيير الكفاءات بمؤسسة الإسمنت بني صاف (S.C.I.B.S):

أ. مديرية الموارد البشرية:

ترتبط هذه المديرية مباشرة بمساعد المدير العام، مما يبرز أهمية ومكانة الموارد البشرية داخل هذه المؤسسة. تتفرع عن المديرية ثلاث مصالح وهي: التكوين، الموارد البشرية، المتابعة.

ما يجلب الاهتمام في تنظيم المؤسسة، وجود رعاية صحية واجتماعية مميزة للعمال، زيادة على وجود مناخ اجتماعي يدل على قوة الانتماء والولاء للمؤسسة وهذا ما يستشعره كل زائر لها.

فإذا كان جلب الكفاءات يبدأ من مرحلة التوظيف فان قسم الموارد البشرية يولي أهمية قصوى لاستقطاب الكفاءات المؤهلة من خلال وضع قانون داخلي يحدد إجراءات التوظيف والتعيين والتثقيت بدقة. وتعد متابعة المسار المهني والإداري لكل العمال ضرورة قصوى في العملية الإنتاجية من خلال قسم المتابعة، وما يبرز في هذه المؤسسة هو سعيها لتنمية وتطوير الكفاءات، من خلال قسم التكوين الذي يهتم بتنفيذ ومتابعة برامج التدريب، الرسكلة، وإعادة تحسين المستوى للأعوان داخل المؤسسة وحتى الخارجين عنها كاستقبال المترشحين من الجامعات والمعاهد وتحديد فترة ومكان التدريب. وللتدليل عن حسن التدبير فإن المؤسسة لا تمنح شهادة التدريب لأصحابها إلا بعد الحصول على نسخة من الأبحاث العلمية.

الملاحظ مما سبق، غياب مصلحة مستقلة تخص مراقبة التسيير داخل هذه المؤسسة، وإنما هي مدججة ضمنيا مع مصلحة التدقيق. هذا الوضع يتسبب في عدم دقة وفصل المهام وعدم استخدام لوحة القيادة في تسيير الموارد البشرية، مما يجعل تقييم أداء الأفراد و كذا الأداء العام قاصرا ولا يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة المثلى. لهذه الأسباب نقترح على هذه المؤسسة الاستعانة بلوحة القيادة قصد زيادة فعالية تسيير كفاءاتها . كما لاحظ أيضا أن استخدام لوحة القيادة داخل هذه المؤسسة يتم تطبيقه فقط في أقسام الوظيفة المالية ووظيفة الإنتاج، مما يبين إغفال دور هذه الأخيرة في تقييم أداء وظيفة الموارد البشرية.

ب. تشخيص وضعية مؤسسة الإسمنت بني صاف:

إن لكل مؤسسة خصوصيتها، إذ تختلف طريقة إعداد لوحات القيادة والغرض من استخدامها، ولكن الغايات النهائية تبقى واحدة، فمنتوج الإسمنت يتمتع ببعض الخصائص كونه مادة أساسية يتزايد الطلب عليه في السوق الجزائرية باعتبارها سوقا نامية، لذلك تسعى كل وحدة إنتاجية متواجدة تحقيق أقصى مستوى ممكن. من هذا المنطلق ينصب التركيز على وظيفة الإنتاج بشكل خاص سيما بظهور بعض المنافسين والمستثمرين الأجانب.

يتبين أن اهتمام المؤسسة موضوع الدراسة يبقى منصبا بمتابعة بعض المؤشرات الخاصة بالإنتاج والتوزيع، وبشكل كبير بالأداء المالي على حساب الأبعاد المتعددة للأداء، فضلا على أن أغلب المؤشرات، إن لم نقل كلها تندرج ضمن نطاق المؤشرات المالية (مؤشرات النتائج)، وبالمقابل نلاحظ غياب الاهتمام بالمؤشرات غير المالية وخاصة مؤشرات التنبؤ والتنمية المستمرة أي المؤشرات التي تسمح بتطبيق وتقوم الإستراتيجية.

إن قيادة المؤسسة بالاعتماد على النظر في النتائج، وعلى المؤشرات المالية فقط، والاقتصار على الاهتمام بوظيفتي الإنتاج والمالية، سيحول دون شك إلى عدم اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وتكون له عواقب في تعطيل تحسين وتطوير هذا الأداء، وغياب لوحات القيادة في باقي الوظائف: بالمديرية العامة، الموارد البشرية، الصيانة وغيرها، قد يتسبب في إهمال الجوانب الأخرى التي تحتاج أيضا إلى قياس وتقييم الأداء، أي بمفهوم آخر غياب النظرة الشاملة والإستراتيجية للأداء الكلي للمؤسسة.

إن الغرض الذي أنشأت لأجله لوحات القيادة في مؤسسة إنتاج الاسمنت بني صاف يهدف أكثر للمتابعة والمراقبة، أكثر منه للتسيير واتخاذ القرار، مما يفسر الدور الرئيسي للوحة القيادة في هذه الحالة كونها نظام معلومات موجه للإدارة العليا لمجمع (G.I.C.A) وبالتالي لا يستخدم في عملية تسيير الكفاءات على مستوى مؤسسة يمثل شركة - بني صاف.

الختامة:

يتبين من خلال دراستنا أن مؤسسة الإسمنت بني صاف لا تزال تعتمد على الأدوات التقليدية لتقييم الأداء، مما يعيق اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب وتحديد أسباب النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف هذه الوظيفة بشكل دقيق، زيادة على نقص المعلومات التي تسمح للمسير بالتنبؤ باحتياجات المؤسسة من الكفاءات في المستقبل، ورغم ذلك لاحظنا العديد من النقاط الإيجابية فيما يخص تسيير الكفاءات داخل هذه المؤسسة أهمها:

- فصل المهام داخل وظيفة الموارد البشرية؛
 - السعي لتطوير أنظمة التقييم في المستقبل بالاعتماد على نظام آلي لتسجيل أوقات الدخول والخروج للعمال؛
 - الاهتمام بالتحفيز المادي والمعنوي بصفة مستمرة مما يخلق روح المنافسة بين العمال.
- كل هذه العوامل أهلت مؤسسة الإسمنت بني صاف للارتقاء أكثر وحتى في المستقبل المنظور بفضل اهتمامها بالكفاءات البشرية.

كما لم يعد يقتصر استخدام لوحة القيادة على الوظيفة المالية أو الإنتاجية فقط، بل أصبح يشمل كل وظائف المؤسسة دون استثناء، وخاصة وظيفة الموارد البشرية بحيث تمكن لوحة القيادة الإستراتيجية من التسيير المحكم والفعال لكفاءات المؤسسة، وتسمح بضمان تحقيق: أهداف الوظيفة، تحفيز الكفاءات، اتخاذ القرارات اللازمة في التوقيت المناسب، بالإضافة إلى خلق المناخ الملائم لتنمية الكفاءات ودعم الإبداع والابتكار، مما يساهم في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة.

وقد خلصت الدراسة إلى إمكانية تطبيق هذه الأداة داخل المؤسسة مما سيعود بلا شك بالإيجاب على تقييم أداء كفاءاتها وزيادة نموها في المستقبل، لضمان البقاء في ظل المنافسة. كما أن تطبيق لوحة القيادة الإستراتيجية سيساعد حتما في عملية الانتقال من منطق ومصالح الأفراد (الكفاءات الفردية) إلى الذوبان في منطق الجماعة أي كفاءة المؤسسة ككل.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1. أسوك شاندا وشلبا كويرا، ترجمة عبد الحكم الخزامي، "إدارة الموارد البشرية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

2. عبد الغفار حنفي، " السلوك التنظيمي وإدارة الأفراد"، الدار الجامعية، 1990.

3. عبد الفتاح بوخمحم وشابونية كريمة، "تسيير الكفاءات ودورها في بناء الميزة التنافسية"، ورقة مداخلية مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، 13/12، نوفمبر 2005، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.

المقالات:

1. " تسيير المعارف وتنمية الكفاءات"، مجلة الاقتصاد والمناجنت، جامعة أبو بكر بلقايد - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - تلمسان، العدد 03.

En langue étrangère:

Ouvrages:

1. ALAZARD CLAUDE et SEPARI SABINE, " Contrôle de gestion manuelle et applications " Dunod, paris 6^{ème} édition, 2006.
2. AUTISSIER.D et autres," L'atlas du management", édition d'organisation, 2010-2011.
3. BALLAND STEPHANE ET BOUVIER ANNE-MARIE, "Management des entreprises en 24 fiches", Dunod, paris, 2009.
4. DANIEL BOIX, " Le tableau de bord ", les éditions d'organisations, paris, 1998.
5. Jean- Pierre Citeau, "Gestion des ressources humaines - principes généraux et cas pratiques" 3^{ème} édition, Armande colin, paris, 2000.
6. L.LANGLOIS et autres, " Contrôle de gestion ", Foucher, paris, 2008.
7. LACONO GENVIEVE, "Gestion des ressources humaines, édition Khacbak lacono, Alger, 2004.
8. LANNING HELENE et autres, " Contrôle de gestion organisation et mise en œuvre ", 2^{ème} édition, Dunod, paris, 2003.
9. LEBOYER CLAUDE – LEVY, " La gestion des compétences ", édition d'organisation, paris, 2009.
10. ROUGIR.Y et CERRADA.K, "Contrôle de gestion", Collection syndex Pearson, édition, paris.

Articles :

1. Mendoza CARLA et autres, " Tableau de bord et balanced scorecard ", groupe revue fiduciaire, 2002.
2. VIANDIER.R, TISSOT.F et MASSOT.P, " Le tableau de bord du directeur comptable " revue banque, février 2009.

التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وجهين للاقتصاد الأخضر

د. بورويّة امحمد الحاج

أستاذ محاضر قسم ب - جامعة مستغانم.

أ. بن لحسن الهواري

أستاذ مساعد - جامعة وهران

ملخص:

لقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث بدء التفكير في التكنولوجيا التي تحقق الربح السريع دون النظر إلى الجودة ونوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة، وخلال السبعينيات ونظرا للعديد من المشاكل المرتبطة بالبيئة، هذا ما جعل الاقتصاديون ورجال السياسة يطرحون الأسئلة بجدّة ومنذ ذلك الحين توالى اللقاءات والاجتماعات والمفاوضات على الساحة الدولية لإيجاد بعض الحلول المتعلقة بحماية البيئة.

وقد انعقد مؤتمر كوبنهاجن في سبتمبر 2009 لمعالجة المشكلات البيئية المعقدة والحد من ظاهرة الانحباس الحراري والتغير المناخي، في هذا السياق تطور النقاش وظهرت مفاهيم جديدة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الفقر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، الاقتصاد الأخضر

Résumé

Durant le siècle dernier, où le libre échange et la pensée industrielle ont dominé l'activité économique, les agents économiques ont cherché par tous les moyens à maximiser leurs profits en développant des technologies qui ont permis d'augmenter les quantités de la production sans penser à la qualité des produits ni à celle des matières premières utilisées et surtout sans penser à la maîtrise de l'énergie consommée ce qui a provoqué des problèmes très complexes de l'environnement. Ceci à amener les économistes et les hommes politiques à se poser des questions avec sérieux concernant l'avenir de l'environnement dont en vit. Et à partir de 1970 les décideurs politiques des pays du Monde entier prennent les choses en mains en multipliant les rencontres et réunions internationales pour essayer de trouver des solutions qui permettent d'assurer une meilleure protection de l'environnement.

La dernière rencontre s'est déroulée à Copenhague en septembre 2009 dans le cadre d'une conférence internationale regroupant plusieurs pays dont l'objectif est de traiter les dossiers très complexes de l'environnement notamment celui du réchauffement de la terre et le changement climatique. Dans ce sens le débat a évolué et plusieurs concepts sont apparus tels que « l'économie verte », cette

dernière est considérée comme moyen efficace pour réaliser le développement durable et éradiquer la pauvreté.

مقدمة:

عاشت البشرية قبل الثورة الصناعية اقتصاداً يقدم على المحافظة على دوام مصادرها الطبيعية، فقد كانت جزءاً من المخطط الطبيعي أو من الطبيعة ذاتها ولم تكن سيدة لها، منفصلة عنها ومع زيادة عدد السكان وقيام المدن توسعت الأنشطة الإنتاجية وبلغت مرحلة التصنيع خصوصاً مع ظهور المؤسسات التي تبحث عن الربح السريع والتي تسببت أنشطتها في بعض الآثار السلبية على كافة مكونات المحيط البيئي، حيث أصبح الإنسان مالكا للطبيعة يسيطر عليها ويتحكم فيها ويستغلها بطريقة غير متوازنة وهذا التصرف غير الواعي هو الحالة السائدة اليوم، فالأخذ بالتصنيع والرغبة في التطور أدى إلى استنزاف الأراضي الخصبة وتدمير الغابات، هذه المخاطر دفعت بالحكومات والجمعيات والمؤسسات إلى عقد المؤتمرات العالمية والاجتماعات للنظر في قضايا البيئة والتنمية، والتي خلصت إلى تبني مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة والتي تندرج في إطار حق الجيل الحاضر في التمتع واستغلال الثروات الطبيعية، دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات وهذا المفهوم يوازن بين أمرين اثنين هما استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان وتأمين احتياجاته، خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة والاعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل، وقد جاء مؤتمر المناخ في العاصمة الدانمركية كوبنهاجن لتقريب وجهات نظر مختلف الدول في كيفية التوصل إلى قرارات متعلقة بقضايا جوهرية تخص حماية البيئة وخفض الانبعاث وكذا ترشيد استخدام الطاقة.

1- المشكلات البيئية:

في مفهوم البيئة نجد أن هذه الكلمة ظهرت عام 1866 على يد العالم الطبيعي الألماني أرنست هيكل لتشير أولاً إلى العلم المختص بدراسة علاقات الكائنات الحية مع محيطهم، ومن بين كل العلوم الإنسانية كانت الجغرافيا هي العلم الأكثر تقرباً من علم البيئة وإذا كانت المفاهيم المرتبطة بعلم البيئة مثل النظام البيئي، المحيط الحيوي لم تخترق مجال العلوم الإنسانية فإن بعض المؤثرين قد حاولوا تطبيع المقاربة بعبارة النظام البيئي في اختصاصاتهم مثل "ادغار مورين" في علم الاجتماع و"رينيه باسيه" في علم الاقتصاد فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، وهي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه أساس الحياة هي المعادن التي نحتاجها للصنع، هي مصدر مواد البناء

والحراريات والغازات والكيمائيات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات^[1]، والبيئة هي المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية وكائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء، وكساء ودواء، ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر.^[2]

ويمكن حصر أهم المشاكل التي تتعرض لها البيئة في العناصر التالية:^[3]

- التلوث البيئي؛

- استنزاف الموارد الطبيعية.

ويشمل التلوث البيئي تلوث الهواء والماء والغذاء وهذا التغيير الخطير يؤدي بدوره إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت وبالتالي يؤثر على صحة الإنسان وعلى تلبية حاجياته الطبيعية.

أما فيما يتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية فيمثل هذا العنصر أحد العوامل المؤثرة على البيئة فالاستخدام المتزايد للتكنولوجيا يؤدي إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وإلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي ويظهر هذا من خلال التأثير السلبي على النظام الإيكولوجي وكذلك من خلال استنزاف الموارد الطبيعية، خصوصا وأن التوجهات الحالية لاستغلال الموارد تتجاوز بشكل كبير القدرات الطبيعية للموارد على التجدد خاصة بالنسبة للموارد المائية والغابوية والطاقة.

وعلى الصعيد البيئي، تشير التقديرات الواردة في تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2007، في سياق متابعة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، إلى ازدياد في كمية الانبعاث في العالم بنسب يحتمل أن تصل إلى 70 في المائة، وإلى ارتفاع في درجة الحرارة بمعدل يحتمل أن يتراوح بين أربع وست درجات مئوية في أواخر القرن الجاري وفقاً لسيناريوهات مختلفة. وتتجاوز هذه التقديرات الهدف المتفق عليه في كوبنهاغن وهو ألا يتخطى معدل الارتفاع درجتين مئويتين في

¹ جان فرنسوا دورتيه، "معجم العلوم الإنسانية"، ترجمة جورج كتوره، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي، 2009، ص166.

² غول فرحات، أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية ISO 14000 للبيئة على تنافسية المؤسسات"، جديد الاقتصاد، العدد 02 الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين الجزائر، ديسمبر 2007، ص150

³ خالد كواش، "السياحة والأبعاد البيئية"، جديد الاقتصاد، العدد 02، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 123.

أواخر القرن الحادي والعشرين ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، ستصبح ندرة المياه بحلول عام 2030 ظاهرة مزمنة.^[4]

ولأجل ذلك ظهر منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه وتجسد هذا المنظور فيما يسمى "الاقتصاد الأخضر" هذا النهج الجديد من شأنه أن يفتح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- الفقر والبيئة بين الدول النامية والدول المتقدمة:

إن ما يميز التلوث البيئي في الدول النامية يختلف عن ما يتميز به في الدول الصناعية، فإن كان التلوث في الدول المتقدمة ناتجاً عن التصنيع والتنمية فإنه أكثر ارتباطاً بالفقر في الدول النامية، وهذا ما يدل عليه الترابط القوي بين الفقر وتدهور البيئة في هذه الدول، حتى أصبح البعض يتخوف من "متلازمة الفقر والبيئة" في الدول النامية، فالفقر في هذه الدول هو ناتج عن تدني الدخل وعدم قدرة المواطن عن استيفاء احتياجاته المعيشية من جهة وعدم قدرة الدولة عن توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والمياه الشروب والمرافق العامة من جهة أخرى وهنا يلجأ المواطن إلى استنزاف الموارد الطبيعية بحثاً عن مداخيل إضافية تسد احتياجاته الأساسية وفي ظل الفقر عادة ما تلجأ الدول النامية إلى الاستدانة لتنفيذ مشاريع ترفع من دخلها دون الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي فينجم عن ذلك تدهور بيئي سببه الفقر فيتصاحبان بشكل لصيق و رهيب.^[5]

إن التقدم التقني والعلمي في الدول الصناعية بالرغم من أنه دفع بالبشر خطوات جبارة إلى الأمام، فإنه لم يترتب عنه تكافل اجتماعي بين شعوب المعمورة ولم يؤدي إلى إخراج الإنسانية من التخلف خصوصاً بالنسبة للشعوب الفقيرة التي في الغالب لا تزال تكافح من أجل قوت يومها محرومة من حقها في الصحة والتعليم.

فالفقر في عالم اليوم يحتاج العديد من الدول، حيث من ^[6] مليارات ساكن هناك 2,8 مليار أي حوالي النصف يعيشون بأقل من دولار في اليوم، و1,2 مليار (الخمس) من بينهم 44% يسكنون في آسيا الجنوبية يعيشون

⁴ خالد كواش، "السياحة والأبعاد البيئية"، المرجع نفسه، ص.ص 125 - 126.

⁵ الاسكوا، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا"، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، أكتوبر 2011، ص 16.

⁶ المركز الاعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، "التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع والمأمول"، الإصدار الحادي عشر، وكالة الجامعة للدراسات والبحث العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة 1427هجري.

بأقل من دولار في اليوم^[7] وعلى الرغم من أن الثروات العالمية والروابط الدولية والقدرات التقنية لم تشهد من قبل تطورا كالذي تشهده اليوم إلا أن الدراسات الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر. وما زاد الطينة بلّة التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية، والتي رافقها انهيار في مستوى المعيشة خاصة في البلدان التي باشرت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي.^[8]

ففي شتى مناطق العالم النامي، تراجع كل من النسبة المئوية وأعداد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم بين عامي 2005 و2008. ويمثل هذا الانخفاض عبر الحدود على مدار دورة رصد استمرت ثلاث سنوات أول انخفاض شامل من نوعه منذ بدأ البنك في رصد أوضاع الفقر المدقع.

وفي عام 2008، كان 1.29 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم وهو ما يوازي 22 في المائة من سكان العالم النامي. وكان نحو ثلاثة أرباع هذا العدد يعيشون في جنوب آسيا (571 مليونا) وأفريقيا جنوب الصحراء (396 مليونا). بينما كان 284 مليونا آخرين يقيمون في شرق آسيا، وأقل من 50 مليونا يعيشون في مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا وآسيا الوسطى مجتمعة. في المقابل، في عام 1981 كان 1.94 مليار نسمة (52 في المائة من السكان) يعانون من فقر مدقع.

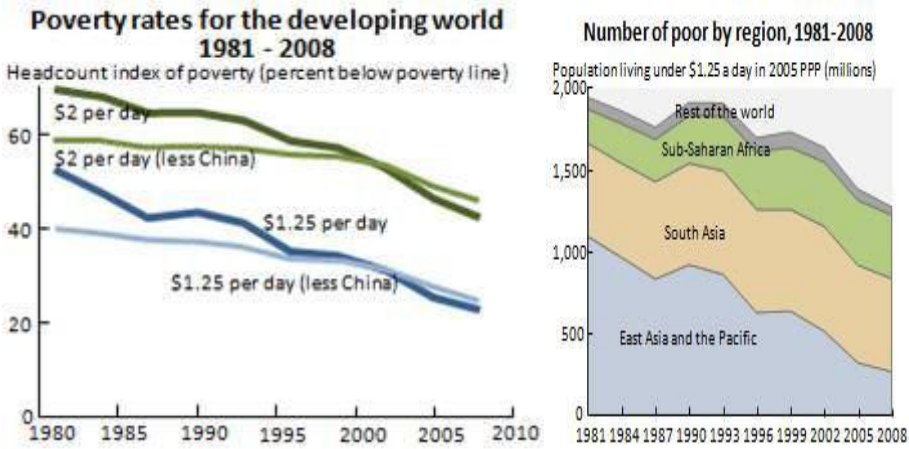
وبينما تراجعت حدة الفقر في شتى مناطق العالم، كان هناك تفاوت في إحراز تقدم صوب هذا الهدف. وشهدت منطقة شرق آسيا أكبر تراجع في معدل الفقر، إذ انخفضت أعداد الفقراء الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم من 77 في المائة عام 1981 إلى 14 في المائة في عام 2008، وتشهد منطقة جنوب آسيا أدنى نسبة لمن يعيشون في فقر مدقع منذ عام 1981 إذ تراجعت من 61 في المائة إلى 36 في المائة بين عامي 1981 و2008، وانخفضت نسبة من يعيشون على 1.25 دولار في اليوم إلى 47 في المائة عام 2008، وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها المعدل لما دون 50 في المائة. كما تقلص عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة منذ سنة 2005، ما عكس اتجاه الزيادة طويلة الأجل من نحو 200 مليون في 1981 إلى نحو 400 مليون في سنة 2005. كما انخفضت أعداد من يعيشون على دون 1.25 دولار في اليوم في الصين وحدها نحو 663 مليونا في 2008 مقارنة بعام 1981، إلا أنه في الوقت الذي بدأت فيها فترة الإصلاحات في البلاد كان معدل الفقر عند 1.25 دولار في اليوم بالنسبة لباقي بلدان العالم النامي (مع استبعاد الصين) لا يزال منخفضا من 41 إلى 25 في

⁷ Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, "combattre la pauvreté", 2000/2001, P. 3.

⁸ حسين رحيم، "التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاهية الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003، ص. 266.

المائة بين 1981 و2008. من ناحية أخرى، ونظرا للنمو السكاني كان إجمالي عدد الفقراء (ما عدا الصين) نحو 1.1 مليار نسمة في عامي 1981 و2008، بالرغم من أن العدد ارتفع وانخفض بين هذين العامين. وأظهرت خطوط الفقر الأخرى اتجاهات مماثلة. وكان استخدام معيار أعلى مثل دولارين في اليوم أكثر ملائمة للمناطق الأكثر نوا. وخلال هذه الفترة برمتها، نزل معدل الفقر عند دولارين في اليوم من 70 إلى 43 في المائة، لكن أعداد من يعيشون دون هذا الخط لم تنخفض سوى من 2.59 إلى 2.47 مليار نسمة. وارتفع العدد ثم تراجع بصورة كبيرة منذ 1999، عندما كان 2.94 مليار يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

الشكل 1: اتجاهات خطوط الفقر



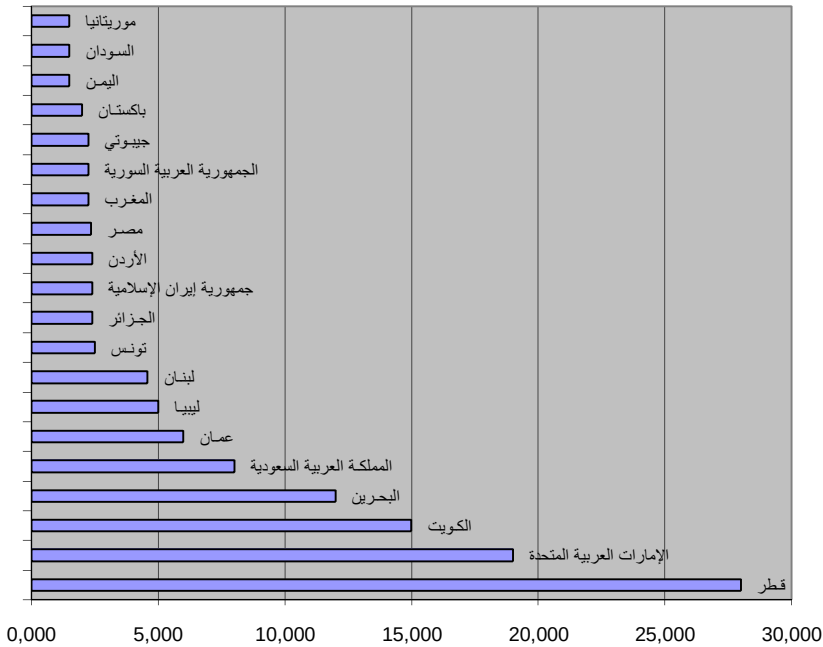
المصدر: <http://web.worldbank.org>

ومواجهة الفقر هي مسؤولية النخب السياسية الحاكمة والتي يقع على عاتقها إعادة النظر في سياسات توزيع الدخل القومي، لكي لا تستأثر القلة الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة.^[9] لكن هناك انصراف الاهتمامات الحكومية إلى توفير الاحتياجات الأساسية في الدول والمجتمعات الفقيرة من كهرباء ومياه وصحة وتعليم وهذا ما زاد في اتساع الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة الرقمية والتي لا يمكن قياسها بمدى توافر البنية التحتية الأساسية في مختلف القطاعات، بل هناك كذلك العنصر البشري المتعلم والذي بدوره يرتبط بمستوى الدخل والتعليم والثقافة. وقد أثر ذلك في خلق تفاوتات ليس فقط بين مناطق العالم وإنما داخل المجتمع الواحد.

⁹ السيد يسن، "المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002، ص. 39.

ففي الجزائر نجد أنه هناك 17,6% من السكان يعيشون بـ 2 دولار يوميا على الأقل، و19,6% في المغرب و22,7% في تونس و23,5% في الأردن وأكثر من النصف من السكان 51,9% في مصر، وإذا أخذنا مؤشر الفقر فإن 32,4% من سكان الدول العربية المتوسطة تعيش في ظروف فقر قاسية جدا وهذه الوضعية تتوافق بعدم المساواة في توزيع المداخل،^[10] واختلافات واسعة في نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والشكل التالي يوضح هذه الفجوة وهذا التفاوت داخل المجتمعات العربية.

الشكل 2: تقدير الفجوة



المصدر: عابد جورج ت، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص. 13

لقد ساهمت الشبكات المالية والتجارية والثقافة الإعلامية في رسم الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية، بحيث تحول العالم إلى منطق الاقتصاديات المفتوحة، وبحسب ما يجري فإن عالم اليوم منقسم اجتماعيا بطريقة

¹⁰ بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "منطقة التبادل الحر الأوروبية والمتوسطية والفقر في الدول المتوسطية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003، ص. 242.

أبشع حيث يزداد فيه الفقر والتهميش لمعظم سكان الأرض، بقدر ما يزداد تركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا.

ففي آخر إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي يتبين أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد على ثروات 48 دولة من دول العالم الفقير، وأن 225 ثريا في العالم يمتلكون ألف مليار دولار، الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة.^[11]

فالسوق الأمريكية تقود العالم في إنتاج المزيد من كبار أصحاب الثروات، فمع نهاية القرن العشرين ضمت الولايات المتحدة الأمريكية 54% من مجموع أصحاب المليارات على مستوى العالم مقابل 31% في العام 1990، وتكاد التحولات الكبرى الحاصلة في السوق الأمريكية تختصر التوجه التدريجي لمصادر الثروة العالمية من النفط والعقارات والأموال الموروثة إلى مصادر ذاتية أو ذات علاقة بالثروة التكنولوجية. خاصة في قطاعات الاتصالات والبرمجيات والكومبيوتر^[12] والتقرير البريطاني السابق الذكر والذي كان تعليقا على تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية جاء فيه أن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلى 1.3 مليار نسمة، ويبلغ الناتج الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنويا^[13] وهذا ما يشير إلى اللامساواة في توزيع الثروات، فالدخل المتوسط لـ 20 دولة غنية من الدول الأكثر غنى هو أكبر بـ 37 مرة من دخل 20 دولة من الدول الأكثر فقر^[14] فمن خلال الشكل الموالي يلاحظ بأن ثروة أصحاب الثروات تتوزع معظمها في مناطق الدول الغنية وتحديدا أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على عكس الدول الفقيرة الأخرى.

3- البيئة والتنمية : نحو تنمية مستدامة

إن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية هو الذي أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، حيث أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية

¹¹ أحمد مهيوب غالب أحمد، "العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل" مجلة المستقبل العربي، عدد 256 جوان، 2000، ص. 64.

¹² تقرير ميريل لينش عن الثروات العالمية ومصادرها"، مجلة الإقتصاد والأعمال، عدد خاص، فبراير 2001، ص. 14.

¹³ أحمد مهيوب غالب، المرجع نفسه، ص. 64.

¹⁴ Banque mondiale, op. cit, p. 3.

البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. [15] والتنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته، غنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعنى بالتوازن البيئي.

والتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في التنمية الاقتصادية، بل تتعدى هذا الجانب لتشير إلى قضايا مختلفة ومرتبطة مع بعضها البعض تتمحور حول طريقة إدارة وتسيير الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر بدورها تشكل ركائز التنمية المستدامة، وتكاملها يؤدي إلى تحقيق الرفاهية والوفاء بحاجيات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل، وهذا ما تم تأكيده من خلال المبدأ الثالث الذي تقرر في "ريو ديجانيرو"، حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، [16] كما أن تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة المعنون بـ "مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" والذي صدر سنة 1987 يرى أن التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهذا ما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج، والالتزام بالنمو الاقتصادي المسئول والسليم بيئياً والعمل على توسيع نطاق التعاون بين الدول وفق قواعد تحافظ على البيئة ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.

ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في "ريو ديجانيرو" تم اعتماد عدة وثائق منها إعلان "ريو" المعروف باسم قمة الأرض وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين والذي هو برنامج شمولي بين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود المقبلة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو برنامج يعكس إجماعاً عالمياً والتزاماً سياسياً من أعلى المستويات على التعاون في مجال البيئة والتنمية.

وفي مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة سنة 2002 "بجوهنزبورغ" والذي ضم العديد من المشاركين منهم رؤساء الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال، تم تحديد العديد من الأهداف منها:

- تقليص نسبة أولئك الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول 2015؛
- استخدام المواد الكيماوية بحلول 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على البشر والبيئة؛
- حوار الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص.

¹⁵ دوقلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م،

القاهرة، 2000، ص 17

¹⁶ دوقلاس موسشيت، مرجع سابق، ص 17.

وقد ذكر رئيس الوزراء الدانمركي أندرس فوك أن مؤتمر "جوهنزبورغ" أبرم صفقة عالمية للتوصية بالتجارة الحرة وحماية البيئة وزيادة المساعدة الإنمائية، وأنه تعهد بالحكم الراشد الذي يعبر عن المشاركة، الشفافية والمسؤولية، ويعبر أيضا عن الفعالية والعدالة، فضلا عن ترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون.

4 - المجتمع الدولي ومواجهة التغير المناخي: قمة كوبنهاجن تحت الضوء

انعقد مؤتمر "كوبنهاجن" حول التغير المناخي في شهر ديسمبر 2009، وقد جاء هذا المؤتمر من أجل التوصل إلى اتفاق جديد حول البيئة وسط جدل حاد بين الدول النامية والصناعية من جهة والدول النامية فيما بينها من جهة أخرى. وقد كانت رسالة نشطاء حماية البيئة إلى المشاركين في القمة هي الإسراع في اتخاذ إجراءات عملية وحاسمة للتغلب على مشاكل المناخ التي تهدد كوكب الأرض.

وقد رجح مسؤولون في الأمم المتحدة ومن جامعة الدول العربية خلال هذا المؤتمر أن يكون تأثير التغير المناخي على العالم العربي المتعشش للمياه أكثر من أي منطقة أخرى في العالم وأن يهدد ذلك خفض الإنتاج الزراعي، كما نقلت وكالة "رويترز" عن رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية قولها أن تغيير المناخ سيكون له تأثير كبير على المناطق العربية لأنها تعاني من الفقر والجفاف على نطاق واسع فضلا عن ندرة المياه والتهميش الاجتماعي.

إن تغيير المناخ بات حقيقة لا ينكرها أحد، ومما لا شك فيه أن الإنسان يتحمل العبء الأكبر من مسؤولية تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري المتمثلة في ارتفاع درجة حرارة كوكبنا وارتفاع منسوب البحار والمحيطات نتيجة ذوبان الجبال الثلجية العملاقة في المنطقة القطبية وكذلك ازدياد ظاهرة التصحر، إضافة إلى تزايد وتيرة الكوارث البيئية التي تزهق الكثير من حياة البشر.

ويرى علماء ألمان أن التغير المناخي الذي سيشهده العالم في العقود المقبلة قد يكون أسوأ مما هو متوقع على الرغم من محاولات التقليل من قدر مخاطره المتوقعة، وفي السياق نفسه حذر معهد أبحاث التأثيرات المناخية في "بوتسدام" الألمانية قبيل انعقاد اجتماع كوبنهاجن من أن معدل الاحتباس الحراري جاء أسوأ من المتوقع، وبالتالي قد يصل إلى 7 درجات عام 2100 ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة للتقليل من الانبعاث المسبب للاحتباس الحراري على مستوى العالم، وبذلك ناشد خبراء المعهد وفود الدول 192 المشاركة في هذا المؤتمر بضرورة التحرك بسرعة لتقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون التي زادت بنسبة 40 في المائة بين عامي 1990 و2008.

لقد حاول المشاركون في مؤتمر كوبنهاجن إيجاد آلية من شأنها مساعدة الدول على مواجهة عواقب الاحتباس الحراري وارتفاع منسوب البحار وجمع مليارات الدولارات لتقديمها في صورة مساعدات وتكنولوجيا نظيفة للدول الفقيرة، كما سعى قادة الدول المشاركة ومن بينهم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للتغلب على

انعدام الثقة العميقة بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أكد "إيفودي بوير" رئيس أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتغير المناخي على أن كوبنهاجن نقطة تحول بالفعل في الاستجابة الدولية لتغير المناخ.

وبالفعل خرج القادة المشاركين في المؤتمر باتفاق قوي وبعيد المدى لمواجهة التغيرات المناخية يندرج في إطار الالتزامات المقدمة من الدول المتقدمة والدول النامية لخفض معدل الانبعاث الحراري، كما حددت الدول الكبرى المسببة للانبعاث مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين أهدافا لخفض غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2020 في إشارة مشجعة لصياغة اتفاقية حول مكافحة الاحتراز العالمي، كما اتفق المشاركون على تخصيص 30 مليار دولار للأعوام الثلاث المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ على أن ترتفع إلى 100 مليار دولار بحلول 2020، مع العلم أن التقديرات المختلفة للمال المخصص من أجل التكيف للمساعدة في بناء صمود المجتمعات المحلية في مواجهة التغيرات المناخية تشير إلى الحاجة إلى ما بين 75 و100 مليار دولار في الفترة من 2010 إلى 2050 حسب تقديرات البنك الدولي.

وقد وعد الرئيس الأمريكي بخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنحو 17 في المائة من مستويات 2005 بحلول 2020 ويعد هذا الهدف وهو أقل من 4 في المائة فقط عن مستويات 1990 أقل بكثير من التزامات الاتحاد الأوروبي، وكانت الكتلة الأوربية قد أعلنت في بداية 2007 عزمها خفض الانبعاث بنسبة 20 في المائة عن مستويات 1990 بحلول 2020 وبنسبة 30 في المائة إذا سارت الدول المتقدمة الأخرى على نفس النهج، كما أكدت المستشارية الألمانية على أن المشاركة بالموافقة على تمويل إجراءات حماية المناخ قد لعبت دورا هاما، ولولا الدور الأوروبي لما أمكن تصور عملية حماية المناخ.

وأضافت جنوب إفريقيا زحما جديدا للقمّة عشية انعقادها بالإعلان أنها ستخفض انبعاث الكربون بنسبة تصل إلى 34 في المائة أدنى من المستويات المتوقعة عام 2020 في حال قدمت الدول الغنية المساعدة المالية والتكنولوجية.

أما الصين فلم يكن هناك تغير يذكر في موقفها خلال المباحثات والجديد في موقفها من حيث الكيف هو اعترافها بالمشاركة في حماية المناخ كما أقرت أيضا بضرورة وجود إجراءات تفقدية، أما فيما يتعلق بأهداف خفض الانبعاث ومقاصد الإصلاح فلم تحرك الصين ساكنا.

وقد التزمت دولة الكويت من قبل بخطة عمل وطنية لتحويل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في القطاعات الاستهلاكية إلى تكنولوجيات صديقة للبيئة، وأكدت خلال مؤتمر "كوبنهاجن" على أن الالتزام الكامل بذلك سوف يتحقق بداية 2010، وهذا يعد تعبيراً عن إدراك الكويت لأهمية حماية البيئة والمحيط الإيكولوجي.

وفي نفس السياق أكد المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير العبد الله المراد أن ترأس رئيس مجلس الوزراء الكويتي للمائدة المستديرة الخاصة بقضية التغير المناخي يشكل نجاحا للدبلوماسية الكويتية حيث طالب

الوزير الدول الصناعية بتحمل مسئولياتها كاملة وأشار إلى أننا كدول نامية وراغبة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي علينا أن ننفق على ما سنقوم به بعد مؤتمر "كوبنهاجن"، الأمر الذي سيكون فرصة سانحة لنا جميعا للتوصل إلى توافق في الآراء لتحقيق خفض مستدام في انبعاث الغازات بما يخدم مصالحنا المشتركة ويحفظ عالمنا.

لقد تطلع المشاركون إلى نتائج مؤتمر كوبنهاجن بمشاعر متباينة، فلقد تم التوصل إلى خفض درجة حرارة الأرض بواقع درجتين، لكن الواجبات التي تضمنتها ورقة الاتفاق ليست كافية بالقدر الذي يساعد على الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض وهذا ما جاء على لسان المستشارة الألمانية حيث قالت لقد تقدمنا خطوة لكنني كنت أتمنى مزيد من الخطوات، وأشارت كذلك إلى أنها قامت مباشرة عقب انتهاء المشاورات بين الدول إلى استخلاص النتائج حيث كانت المباحثات المصغرة ذات التمثيل على المستوى العالي بالغة الصعوبة، وكانت عملية اتخاذ القرار صعبة للغاية حيث واجهنا مسألة وقف المباحثات أو استمرارها.

كما احتدمت المباحثات عند مناقشة قضية الالتزام القانوني باتفاقية المناخ وفي هذا الصدد لم تبد الدول الصاعدة استعدادا لقبول التزامات قانونية، وعلى الجانب الآخر امتنع الأمريكيون عن الموافقة إذا لم تنضم الدول الصاعدة للاتفاق السياسي وأشار الرئيس الأمريكي في هذا الصدد إلى أن التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانونيا حول المناخ سيكون صعبا جدا وسيحتاج مزيدا من الوقت، ومنه فإن قمة كوبنهاجن لم تسفر إلا عن اتفاق محدود، أما الاتفاق السياسي فقد اكتفى المؤتمر بأخذه في الاعتبار وبهذا تصبح ورقة الاتفاق مجرد أساس للمشاورات المقبلة.

لقد تبين من نص الاتفاقية أنه لا توجد أهداف ملزمة لخفض انبعاث الغازات بالنسبة للدول الصناعية لكنها تتضمن التزاما لدول بعينها أدرجت أسماءها في ملحق الاتفاقية، وهذا يبقى دائما على العواقب الاقتصادية للتغيرات المناخية حيث أكدت الدراسات أن الخسائر الاقتصادية والبشرية ستكون كبيرة في المائة سنة القادمة، كما أظهرت دراسة جديدة في ألمانيا حملت عنوان ثمن التغير المناخي أن هذا التغير قد يتسبب في وفاة نحو 20 ألف شخص حتى عام 2100 خاصة من كبار السن الذين لا يتحملون درجات الحرارة شديدة الارتفاع، كما توقع العلماء أن تقل الإنتاجية في ألمانيا بنسبة كبيرة بسبب ارتفاع درجة الحرارة وبسبب الأمراض التي تسببها والتي تؤدي إلى التقليل من أداء الموظفين والعاملين مما يسبب الانخفاض في الإنتاجية بنسبة تصل إلى 12 في المائة.

لقد انتهت قمة كوبنهاجن بالتوصل إلى اتفاق يمثل الحد الأدنى عندما أشار ممثلو الوفود المشاركة إلى أن الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقوى أخرى ناشئة لا يلي كثيرا من الأهداف الأصلية للمؤتمر، وقد كشفت صحيفة "الجارديان" البريطانية أن وزير البيئة البريطاني "ايد ميليباند" اتهم الصين والسودان وبوليفيا ودول أخرى من أمريكا اللاتينية بمحاولة السيطرة على قمة الأمم المتحدة بشأن المناخ للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق، وكتب الوزير في الصحيفة أن بريطانيا ستوضح لهذه الدول التي تقف في طريق معاهدة ملزمة

قانونيا إننا لن نسمح لهم بعقولة التقدم العالمي ولا يمكننا أن نسمح مرة أخرى بالسيطرة على المفاوضات حول النقاط الحقيقية للموضوع بهذه الطريقة.

5 - التنمية المستدامة والتقليل من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية: نحو الاقتصاد الأخضر:

يعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية". ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كإقتصاد يقلل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما أنه يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. وفي الاقتصاد الأخضر، يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدراً للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة.^[17]

وهنا تتجلى ضرورة السير قدماً نحو الاقتصاد الأخضر ولعل من أهم المخاوف الداعمة لهذا التوجه ما يلي:

- الأزمة المالية (2008) وهي الأسوأ منذ الكساد الكبير محدثة خسائر كبيرة في الوظائف والدخل.
- أزمة الغذاء حيث تخطى عدد الجياع في العالم عتبة المليون عام 2009 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة تؤثر بالأزمة المالية؛
- الأزمة المناخية وما خلفته من ظواهر وتقلبات مناخية شديدة أتت بكمّات وتداييعات على نطاق واسع؛
- الأمن في خطر: الأمن المائي والغذائي والطاقي والبيئي.

كل هذه العوامل أفرزت نتيجة مفادها تغيير فلسفة التوجهات التنموية الحالية التي لم تؤد ما عليها لم تستوف متطلبات التنمية العادلة والمنصفة، و حان للفلسفة التنموية الجديدة أن تتجه نحو " فلسفة الاقتصاد الأخضر".

¹⁷ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (نيروبي، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). والتقيرير متاح في الموقع التالي:

www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx

وتشير الإحصائيات إلى أن استثمار اثنين في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشرة قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصاد يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد. وبين تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأخضر (نوفمبر 2011) إمكانية الانتقال إلى اقتصاد أخضر باستثمار 2 في المائة فحسب من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام (والذي يبلغ حالياً نحو 1.3 تريليون دولار أميركي) وذلك بدءاً من الآن حتى عام 2050 للتحول الأخضر للقطاعات الرئيسية التي تشمل الزراعة والمباني والطاقة ومصادر الأسماك والغابات والصناعة والسياحة والنقل وإدارة النفايات والمياه ولكن لابد من إصلاحات للسياسات الدولية والقومية تحفز على مثل هذه الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أنه لا يصعب تحقيق التوافق بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في ظل سيناريو الاقتصاد الأخضر بل على العكس فإن الاقتصاد الأخضر يخلق الوظائف ويعجل بالتقدم الاقتصادي ويجنب في الوقت نفسه العديد من المخاطر السلبية المهمة مثل تأثير تغير المناخ وتفاقم ندرة المياه وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي.

يوفر الاقتصاد الأخضر سبلاً لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وغيرها إلى الحد الأقصى. وستوفر الاستثمارات الخضراء في قطاعات محددة فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع. وتشمل هذه القطاعات قطاعاً رُجح إلى حد أكبر أن توفر للفقراء سبل المعيشة مثل الزراعة وصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، إضافةً إلى التشييد والهياكل الأساسية للنقل وقطاعات أخرى حضرية في الأساس، وقطاعات تكون فيها العمالة غير الماهرة واليدوية مهمة. وهناك ارتباط واضح بين تخفيف حدة الفقر والإدارة الناجعة للموارد الطبيعية والنظم البيئية. وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي، على سبيل المثال، بين 47 و 90 في المائة مملاً معرف بـ "الناتج المحلي الإجمالي للفقراء". وفي البرازيل والهند وإندونيسيا ساهمت القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات بما يقدر بـ 6 في المائة و 17 في المائة و 11 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005. وعند قياس الجزء الكامل من مساهمة خدمات النظام الإيكولوجي في إجمالي دخل الفقراء، جد أنه يمثل 90 في المائة و 75 في المائة و 47 في المائة على التوالي من إجمالي حجم النشاط الاقتصادي للفقراء، الذي يشمل الأنشطة النقدية وغير النقدية في هذه البلدان. [18] وليس هناك داعٍ للمبالغة في تقدير أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالنسبة لأولئك الأسترعتماداً على الموارد الطبيعية.

¹⁸ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"، يمكن الاطلاع عليها في الرابط:

<http://teebweb.org/>

ويمكن للاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي والرفاهية أن يعالج مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة، وليس فقط الفقر في الدخل، وذلك من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية.^[19]

وثمة مساهمة أخرى مهمة يمكن للاقتصاد الأخضر أن يقدمها للفقراء وهي تأمين الحصول على طاقة نظيفة وموثوقة. وتشير دلائل متزايدة إلى أن ضمان تمتع الفقراء بالحصول على الطاقة يمكن أن تنتج عنه فوائد ذات أبعاد متعددة تتراوح من نتائج مهمة تتعلق بالدخل والتعليم والصحة إلى رفاه المرأة.^[20]

وعلى نحو مماثل، فإن الاستثمار المتواضع في تخضير الزراعة وتحسين الإنتاجية الزراعية يمكن أن تكون له آثار كبيرة على الرفاه. ويعتمد زهاء 2.6 بليون شخص على الزراعة كمصدر للدخل تعيش الغالبية العظمى منهم في مزارع صغيرة وفي مناطق ريفية على أقل من دولار واحد في اليوم. ولذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي مع تحسين خدمات النظام الإيكولوجي (التي يعتمد عليها الفقراء بصورة مباشرة أكبر للحصول على الغذاء والدخل)، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في خفض مستوى الفقر. وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كل زيادة بمقدار 10 في المائة في الغلة الزراعية يصحبها انخفاض بنسبة 7 في المائة في مستوى الفقر في أفريقيا وأكثر من 5 في المائة في آسيا. كذلك تشير الدلائل إلى أن تطبيق الممارسات الزراعية الخضراء قد أدى إلى زيادة الغلة إلى ما بين 54 و179 في المائة، خصوصاً في المزارع الصغيرة.^[21]

6- الجدوى الاقتصادية للاقتصاد الأخضر في الدول العربية : بعض الأرقام

أوضح تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير¹⁹ الذي أطلق في افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) المنعقد في 27 و28 أكتوبر 2011 في بيروت، أن خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25 % سيوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا مبلغ يمكن تحويله لتمويل الانتقال إلى مصادر الطاقة الخضراء، وتخصير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية، نتيجة ارتفاع فعالية الطاقة وازدياد استعمال النقل العام والسيارات الهجينة (هايبريد) تتولد وفورات تقدر بنحو 23 بليون دولار سنوياً،

¹⁹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فريق إدارة البيئة، "العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها" (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقريب متاح في الموقع التالي:

www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups/GreenEconomy/GreenEconomyreport/tabid/79175/Default.aspx

²⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، المرجع نفسه.

²¹ وزارة الأوقاف الكويتية، مجلة الوعي الإسلامي، مجلة الكترونية، العدد 558 ديسمبر 2012: على الموقع التالي:

<http://www.alwaei.com/site/index.php?cid=753>

وبإنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20% من الأبنية القائمة خلال السنين العشر المقبلة، يُتَوَقَّع توفير أربعة ملايين فرصة عمل.

وفي سياق متصل دعا التقرير البلدان العربية إلى العمل لتعزيز كفاءة الري واستخدام المياه ومنع تلوثها، مع العمل على زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة التي يعاد استخدامها من 20% حالياً إلى 100% مشيراً إلى أن ذلك سيخفض كلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية البالغة نحو 95 بليون دولار سنوياً. وأظهر التقرير نتائج مشابحة في مجالات متعددة، كمرودود الاستثمار في تخضير قطاعات النفايات والصناعة والسياحة والزراعة، وهو يتضمن أكثر من 60 دراسة حالة عن تجارب ومبادرات ناجحة في العالم العربي في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

الوقت الذي يشهد العالم فيه نمواً متسارعاً لتجارة الخدمات والسلع البيئية، مقارنة بالقطاعات التجارية العالمية الأخرى، يقف العالم العربي على هامش هذا القطاع، بنسبة أدنى من 1% من القيمة الإجمالية لهذه التجارة التي تبلغ نحو 618 بليون دولار أميركي، كما أن نسبة الميزانية التراكمية التي تصرف على البيئة من الصناديق والمصارف العربية التنموية عبر قروض وهبات لا تتعدى 6% من ميزانيتها الإجمالية.²⁰

خاتمة:

ترى العديد من المنظمات أن التقدم المحرز في تنمية برنامج التنمية المستدامة كان مخيباً للآمال بشكل شديد بحيث تفاقم الفقر وازداد تدهور البيئة، وقد ذكرت الأمم المتحدة في هذا الشأن أن العالم لا يرغب في إجراء مناقشة فلسفية أو سياسية فالتحدي لا يكمن في مجرد ما ذكر في البيانات بل في الإجراءات التي سيتم اتخاذها في السنوات المقبلة، لكن غالباً ما تتسم الاختيارات بالمحدودية نظراً لغياب التصور الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى وقوع هذه الاختيارات خارج أي تخطيط يستند إلى التحكم في المعلومات والمعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لفهم الظواهر وبالتالي توجيه السياسات نحو تحقيق الأهداف المنتظرة والدفع بالبشرية خطوات جبارة إلى الأمام في إطار تكافل اجتماعي واسع بين شعوب المعمورة.

إن المجتمع الدولي لا يزال يعاني في هذا المجال من عدم الاستقرار على اختيار مؤسسي ملامم لإدارة وتدير شؤون وقضايا مكافحة الفقر وحماية البيئة فالأمر هنا يتسم بالتعدد والتنوع بما لا يؤمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولعل فلسفة الاقتصاد الأخضر كمسار لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الفقر ما هي إلا إطار فلسفي يحمل ما يحمل من إيجابيات ولكنه في المقابل تواجهه ما تواجهه من تحديات وعقبات تحول دون تحويله إلى واقع مجسد من شأنه أن يحقق الأهداف المنوطة به.

وبناء على ذلك يتطلب على الحكومات إعادة بناء مؤسساتها العامة وأنظمتها القانونية، وأن تتخذ موقفا واضحا من قضايا البيئة والتنمية المستدامة وانعكاساتها على التنمية البشرية، وأن تقوم بالتقييم المستمر لسياساتها في مجال مكافحة الفقر، وفي هذا الإطار ينبغي على المجتمع الدولي أن يقوم بتكثيف جهوده وهذا من خلال:

- تعزيز دمج بعد تخضير الاقتصاد في سياسات وبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعمل على بلورة مفهوم تنموي يراعي التوجهات الدولية العالمية والجهوية؛
- التشديد على التقييم المستند للمناهج والأساليب العلمية الكفيلة بتوفير المعطيات والمعلومات المتعلقة بالوضع البيئي والموارد الطبيعية في علاقتها بالتنمية، وإنشاء مؤشرات من شأنها طرح قياس بديل وتقييمي لما بعد الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد نوع من المحاسبة البيئية المتكاملة الآخذة بعين الاعتبار الأبعد الثلاثة : الاقتصاد، المجتمع والبيئة؛
- العمل على جعل الاستهلاك والإنتاج مستدامان وتنمية كفاءة استخدام الموارد؛
- ضرورة العمل على بلورة مناهج التقييم البيئي وتطوير مؤشرات وطنية خاصة بالتنمية المستدامة على غرار ما يتم اليوم في التنمية البشرية؛
- ضرورة العمل على دعم دور البحث والتكوين في المجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاقتصاديات التي نرفق بالبيئة وهنا نؤكد على ضرورة التدريب والتكوين على ممارسة الأعمال الخضراء؛
- ضرورة الربط بين عالم صنع القرار على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي وبين عالم المعرفة والتي الذي يعمل على توضيح سبليات أي قرار لا يتماشى وتخضير الاقتصاد خاصة في ظل شح الموارد المتاحة؛
- مما لا شك فيه أن الانتقال إلى التنمية المستدامة والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تكنولوجيا عالية والعديد من الموارد المالية والبشرية وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية، وهذا ما يشكل عقبة لهذه الدول تحول دون تحقيق المقصود ومنه لا بد على الدول الغنية أن تساعد هذه الدول وذلك إلزاما والتزاما لأنها تتحمل المسؤولية في تدهور البيئة وعلى المجتمع الدولي أن يلعب الدور الواجب في ذلك؛
- دعم دور منظمات المجتمع المدني ومختلف الهيئات الممثلة للقطاع الخاص؛
- تعزيز سياسة الحوار والتشارك؛
- إقامة شركات دائمة وشبكة تبادل خبرات بين الشمال والجنوب وجنوب جنوب تتركز حول استراتيجيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز التعاون بين السلطات المحلية؛

- إصلاح النظام الحالي سواء النظام المالي العالمي أو النظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة القوة التمثيلية لبعض الدول في العديد من المنظمات الدولية بما يجعل للدول الفقيرة صوتاً وزناً تستطيع من خلالها الدفاع عن حقوقهم كذا اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية لتسهيل نقل التكنولوجيا.

فلا يمكن إرساء التنمية المستدامة إلا عبر إدخال تغييرات أساسية في الاختيارات المؤسسية في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية مع ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وعليه يجب فتح نقاش واسع حول الطرق والأساليب المنهجية لتقييم تجربة بعض الدول في مجال التنمية المستدامة، ومحاولة تحديد مقاربة لتقييم الالتزامات المعبر عنها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة، مع مطالبة المجتمع الدولي خصوصاً الدول المتقدمة إلى تقديم المساعدة المادية ونقل التكنولوجيا المتوفرة لديها ومساعدة الدول النامية للوصول إلى الهدف السامي الذي تتطلع إليه اتفاقيات الإطارية لتغيير المناخ والمهادفة لحماية البيئة ومكافحة الفقر.

المراجع:

باللغة العربية:

1. جان فرنسوا دورتيه، "معجم العلوم الإنسانية"، ترجمة جورج كتوره، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي، 2009.
2. دوقلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2000.
3. السيد يس، "المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية"، دار نضرة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.
4. أحمد مهيوب غالب أحمد، "العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل" مجلة المستقبل العربي، عدد 256 جوان، 2000.
5. الاسكوا، "استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا"، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، أكتوبر 2011.
6. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فريق إدارة البيئة، "العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها"، (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقارير متاح في الموقع

التالي: www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx

[Default.aspx](http://www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx)

7. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"، يمكن الاطلاع عليها في الرابط <http://teebweb.org/>.
8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" (نيروبي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:
www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups/GreenEconomy/GreenEconomyreport/tabid/79175/Default.aspx.
9. بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والفقر في الدول المتوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003.
10. تقرير ميريل لينش عن "الثروات العالمية ومصادرها"، مجلة الإقتصاد والأعمال، عدد خاص، فبراير 2001.
11. حسين رحيم، "التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاهية الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003.
12. خالد كواش، "السياحة والأبعاد البيئية"، جديد الاقتصاد، العدد 02، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007.
13. عابد جورج ت، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003.
14. غول فرحات، "أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية ISO 14000 للبيئة على تنافسية المؤسسات"، جديد الاقتصاد، العدد 02 الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007.
15. المركز الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، "التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول"، الإصدار الحادي عشر وكالة الجامعة للدراسات والبحوث العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة 1427هـ.
16. وزارة الأوقاف الكويتية، مجلة الوعي الإسلامي، مجلة الكترونية، العدد 558 ديسمبر 2012: على الموقع التالي : <http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=753>

En langue étrangère:

1. Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, « combattre le pauvreté, 2000/2001.

الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد

د. لحمر عباس

أستاذ محاضر-ب، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

ملخص:

على ضوء المتغيرات الجديدة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية بدأت مشكلة الفجوة الرقمية تطرح نفسها بشدة والتي تعبر عن الهوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الجديد الذي يستند إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي شكلت الإطار المناسب لتفعيل عملية التنمية في الدول المتقدمة ومنحت لها إمكانيات هامة في تحقيق التراكم الرأسمالي، وعليه فإن ما تحتاجه الدول العربية هو الوعي الكافي للتحديات التي تعترضها في ميدان المعرفة العلمية والتكنولوجية فلا بد لحكومات هذه الدول أن تعد العدة كي تقلص من الفجوة الرقمية، فخصائص ومقومات الجهاز الحكومي له تأثير على كفاءة وفعالية المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة، لذلك ينبغي على الدول العربية طرح أساليب علاجية تتعلق بالسياسات التي يجب إتباعها وأن تضع القواعد والإجراءات المسيرة والمحفزة للأفراد والمؤسسات لممارسة الأنشطة وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات وتقوية الاستعداد للاندماج في الاقتصاد الجديد، والتكيف مع هذا الواقع الذي كشف عن متغيرات هامة مست مختلف المجالات.

الكلمات الدالة: الفجوة الرقمية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأنترنت، الهاتف النقال، التنمية، الفقر، الدول العربية.

Abstract:

In the light of new variables that caused a technological revolution, the problematic of digital gaps appears and shows a new environment caused by information and technological development. This is evaluated by the existence of knowledge basis within the new economy; bay the way, the new economy based on information and communication technologies is the frame of economic developed countries, giving them the way to realize a capital accumulation. Thus Arab countries need a conscience of the scientific and technological knowledge challenges, so they should make efforts to minimize the digital gaps, putting a motivate environment for enterprises and have au outlook to integrate their selves in the new economy.

مقدمة:

شهد العالم تطورات كبيرة في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي فحرت ثورة هائلة في نظم الاتصال والمعلومات، وساهمت بذلك في اندماج وارتباط مختلف الأطراف العالمية في منظومة مالية وإعلامية ومعلوماتية واحدة، ولقد ساعد على هذا الارتباط ظهور الذكاء الاصطناعي، وما رافقه من التطور الكبير في مجال المعلوماتية وفعالية تكنولوجياها خاصة بالنسبة للدول المتطورة التي استطاعت من خلال هذا التفوق التكنولوجي الدخول في دورة اقتصادية جديدة تمنح لها إمكانيات هامة لتحقيق التراكم الرأسمالي وبالتالي التأثير على أنماط الاستهلاك والاستثمار والإنتاج مما يؤدي إلى تغيير واضح في أساليب وطرق ممارسة الأعمال.

فلقد أحدثت الثورة الإلكترونية انقلاباً حقيقياً في النشاط الاقتصادي وأدخلت البشرية في عصر جديد وستؤدي هذه الثورة إلى اختفاء الكثير من المصطلحات مثل السلطة والمسؤولية ووحدة التوجيه، فالعالم يتغير باتجاه المعلوماتية والتكنولوجية والتحديث، وستزداد إمكانية الارتباط بشبكات عالمية وأقمار صناعية وستتجه أعداد الأداء البشري إلى العقل البشري وسيفرض العلم نفسه ليكون قوة أساسية من قوى الإنتاج، وفي الواقع فإن هذه التطورات المتسارعة مهدت لميلاد ما يعرف بالاقتصاد الجديد الذي لا يدعو إلى الاطمئنان حيث أن عصر المعلومات لم يستطع أن يوقف التمايز المستمر بين العالم المتقدم والعالم الفقير، فالفجوة تزداد يوماً بعد يوم، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الغنية تستحوذ على معظم الإنتاج العالمي، بينما تبقى أغلبية البلدان الفقيرة مهمشة في ظل بيئة عالمية تتطلع للانفتاح من خلال اتساع دائرة العولمة التي تحركها عدة عوامل ومن هذا المنطلق تطرح أساليب علاجية تتعلق بالسياسات التي يجب أن تتبع داخل البلدان العربية خصوصاً و الدول النامية عموماً لرأب الصدع والمشاركة في بناء الاقتصاد العالمي على أسس أكثر عدالة.

1. الفجوة الرقمية واحتكارات الدول المتقدمة للتكنولوجيا:

تعرف الفجوة الرقمية¹ بأنها الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال،

¹ لقد شهد المنتدى العالمي بدافوس في فيفري 2000 تشكيل فريق عمل لمحاربة الفجوة الرقمية بمشاركة خمس وستون شركة عالمية كبرى في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، حيث تبدل هذه الأخيرة جهوداً منها تمويل ورعاية معاهد تعليمية وتكوينية مختصة في هذه التكنولوجيا، وتجدر الإشارة على أن بعض هذه الجد بدأت تظهر نتائجها، حيث سجلت السنوات الماضية قفزات كبيرة في ارتباط العديد من المجتمعات النامية بشبكة الانترنت مع التركيز على الوسائل المشتركة للاستخدام التي تؤدي إلى خفض التكلفة، منها مراكز خدمة المجتمع للانترنت بجامايكا، وأكشاك البريد الإلكتروني في الهند، ومقاهي الانترنت بأمريكا الجنوبية، ونوادي الانترنت في أوروبا الشرقية والعالم العربي.

ودرجة الارتباط بشبكة الانترنت وعدد الواصلين إليها وتوافر الهواتف النقالة، وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة و أسلوب أداء الأعمال.

كما أن الانقسام الرقمي الذي يعبر عن الفرق في الحصول على ثقافة المعلومات بين الفقراء والأغنياء ينطبق كذلك على الفرق داخل الدول الغنية نفسها، ففيدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هناك قسم من السكان في مجموعة الدخل المتدني لم تطلع على أجهزة الكمبيوتر والانترنت² وهناك كذلك مشكلة عدم التوازن بين سكان الريف والمدن، ففي أوروبا حوالي خمسة أقطار يوجد في بعض مناطقها الريفية عشرة تلفونات لكل مائة شخص، وهي نسبة قليلة بالمقارنة مع المعدل العام لسكان المناطق الحضرية لتلك الدول فالتقدم التكنولوجي ومعدل السرعة التي يسير بها، وخاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال يجعل من الصعب على غالبية الدول مواكبته ومسايرته فبدلاً من أن يشهد العالم مزيداً من الجهود لتقليص الفجوة، فإنه على العكس تماماً يشهد اتساع الفجوة وبعد المسافة بين الدول النامية والدول المتقدمة التي تحتكر جميع استخدامات التكنولوجيا.

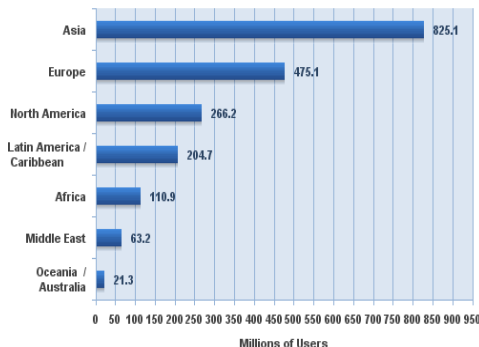
1.1. التباينات التقنية والإعلامية:

لقد سجلت العشرية الأخيرة تنمية لا مثيل لها في ميدان الصناعة المعلوماتية ونظم الاتصالات، وهذا ما زاد في تعميق الانقسام الرقمي بين الدول الفقيرة والدول الغنية، فالبلدان النامية معلقة بالاتصالات البعيدة المحدودة وعالية الكلفة والرديئة والوصول إلى الانترنت في هذه البلدان محدود جداً³ وعلى الرغم من أن شبكة الانترنت تم التوسع فيها وتطويرها منذ السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامها في أوروبا كان في نهاية نفس العقد، إلى أن الدول النامية بدأت تطويرها بعد عشرين سنة تقريباً، وهذا ما يعكس بصورة واضحة استحواذ الدول المتقدمة التي يقطنها نحو 15% من سكان العالم على نسبة كبيرة من مستخدمي هذه الشبكة أمريكا الشمالية 266,2 مليون مستخدم و أوروبا 475,1 مليون مستخدم، وفي إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بلغ عدد مستخدمي الانترنت 110,9 مليون بالنسبة لإفريقيا و 63,2 مليون في منطقة الشرق الأوسط .

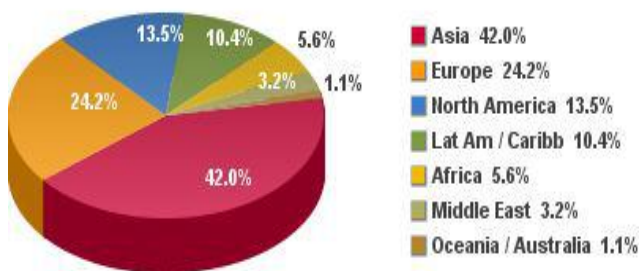
² أنطوان زحلان، "ثقافة المعلومات" مجلة المستقبل العربي، عدد 269، 2001، ص. 23.

³ أنطوان زحلان، مرجع نفسه، ص. 24.

الشكل 1: مستخدمي الانترنت في العالم.

Internet Users in the World
by Geographic Regions - 2010

Source: Internet World Stats - www.internetworldstats.com/stats.htm
 Estimated Internet users are 1,966,514,816 on June 31, 2010
 Copyright © 2010, Miniwatts Marketing Group

Internet Users in the World
Distribution by World Regions - 2010

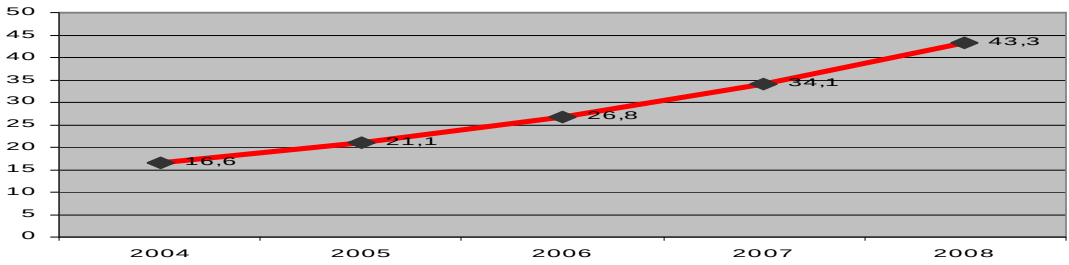
Source: Internet World Stats - www.internetworldstats.com/stats.htm
 Basis: 1,966,514,816 Internet users on June 30, 2010
 Copyright © 2010, Miniwatts Marketing Group

إن السمات الأساسية لبعض الدول العربية والتعديلات التصحيحية الهيكلية التي تمت فيها، وما أفرزته من نتائج أدت إلى ضعف قدرة اقتصادياتها على الانتفاع الإيجابي من التطور التقني والتكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة، سواء من خلال ضعف إسهامها في توليد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف درجة استخدامها بالشكل الذي يحقق إسهامها في نمو النشاطات الاقتصادية وتطورها، وضعف الفاعلية والكفاءة، وهذا من خلال التباينات التقنية والإعلامية التي تظهر من خلال عدد مستخدمي الانترنت في العالم الموزعين على مختلف المناطق الجغرافية، ويلاحظ من الشكلين السابقين تركز 24,2 % من مستخدمي الانترنت في أوروبا و 42% في آسيا

كما تسجل منطقة أمريكا الشمالية 13,5 % وهذا يمثل نسبة المستخدمين إلى عدد المستخدمين في العالم، بينما نجد النسبة في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط لا تتجاوز 5,6 % و 3,2 % على التوالي وهذا حسب إحصائيات جوان 2010.

وتشير الإحصائيات إلى أن انتشار الانترنت في الدول العربية لا يزال محدودا و عدد المستخدمين وصل عام 2001 إلى 4,2 % مستخدم يشكلون 1,6 % من سكان الوطن العربي، وتجاوز عدد مستخدمي الانترنت العرب 43 مليون نهاية سنة 2008.

الشكل 2: عدد مستخدمي الانترنت العرب



المصدر: شركة مدار للأبحاث والدراسات، المملكة العربية السعودية.

لقد انقل عدد مستخدمي الانترنت في مصر من 450000 مستخدم في ديسمبر 2000 إلى 5 ملايين مستخدم سنة 2007، وفي الجزائر ثم تسجيل 50000 مستخدم في ديسمبر 2000 ليصل عدد المستخدمين إلى 1920000 خلال 2007، وبلغ عدد مستخدمي الانترنت في كل من المغرب و تونس في ديسمبر 2000 نسب متساوية 100000 مستخدم، ليصل عدد المستخدمين سنة 2007 إلى 4600000 و 953000 على التوالي، ويرجع انخفاض عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة⁴ إلى عدة أسباب منها انخفاض مستوى المعرفة بالحاسوب والانترنت.

⁴ يشير الدكتور محمد بن عبد العزيز العقيلي، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية إلى أن مدى انتشار استخدام الانترنت في الدول يرتبط بعدة عوامل من ضمنها: 1- تكلفة الخدمة وأجهزة الاتصال 2- الناتج القومي (للفرد) 3- مدى تطور البنية التحتية للاتصالات 4- مستوى وعي و تعليم الأفراد 5- توفر المحتوى و الخدمات الإلكترونية (بلغة الدولة).

الجدول 1: أمثلة عن استعمال الانترنت في بعض الدول العربية

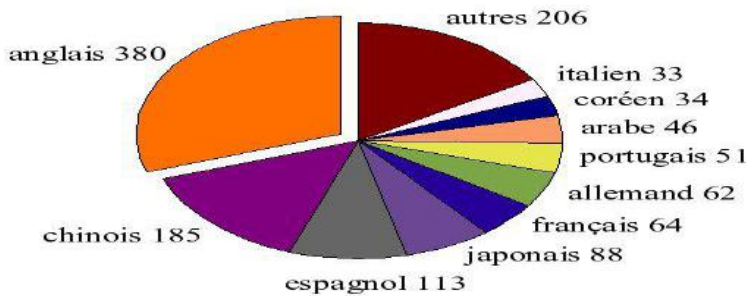
الدول	تقدير نسبة السكان 2007	مستخدمي الانترنت ديسمبر 2000	مستخدمي الانترنت 2007	% المستخدمين في إفريقيا
مصر	72478498	450000	5000000	15%
الجزائر	33506567	50000	1920000	5,8%
المغرب	30534870	100000	4600000	13,8%
تونس	10342253	100000	953000	2,9%

المصدر: Melissa. S, e-commerce évolutions et perspectives de développement et de sécurisation, 2007, Alger.

كما أن عدد مواقع الشبكة الدولية للمعلومات باللغة العربية لا يزيد عن 1% فقط من كل مواقع الشبكة حسب بيانات 2001 وربما تحسن الوضع قليلا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت اللغة العربية الثامنة من حيث عدد المستخدمين بمعدل النمو الأعلى في العالم في الفترة من 2000-2007م، ويلاحظ في هذا المجال سيطرة العالم الانجلو ساكسوني على الشبكة حيث تحتل اللغة الانجليزية أكثر من 78% من المواقع وحوالي 85% من مواقع التجارة الالكترونية.

كما يسجل وجود 380 مليون مستخدم يستعملون اللغة الانجليزية مقابل 185 مليون يستخدمون اللغة الصينية، و113 الاسبانية و88 مليون يستعملون اللغة اليابانية، مقابل 46 مليون مستخدم عربي.

الشكل 3: توزيع مستخدمي الويب حسب اللغة بالمليون



المصدر: عن الموقع الإلكتروني: www.internetworldstats.com, 30 Nov. 2007

إن متوسط عدد حواسب الانترنت لكل فرد هو مؤشر على إمكان التوصل إلى المعرفة في عصر المعلومات وتحتل المنطقة العربية بين مناطق العالم الأخرى أدنى مستوى في الوصول إلى ثقافة المعلومات والاتصالات⁵ حيث تبدو بعض الدول العربية متساوية في فقرها إلى تقنيات المعلومات والاتصالات وكذا عدد المشتركين والمستخدمين في شبكة الانترنت ومزودي الخدمة، بالإضافة إلى الشركات الرئيسية التي تقوم بتقديم خدمات الهاتف النقال ومقاهي الانترنت، وكذلك حجم التجارة الإلكترونية التي تنتشر في عدد قليل من الدول العربية وتسجل نسبة ضعيفة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة الأوروبية، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة بمقدار 600 مليون دولار لتليها المملكة العربية السعودية بمقدار 187 مليون دولار، ليبقى هذا النوع من التجارة غائبا في معظم الدول العربية و يعكس بصورة واضحة ضعف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غالبية هذه الدول.

وفي هذا الإطار تمت عدة مبادرات من جانب بعض الدول العربية، حيث تحققت باستمرار نجاحات متواضعة فيما يتعلق باستخدام الانترنت والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أن تطبيقات الانترنت بقيت محدودة في البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية على عكس الدول المتقدمة التي تستعمل الشبكة في مجالات أخرى، وهو ما تدل عليه بامتياز نسبة 96% من مواقع التجارة الإلكترونية التي تصمم في المنطقة الأبحلوفونية لوحدها⁶ والتجارة الإلكترونية قد أدخلت تغيرات ضخمة في جميع المستويات في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية (تعريفات، خدمات، ملكية فكرية، تأمين، الصفقات، التحكيم ... إلخ)⁷ ففي تقرير للتجارة الأمريكية الصادر عام 1999 أشار إلى أن مقدار عائدات التجارة الإلكترونية سيتجاوز 1,2 ترليون مع بداية القرن الجديد⁸ وهذا الوضع يبين جليا الفارق الرقمي بين البلدان المتطورة والبلدان الفقيرة.

أما فيما يتعلق بالبناء التحتي لتوافر أجهزة الاتصال والهواتف يلاحظ اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في كافة مجالات الاتصال والمعلومات، فجهاز استقبال راديو، وجهاز استقبال تلفزيون ومثلها من أجهزة الهاتف، خمسة أسداس من هذه الأجهزة يوجد في الدول المتقدمة، ويوجد نصف هذه الأعداد في أمريكا الشمالية وحدها، ويتمتع المواطنون في أمريكا الشمالية بأجهزة اتصال سلكية ولاسلكية تعادل عشرين ضعفا من

⁵ تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 36.

⁶ يحيى الجياوي، **"العولمة: أية عولمة"**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص. 28.

⁷ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع دراسة حول مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001، ص. 21.

⁸ عبد الله حمود علي سراج، **التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بكرة، عدد 05، 2003، ص ص. 193-194.

الأجهزة المتاحة للمواطنين في الدول النامية⁹ حيث هناك دول لا يملك 1% من سكانها هواتف واحد بينما الدول المتقدمة من ثلاثة هواتف يملكها الفرد الواحد، هاتف المنزل، الهاتف النقال، هاتف العمل.

الجدول 2: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لعام 2004.

الدولة	هاتف ثابت لكل 100 نسمة	هاتف خلوي لكل 100 نسمة	ع. مستخدم الانترنت بالآلاف	انتشار استخدام الانترنت (%)	عدد مزودي خدمة الانترنت	عدد أجهزة الحاسوب بالآلاف
الأردن	11,36	24,19	444	8,10	3.123	245
الإمارات	28,11	73,57	1.110	27,47	56.169	450
البحرين	26,76	63,84	150	1,50	1.334	107
تونس	11,77	19,69	630	21,61	271	400
الجزائر	6,93	4,54	500	1,59	866	265
جيبوتي	1,52	3,44	6,5	0,97	670	15
السعودية	15,54	32,11	1.500	6,65	15.830	3.003
السودان	2,70	1,95	300	0,90	--	200
سوريا	12,26	6,75	610	3,47	11	500
سلطنة عمان	8,84	22,83	180	7,09	726	95
فلسطين	8,73	13,27	145	4,00	--	125
قطر	26,12	53,31	141	19,92	221	110
الكويت	19,60	57,16	567	22,82	2.709	400
لبنان	20,00	23,43	500	14,28	7.552	350
ليبيا	13,56	2,3	160	2,89	67	130
مصر	12,73	8,45	3.000	4,37	3.338	2.000
المغرب	4,05	24,43	1.000	3,31	3.561	600
موريتانيا	1,39	12,75	12	0,43	25	29
اليمن	2,78	3,47	100	0,51	138	145
الدول العربية	9,43	13,25	11.056	4,16	96.611	9.169
المجموع	18,66	22,92	693.424	11,33	216.145.554	602.712

المصدر: محمد زيدان، "البيئة الرقمية في الدول العربية"، ملتقى دولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا،

جامعة بشار 03/02 فبراير، 2007، قرص مضغوط.

⁹ حسن عماد مكاي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص. 51.

وتشير الإحصائيات الحديثة لمنظمة اليونسكو إلى أن الدول الصناعية المتقدمة تسيطر على 92% من الطيف اللاسلكي، ولعل النموذج الصارخ اليوم للتباينات التقنية والإعلامية بين الدول النامية والدول المتقدمة يوجد في قارة آسيا، ففي حين لا يزيد عدد سكان اليابان عن 5% من سكان القارة إلى أنها تحصل على نسبة 63% من أجهزة التلفزيون و89% من أجهزة الهاتف.¹⁰

وتعتبر شبكة الاتصالات الهاتفية بوابة الدخول إلى عصر المعلومات، فقد عملت عدة دول على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات، واستكملت تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية، غير أنه بالنسبة للدول العربية تبقى دون المستوى العالمي المطلوب حيث لا يتجاوز عدد الخطوط فيها (109 خط لكل 1000 نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى 561 خطاً، أما عدد حاملي للهاتف المحمول فقد زاد بنسبة 340% خلال السنوات الأخيرة.¹¹

ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في حالة البلدان النامية، ومنها البلدان العربية¹² حيث يبلغ المتوسط 13 حاسوباً لكل (1000 نسمة) بينما يبلغ المتوسط العالمي 783 حاسوب لكل 1000 نسمة.¹³

2.1. ملامح التطور التقني واحتكارات الدول المتقدمة:

يعمل الاقتصاد الجديد على نشر أنواع جديدة من النظم وإفراز أنواع جديدة من الرأسمالية، لذا فإن الاقتصاد الكوني الذي يتم تشكيله حالياً نتيجة للتقدم التقني سيفجر أنواع جديدة من المنافسة، بحيث يصبح على الدول النامية إما إصلاح نفسها أو تدمير نفسها، فالوصول إلى القرية العالمية السعيدة التي تتحدث عنها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في العالم لم يتحقق^[14] ولكن تم تشكيل مجموعة من المزارع العالمية التي تقوم بضخ إنتاجها دون أية قيود أو حواجز وإسقاط الدول النامية في هاوية الفقر.

¹⁰ حسن عماد مكاي، مرجع سابق، ص. 51.

¹¹ التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004.

¹² في دراسة أعدت لصالح منتدى (دافوس) الاقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، ثم تصنيف الدول العربية إلى مجموعات ثلاث، مجموعة التطور السريع وتشمل: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة الدول الصاعدة وتشمل: مصر، الأردن، ولبنان، والسعودية، ومجموعة الدول السائرة في طريق النمو وتضم المغرب وعمان وسوريا.

¹³ كمال منصوري، خليف عيسى، "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، عدد 04، 2006، ص 58.

¹⁴ سمير صارم، "معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة"، دار الفكر، دمشق، 2000، ص. 146.

فالإنجازات الاتصالية الفائقة التقدم الجارية الآن تعيد خلط معظم الأوراق الاجتماعية والسياسية وتبعث إشباعاً وهماً للحاجات ومساواة زائفة في الفرص، وهذا الخلط سيغيب المسائل الاجتماعية الأكثر إلحاحاً مثل الفقر وتهميش الفئات الأضعف¹⁵ كما أن لهذا التقدم الأحادي وهذه الاحتكارات التقنية للدول المتقدمة ستزيد من عمق الفجوة والهيمنة الشبه مطلقة للدول الغربية والشركات المتعددة الجنسيات، «حيث أن التطور السريع للتقدم التقني يعطي أبعاد أخرى غير تكنولوجيا الإعلام والاتصال كما يشهد بذلك المجال البيوتكنولوجي، وعلوم المادة، غير أنه يمكننا أن نعتبر أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال لها علاقة بهذه التطورات السريعة حيث أن دور الحاسوب يظهر في كثير من مجالات البحث العلمي والتقني»¹⁶ وبالإضافة إلى ملامح التطور التقني للدول المتقدمة نجد أن سوق تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتمركز كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي وهذا الثلاثي الرأسمالي يسيطر على نسبة 90% حيث أن أكثر من ثلث المشتريات 38% تتم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية (أفراد، مؤسسات، إدارات) أما حصة إفريقيا والشرق الأوسط فلا تتعدى نسبة المشتريات 2%¹⁷.

فالعالم اليوم يشهد انقساماً حاداً بين دول تعتمد على تكنولوجيا معلومات واتصالات حديثة ومتطورة، وبين دول ذات اقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات التكنولوجيا الحديثة، وتتسع الهوة حالياً نتيجة لاحتكارات الدول المتقدمة¹⁸ فعندما يتكلم سميير أمين عن التطور التكنولوجي يرى بأنه ليس هو الوحيد الذي يحدد المسيرة، لكن الصراع حول السيطرة على التقنيات والوسائل الجديدة هو الذي يتحكم في التطور، فمعد زوال الاشتراكية في الدول النامية تبلورت على الصعيد العالمي وسائل جديدة للسيطرة يطلق عليها سميير أمين الاحتكارات الخمسة الجديدة وهي¹⁹:

- احتكارات التكنولوجيا الحديثة الرفيعة، ومن خلالها تم تحويل صناعات الأطراف التي تنتج من أجل السوق العالمية المفتوحة إلى نوع من الإنتاج من الباطن، تتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها، وتصادر الجزء الأكبر من الأرباح المحققة من وراءها؛

¹⁵ محمد شبا، «الانعكاسات الاجتماعية والثقافية لثورة الاتصالات الراهنة»، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 1999، ص. 27.

¹⁶ Pierre, J. (2001), "le poids économique des nouvelles technologies", Revue sciences humaines, n° 32, p. 28.

¹⁷ مؤيد عبد الجبار الحديتي، «العولمة الإعلامية»، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 225.

¹⁸ Pierre, J., ibid, p. 29.

¹⁹ ضياء مجيد الموساوي، «الحدائق والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية»، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005، ص ص. 49-48.

- احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها على صعيد المعمورة والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد والتلاعب في أسعار الخدمات؛
- احتكار الوسائل العسكرية التي تتيح التدخل (من بعيد) دون الخوض في العمليات الحربية الطويلة والمكلفة بشريا؛
- احتكار وسائل الإعلام على الصعيد العالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين "الرأي العام" عالميا وقطريا؛
- السيطرة على المنظومة المالية الدولية بعد أن تم ارتباط البورصات في العالم وأصبح انتقال الحدث فيما بينها في منتهى السرعة رغم تباعدها.

2. العوامل المساعدة على الفجوة التقنية:

لقد أفضى التطور المذهل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى نشوء ما يعرف بالاقتصاد الجديد، وكان من الطبيعي أن يرتبط هذا الاقتصاد الجديد بالدول المتقدمة التي تمسك بالتقنيات الحديثة، والتي تتيح لها مكاسب جديدة على حساب الدول النامية التي تعاني من الفجوة الفاصلة بينها وبين الدول المتقدمة، ومن المؤكد أنه لا يكفي لتحديد عمق هذه الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهيه أهمية النظر إلى عوامل أخرى.

إن ضعف القدرة على توليد مضامين اقتصاد المعرفة والمعلومات ومعطياته والمربطة بشكل أساسي بالضعف الكمي والنوعي للتعليم، وضعف الموارد البشرية بالإضافة إلى إمكانيات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي من شأنها أن تساهم في إفرازات سلبية تؤدي إلى زيادة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التي لازالت تعاني من ضعف قدرتها على تولي الطلب على مضامين اقتصاد المعلومات بسبب محدودية النشاطات الاقتصادية وضعف الإمكانيات المتاحة لدى الجهات التي تتول القيام بها وإتباعها في الغالب أساليب ووسائل غير متطورة لا تتناسب واحتياجات الاقتصاديات الرقمية المرتكزة على المعلومات والمعرفة التي تتطلب الاستخدام المناسب والكفاء للتقنيات الحديثة.

1.2. الفقر وقلة دخل الأفراد:

الفقر في عالم اليوم يحتاج العديد من الدول، حيث من 6 مليارات ساكن هناك 2,8 مليار أي حوالي النصف يعيشون بأقل من دولار في اليوم، و1,2 مليار (الخمس) من بينهم 44% يسكنون في آسيا الجنوبية

يعيشون بأقل من دولار في اليوم²⁰ وعلى الرغم من أن الثروات العالمية والروابط الدولية والقدرات التقنية لم تشهد من قبل تطورا كالذي تشهده اليوم إلا أن الدراسات الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر. وما زاد الطينة بلّة التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية، والتي رافقها انخيار في مستوى المعيشة خاصة في البلدان التي باشرت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي.²¹

ومواجهة الفقر هي مسؤولية النخب السياسية الحاكمة والتي يقع على عاتقها إعادة النظر في سياسات توزيع الدخل القومي، لكي لا تستأثر القلة الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة²² لكن هناك انصراف الاهتمامات الحكومية إلى توفير الاحتياجات الأساسية في الدول والمجتمعات الفقيرة من كهرباء ومياه وصحة وتعليم وهذا ما زاد في اتساع الفجوة الرقمية التي لا يمكن قياسها كما قلنا سابقا بمدى توافر البنية الأساسية لشبكة الاتصالات والمعلومات، بل هناك كذلك العنصر البشري المتعلم المؤهل للتعامل مع التكنولوجيا وهذا بدوره يرتبط بمستوى الدخل والتعليم والثقافة، وقد أثر ذلك في خلق تفاوتات ليس فقط بين مناطق العالم، وإنما داخل المجتمع الواحد الذي يشهد تباينا في الوصول إلى استخدام الانترنت بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة.

ففي الجزائر نجد أنه هناك 17,6% من السكان يعيشون بـ 2 دولار يوميا على الأقل، و19,6% في المغرب و22,7% في تونس و 23,5 في الأردن وأكثر من النصف من السكان 51,9% في مصر، وإذا أخذنا مؤشر الفقر فإن 32,4% من سكان الدول العربية المتوسطة تعيش في ظروف فقر قاسية جدا²³ وهذه الوضعية تتوافق بعدم المساواة في توزيع المداخل، واختلافات واسعة في نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد ساهمت الشبكات المالية والتجارية والثقافة الإعلامية في رسم الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية، بحيث تحول العالم إلى منطق الاقتصاديات المفتوحة، وبحسب ما يجري فإن عالم اليوم منقسم اجتماعيا بطريقة

²⁰ Banque mondiale, (2000/2001), Rapport sur le développement dans le monde, "**combattre la pauvreté**", p. 3.

²¹ حسين رحيم، "التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، 2003، ص. 266.

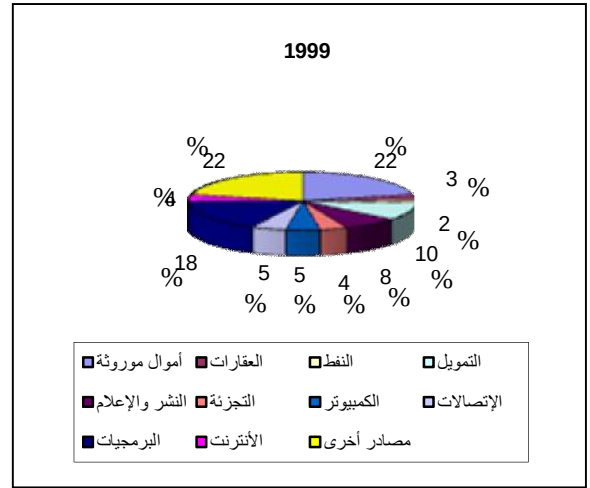
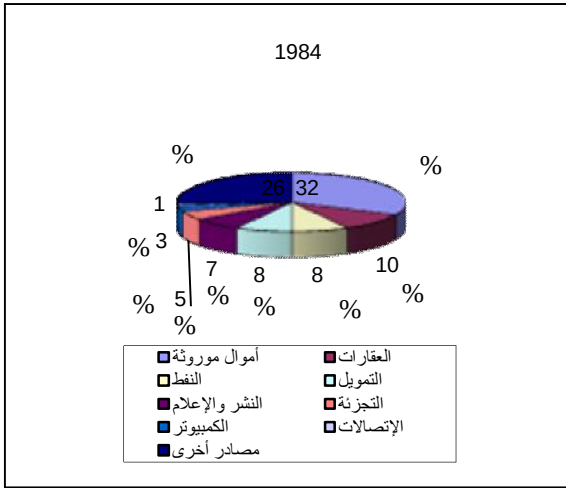
²² السيد يس، "المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002، ص. 39.

²³ بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والفقر في الدول المتوسطية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، 2003، ص. 242.

أبشع حيث يزداد فيه الفقر والتهميش لمعظم سكان الأرض، بقدر ما يزداد تركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولاً وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانياً.

ففي آخر إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي يتبين أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد على ثروات 48 دولة من دول العالم الفقير، وأن 225 ثريا في العالم يمتلكون ألف مليار دولار، الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة²⁴ والشكل التالي يعبر عن مصادر ثروة أغنى 400 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل 4: مصادر ثروة أغنى 400 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: تقرير ميريل لينش عن الثروات العالمية ومصادرها، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 2001، ص. 14.

فالسوق الأمريكية تقود العالم في إنتاج المزيد من كبار أصحاب الثروات، فمع نهاية القرن العشرين ضمت الولايات المتحدة الأمريكية 54% من مجموع أصحاب المليارات على مستوى العالم مقابل 31% في العام 1990، وتكاد التحولات الكبرى الحاصلة في السوق الأمريكية تختصر التوجه التدريجي لمصادر الثروة العالمية من النفط والعقارات والأموال الموروثة إلى مصادر ذاتية أو ذات علاقة بالثورة التكنولوجية. خاصة في قطاعات الاتصالات والبرمجيات والكمبيوتر²⁵ والتقرير البريطاني السابق الذكر والذي كان تعليقا على تقرير الأمم المتحدة

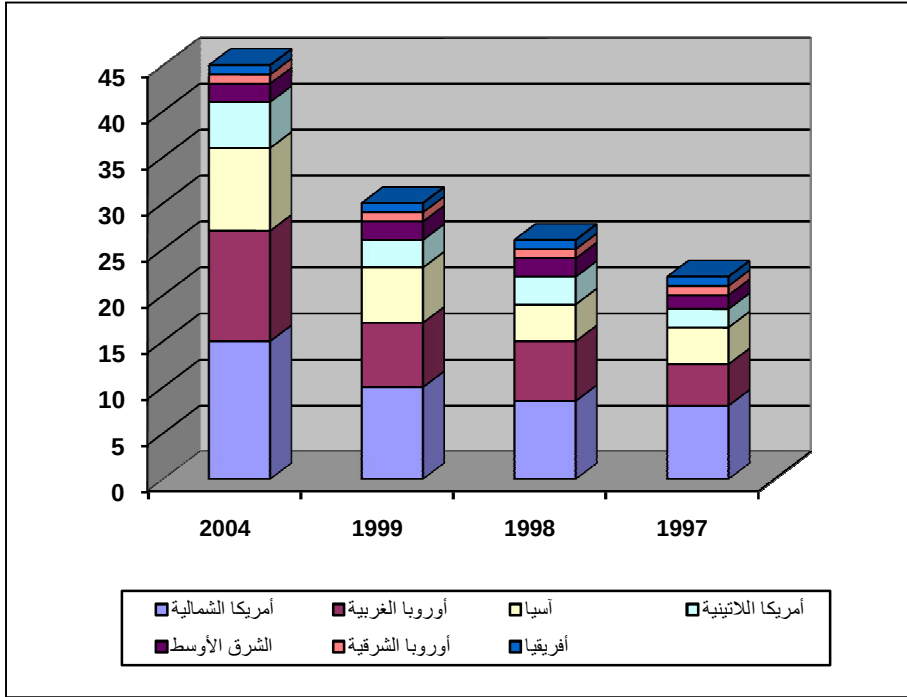
²⁴ أحمد مهيوب غالب، "العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل" مجلة المستقبل العربي، عدد 256، 2000،

ص. 64.

²⁵ تقرير ميريل لينش عن الثروات العالمية ومصادرها، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

للتنمية البشرية جاء فيه أن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلى 1.3 مليار نسمة، ويبلغ الناتج الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنويا²⁶ وهذا ما يشير إلى اللامساواة في توزيع الثروات، فالدخل المتوسط لـ 20 دولة غنية من الدول الأكثر غنى هو أكبر بـ 37 مرة من دخل 20 دولة من الدول الأكثر فقرا²⁷ فمن خلال الشكل الموالي يلاحظ بأن ثروة أصحاب الثروات تتوزع معظمها في مناطق الدول الغنية وتحديدا أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على عكس الدول الفقيرة الأخرى.

الشكل 5: الثروة الإجمالية لأصحاب الثروات حسب المناطق



المصدر: تقرير ميريل لينش، مقال سابق، ص. 16.

2.2. غياب الإرادة السياسية وقلة الاهتمام بالتعليم:

من الصعب في الوقت الحالي تجاهل الرسالة التي تقول بأهمية التعليم، وقد اضطلعت الحكومات في كل مكان في العالم بدور جوهري في تعليم مواطنيها، ويعتبر توفير "التعليم للجميع" بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لأهداف الألفية الإنمائية، وقد دفعت حوافز مختلفة المجتمعات لتقديم دعم قوي للتعليم، وبعضها اقتصادي بحث

²⁶ أحمد مهيوب غالب ، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

²⁷ Banque Mondiale, (2000/2001), Rapport sur le développement dans le monde, « *combattre le pauvreté* », p.3

في حين تحرك البعض الآخر أفكار ترمى إلى استخدام التعليم كوسيلة لتحسين المشاركة السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبوجه أعم تنمية المجتمع²⁸ كما أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته حيث أن المهارات لها تأثير قوي على النتائج.

وكذلك الاستثمار في مجال التربية والتكوين يعطي قوة عاملة مؤهلة خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل (كوستاريكا وهنغاريا)²⁹ كما أن تعليم الأفراد وتدريبهم على أحدث التكنولوجيا الموجودة في العالم وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة منها لاسيما شبكة الانترنت والبرمجيات تمكن من بناء الهياكل التنظيمية الحديثة التي تأخذ بعين الاعتبار الابتكار والاستقرار والتخلص من العادات القديمة البالية³⁰ والتعرف على الاتجاهات المختلفة السائدة في العالم وإدراك أثرها مع تعزيز الفهم واكتساب المعرفة والانفتاح والقدرة على التكيف بسرعة مع الأوضاع الغير مألوفة والمعتادة.

وهناك أسباب متعددة تدفع المجتمعات إلى تفضيل التمدرس ومنها المزايا الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كما هو الشأن بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، ولكن وضع التمدرس في الدول النامية يمثل حالة طوارئ صامتة، فهناك أكثر من 100 مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدارس، ويحتمل أن يتسرب 150 مليون طفل في المدارس من التعليم قبل إنهاء المرحلة الابتدائية، ولا يلتحق أكثر من نصف الفتيات في إفريقيا أبداً بالمدارس، ولا يستطيع سوى أقل من ثلث الأطفال في إفريقيا وجنوب آسيا القراءة والكتابة³¹ هذه الوضعية تترجم بصورة واضحة نقص الاهتمام بالتعليم في البلدان النامية التي يميز معظم أنظمتها غياب الإرادة السياسية وعدم فعالية الاستثمارات بالإضافة إلى نقص المنشآت الأساسية، المواصلات، الطاقة ومحدودية التعليم، كما أن الدول النامية تتميز كذلك بالمراقبة الكبيرة في الأجهزة السياسية والحكومية التي تؤدي إلى السرية وغياب الشفافية، وفساد الحكم والإدارة العامة للموارد، ويتجلى ذلك من خلال غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان وممارسة الفساد المالي والسلوك الريعي مما عطل التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وساعد على انتشار الفقر والبطالة.

²⁸ Eric, A. H. (2005), "l'importance de la qualité de l'enseignement" *Revue finances et développement*, p. 15.

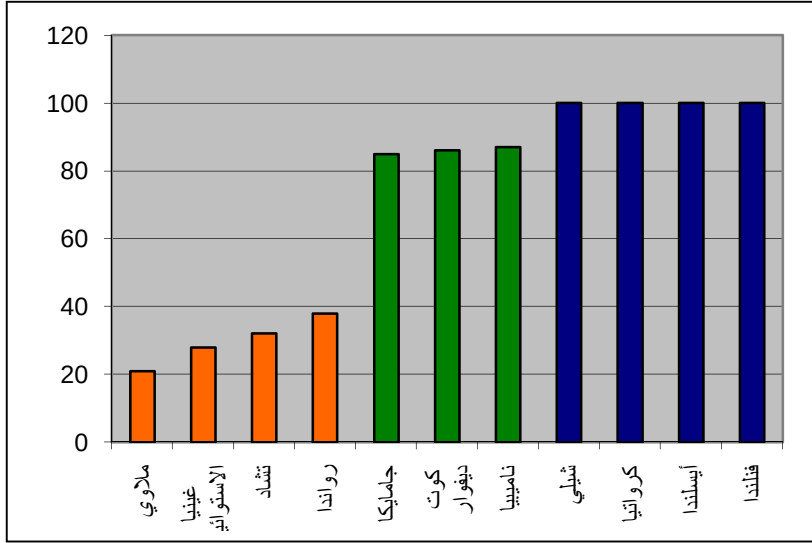
²⁹ محمد منصف تطار، " النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية "، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 01، جوان، 2002، ص. 194.

³⁰ رعد حسن الصحن، " تطوير نموذج الفجوة في مقياس جودة الخدمات المصرفية إلى المستوى العالمي "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد6، 2004، ص. 27.

³¹ Gene, S. et R, B.(2005), "*pour un pacte mondial de l'éducation*", *Revue finances et développement*, p. 38.

والتعليم عنصر مهم في الأداء الاقتصادي الوطني ولذلك فإن التوسع الذي يحدث على المستوى الدولي أمر ضروري ومرغوب فيه، خاصة بالنسبة للتعليم العالي الذي يعتبر تمويله والإنفاق عليه مسألة مهمة وحساسة للغاية من الناحية السياسية لأسباب تتعلق بالأداء الاقتصادي الوطني وتدعيم النوعية والتنوع وتحسين فرص الحصول على الكفاءات.

الشكل 6: معدلات إتمام الدراسة



المصدر: Rapport sur éducation primaire préparé par l'institut de statistique de L'UNESCO, Revue finances et développement, Juin, 2005, P.24.

وانطلاقاً من أهمية التعليم ينبغي على حكومات الدول النامية أن تضع خطة تعليم يتوافر لها ما يكفي من الموارد المحلية والقيادة السياسية والإصلاحات في التنظيم وتخضع للمساءلة والشفافية. وأن تلتزم كذلك بما جاء في منتدى التعليم العالي الذي عقد في داكار سنة 2000، ووقع على أهدافه أكثر من 180 دولة، ويمثل هذا المنتدى التزاماً سياسياً لتحقيق هدف «توفير التعليم للجميع»³² وكذلك إعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية وإدخال الحاسوب والعمل على محو أمية استخدامه، وتعزيز جهود الاهتمام بالتعليم وتحسينه، حيث أنه في ظل وجود مستويات محدودة للإنفاق على التعليم وفي ضوء ضعف بنى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا يمكن بلوغ مجتمع الإعلام والمعرفة الذي يميز العصر الحالي، « خاصة في ضوء تزايد وتيرة هجرة المهندسين والتقنيين وخبراء

³² Gene, S, Rekhu, B, op.cit., p. 38.

البرامج المعلوماتية وكفاءات الاتصالات وغيرها»³³ وقيام حكومات الدول المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيف قوانينها الخاصة بالهجرة للسماح بهجرة كثيفة لاختصاصيين في تقانة المعلومات حيث هناك 75 ألف منصب خالي في تكنولوجيا المعلوماتية في ألمانيا وحدها و210 آلاف في بريطانيا³⁴ ومعظم المصادر الرئيسية للقوة البشرية للدول المتقدمة تنتمي إلى عدة دول نامية منها أوروبا الشرقية وروسيا والوطن العربي. وتسعى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والهند كلها لتحقيق تقدم في هذه المنطقة، فللهند مثلاً فريق كبير من القوى البشرية المعلوماتية يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وقد ظلت المؤسسات التعليمية التنموية في الهند تخرج فئة أولى من العلماء والمهندسين والمدراء الذين أسهموا في انطلاق قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال التسعينات، فالثورة الهائلة الأكثر حداثة في التعليم الأولى في الهند من شأنها أن تزود جيلاً يتميز بالمهارات اللازمة لتحسين الإنتاجية،³⁵ كما أن البرنامج الوطني لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل الذي استهلته الهند سنة 2001 والذي يهدف إلى جعل التعليم الأولي جيد النوعية وحققاً أساسياً لكل طفل بمن فيهم المعوقين يعطي بصورة واضحة الأهمية النسبية التي توليها السلطات الهندية للتعليم والذي استطاعت من خلاله تكوين قوة بشرية مؤهلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3. ملامح الاقتصاد الجديد:

إن مصطلح الاقتصاد الجديد هو أكثر ارتباطاً بالانترنت الذي يعتبر مرجع لمجموعة التغيرات في الهيكل والوظيفة وقواعد النظام الاقتصادي، وهذه التغيرات يبدو أنها قادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى معجزة اقتصادية حقيقية، عشر سنوات من النمو المستمر بدون تضخم ولا بطالة أكثر من 4 % فالنمو المرتفع والطويل الأمد يرجع إلى معدل نمو مرتفع في الإنتاجية وهذا يعزى في الأساس إلى الإنتاج والافتناء والانتشار المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،³⁶ التي أتاحت للمؤسسات والمنظمات الخدمية أن تخدم أسواقاً أوسع وأكثر، ومن المحتمل أن يؤثر التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات على عوامة اختيار مواقع المشروعات، وهذا باعتبار أن تطور وسائل الإعلام والاتصال عبر القارات بالأقمار الصناعية والحاسبات الآلية جعل العالم كله سوقاً واحدة تقريباً.

³³ يحيى اليحيوي، مرجع سابق، ص. 141.

³⁴ أنطوان زحلان، مرجع سابق، ص. 39-40.

³⁵ أنطوان زحلان، المرجع نفسه، ص. 39-40.

³⁶ Thomas, L. Albéric, T. (2001), "Nouvelle économie net organisations", éditions management Société, Paris, p. 17.

1.3. مفهومه و خصائصه:

لقد أصدر Kelvin Kelly في سنة 1997 في مجلته الخاصة "بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال" أول مقال له يعرف الاقتصاديات الجديدة وهو المقال الذي أصبح فيما بعد عنوان لكتاب صدر سنة 1998، وحسب رأيه فإن الاقتصاديات الجديدة تركز على اقتصاد شامل يتعلق بكل العالم يحبذ الأدوات الغير مادية، الإنتاج الفكري، وهذه الاقتصاديات متصلة فيما بينها من خلال نظام الشبكة.³⁷ إن عبارة الاقتصاد الجديد التي تسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الإلكتروني أصبحت جد متداولة في الفترة الحالية، حيث أنها تستعمل للتعبير عن كل ما هو متعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال أو تلك المتعلقة بالتطور التقني³⁸ وعندما نتكلم عن الاقتصاد الجديد نتكلم عن عالم يستخدم فيه الأشخاص أدمغتهم عوض أيديهم، عالم تخلق فيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال التنافس ليس فقط بالنسبة للأحذية الرياضية أو مكونات الحاسوب، بل أيضا بالنسبة للقروض المصرفية والخدمات الأخرى التي لا يمكن تغليفها في صندوق أو إرسالها،³⁹ عالم يشترط فيه الاستثمار في المفاهيم الجديدة أو الوسائل التي تخلقها عوض الاستثمار في آلات جديدة، عالم يتم فيه الانتقال من الاقتصاديات المبنية على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاديات المرتكزة بالأساس على الموارد اللامادية القائمة أساسا على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل الشبكي.

والاقتصاد الجديد له عدة خصائص أو مميزات نذكر منها ما يلي:⁴⁰

- كثافة معرفية متصاعدة في كل الصناعات إضافة إلى قطاع الخدمات؛
- هبوط في كثافة المورد للنشاط الاقتصادي، مع انخفاض أهمية حساسية الموارد الطبيعية؛
- تركيز كلي ناتج عن سيولة دولية لرؤوس الأموال، التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة وفتح الأسواق وتكنولوجيا متقدمة في النقل والاتصالات؛
- مستويات عالية ومتصاعدة للإنتاجية في التصنيع خاصة في البلدان المتقدمة مع علاقة متناهية بين التكنولوجيا والنوعية، مع استخدام التكنولوجيا لتعويض حتى اليد العاملة الرخيصة ويقصد بذلك سيادة الإنتاجية وانخفاض أهمية تكلفة عنصر العمل.

³⁷ François, J. (2001), "L'intelligence économique", 2^{ème} édition, édition d'organisation, Paris, p. 194.

³⁸ Pierre, J, op. cit, p. 28.

³⁹ محمد منصف تطار، **النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 01، جوان، 2002، ص ص. 186-187.

⁴⁰ Matthew, C. (2006), "E. development and the new economy", world institute for development economics research (WIDER) Helsinki, p. 6.

وبناءً على ما سبق فإن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد مبني على المعرفة «هناك توجه مضطرد نحو بناء اقتصاديات معرفية مبنية على شبكات للاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحيوية وغيرها على غرار، الاقتصاديات التقليدية المبنية تاريخياً على الثروات المادية المباشرة من مناجم غاز وأبار نفط ونحاس وفوسفات وما إلى ذلك».⁴¹

إن الاقتصاد الجديد يعطي للثورة التكنولوجية الحالية المرتكزة على الاستعمال العام لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبارة الاقتصاد الرقمي وهي أكثر دقة بالنظر إلى نتائج هذه الثورة التكنولوجية،⁴² والاقتصاد الرقمي يساعد على اندماج الاقتصاد العالمي ويكون فيه تفاعل وتكامل وتنسيق مستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والنشاطات الاقتصادية من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري (السرعة في الأداء).

2.3. الأوجه المختلفة للاقتصاد الجديد:

يرى الدكتور برهان غليون: «أن الثورة التقنية والعلمية المتجسدة بشكل خاص في تقدم الاتصالات والمعلوماتية قد فرضت شروط جديدة على الممارسة الاقتصادية والسياسة والثقافية لجميع شعوب الأرض، ومع تطور وسائل الاتصال وتقصير المسافات المكانية والزمنية والنفسية تزداد فرص الاندماج العالمي وتصبح الهياكل التقليدية المعروفة عاجزة عن استيعاب النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية الجديدة».⁴³ فلقد أصبح هناك شكل جديد من أشكال التجارة بدء في التطور مع خلق مؤسسات وظهور خدمات جديدة، وصناعات مرتبطة مباشرة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال تساهم في خلق مناصب عمل، وهذه الأوجه والأشكال المختلفة التي بدأت في الظهور توحي بميلاد لاقتصاد جديد وهي متنوعة ولكنها مرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ويمكن أن تتمحور هذه الأوجه كالاتي:

- **تكنولوجيا الإعلام والاتصال أكثر أداء وأقل تكلفة:** إن ارتفاع التبادل على الانترنت هو أشبه بالانفجار، وهذا الارتفاع يرجع إلى التطورات الحاصلة في المجال المعلوماتي والاتصالات، ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن تطور الانترنت كان بسبب ظهور الحواسيب الآلية هذه الأخيرة وبالموازاة مع زيادة قدراتها إلى أن أسعارها لا تكف على الانخفاض وهذا الانخفاض يرتبط أساساً بالتطورات الحاصلة في المكونات الصناعية وظهور العديد من مواقع الإنتاج الكبيرة، واستعمال التقنيات الصناعية الحديثة التي سمحت برفع إنتاجية العمل.

⁴¹ يحيى اليحيوي، مرجع سابق، ص. 138.

⁴² Alain, R et autres. (2003), le retour de la nouvelle économie, economica, Paris, p. 9.

⁴³ مؤيد عبد الجبار الحديثي، مرجع سابق، ص. 226.

• كما أن التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات، والاستعمال المتزايد للألياف البصرية مكن من النقل المعلوماتي السريع وبأقل تكلفة وهناك كذلك بروتوكولات جديدة في مجال الاتصالات هي أكثر أداء وأقل تكلفة حيث تسمح بنقل الصورة عبر الهواتف النقالة،⁴⁴ وهذه المنتجات الجديدة التي تدخل ضمن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي أكثر عملية وتستجيب لمتطلبات المستهلكين كما أنها سهلة الاستعمال.

• **ارتباط العرض والطلب بالمعلومة:** يلعب الإعلام على رفع أو زيادة للاستهلاك من خلال بيع المعدات، خلق خدمات جديدة وتطوير أشكال جديدة للتجارة، فارتفاع مبيعات الحواسيب ذات الاستعمال المنزلي، وزيادة مستخدمي الانترنت يشكّلان الوزن الأكثر أهمية الذي تمثله المعلوماتية في نفقات العائلات، فلقد أحدثت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تغييراً في نشاط وسلوكيات الأفراد وتنظيم المؤسسات، وأصبح بالإمكان إرسال، شراء بيع المعلومات تحت أي شكل من الأشكال السمعي، الصورة، الفيديو.

إن تنمية هذه الخدمات الجديدة الوسيطة أصبحت ممكنة بفضل ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطور التنظيمات ونهاية الاحتكارات العمومية الكبرى على شبكات الاتصالات، وهذا ما يسمح بانفجار عرض هام للمنتجات والخدمات المرتبطة بهذه التكنولوجيا، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الهاتف النقال، وتطبيقات التجارة الإلكترونية التي عرفت نمواً متسارعاً مع تزايد عدد المستهلكين الذين يستعملون قناة التوزيع الجديدة هذه ومواقع التبادلات، وبالتالي فإن الاستثمارات المعلوماتية المستحدثة واستهلاك منتجات وخدمات جديدة من طرف المؤسسات والمستهلكين تساهمان في تحريك العرض والطلب وتلعبان دور متزايد الأهمية في النمو.

• **العودة إلى خلق مناصب عمل جديدة:** ما بين 1993 ونوفمبر 1999 خلق الاقتصاد الأمريكي 20 مليون منصب شغل، وأساس خلق مناصب الشغل خلال هذه الفترة كان في الخدمات، بينما في القطاع الصناعي بقي مجموع مناصب العمل مستقر نسبياً فالمرحلة الحالية لهذا التطور تتميز بتنمية الخدمات في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال،⁴⁵ عكس النصف الأول من القرن العشرين الذي كان فيه الاعتماد على النشاطات التي لا تتطلب التكنولوجيا المتقدمة والكفاءات العالية.

فالأمر يتعلق بالحصول على الكفاءات الجيدة من أجل تنمية بعض متطلبات الاقتصاد الجديد المرتكز على المعرفة «وهناك على الأقل مجموعتين من المهارات التي ينبغي تمييزها، أولاً تلك المتعلقة مباشرة باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تطرح مشاكل مكملية بين الإنسان والحاسوب، وهناك تلك التي تسمح

⁴⁴ Thomas, L., Albéric. T, op.cit, p. 18.

⁴⁵ Ibid, p. 22.

بالاستمرارية والتطور في عالم الإبداعات والتغيرات الدائمة وهذه الأخيرة ترتبط بسميزات الحركية والتلائية وأكثر من ذلك المفاولاتية»⁴⁶ وهذين المجموعتين من الكفاءات هي ضرورة في الاقتصادات الجديدة، الشيء الذي يترجم الزيادة في عروض العمل الذي يعتمد على التقنية وهذه الزيادة هي مستمرة خاصة في الدول المتقدمة» ففي بداية سنة 2000 أعلن المستشار الألماني السابق "فيرهارد شرودر" منح 30 ألف تأشيرة عمل للمهندسين في الإعلام الآلي الذين لا ينتمون للإتحاد الأوروبي»⁴⁷ وهذا ما يعكس بصورة واضحة اتساع الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى مناصب عمل جديدة في مجال المعلوماتية.

● **ارتفاع وانهيار الأصول المالية للانترنت:** إن إحدى مظاهر الاقتصاد الجديد تتعلق بدون شك بالنمو السريع لقيم البورصة للمؤسسات المرتبطة من قريب أو من بعيد بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخصوصاً الانترنت، فالنمو الملاحظ في قيم البورصة للمؤسسات ذات التكنولوجيا العالية والانهيار المتتالي للعمالقة مثل COCA-COLA أو PROCTER و GAMBEL ثم تأكيدها من طرف العديد على أنها إشارات للدخول إلى الإقتصاد الجديد^[48] فالتوسع في القطاع التكنولوجي والطرح الأولي للأسهم يقف تحديداً وراء تناسي أصحاب الثروات الكبار الذين حققوا ثروتهم في قطاع الأنترنت مثل Ameritrade, red HAT, Yahoo, E-Bay, Amazon في الولايات المتحدة الأمريكية و Lastminute.Com و QSL في بريطانيا وإلى حد ما SoftBank في آسيا، ومن مجموع الرأس مال المجازف البالغ 48 مليار دولار المستثمر في السوق الأمريكية، ذهب 30 مليار دولار منه إلى مشاريع وشركات الانترنت^[49] وقد سمحت الانترنت بالنمو السريع للعمالقة الجدد في الاقتصاد الأمريكي وهناك بعض الأمثلة التي تسمح بالإحاطة بهذه الظاهرة، حيث بين 01 ماي 1999 و 09 مارس 2000. كوكاكولا وبنك أمريكا خسرتا كل واحدة منهما 50 مليار دولار كقيم في البورصة، وفي نفس الوقت فإن منتج Micro Processeurs INTEL لاحظ تزايد قيمه في البورصة بـ 192 مليار دولار، كما أن منتج الهاتف النقال NOKIA كانت الزيادة التي حققها تقدر بـ 161 مليار دولار وفي أبريل 2000 فاقت قيم البورصة لمصمم البرامج ORACLE الشركات الثلاث الأولى لصناعة السيارات^[50]، وهذه النتائج توضح أوجه الاقتصاد الجديد الذي صنع من خلاله أصحاب الثروات ثرواتهم في قطاع التقنية الحديثة مستفيدين من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي مهدت للعملة الاقتصاد.

⁴⁶ Dominique, F. (2000), "L'économie de la connaissance", édition la découverte, Paris, p. 107.

⁴⁷ Thomas. L., Albéric. T, op.cit, p. 23.

⁴⁸ Thomas. L., Albéric. T, ibid, pp. 23-24.

⁴⁹ تقرير ميريل لينش عن الثروات العالمية ومصادرها، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

⁵⁰ Thomas. L., Albéric. T, op.cit, p. 25.

4. مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد:

إن الاندماج في الاقتصاد الجديد يتطلب وجود بيئة ملائمة يتم من خلالها نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات هذه البيئة تختلف بما تكتنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة، بالإضافة إلى التعليم والبحث العلمي، والتي تشكل في مجموعها مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد.

إن الدخول في الاقتصاد الجديد يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد المبني على معرفة والمعلومة.

ومن أجل تعظيم فرص الاندماج في الاقتصاد الجديد لابد من قيام الدول النامية بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافا واضحة.

وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة، ويجب أن تكون هذه السياسة معتمدة رسميا ومعلنة تسعى لتفعيل عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا، وتؤمن آليات التنسيق بين هذه العناصر أي بين تكوين وتعليم وتدريب الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا وتطوير خدماتها ويرى "محمد مرياتي"⁵¹ أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحويل منظومة العلم والتكنولوجيا غير الفعالة في الدول العربية إلى نظام وطني للابتكار والإبداع الفعال، ولحسن الحظ تسعى بعض الدول العربية حاليا لتبني مثل هذه السياسات كالسعودية والكويت وعمان وغيرهم.

1.4. طبيعة العناصر الحاكمة لآلة الاقتصاد الجديد.

إن التحول من اقتصاد يقوم على رأس المال والمواد الأولية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات يتطلب توافر شروطا أساسية من أهمها تعزيز إمكانيات تيسير تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع وكذا الاستثمار في الموارد البشرية وتشجيع البحث والتطوير.

- **البنية التحتية للمعلومات والاتصالات:** تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، فهي بمثابة العامل الأهم في تحديد قدرة البلد على الاندماج في الاقتصاد الجديد، حيث تشكل الهواتف التقليدية، والمحمولة، وعدد من الحواسيب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، ومدى استخدام الإنترنت المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية، ويؤخذ كذلك بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية وحجم الإنفاق على تقانة الإعلام والاتصال.

⁵¹ مستشار إقليمي للعلم والتكنولوجيا لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا -

● **التعليم والموارد البشرية:** تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع⁵² ويتم تقييم مستوى التعليم في ضوء متغيرات تعني بمستوى التحاق الأفراد بمراحل التعليم المختلفة، ومستوى الثقافة السائد في المجتمع، ويؤخذ بعين الاعتبار كذلك مستوى الإنفاق على التعليم⁵³ بمراحله المختلفة ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وهل أن المجتمع يعاني من هجرة الأدمغة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة.

والتعليم يلعب دور هام في إعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها الاقتصاد الجديد، والتي تساهم في تطوير التكنولوجيا، ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا تقوم بتسيير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت وما تنتجه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

● **البحث والتطوير:** يهدف البحث العلمي إلى زيادة المعرفة العلمية وتطبيقها على الواقع، فالوصول على المعرفة العلمية ساهم في إيجاد حلول لمسائل محددة سواء تعلق الأمر باستنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة، خصوصا في ظل الاقتصاديات الجديدة المرتكزة على المعلومات والمعرفة حيث تنشر مخابر البحث والتطوير وتولي لها الحكومات أهمية بالغة باعتبارها أساس التقدم التقني، وبصورة أخرى أصبح البحث والتطوير⁵⁴ يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية وإنتاج مواد جديدة وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات القديمة، وأجل تعظيم مردودية البحث والتطوير في الاقتصاد الجديد تعمل الدول المتقدمة على تقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث بين الحكومة والقطاع الخاص.⁵⁵

⁵² منصور كمال، خلفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁵³ تشير في هذا المجال إلى أن تمويل البحث العلمي في البلدان العربية بعد من أكثر المستويات انخفاضا، فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 0,14 % عام 1996 مقابل 2,9 % لليابان عام 1994، وتأتي تونس في رأس الدول العربية ي الإنفاق على تقنية المعلومات تليها الأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات، المصدر، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 6.

⁵⁴ تشير في هذا المضممار إلى أن مخصصات ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير لا تتجاوز 0,2 % من الناتج القومي في حين تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2,5 و 5 %.

⁵⁵ يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال 5 سنوات أو أقل، ولكن إذا كانت الفترة 10 سنوات فأكثر، فإن الدولة هي التي تتكفل بتمويلها، أما إذا تراوحت الفترة بين 5 و 10 سنوات يشترك القطاع العام والخاص في تمويل المشاريع.

أما بالنسبة للدول العربية نجد أن 89% من الإنفاق على البحث والتطوير من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50%.⁵⁶

2.4. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الاقتصاد الجديد.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الدخول للاقتصاد الجديد، فالانتقال السريع والتحول الإيجابي في الميادين ذات الصلة بهذا الاقتصاد لن يتأتى إلا إذا تم التركيز على البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، لذلك أصبحت مسألة دخول عالم التكنولوجيا الحديثة تطرح نفسها بين البلدان لأن توفير الشروط الملائمة لذلك مسؤولية دولية تقع على عاتق السلطات بكل بلد والمنظمات الاقتصادية وغيرها.

لقد تزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والدول التي لازالت متأخرة أي ما يسمى التمييز الرقمي، ولقد قدم منتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بعض الاقتراحات الهامة لمجموعة الثمانية (G8) ويرى المنتدى أنه على مجموعة الثمانية أن تبادر وأن تقود مجهودا دوليا منظما لمساعدة الدول النامية في تضيق الهوة بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الأخرى المختلفة⁵⁷ خاصة بعد أن تعالت أصوات معتدلة محدرة من ترك برامج البحوث للسوق كلية، مقترحة برنامج عمل دولي لتمويل تطوير التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تلبية احتياجات الفقراء أيضا⁵⁸ وقد نوقشت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس 27 يناير 2005 حول دعم الاستثمار في المعلومات عدة مواضيع مرتبطة بوضع مسألة تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر في ذلك الجدول 3).⁵⁹ وفي سياق ما تتسم به هذه التكنولوجيا من أهمية متزايدة للاتصال والتبادل يمكن أن تسهم في إقامة مجتمع معلومات يتسم بمزيد من الشمولية، ودورها كوسيلة مساعدة على تحقيق التنمية.

فالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، وبخاصة دول العالم المتطور، ولقد تحولت المجتمعات إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة بفضل تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة وشبكاتها، واتساع الأسواق، وهذا التحول سيفرض شروطا تنافسية جديدة في ظل اقتصاد جديد يعتمد على الثورة المعلوماتية، ولذلك فإن المشاركة في هذا

⁵⁶ تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003)، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، ص 73.

⁵⁷ محمد منصف تطار، مرجع سبق ذكره، ص. 195.

⁵⁸ فلاح كاضم المحنة، "العولمة والجدل الدائر حولها"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص. 267.

⁵⁹ طلب الأمين العام في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إنشاء فريق عمل لدراسة مسألة الآليات المالية الكفيلة بتسيير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية وتقديم تقرير لتيسير المناقشات بشأن هذا الموضوع، مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالا كاملا.

العالم الجديد تتطلب الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفير البيئة والتقنيات التي تسمح لها بالنمو والازدهار.

الجدول 3: الموضوعات التي نوقشت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

المحور الرئيس	الموضوعات التي يشتمل عليها
1	البيئة والسياسة الملائمة
2	بناء الثقة والأمن، البيئة الملائمة، الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات
3	الهياكل الأساسية
4	سبل الاستفادة
5	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال
6	أساسيات الحصول على المعلومات والمعارف
7	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مناحي الحياة، التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي، وسائط الإعلام
8	تنمية القدرات
9	بناء القدرات وتعزيزها

المصدر: محمد الطائي، "اقتصاديات المعلومات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 94.

وبالنسبة للدول المتقدمة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الذي له نفقات هامة في مجال هذه التكنولوجيات، وذلك في متوسط الفترة 2001/96 فهي تمثل 4,5% من (PIB) و 28% من مجموع نفقات الاستثمار، في المقابل نجد أن فرنسا وألمانيا هما البلدان اللذان لهما أقل أهمية على التوالي أقل من 2,5% في ألمانيا وأقل من 1,7% في فرنسا⁶⁰ وعليه فإن النمو الضئيل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بفرنسا تأثيره على النمو المستقبلي يتراوح بين 0,8 و 1,3 نقطة في السنة وهو أضعف مرتين من ذلك المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية⁶¹ كما أن هولندا والمملكة المتحدة تحتلان موقع وسيطي بأقل من 3% في المملكة المتحدة، وما بين 1,7 و 2,2% في هولندا.

وبناء على ذلك فإن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال له أهمية كبيرة كون أن صناعة هذه التكنولوجيات تساهم في تنمية القطاعات الأخرى التي يعتمد تطورها على مدى استفادتها من تقنية المعلومات

⁶⁰ Gilbert, C et autres. (Juin 2004), "le comportement de demande en capital TIC", Revue économie internationale, n° 98. p. 62

⁶¹ Gilbert, C et autres, Idem, p. 89.

- والاتصالات وما يرتبط بها من خدمات أخرى كما أن خطوات تبني صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل عدة نقاط أساسية يتم إدراجها كما يلي:⁶²
- معاملة كافة النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من منتجات وخدمات بنفس مزايا الصناعات التقليدية الأخرى إضافة إلى إخضاعها إلى أقل نسبة من الرسوم الجمركية وتكاليف الخدمات المتعلقة بالاستيراد والتصدير؛
 - إنشاء الهيئات التنظيمية والتشريعية التي تشرف على الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - تحسين البنى الأساسية للاتصالات والعمل على تطويرها، والرفع من مستوى خدماتها وتنويعها لتشمل كافة المناطق، وهذا تماشيا مع الزيادة في حجم السكان والمتطلبات الإضافية الأخرى إلى جانب تحسين مستوى الصيانة للبنى التحتية؛
 - تحديث البرامج التعليمية، وتطوير المناهج الدراسية لمواكبة التطورات المستمرة مع الاهتمام بالتدريب وإعادة التأهيل لما يتوافق مع متطلبات أنشطة ذات علاقة بتقنية المعلومات والاتصالات؛
 - التوعية بأهمية هذه التكنولوجيا التي انعكس نشاطها على عدة دول، فالعالم أصبح يعيش فترة تحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي ومن المجتمع التكنولوجي جامد إلى مجتمع متحرك؛⁶³
 - مساندة الإدارات والجهات الحكومية التي تسعى لأداء مهامها إلكترونيا ودعمها ماديا ومعنويا عند بدئها في التحول إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.

خاتمة:

لقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال واقعا يرسم معالم الاقتصاديات الجديدة فالتغيرات البنوية الهائلة التي تجدرت في الدول المتقدمة والتي تقدم كل يوم تطورات مذهلة سيكون لها دور هام في حياة المجتمعات وتعاملاتهم اليومية لتتوارى خلفها كل التعاملات التقليدية السائدة، فلقد فرضت تكنولوجيا الإعلام والاتصال شروط جديدة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح هناك تقارب بين مختلف الأطراف العالمية وتقلصت المسافات وتزايدت حدة العولمة.

⁶² إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،

2002، ص ص. 314-315.

⁶³ Abdeslam. B., Djilali. B.,(2004), "Impact des TIC sur les structures et comportement de l'entreprise moderne", Revue économie et management, université de Tlemcen, n° 3, p. 51.

والحقيقة أن تتابع وتألق التطورات العلمية العالمية الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال زادت من عمق الفجوة الرقمية الموجودة، وتكمن خطورة هذه الفجوة في أن حيازة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمهارات التي تتعامل معها يمكن أن تعطي أفضلية اجتماعية واقتصادية للحائزين عليها على من لا يحوزها. كانوا دولا أو مؤسسات أو مواطنين، وإذا أمعنا النظر في الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يمكننا أن نتبين بسهولة ضخامة هذه الفجوة خاصة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنت وتوافر أجهزة الاتصالات وغيرها من التكنولوجيات المختلفة، وعلى ضوء هذه التحولات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية أصبح لزاما على الدول النامية أن تعمل جاهدة للتكيف مع هذا الواقع الجديد الذي كشف عن متغيرات هامة مست مختلف المستويات خاصة تلك المتعلقة بالنشاطات المرتكزة على المعرفة وعلى تطبيقات التقنية الرقمية في الاقتصاد، وفي الحقيقة فإن الدول العربية مطالبة بالوصول إلى فهم أعمق لموضوع الفجوة الرقمية، واعتماد سياسات حكومية من شأنها ترسيخ قيم المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وروح المبادرة الحكومة التي تصل إلى إعطاء أهمية كبرى للعنصر البشري، ويعادله في الأهمية الاستثمار في مجال البنية التحتية للاقتصاد، وخاصة في مجال الشبكات والاتصالات وإقامة هياكل أساسية للمعلومات وأن تضع قواعد وإجراءات ميسرة ومحفزة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وتوفير الشروط الملائمة للدخول في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة والمعلومات.

قائمة المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. إبراهيم بختي، "التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005.
2. السيد يسن، "المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.
3. علي محمد شمو، "الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة"، دار القومية العربية للثقافة والنشر، بدون تاريخ.
4. يحيى اليحيوي، "العولمة: أية عولمة"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999.
5. حسن عماد مكاي، "تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
6. سمير صارم، "معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة"، دار الفكر، دمشق، 2000.
7. محمد الطائي، "اقتصاديات المعلومات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

8. مؤيد عبد الجبار الحيتي، "العولمة الإعلامية"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
9. ضياء مجيد الموساوي، "الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005.
10. فلاح كاظم المحنة، "العولمة والجدل الدائر حولها"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

مقالات، تقارير وملتقيات:

1. التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 2004.
2. أحمد مهيوب غالب، "العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل" مجلة المستقبل العربي، عدد 256، بيروت 2000.
3. أنطوان زحلان، "ثقافة المعلومات" مجلة المستقبل العربي، عدد 269، بيروت، 2001.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع دراسة حول مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الدورة العامة السابعة عشر، الجزائر، ماي 2001.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003.
6. بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والفقر في الدول المتوسطية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 2، تلمسان، 2003.
7. حسين رحيم، "التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 2، تلمسان، 2003.
8. محمد منصف تطار، "النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 01، بسكرة، 2002.
9. محمد شبا، "الانعكاسات الاجتماعية والثقافية لثورة الاتصالات الرهنة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، فبراير، 1999.
10. محمد زيدان، "البيئة الرقمية في الدول العربية"، ملتقى دولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، جامعة بشار 03/02 فبراير، قرص مضغوط، 2007.
11. عبد الله حمود علي سراج، "التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 05، بسكرة، 2003.
12. تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

13. تقرير ميريل لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 2001.
14. رعد حسن الصحن، "تطوير نموذج الفجوة في مقياس جودة الخدمات المصرفية إلى المستوى العالمي"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 6، بسكرة، 2004.
15. كمال منصوري، عيسى خليف، "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، عدد 04، 2006.
16. شركة مدار للأبحاث والدراسات، المملكة العربية السعودية.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Alain R. et autres. (2003), « *le retour de la nouvelle économie* », economica, Paris.
2. Banque mondiale, (2000/2001), Rapport sur le développement dans le monde, "combattre la pauvreté".
3. Bendiabdellah A., Djilali, B. (2004) « *Impact des TIC sur les structures et comportement de l'entreprise moderne* », Revue économie et management, n° 3, Tlemcen.
4. Dominique F., (2000), « *L'économie de la connaissance* », édition la découverte, Paris.
5. Eric A. H., (2005), « *L'importance de la qualité de l'enseignement* », Revue finances et développement, paris.
6. François J. , (2001), « *L'intelligence économique* », 2^{ème} édition, édition d'organisation, Paris.
7. Gene, S. et R, B. (2005), « *pour un pacte mondial de l'éducation* », Revue finances et développement.
8. Gilbert C. et autres. (Juin 2004), « *le comportement de demande en capital TIC* », Revue économie internationale, N° 98.
9. Matthew, C. (2006), « *E. development and the new economy* », world institute for development economics research (WIDER) Helsinki.
10. Melissa S., (2007), « *e-commerce évolutions et perspectives de développement et de sécurisation* », Alger.
11. Pierre J., (2001), « *le poids économique des nouvelles technologie* », Revue sciences humaines, n° 32.
12. Revue finances et développement. (juin 2005), Rapport sur éducation primaire préparé par l'institut de statistique de L'UNESCO.
13. Thomas L., Albéric T., (2001), « *Nouvelle économie net organisations* », éditions management société, Paris.

المعجزات الآسيوية: بعض الدروس للبلدان النامية الأخرى

أ. أمين حواس

أستاذ مساعد - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة تيارت

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم نظرة شاملة حول مختلف العوامل التي ساهمت في إحداث النمو والتنمية السريعين والمذهلين في شرق آسيا خلال العقود الخمسة الماضية. هذه العملية مهمة جدا لسببين: أولهما من الممكن استنادا على تحليل محددات النمو أن نظهر فيما إذا كانت هناك إمكانية لإعادة تحقيق النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا في أماكن أخرى. والثاني أنه يمكن التحليل المفصل لتجربة نمو اقتصاديات شرق آسيا أن تقدم دروسا قيمة للبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بتدابير وإجراءات السياسة المحفزة للنمو الاقتصادي.

أحد أهم الاستنتاجات التي يقدمها هذا البحث هو انه على الرغم من أن العناصر التاريخية، السياسية، والثقافية كان لها وقعها الايجابي في تحقيق نجاح لعملية التنمية الآسيوية، إلا أن هناك عنصرا مشتركا في كل هذه التجارب الناجحة والمتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة. فاقتصاديات شرق آسيا قامت بدمج استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج التي تشجع ترقية التنافسية الصناعية، ضمن بيئة اقتصاد كلي غير تضخمي مساعد على الادخار والاستثمار. كما شددت تلك البلدان على تطبيق البرامج الاجتماعية كالتعليم، التدريب، والرعاية الصحية التي تهدف إلى رفع مستوى الموارد البشرية وتساعد على توليد توافق اجتماعي لصالح سياسات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو، التنمية، عناصر النمو الاقتصادي، الاقتصاد الآسيوي، البلدان النامية

Abstract:

The goal of this paper is to provide a broad overview of the various elements of the amazing rapid economic growth and development in East Asian countries over the last five decades. This is very important and worth process for two reasons. First, based on the analysis of the determinants of growth, it is possible to show whether economic success of East Asian countries can be reproduced and cloned in other places. Second, a detailed analysis of the East Asian growth experience can provide valuable lessons for other developing countries in terms of policy measures that stimulate growth.

One of the most important conclusions of this paper is that although exogenous factors such as initial conditions, location and culture may have played a part in this success, but they were not of sole importance. A common element in each of these success stories seems to be consistently applied sound economic policies. East Asian countries have embraced outward-looking development strategies that promote industrial competitiveness within a conservative, non-

inflationary macroeconomic environment conducive to savings and investment. These countries have emphasized social programs - education, training and health care – that raise the quality of human resources and help generate a social consensus for economic growth policies.

المقدمة:

على مدار الخمسين سنة الماضية، اهتم الاقتصاديون وصناع القرار في العديد من بلدان العالم بالبحث عن الحقائق الأساسية والإجابة عن التساؤلات الرئيسية بشأن مصادر النمو الاقتصادي ومسببات الأداء الاقتصادي المذهل وغير المتوقع لاقتصاديات جنوب شرق وشرق آسيا النامية¹ خلال العقود الماضية؛ إذ أدى تحقيق تلك البلدان لمعدلات نمو مذهلة ومستمرة إلى تحولها من بلدان فقيرة نسبياً ومتخلفة تكنولوجياً إلى قوى اقتصادية كبرى ذات صناعات موجهة للتصدير، وبلوغها تقريباً نفس مستويات المعيشة للبلدان الغنية في العالم الغربي. وبالنظر إلى أن نمط النمو السريع الذي شهدته المنطقة صاحبه انتعاش ملحوظ في مختلف مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كإنخفاض مستويات الفقر، ارتفاع معدلات العمر المتوقع، انخفاض مستويات الأمية والبطالة، إلى جانب تحقيق تحول هيكلي للإنتاج والصادرات، تم الإشارة إليها بـ "المعجزات الآسيوية *Asian Miracles*". هذا الوصف له ما يبرره خاصة إذا ما قورنت المراحل الانتقالية السريعة لبلدان شرق آسيا بتجارب بعض البلدان. ففي البداية، لم تكن العديد من اقتصاديات شرق آسيا تختلف كثيراً عن نظيراتها من البلدان الإفريقية من ناحية الناتج الداخلي الخام للفرد، لكن نموها المتسارع والمدهش مكنها من تجاوز اقتصاديات منطقة أمريكا الجنوبية الغنية نسبياً والاقتراب من مستويات الرفاه المعيشي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

تفسير تلك الطفرة في نمط التنمية الاقتصادية بدأ أولاً بالتركيز على التجربة اليابانية، التي استطاعت في ظرف أربعة عقود من الزمن أن تتحول من بلد فقير ومهزوم في الحرب العالمية الثانية إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بزيادة في نصيب الفرد من الدخل تقدر بعشرة أضعاف خلال تلك الفترة (Fogel, 2011). هذا الانجاز المذهل تطلب تحقيقه 150 عاماً من قبل قادة الثورة الصناعية (Kuznets, 1971). ثم لفت الانتباه إلى المعجزة الاقتصادية الكورية التي عرفت زيادة في الناتج الوطني الإجمالي بثلاثة أضعاف في أقل من عقدين من الزمن، وإلى التسارع المماثل في معدلات النمو الاقتصادي المرتفع لكل من هونغ كونغ، سنغافورة وتايوان، واللاتي أصبحت

¹ نشير إلى أن عبارة "المعجزة الاقتصادية لبلدان جنوب شرق / شرق آسيا Southeast/East Asian Economic Miracle" والمصطلح HPAE "الاقتصادات الآسيوية ذات الأداء العالي High- Performing Asian Economies" أضيفت إلى القاموس الاقتصادي تزامناً مع نشر البنك العالمي لكتابه "The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy" سنة 1993. هذه المصطلحات اعتمدت بشكل مباشر من قبل العديد من الاقتصاديين الذين يرون أنها تؤثر لمرحلة جديدة من مراحل التنمية الاقتصادية العالمية .

تعرف فيما بعد بـ "الثنينات الآسيوية الأربعة Four Asian Dragons" أو "النمور الآسيوية الأربعة Four Asian Tigers".² ومؤخراً، شكلت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة للغاية في الصين منذ بداية الثمانينات والهند منذ منتصف التسعينات تأثيراً كبيراً وعميقاً على مناقشات المنظرين الاقتصاديين وصناع القرار على حد سواء والذين يتوقعون أنه إذا ما استمرت كل من الصين والهند في تحقيق تلك المعدلات المذهلة للنمو لعقدين أو أكثر من الزمن، فإنها ستتحول من "بلدان مصنعة حديثاً" إلى "عمالقة الاقتصاد العالمي".

تعد تجربة التنمية لاقتصاديات شرق آسيا التجربة الوحيدة التي استطاعت الدمج بين النمو الكبير السريع والعدالة في توزيع الدخل. لذلك، فليس من المستغرب أن يقابل هذا النجاح بالتقليد؛ حيث يتم حالياً في العديد من البلدان النامية القيام بالإصلاحات من خلال استنساخ تلك السياسات الناجحة لاقتصاديات شرق آسيا، والقيام بالعديد من الأبحاث والدراسات قصد التعرف على مجمل العوامل التي ساهمت في مثل هذه "المعجزة". هذه العملية مهمة جداً لسببين: أولاً، من الممكن استناداً على تحليل محددات النمو التنبؤ فيما إذا كانت أنماط النمو الحالية لاقتصاديات شرق آسيا تتميز بالاستمرارية والاستدامة؛ فإذا كان تراكم رأس المال المادي عن طريق الادخار هو المسؤول عن ذلك النمو الهائل، فانه من المرجح أن تتباطأ معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل. أما إذا كان النمو الاقتصادي مرتبطاً بالابتكار التكنولوجي، فانه من المتوقع أن تكون تلك البلدان قادرة على الحفاظ على نموها السريع خلال العقود القليلة المقبلة. ثانياً، يمكن للتحليل المفصل لتجربة نمو اقتصاديات شرق آسيا أن تقدم دروساً قيمة للبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بتدابير وإجراءات السياسة المحفزة للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لصناع القرار في البلدان النامية، السؤال الذي يطرح نفسه هو فيما إذا كانت هناك إمكانية لإعادة تحقيق النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا في أماكن أخرى. أو بالأحرى، فيما إذا كان هناك إمكانية لنسخ السياسات الحكومية التي كان لها الدور الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا. وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من نجاح تجربة شرق آسيا للاقتصاديات النامية الأخرى؟

² انظر في هذا الخصوص:

- Krishnan, R. R. (1982), The South Korean 'Miracle': Sell-out to Japan, US, *Social Scientist*, Vol. 10, pp. 25-37.
- Hicks, G. (1989), The Four Little Dragons: An Enthusiast's Reading Guide, *Asian-Pacific Economic Literature*, Vol. 3, pp. 35-49.

1. النمو الاقتصادي في شرق آسيا:

كان الأداء الاقتصادي لاقتصاديات شرق آسيا مذهلاً، حيث عرف الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الاقتصاديات حديثة التصنيع (Newly-Industrialized Economies, NIEs) كهونغ كونغ، سنغافورة وتايوان نمواً سريعاً ومرتفعاً يتراوح ما بين 7 إلى 10% سنوياً في المتوسط وتصنيعاً سريعاً على مدار ثلاثين عاماً بدءاً من أوائل الستينات. كما تم تحقيق معدلات نمو لنصيب الفرد يتجاوز نسبة 4,6%. ففي تايوان، ارتفع نصيب الفرد من GDP عشرة أضعاف منذ عام 1960، كما أن بلدان NIEs كمجموعة ارتقت بشكل سريع من رتبة البلدان النامية إلى رتبة البلدان المتقدمة.

الجدول رقم 01: المتوسط السنوي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل لـ 10

اقتصاديات آسيوية عالية الأداء مقارنة بـ 5 بلدان غنية

	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1975-1980	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005
الصين	5.5	0.1	2.2	1.5	1.9	2.6	1.11	6.7	9.8
هونغ كونغ	5.3	0.9	2.4	9.8	0.4	7.0	1.3	0.1	7.3
اندونيسيا	3.3	6.0-	7.4	9.5	9.3	1.5	8.5	7.0-	3.3
كوريا الجنوبية	5.6	2.3	1.10	4.5	5.6	8.7	4.6	5.3	0.4
ماليزيا	3.1-	4.3	0.5	2.6	2.3	1.3	9.6	3.2	4.2
سنغافورة	2.1	9.2	7.7	2.8	2.2	2.6	9.5	5.3	8.2
تايوان	0.6	6.6	0.6	3.8	7.6	9.3	6.5	8.6	
تايلاند	0.3	9.3	9.2	6.5	7.3	4.8	6.7	6.0-	3.4
الهند	8.1	5.0	7.0	7.0	3.3	2.4	2.3	0.4	4.5
اليابان	6.7	3.8	2.3	5.3	6.2	3.4	2.1	8.0	2.1
فرنسا	7.3	4.4	6.2	6.2	4.1	7.2	7.0	4.2	0.1
ألمانيا	3.8	6.3	1.2	3.3	3.1	9.2	8.1	9.1	6.0
إيطاليا	5.6	1.5	1.2	8.5	8.1	0.3	1.1	9.1	1.0
المملكة المتحدة	5.2	4.2	9.1	9.2	8.1	1.3	3.1	9.2	0.2
الولايات المتحدة	7.2	4.3	6.1	6.2	1.2	3.2	2.1	9.2	4.1

Sources: 1950–1975: Maddison 2001; 1975–2005: World Bank, World Development Indicators Database (2012).

يتبين من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة ما بين 1950 إلى غاية 2005، شهد نصيب الفرد من الدخل لكل من اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية و سنغافورة نمواً سريعاً بمعدل يتراوح ما بين 5 و 6% في المتوسط. أما بالنسبة

للصين، و التي بدأت الانتقال إلى اقتصاد السوق في 1978، حققت نموا سنويا يقارب 9% خلال العقود الثلاثة الماضية. على نقيض ذلك، تراوحت معدلات النمو في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خلال نفس الفترة حوالي 2%، مما يشير جليا انه خلال العقود القليلة المقبلة وفي ظل الفرق الجوهري لمعدلات النمو، ستلحق بلدان شرق آسيا بركب البلدان الغربية بل يمكن أن تتجاوزها في جانب الناتج والتقدم التكنولوجي. على أن حدوث ذلك، يتطلب من تلك البلدان أن تحافظ على نفس المستوى المرتفع للنمو وعلى المدى الطويل.

الجدول رقم 02: تضاعف توسع GDP لـ 15 اقتصادا خلال 1950-1999 (نسبة GDP سنة 1999 إلى

GDP سنة 1950، الدولار الأمريكي)

07.5	الولايات المتحدة
22.5	فرنسا
50.5	ألمانيا
20.6	إيطاليا
39.8	إسبانيا
19.3	المملكة المتحدة
98.4	5 البلدان الأوروبية
59.25	الصين
01.28	هونغ كونغ
48.9	إندونيسيا
93.38	كوريا الجنوبية
61.15	ماليزيا
72.36	سنغافورة
84.46	تايوان
68.23	تايلاند
06.24	8 بلدان جنوب شرق آسيا
11.8	الهند
09.16	اليابان

www. Sources: Maddison (2001); World Bank, World Development Indicators Online (see <http://www.worldbank.org/data/wdi2011/index.htm>)

قضية مهمة أخرى تتعلق بتضاعف وتوسع GDP لاقتصاديات شرق آسيا، والتي تشير إلى تلك القفزة النوعية الكبيرة التي عرفها حجم GDP خلال الفترة مابين 1950-1999 بحوالي 24 ضعفا (كمجموعة) (انظر

الجدول رقم 02 السابق). فعلى سبيل المثال، شهد حجم GDP في الاقتصاد التايواني أعلى توسع في المنطقة بـ 46 ضعفا خلال الفترة، تليها كوريا الجنوبية بـ 38 ضعفا، سنغافورة بـ 36 ضعفا، إلى جانب الصين بتوسع يقارب 26 مرة. كما يمكن ملاحظة انه على طول الفترة ما بين 1950-1999، تضاعف GDP في الولايات المتحدة ولوربا الغربية بخمس مرات فقط.

على ذلك، وانطلاقا من معطيات الجدول 03 و 04 لهيكل توزيع GDP في الاقتصاد العالمي لسنة 2000 و 2040، يتبين بوضوح هيمنة ست مجموعات من البلدان على الاقتصاد العالمي (بدلالة GDP) وهي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي (مجموعة EU15)، الهند، الصين، اليابان ومجموعة الست بلدان جنوب شرق آسيا (سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، وتايوان). وقياسا بـ GDP، استحوذت المجموعات الستة على 73% من الناتج الاقتصادي العالمي و 57% من إجمالي عدد السكان في العالم (انظر الجدول رقم 03). والظاهر أيضا أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين في العقود الماضية كان له أثر عميق على الاقتصاد العالمي، فبعد ثلاثين عاما من تطبيق الإصلاحات التي قادها Deng Xiaoping، جعلت الصين اليوم تستحوذ على 11% من GDP العالمي. أما باقي العالم (بما في ذلك أمريكا اللاتينية وإفريقيا) فتستحوذ على حوالي 28 % فقط من GDP العالمي و 42 % من عدد سكان العالم.

الجدول رقم 03: التوزيع الإجمالي لـ GDP سنة 2000

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	GDP (مليارات) (PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	282	5	9,601	22
الاتحاد الأوروبي (EU15)	378	6	9,264	21
الهند	1,003	16	2,375	5
الصين	1,369	22	4,951	11
اليابان	127	2	3,456	8
مجموعة جنوب شرق آسيا	381	6	2,552	6
إجمالي المجموعات	3,540	57	32,199	73
باقي العالم	2,546	42	12,307	28
العالم	6,086	99	44,504	101

Source : Fogel (2007).

Note: PPP _ purchasing power parity.

في حين يقدم الجدول رقم 04 مجموعة غير مستبعدة من التوقعات حول حجم وتوزيع السكان، والناتج الاقتصادي العالمي لعام 2040 (Fogel, 2007)، حيث يشير البيانات إلى توقع حدوث انخفاض نسبي في الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، مما يعني ركودا في عدد السكان وتوازعا في أداء النمو في GDP.³

الجدول رقم 04: التوزيع الإجمالي لـ GDP سنة 2040

المجموعات	السكان (ملايين)	النسبة %	GDP (مليارات الدولارات) (PPP)	النسبة %
الولايات المتحدة	392	5	41,944	14
الاتحاد الأوروبي (EU15)	376	4	15,040	5
الهند	1,522	17	36,528	12
الصين	1,455	17	123,675	40
اليابان	108	1	5,292	2
مجموعة جنوب شرق آسيا	516	6	35,604	12
إجمالي المجموعات	4,369	50	258,083	85
باقي العالم	4,332	50	49,774	16
العالم	8,701	100	307,857	101

Source : Fogel (2007)

لكن مع ذلك، هذا لا يعني أن إنتاجية العمل ونصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي سينعدم فيه النمو، بل سينمو بمعدل سنوي لا يتجاوز 8,1 %، إلا أنها لن تكون قادرة على مجاراة النمو السريع والكبير الذي سيسود منطقة جنوب شرق/شرق آسيا. فمن المتوقع أن تصبح السوق الأوروبية أكبر بحوالي 60% سنة 2040 مقارنة بما كانت عليه سنة 2000 (بدلالة GDP)، بينما سيعرف الاقتصاد الأمريكي توسعا أكبر بحوالي 300%، أما الهند ستصبح أكبر بحوالي 1,400 %، والصين أكبر بحوالي 2,400 % . في الواقع، من المرجح أن تصبح السوق الصينية أكبر من أسواق الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الهند واليابان مجتمعة، مستحوذة على نسبة 40 % من الناتج العالمي لوحدها.⁴

³ Fogel, R. W. (2007), Capitalism and Democracy in 2040, NBER working paper No 13184, Cambridge MA. , pp. 1-23.

⁴ Fogel, R. W. (2011), The Impact of the Asian Miracle on the Theory of Economic Growth, in Costa, D. L. and Lamoreaux, N. R. (eds), Understanding Long- Run Economic Growth: Geography, Institutions, and the Knowledge Economy, The University of Chicago Press, pp. 313-354.

في تقرير البنك الدولي (1993)، قام العديد من الاقتصاديين باستخدام تقديرات الانحدار لنصيب الفرد من النمو الاقتصادي بغية تحديد مختلف العوامل التي قد تفسر "موجة النمو السريعة والعالية" التي شهدتها بلدان شرق آسيا. وبلاستعانة بثمانية متغيرات تفسيرية: GDP النسبي لعام 1960، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لعام 1960، معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية لعام 1960، معدل النمو السكاني مابين 1960-1985، متوسط نسبة الاستثمار إلى GDP مابين 1960-1985، المتغيرات الوهمية لبلدان HPAES، أمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء؛ تم الحصول على معاملات المتغيرات على التوالي: 0.0328*-، 0.027**، 0.007، 0.100. 028، 0.017**، 0.013**، 0.010*- (يدل الرمز * فوق الأرقام واحدة والاثنين على وجود معنوية إحصائية عند مستوى 5% و1% على الترتيب). أما معامل التحديد المعدل (R^2) فقدر بـ 0.482. بعد ذلك، قام Rodrik (1994) باستبعاد بعض المتغيرات كمعدلات الاستثمار، المدارس الثانوية، ومعدل النمو السكاني التي لم تتمتع بمعنوية إحصائية في الدراسة السابقة واستبدالها بالمعاملات الجينية (Gini Coefficient) لعدم المساواة في ملكية الأراضي عام 1960 وتوزيع الدخل عام 1960؛ لتصبح المعاملات على الشكل التالي:

GDP النسبي لعام 1960	0.38*-
معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لعام 1960	0.26**
المعامل الجيني للأراضي لعام 1960	0.22**
المعامل الجيني للدخل لعام 1960	0.47-
The Adjusted R^2	0.53

إذا ما تعاملنا مع البلدان الآسيوية كمجموعة، نلاحظ وجود درجة منخفضة للغاية في عدم المساواة في ملكية الأراضي وتوزيع الدخل مقارنة ببلدان نامية أخرى. و بالتالي، تشير نتائج Rodrik على وجود ارتباط إيجابي بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وزيادة العدالة في توزيع الدخل.

من جانب آخر، قامت دراسة البنك الدولي (1993) بتحديد مصدريين هامين للمعجزة: تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، والتغير في الإنتاجية. هذا الأخير يقاس بنمو إنتاجية العوامل التي يمكن حسابها ببساطة في الإطار النيوكلاسيكي بطرح جزء النمو الناتج عن تراكم رأس المال المادي، تراكم رأس المال البشري (مستوى الالتحاق بالمدارس الابتدائية كتقريب) ونمو القوة العاملة من نمو الناتج الكلي. وباستخدام بيانات لـ 87 بلدا يتراوح ما بين الدخل المرتفع إلى المنخفض، تم الحصول على تقديرات TFP لبلدان HPAEs (1960-1989) كما يلي :

257.1	اندونيسيا	647.3	هونغ كونغ
102.3	كوريا الجنوبية	478.3	اليابان
760.3	تاوان	190.1	سنغافورة
075.1	ماليزيا	760.3	تايلاند
-998.0	إفريقيا	127.0	أمريكا اللاتينية

أما السمات الأساسية الأخرى لقصة نجاح شرق آسيا فتمثلت في (i) الحفاظ على الكفاءة التنافسية في سوق التصدير والانفتاح على التجارة الدولية؛ (ii) عمليات التعلم بالممارسة وإقامة المشاريع المشتركة مع الشركات الدولية التي ساعدت إلى حد كبير في تحقيق الكفاءة. و (iii) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التصميم والتنفيذ الجيدين للسياسات المالية والنقدية؛ (iv) كما أن التابع في إقامة الصناعات الرائدة في الاقتصاد (كما تم التأكيد عليه في دراسة البنك الدولي) مثل عنصرا رئيسيا للنمو السريع.⁵

2. عناصر النمو الاقتصادي الآسيوي:

عند البحث في أسرار النجاح الآسيوي، لابد الأخذ بعين الاعتبار فكرة وجود تنوع كبير بين البلدان التي تشكل الاقتصاديات حديثة التصنيع والبلدان التي تشكل جمعية أمم جنوب شرق آسيا (Association of South East Asian Nations, ASEAN). فتلك الدول تشتمل على مجموعة واسعة ومتنوعة من الثقافات، الأديان، الأعراق واللغات، كما أن كل بلد آسيوي شرع في عملياته التنموية في ظل وجود اختلافات واسعة في الظروف الأولية. فعلى سبيل المثال، فيما بين بلدان NIES فقط، تتميز هونغ كونغ وسنغافورة كونهما دول مدن صغيرة Small City-States بانعدام النشاط الزراعي، في حين أن تاوان وكوريا الجنوبية هي أكبر بكثير بعدد سكاني يتجاوز 20 مليون و 42 مليون نسمة على التوالي. نشير أيضا أنه حاليا على الرغم من أن كل بلدان NIES ذات قاعدة تصنيعية عالية، إلا أن الزراعة مثل قطاعا جد مهم في كل من تاوانو كوريا الجنوبية في سنوات الستينات، حيث كان يمثل نسبة أكثر من 37% من GDP في كوريا الجنوبية سنة 1960.

ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود اختلاف شاسع في العديد من الاتجاهات، إلا أن بلدان شرق آسيا تتقاسم عناصر مشتركة ذات أهمية كبيرة والتي كان لها وقعها الإيجابي في تحقيق نجاح عملية التنمية. والتعرف على تلك العوامل المشتركة هو الهدف الرئيسي لهذا البحث.

⁵ Sengupta, J. (2011), *Understanding Economic Growth: Modern Theory Experience*, Springer, New York, pp. 51-52.

1.2. العوامل الخارجية:

على الرغم من وجود اختلافات واسعة بين البلدان الآسيوية، إلا أن تحقيق " المعجزة الاقتصادية" الآسيوية كان نتيجة لوجود مزيج أو تركيبة مميزة من عوامل الثقافة، القرب الجغرافي، والتوقيت. فالجانب الثقافي والأيدلوجي جلب اهتماما واسعا لدى العديد من الاقتصاديين وصناع القرار، الذين يرون أن تطبيق المذهب الكونفوشي Confucianism الذي يشدد على العمل الصعب، الادخار والتعليم، يعتبر أداة فعالة في تحقيق النجاح الاقتصادي لليابان وبلدان NIES.⁶ ولتأكيد ذلك، تشير الدراسات التجريبية إلى أن وجود معدلات ادخار مرتفعة أدى إلى دعم التوسع المحلي السريع دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، كما أن تمكين مختلف فئات المجتمع من التعليم ساعد وبشكل كبير على خلق مجموعة واسعة من المتعلمين والعمالة المؤهلة في تلك البلدان. ومع ذلك، لا تختصر هذه الخصائص في البلدان التي تتبع التقاليد الكونفوشية فقط، بل دليل أنه ليست كل البلدان التي تتبع الكونفوشية شهدت نموا اقتصاديا سريعا. في الواقع، تم الاستعانة بالكونفوشية لشرح الركود الذي كان موجودا في الصين. أما نجاح بلدان ASEAN ومؤخرا، والتي تتميز بتنوع التراث الثقافي، هو دليل ضد نظرية الثقافة الصارمة للنجاح الآسيوي.

أما جانب تقريب المسافة بين البلدان ذات النمو المرتفع في آسيا والطريقة التتابعية التي حققت بها عملية التنمية، مثلت عاملا مهما لدعم النمو الاقتصادي. فبلدان NIES – ولاحقا بلدان ASEAN- استفادت من "تأثيرات تقليد" نجاح التجربة اليابانية عقب الحرب، ومن إمكانية الوصول إلى الأسواق الموسعة للبلدان المجاورة ذات النمو السريع. ومع ذلك وعلى الرغم من أن تلك العوامل لعبت دورا هاما في تنمية بلدان شرق آسيا، إلا أن العديد من تجارب نجاح التنمية الآسيوية تبدو أقل اعتمادا على المصادر الدخيلة، وأكثر اعتمادا على السياسات الاقتصادية الرشيدة للحكومات. فقد انتهجت حكومات اقتصاديات شرق آسيا سياسات محلية تحفز الاستخدام الكفاء للموارد وتشجع مبادرات القطاع الخاص. وتجدر الإشارة أن هذه السياسات الحكومية السليمة شملت على سياسات الاقتصاد الكلي لتحفيز الادخار والحفاظ على استقرار الأسعار، الاندماج في السياسات الصناعية الموجهة للخارج والتي تشجع المنافسة والكفاءة، بالإضافة إلى تبني السياسات الاجتماعية التي تعمل على تحسين نوعية الموارد البشرية.

⁶ انظر في هذا الخصوص :

- Lal, D. (1988) "Ideology and Industrialization in India and East Asia", in Hughes, H. (ed.), *Achieving Industrialization in East Asia*, Cambridge: Cambridge University Press, pp.195–240.
- Martellaro, J. A. (1991) Economic Growth in East Asia and the Confucian Ethnic, *Asian Profile*, Vol. 19, pp. 81–89.

2.2. تعبئة الموارد المحلية:

إن العامل الرئيسي وراء تحقيق النمو السريع في شرق آسيا تمثل في تمكن المنطقة من تعبئة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي والتي استطاعت تغذية ودعم معدلات الاستثمار المرتفعة. فبلدان مثل اليابان، NIES و ASEAN (باستثناء الفلبين) إضافة إلى الصين والهند عرفت سواءاً زيادات هائلة أو حافظت على مستويات عالية من الادخار على مدى العقود الثلاثة الماضية. في هذا الصدد، كشفت الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المذهل الذي شهدته بلدان NIES بعد الحرب يرجع في الأساس إلى نمو عوامل المدخلات (رأس المال المادي والعمل)؛ أي بوجود معدلات ادخار كبيرة، استثمارات عملاقة وساعات عمل طويلة. وبالفعل، عرفت كوريا الجنوبية زيادة في معدلات الادخار من 1% سنة 1960 إلى 35% في الوقت الحالي. أما سنغافورة فبعد تحقيق معدلات صفرية للادخار سنة 1960، أصبحت حالياً تدخر نسبة تقدر بأكثر من 40% من GDP (انظر الشكل 01).

ويمكن إرجاع هذا الارتفاع الكبير لمستويات الادخار في جزء منه إلى السياسات الحكومية التي تشجع الادخار، من خلال تطبيق التدابير الرامية للحفاظ على معدلات ايجابية لسعر الفائدة الحقيقي لضمان تفادي تقلبات معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع في النظام المالي. كما أن العملية الموسعة لإعادة توجيه الدخل من الإنفاق إلى الادخار أدى إلى خلق كتلة نقدية كبيرة خصصت لتمويل الاستثمار المحلي "الإنفاق الاستثماري" في البنى التحتية، القدرة الإنتاجية والتعليم.⁷

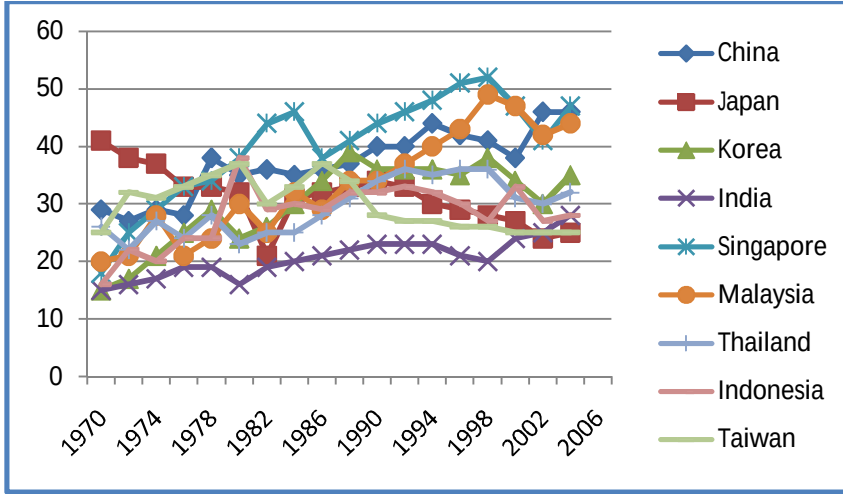
مسألة أخرى مهمة وذات صلة بارتفاع مستويات الادخار في شرق آسيا هو الافتقار إلى أسواق مالية متطورة تعمل بشكل سليم؛ فالملاحظ أن من بين الأسباب التي تجعل معدلات الادخار لدى الأمريكيين مقاربا للصفر هو إمكانية حصولهم على الائتمان (القروض) بسهولة نظراً لتطور الأسواق المالية بدرجة عالية. أما في شرق آسيا، لم يكن الحال كذلك في العقود الأولى بعد النمو المتسارع، ففي الصين مثلاً، تم إدراج الرهون العقارية

⁷ إن أحد أهم السمات المميزة لاقتصاديات شرق آسيا هو ارتفاع مستويات الادخار التي ساعدتها على النمو بسرعة وتحقيق المعجزة. فالملاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد والأسر يساهم بنسبة تقل عن 50% من إجمالي الإنفاق في الاقتصاد، في حين يساهم الإنفاق الاستثماري (الناتج عن المدخرات) بنسبة تتراوح ما بين 30% و 40% ويمكن أن تتجاوز نسبة 50% في حالة سنغافورة مثلاً. أما في الولايات المتحدة، يمثل الإنفاق الاستهلاكي حوالي 70%، في حين تمثل حصص الإنفاق على الاستثمار حوالي 20% فقط. ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في أنماط الإنفاق بشكل رئيسي إلى معدل الادخار. فعلى مدار 20 سنة الماضية، عرفت معدلات الادخار الفردي في الولايات المتحدة مستويات متدنية أو حتى سلبية في السنوات الأخيرة. أما في شرق آسيا، يدخر الأسر ما بين 30% و 20% من الدخل. لمزيد من التفاصيل:

- Tochkov, K. (2010), East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook*, SAGE Publications.

وقروض السيارات في السنوات الأخيرة فقط كما أن الأسواق المالية لا تزال متخلفة إلى حد كبير. لذلك، وفي ظل هذه الظروف حيث أن الائتمانات (القروض) غير متاحة بشكل نسبي، يضطر المواطنون للادخار لسنوات طويلة من أجل شراء السلع المعمرة أو العقارات السكنية.⁸

الشكل رقم 01: الادخار كنسبة من GDP، 1970-2005



Source: Based on World Bank, World Development Indicators Database (2012)

2.3. السياسات الصناعية:

إن الهدف الرئيسي وراء تصميم اقتصاديات شرق آسيا للسياسات الصناعية هو "تغذية وتطوير الصناعات المختارة لرفع الرفاهية في تلك البلدان، وتحقيق ميزات نسبية ديناميكية لتلك الصناعات عن طريق استخدام جهاز الدولة في تخصيص الموارد".⁹ وعلى هذا الأساس، قامت حكومات شرق آسيا باختيار الصناعات على أساس أهميتها لتحقيق النمو في المستقبل. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية لصناعات الحديد والصلب في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات نظراً لأهمية نواتج تلك الصناعات التي تمثل مدخلات هامة للصناعات الثقيلة الأخرى، والتي يعتبر تطويرها (أي الصناعات الثقيلة) عنصراً رئيسياً لتحقيق نمو سريع في الاقتصاد. وبشكل مماثل، قامت الحكومة الكورية بتغذية الصناعات الثقيلة والكيمياوية في الخمسينيات بهدف

⁸ Tochkov, K. , op. cit, p. 486.

⁹ Itoh, M. et al. (1991), *Economic Analysis of Industrial Policy*, New York: Academy Press.

إنشاء قاعدة صناعية في المستقبل.¹⁰ فبناء على مبدأ الاختيار، تتلقى الصناعات الفائزة Winner Industries عموماً في البداية الحماية والدعم الكبيرين من طرف الحكومة. لكن بمجرد بلوغ مركز تنافسي هام، يتم فتحها أمام المنافسة الأجنبية. تسمى هذه العملية ببناء "المزايا النسبية الديناميكية".

من جانب آخر، يرى Adams (2006) أن سلم التنمية Development Ladder في بلدان شرق آسيا يتبع نمطاً صناعياً متميزاً يفترض أنه كلما بلغت البلدان مستوى النضج (في مراحل النمو الاقتصادي حسب Rostow) وارتفعت مستويات الدخل والتكلفة (تكلفة عنصر العمل)، ستؤدي بعض الصناعات إلى فقدان ميزتها التنافسية وانتقالها إلى البلدان المجاورة في شرق آسيا التي هي دوماً في مراحل التنمية، في حين تتحول البلدان المتقدمة في شرق آسيا نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والخدمات ذات المستويات العالية (انظر الجدول رقم 05). و بالفعل، يمكن أن نلاحظ أنه خلال الفترة ما بين 1950-1980، تميزت اليابان في الغالب بإنتاجها للسلع كثيفة العمل (المرحلة 2)، ثم تحولت بعد ذلك نحو الصناعات عالية التكنولوجيا (المرحلة 3) في الفترة ما بين 1980-1995، أما في السنوات الأخيرة تتجه اليابان بشكل مكثف نحو زيادة إنتاجها في مجال الخدمات ذات التكنولوجيا الفائقة.¹¹ أو بعبارة أخرى، كلما تحول الإنتاج جغرافياً، تقوم البلدان المتقدمة بإعادة تعديل إنتاجها بعيداً عن السلع الاستهلاكية ونحو المنتجات المتطورة عالية التقنية. وفي بعض الأحيان تطوير الأجزاء المكونة للسلع التامة الصنع التي يتم تجميعها في الخارج، أو تطوير المنتجات الأكثر تعقيداً مثل السلع الرأسمالية أو السلع الكمالية.

¹⁰ وفقاً لنظرية "الدفع الكبير Big Push" المقدمة من قبل Rosenstein-Rodan (1943)، لا بد من تشجيع ودعم المشاريع الاستثمارية أو الصناعات الكبرى التي تتميز بمرونة مرتفعة للدخل من جانب الطلب، أما في جانب العرض، فتتميز بإنتاجية مرتفعة متوقعة أو تقدم تكنولوجي عالي. وبالتالي، يمكن القول أن الصناعات الثقيلة والكيميائية هم المرشحين الأكثر ملائمة من وجهة نظر هذه الفكرة (Kali, 2009).

¹¹ Adams, F. G. (2006), *East Asia, Globalization and New Economy*, London: Routledge.

الجدول رقم 05: مراحل عملية دورة المنتج

الخصائص	65-1950	80-1965	95-1980	1995-2010
المرحلة 01 (المنتجات الأولية)	انديونيسيا الفلبين تايلاندا ماليزيا تاوان سنغافورة كوريا الجنوبية	انديونيسيا الفلبين تايلاندا ماليزيا الصين	انديونيسيا الفلبين فيتنام	لاوس كمبوديا مانيار
المرحلة 02 (صناعات ذات كثافة العمل)	هونغ كونغ اليابان	تاوان سنغافورة كوريا الجنوبية هونغ كونغ اليابان	تايلاندا ماليزيا الصين	انديونيسيا الفلبين فيتنام تايلاندا الصين
المرحلة 03 (صناعات ذات التكنولوجيا العالية)			تاوان سنغافورة كوريا الجنوبية هونغ كونغ اليابان	ماليزيا تاوان كوريا الجنوبية اليابان
المرحلة 04 (خدمات ذات مستوى عال)				سنغافورة هونغ كونغ

Source: Klein et al. (2008)

في شرق آسيا، لا تزال اليابان رائدة (في المرحلة 3) في سلم عملية التنمية على الرغم من تحقيق كوريا الجنوبية، تاوان، وسنغافورة نمواً سريعاً نظراً لتركيزها على أنشطة تكنولوجيا المعلومات وسنغافورة، على وجه الخصوص، زادت اعتمادها على الخدمات رفيعة المستوى على الرغم من أن اليابان تتمتع بالفعل بالعديد من أنشطة الخدمات عالية المستوى (المرحلة 4)، إلا أنها لا تزال تحتفظ بدورها الريادي كمنتج للصناعات عالية التكنولوجيا (كالاقتصاد في المرحلة 3) بدلاً من أن تصبح في المقام الأول مركز خدمة لاقتصاديات شرق آسيا كسنغافورة مثلاً.

ولإثبات ذلك، يظهر الجدول رقم 06 التغير الهيكلي القطاعي الكبير للنتاج في الاقتصاديات الآسيوية من الفترة 1970 حتى 2005.

الجدول رقم 06 : الحصة القطاعية لـ GDP خلال الفترة 2005-1970

	2005	2000	1990	1980	1970
اليابان					
الزراعة	0.2	0.2	0.3	0.4	0.6
الصناعة	0.30	0.32	0.40	0.41	0.44
الخدمات	0.68	0.66	0.58	0.55	0.50
كوريا الجنوبية					
الزراعة	0.3	0.5	0.9	0.16	0.29
الصناعة	0.40	0.41	0.42	0.37	0.26
الخدمات	0.56	0.54	0.49	0.47	0.45
الصين					
الزراعة	0.13	0.15	0.27	0.30	0.35
الصناعة	0.48	0.46	0.42	0.49	0.40
الخدمات	0.40	0.39	0.31	0.21	0.24
الهند					
الزراعة	0.18	0.23	0.31	0.39	0.46
الصناعة	0.27	0.26	0.28	0.24	0.21
الخدمات	0.54	0.50	0.41	0.37	0.33
تايوان					
الزراعة	7.1	0.2	9.4	7.7	5.15
الصناعة	4.23	1.27	6.40	2.43	4.34
الخدمات	9.74	9.70	5.54	1.49	1.50
سنغافورة					
الزراعة	1.0	1.0	4.0	1.1	3.2
الصناعة	0.34	0.35	0.35	0.38	4.20
الخدمات	0.66	0.64	0.65	0.61	4.67
اندونيسيا					
الزراعة	0.13	0.16	0.19	0.24	0.45
الصناعة	0.46	0.46	0.39	0.42	0.19
الخدمات	0.41	0.38	0.41	0.34	0.36

الفلبين					
الزراعة	0.30	0.25	0.22	0.16	0.14
الصناعة	0.32	0.39	0.34	0.32	0.32
الخدمات	0.39	0.36	0.44	0.52	0.53
تايلاندا					
الزراعة	0.26	0.23	0.12	0.9	0.10
الصناعة	0.25	0.29	0.37	0.42	0.44
الخدمات	0.49	0.48	0.50	0.49	0.46
ماليزيا					
الزراعة	0.29	0.23	0.15	0.9	0.9
الصناعة	0.27	0.41	0.42	0.51	0.52
الخدمات	0.43	0.34	0.43	0.40	0.40

Source : Dutta. (2009)

كما أن المعطيات تبين وبشكل واضح قدرة الاقتصاديات الآسيوية على تحقيق التقدم الصناعي المذهل، حيث نلاحظ انخفاض حصة القطاع الزراعي من الناتج تدريجياً، في حين ارتفع حصص القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بشكل ملحوظ في غضون عقدين من الزمن. والملاحظ أن هذا التغير في الهيكل القطاعي للناتج حدث في ظرف بلغ فيها الهيكل القطاعي للناتج الياباني مرحلة النضج في السبعينات وبدء هونغ كونغ لمرحلة اللاتصنيع. فعلى سبيل المثال، يظهر الجدول أعلاه أنه خلال الفترة 1970-2005، انخفضت حصة القطاع الزراعي في اليابان من 6% إلى 2%، في حين تتراوح حصة القطاع الصناعي ما بين 44 إلى 30 %، أما حصة قطاع الخدمات فقد انتقلت من 50 إلى 68% نظراً لكون الاقتصاد الياباني "اقتصاداً صناعياً ناضجاً".¹² وخلال نفس الفترة، انخفضت حصة قطاع الزراعة من GDP في كوريا من أعلى نسبة تقدر ب 29% إلى أدنى مستوى بنحو 3%، في حين ارتفعت حصص قطاع الصناعة والخدمات من 26 إلى 40 % و 45 إلى 56%، على الترتيب. أما بالنسبة للصين والهند، فخلال الفترة 1970-2005، شهدت مشواراً حافلاً من التصنيع التدريجي؛ حيث عرف قطاع الزراعة انخفاضاً في حصته من الناتج في الصين من 35 إلى 13 % سنة 2005، أما بالنسبة للهند من 46 % سنة 1970 إلى 18 % سنة 2005. إلا أنه على الرغم من ذلك، لا تزال مساهمة القطاع الزراعي في الناتج لكل من

¹² تشير أن الاقتصاديات الصناعية الناضجة مثل اليابان، الولايات المتحدة، و بعض اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، تمثل فيها حصة القطاع الزراعي في الناتج نسبة لا تتجاوز 2%، في حين يتقاسم قطاع الصناعة والخدمات باقي حصص الناتج الإجمالي. والملاحظ أيضاً أنه كلما اقترب الاقتصاد من مستوى النضج من جانب التصنيع، كلما أصبح حصة قطاع الخدمات من الناتج مهيمنة بشكل متزايد.

الصين والهند جد هامة لتلبية الاحتياجات الهائلة لعدد السكان الكبير في كلا البلدين. أما حصص قطاعات الصناعة والخدمات فقد عرفت تطورا ملحوظا كما يظهره الجدول أعلاه.

4.2. سياسات التوجه نحو الخارج:

إحدى أبرز الملامح التي ميزت اقتصاديات شرق آسيا تتمثل في أهمية نمو الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية فيها. فبالفعل، مثلت التجارة حقا محركا رئيسيا للنمو في المنطقة. فعلى مدار سنوات السبعينات، شهد حجم الصادرات نموا عاليا بنسبة 27% في كوريا وبأزيد من 10% في الفلبين، سنغافورة وتايلاندا. أما في سنوات الثمانينات، وعلى الرغم من نمو حجم التجارة العالمية بنحو 2% سنويا، إلا أن بلدان NIES، ماليزيا وتايلاندا شهدت نموا كبيرا للصادرات بأكثر من 10% سنويا، في حين أنه تجاوز 6% سنويا في كل من اندونيسيا والفلبين. كنتيجة لذلك، انتقلت حصة NIES من الصادرات العالمية بأقل من 2% سنة 1960 إلى أكثر من 8% سنة 1988. إن العامل الرئيسي وراء نجاح الصادرات في الاقتصاديات الآسيوية النامية تمثل في رفضها لسياسات إحلال الواردات لصالح سياسات التوجه نحو الخارج، فسياسات إحلال الواردات التي اتبعتها العديد من الدول النامية في أوائل فترة ما بعد الحرب تميزت بشكل واضح بتبعيتها لنمط سياسي يسعى لتحقيق بعض الأهداف القومية، بالإضافة إلى تحقيق طفرة أولية سريعة للنمو الاقتصادي كلما ارتفع الطلب المحلي ليحل محل الواردات. ومع ذلك، وبوجود حواجز تجارية مرتفعة سيعمل على حماية الصناعات المحلية التي لا تتميز بالكفاءة، وغير القادرة على المنافسة الأجنبية الشديدة وستمنع التخصص من الاستفادة من الميزة النسبية للمكاسب الدولية للتجارة. في الواقع، عملت السياسة التجارية التشويهية (The Distortionary Trade Policies) على خفض معدلات النمو وتدني مستوى التكنولوجيا من خلال إجبار الاقتصاد على استخدام رؤوس أمواله المحلية أكثر من مستوى كفاءته. والجدير بالذكر، أنه بعد انتهاج بعض بلدان شرق آسيا سياسات إحلال الواردات في المراحل الأولى بشكل مؤقت، شرعت اقتصاديات المعجزة بتبني إستراتيجية التوجه نحو الصادرات Export-Oriented Strategy ابتداء من الستينات، والتي تجلت في الانخفاض المحسوس في معدلات الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات، إزالة القيود الكمية على التجارة، وتقليل الحواجز أمام تدفقات الاستثمار الدولي. وخلال السبعينات، قامت العديد من البلدان الآسيوية إلى جانب هونغ كونغ، الصين، وسنغافورة بتخفيض الحواجز الجمركية. كما سجلت كل من كوريا، ماليزيا، وتايلاندا معدلات لرسوم جمركية تقدر بـ 13,9,9%، على التوالي، وهي أقل بكثير من نظيرتها في الهند (29 %)، باكستان (23 %)، و العالم النامي ككل (23 %).¹³ وحتى في المناطق التي حافظت على الحماية التجارية، تم تطبيق تدابير تعويضية لمنع التحيز ضد الصادرات والتي تعتبر شائعة بين معظم

¹³ World Bank (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press.

البلدان النامية الأخرى. وتتضمن هذه التدابير الالتزام بسياسات سعر صرف تنافسية، مما يسمح للمصدرين بالوصول إلى المدخلات بأسعار السوق العالمية عن طريق تقديم إعفاءات والسماح بحرية الوصول إلى الصرف الأجنبي، تطوير مؤسسات جديدة كمناطق تجهيز الصادرات Processing Export Zones.¹⁴ أما في سنوات الثمانينات والتسعينات، قامت اقتصاديات شرق آسيا بتخفيض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات والقضاء بشكل كبير على الضرائب الصادرات والرسوم غير الجمركية. ففي منتصف التسعينات، سجلت معدلات الرسوم الجمركية في كل من كوريا، اندونيسية، وماليزيا انخفاضا يصل إلى أقل من 5 %، في حين حافظت الهند على معدلات رسومها الجمركية المرتفعة عند 30 % (على الرغم من انخفاض متوسط الرسوم الجمركية للعالم النامي ككل إلى حوالي 13 %).

5.2. الاستثمار في الموارد البشرية:

إن التصنيع السريع الذي شهدته اليابان وبلدان NIES و ASEAN لم يكن ممكنا دون إحداث نمو كبير في مهارات Skills، معرفة Knowledge، وقدرة Ability القوى العاملة المحلية. ففي عملية التنمية، يمكن لتراكم رأس المال المادي أن يمثل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الفترة الانتقالية (الفترة قصيرة ومتوسطة المدى). ومع ذلك، وعلى المدى الطويل سيتقلص دور المعدلات المرتفعة للاستثمار المادي تدريجيا مما يعني انخفاضا في الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أن تنعدم في مرحلة لاحقة وبالتالي لا يمكن إدامة النمو إلا عن طريق إحداث تحسينات في التكنولوجيا (أو إنتاجية العوامل الكلية TFP). Paul Krugman (1994) من بين آخرين كان محقا في حكمه على أن نمو اقتصاديات شرق آسيا يجب أن يتباطأ في المستقبل بسبب ما سماه "الاعتماد المفرط Excessive Reliance" على تراكم رأس المال.¹⁵ ومع ذلك، يمكن لهذه النظرة التشاؤمية ألا تتحقق إذا ما تمكنت تلك الاقتصاديات من عبور بعض عتبات التنمية؛ بمعنى البدء في استثمارات في رأس المال البشري والتكنولوجيا

¹⁴ Quibria, M. G. (2002), Growth and Poverty: Lessons from the East Asian Miracle Revisited, ADB Institute Research Paper Series No. 33, pp. 1-78.

¹⁵ قام Krugman (1994) بمقارنة أنماط التنمية في شرق آسيا بتلك التي حدثت في الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات. ففي ذلك الوقت، اعتقد الكثيرون أنه يمكن للاتحاد السوفياتي أن يتجاوز البلدان الغربية في مجال الإنتاج والابتكار. لكن مع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن النمو السريع للاقتصاد السوفياتي كان مبنيا بالكامل على التزايد في مساهمة القوى العاملة، عادة باستخدام الأساليب القمعية، وعلى تراكم رأس المال المادي، المتأتي من المدخرات الإجبارية. لكن، انطلاقا من واقع محدودية القوى البشرية وتناقص عوائد رأس المال، انخفض معدل النمو، وفي ظل غياب الابتكار التكنولوجي، وقع الاقتصاد السوفياتي في فخ الكساد. ويشير Krugman أيضا أن التباطؤ الاقتصادي كان احد الأسباب الرئيسية لانهايار النظام السوفياتي. في هذا الجانب، يرى Krugman أن صعود اقتصاديات شرق آسيا هو مشابه جدا لقصة الاتحاد السوفياتي سنوات الخمسينات؛ مما يعني ضمنا أنه بسبب أن نموها الاقتصادي كان يعتمد على تراكم رأس المال المادي وفي ظل غياب تحسينات الكفاءة، فإنها ستعجز تدريجيا نحو التباطؤ.

الجديدة، فالإقتصاد الذي يمتلك نوعية جيدة من رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة سيحقق نموا مرتفعاً ل TFP، وبالتالي تحقيق النمو السريع ليس فقط في الفترة الانتقالية بل أيضاً على المدى الطويل. ارتباطاً بهذه النتيجة، يمكن اعتبار نوعيات رأس المال البشري والتكنولوجيا الجديدة عوامل مفسرة للتباعد الاقتصادي بين الاقتصاديات في العالم.¹⁶

وبالفعل، ومع حلول 1986، بدأت اقتصاديات شرق آسيا القيام باستثمارات عملاقة في أنشطة البحث والتطوير التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، والتي تهدف بشكل كبير إلى تحسين كفاءة العملية الإنتاجية. والملاحظ أيضاً في تلك البلدان، أنها تشترك في تحقيق التزام موحد يتمثل في التعميم الشامل للتعليم لكافة فئات المجتمع بدون استثناء؛ أي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، التعليم الثانوي، المعاهد والجامعات المتقدمة لاحقاً. فعلى سبيل المثال، قامت الصين باستثمارات عملاقة في مجال التعليم لجميع فئات المجتمع بدءاً من قطاع التعليم الابتدائي Primary Education. فمع بداية سنوات 1980، بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة 113% (أنظر الجدول 07). ومع توسع المدارس الثانوية Secondary School الذي كان مثيراً للإعجاب، ارتفعت نسبة الالتحاق من 46% سنة 1980 إلى 76% سنة 2005. أما أكبر نسبة للزيادة فكانت في مستوى التعليم العالي Tertiary Level (المعاهد والجامعات)، حيث تضاعفت نسبة الالتحاق 3 مرات ما بين 1980 و1997، وتضاعف أيضاً 3 مرات ما بين 1997 و2004 ليبلغ 19% في السنوات الأخيرة. ويمكن إرجاع هذا التزايد السريع لمستويات التعليم في الأساس إلى الجهود الكبيرة لكل من السياسيين (الحكومة) ورجال الأعمال (القطاع الخاص) الرامية إلى توسيع العرض اللازم من التقنيين ذوي التدريب العالي، وإلى توسيع الطلب على المنتجات الاستهلاكية ذات التكنولوجيا العالية والتي تستخدم من قبل المستهلكين ذوي التعليم الجيد.¹⁷

بالتالي، تم رفع الإنتاجية الحديثة لرأس المال المادي ليس فقط بسبب التكنولوجيا المتقدمة المجمدة في الاستثمارات المادية الجديدة، ولكن أيضاً بسبب زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري التي عملت على رفع مستوى جودة عنصر العمل.

كما أن تلك البلدان تبنت أيضاً استثمارات عملاقة في برامج أخرى لتعزيز الموارد البشرية بما في ذلك التدريب أثناء العمل، الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة. ففي تايوان، تم توفير العيادات مع تنظيم الأسرة، التحصين

¹⁶ Le Van, C. and Nguyen, T. A. (2009), "Total Factor Productivity, Learning-by-Doing, Saving and Growth Process", Research paper.

¹⁷ ساهمت المصادر غير الحكومية الخاصة في الصين بشكل فعال في تكوين رأس المال البشري وخلق المعرفة. ففي سنة 2003، ساهم القطاع الخاص بحوالي 34% من إجمالي الإنفاق على التعليم، و76% من إجمالي الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. لمزيد من التفاصيل:

- Sengupta, J. , op. cit, pp. 56-58.

والخدمات الصحية الأساسية على مسافة قريبة من كل قرية بحلول عام 1960. أخيراً، انتهаж الحكومات لسياسات تهدف إلى تحسين التغذية ومراقبة النمو السكاني شكل عاملاً مهماً في تحسين نوعية الحياة ورأس المال البشري لتلك البلدان.

الجدول رقم 07: نسب الالتحاق الإجمالي

سن الالتحاق الإلزامي	التعليم العالي			المدارس الثانوية			المدارس الابتدائية			
	2006	1997	1980	2006	1997	1980	2006	1997	1980	
7-15	19	6	2	76	70	46	111	123	113	الصين
	32	22	10	85	73	64	98	94	107	هونغ كونغ
7-15	17	11	4	64	56	20	114	113	107	اندونيسيا
6-15	90	68	15	96	102	78	105	94	110	كوريا الجنوبية
-	-	12	4	69	64	48	101	101	94	ماليزيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سنغافورة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تايلاند
6-14	43	21	5	78	58	35	108	87	99	تايلاندا
6-14	12	7	5	54	49	30	112	100	83	الهند
6-15	54	41	31	101	103	93	100	101	101	اليابان
6-16	56	51	25	114	111	85	110	105	111	فرنسا
6-18		47	27	101	104		103	104		ألمانيا
6-14	63	47	27	100	95	72	103	101	103	إيطاليا
5-16	60	52	19	98	129	83	105	116	104	المملكة المتحدة
6-16	82	81	56	94	97	91	98	102	99	الولايات المتحدة

Source: Fogel. (2011)

6.2. سياسات التكنولوجيا:

يرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم الخصائص المميزة للمراحل الأولى للتنمية في بلدان شرق آسيا اعتمادها على التعلم بدلا من الابتكار. على ذلك، كان استيراد التكنولوجيا الأجنبية العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان كاليابان، تاوان كوريا الجنوبية، وغيرها من البلدان المصنعة حديثا. من هذا المنطلق، ترى Amsden (1989) أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا (تعني بذلك الدول سالفة الذكر) يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية Learning Foreign Technology، فدول مثل اليابان، تاوان كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك "أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها (افتراضها) على التكنولوجيا الأجنبية بدلا من توليد منتجات أو عمليات جديدة".¹⁸

فتلك البلدان سعت إلى تضيق (تقليص) فجوة القدرة التكنولوجية بينها وبين البلدان الصناعية. و الظاهر أن عملية اللحاق بالركب تتطلب في البداية استيعاب التكنولوجيا من خلال شراء كميات كبيرة من التكنولوجيا الأجنبية. يضيف Krugman (2011) لهذا التحليل "أن معظم الآراء الاقتصادية ترى أن تحقيق دول شرق آسيا (بالخصوص NIC's) لمعدلات نمو مرتفعة كان ممكنا بسبب كونها "دولا متخلفة نسبيا". فمع مرور الزمن، استطاعت تلك الدول التحرك نحو العالم المتقدم عن طريق الاستفادة من تبني التكنولوجيا المتقدمة التي تم توليدها في دول متقدمة كالولايات المتحدة" (2011, p. 383).¹⁹ في هذا الجانب، تشير Amsden (2001) إلى أن تدفق التكنولوجيا الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية كان عاملا حاسما في جعل عملية التصنيع في بلدان شرق آسيا ممكنة. فقبل التسعينات، كان من الصعب تحديد أي صناعة رئيسية في بلدان شرق آسيا تأسست دون الاعتماد على المعرفة الفنية الأجنبية. وتضيف Amsden إلى أن المعاملات في مجال التكنولوجيا مقاسة ب (i) التراخيص الأجنبية؛ (ii) زائدا صادرات البلدان المتقدمة من السلع الرأسمالية؛ (iii) المساعدات التقنية إلى البلدان النامية، تضاعف 13 مرة خلال الفترة ما بين 1962 (حوالي 27 مليار دولار) إلى 1982 (356 مليار دولار).²⁰

في هذه المرحلة، اتجه دور الحكومة أساسا لتكوين المهارات من اجل الحصول على أفضل الشروط لنقل التكنولوجيا، والإنفاق بشكل كبير على التعليم، وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير تدريجيا. لكن مع مرور

¹⁸ Amsden, A. (1989), *Asia's Next Giant: South Korea and Later Industrialization*, Oxford: Oxford University Press, p. 5.

¹⁹ Krugman, P. and Robin, W. (2011), *Macroeconomics in Modules*, 2nd Edition, Worth Publishers, New York, USA, p. 283.

²⁰ Amsden, A. (2001), *The Rise of "the Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*, Oxford University Press.

الوقت، بدأ. يظهر نوع من التفاوت بين بلدان شرق آسيا بسبب اتخاذ قرار الانخراط في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بـ"صنع التكنولوجيا". ففي الوقت الذي استمرت بعض البلدان في شراء التكنولوجيا الأجنبية والاستثمار في القدرات الإنتاجية وربما تنفيذ مشاريع تأهيل المهارات، بدأت الشركات الرائدة في بلدان أخرى بتطوير تكنولوجيا جديدة كشرط أساسي لتعزيز قدراتها التنافسية واستمراريتها. كما أن تزايد الضغوط التنافسية للاقتصاديات النامية الصاعدة حديثا على بلدان شرق آسيا، اجبر هذه الأخيرة على العمل لتطوير التكنولوجيا والارتقاء بالمستوى التكنولوجي للشركات المحلية. لتحقيق ذلك، و بمشاركة الحكومات، أنشئت معاهد وطنية لتطوير التكنولوجيا. فقد كان من الممكن لوجود قاعدة ضعيفة للبحوث والتنمية أن يجعل تلك البلدان تعتمد على نقل التكنولوجيا الأجنبية فقط، لكن على الرغم من ذلك نجحت هذه الاقتصاديات في تطوير قاعدة للابتكار أثناء تنميتها الصناعية.

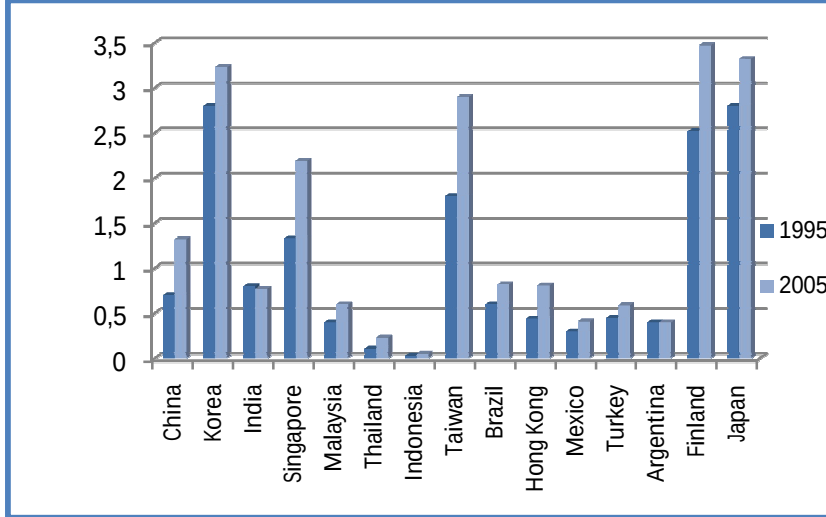
تهدف سياسات التكنولوجيا إلى إحداث التقدم التقني اللازم لتحسين مهارات القوى العاملة وتحسين عمليات الإنتاج، بما تؤثر في النهاية إيجابا على القدرة التنافسية. وقد لعبت الحكومات ثلاثة أدوار رئيسية في التنمية التكنولوجية: (i) توفير البنى التحتية الضرورية والحوافز المالية لتسهيل التقدم التكنولوجي، (ii) إنشاء المعاهد العمومية للبحث والتطوير وإقامة مشاريع أبحاث مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص، ونشر التكنولوجيات المنتجة إلى الشركات الخاصة و، (iii) خلق بيئة ملائمة ومواتية لنقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية نحو الشركات المحلية. ويمكن تبرير التدخل الحكومي في سياسات التكنولوجيا من منطلق أن الاستثمارات الجديدة في البحث والتطوير تتميز بدرجة عالية من عدم اليقين، تكاليف جد مرتفعة، و حد أدنى لأنشطة البحث والتطوير. هذه الأسباب ربما تؤدي إلى نقص استثمارات الشركات الخاصة في مثل تلك الأنشطة.

على العموم، يظهر الشكل رقم 02 الاختلافات الحاصلة في مستويات الإنفاق على R&D لمختلف البلدان. هذا المؤشر يؤخذ "كتقريب" للإففاق على العلوم والتكنولوجيا. والظاهر من خلال هذا الشكل أن كوريا وتايوان هي أكثر البلدان (إضافة إلى فنلندا واليابان) التي تخصص موارد على أنشطة R&D من بين البلدان المختارة .

في دولة كوريا مثلا، انتقل مستوى الإنفاق على R&D من نسبة 5.0 % من GDP في منتصف الثمانينات ممول من قبل الحكومة بنسبة 80 % إلى 23.3 % من GDP سنة 2005 ممولاً بنسبة أكثر من 80 % من قبل القطاع الخاص. هذه القفزة النوعية في مجال البحث والتطوير، جعل كوريا من أهم المبتكرين على الصعيد العالمي،

فبعض شركاتها (على سبيل المثال: Samsung, Hyundai Motor, LG Electronics, Daewoo, SK Telecom).²¹

الشكل رقم 02: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP للبلدان المختارة، سنة 1995 و 2005.



Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012)

أصبحت ذات علامة تجارية عالمية ومن العشر شركات التي تحتل الصدارة في الاقتصاديات النامية والصاعدة المنخرطة في أنشطة R&D، وبعضها كشركة Samsung، أصبحت من رواد عالم الابتكار، حيث تحتل منذ عام 2006 المرتبة الثانية كأكبر شركة بعد IBM تملك براءات اختراع (حوالي 2,451).²²

²¹ Dahlman, C. (2011), Strengthening the Research and Development Base, in Shahid, Y. et al. (eds.), *Innovation Policy: A Guide for Developing Countries*, Washington, DC: World Bank, pp. 135-61.

²² Greenhalgh, C. and Rogers, M. (2010), *Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth*, Princeton University Press, USA.

الخاتمة:

استطاعت بلدان شرق آسيا خلال العقود القليلة الماضية تحقيق أداء اقتصادي مذهل جعلها تتفوق على جميع البلدان النامية الأخرى. ولعل الفضل يرجع في ذلك إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في عملية التنمية في المنطقة. فعلى الرغم من أن العناصر التاريخية، السياسية والثقافية كان لها وقعها الإيجابي في تحقيق نجاح لعملية التنمية الآسيوية، إلا أن هناك عنصرا مشتركا في كل هذه التجارب الناجحة والمتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة. أما السمات الرئيسية وراء قصة نجاح اقتصاديات شرق آسيا فتمثلت في تبني استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع ترقية التنافسية الصناعية، خلق بيئة اقتصاد كلي غير تضخمي مساعد على الادخار والاستثمار، إلى جانب تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز للقيام بالمشروع الاستثمارية وترقية الصادرات، وتصميم سياسات التكنولوجيا تهدف إلى إحداث التقدم التقني من أجل تحسين مهارات القوى العاملة وتحسين عمليات الإنتاج، والتي تؤثر في النهاية على القدرة التنافسية. ليس هذا فقط، بل شددت تلك البلدان على تطبيق البرامج الاجتماعية كالتعليم، التدريب والرعاية الصحية التي تهدف إلى رفع مستوى الموارد البشرية وتساعد على توليد توافق اجتماعي لصالح سياسات النمو الاقتصادي.

إن تجربة اقتصاديات شرق آسيا تظهر بعض المبادئ العامة التي من الممكن أن تفيدي في تصميم سياسات اقتصادية ملائمة في أماكن أخرى من العالم. فنجاح تنفيذ تلك السياسات بكفاءة وبأقل تأثيرات تشويهية لتغذية وتدعيم تراكم رأس المال (بنوعيه المادي والبشري) وتحسين الإنتاجية، يكمن في الجمع الناجح بين آليات السوق (سياسات التوجه نحو السوق) التي تحفز المنافسة وتشجع المبادرات الخاصة، تعزز القدرة التنافسية والانفتاح على الأسواق العالمية، وبين تدخل الدولة (الإطار المؤسسي) في إطار تصميم السياسات الصناعية الهادفة إلى تشجيع قطاع الصادرات عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز المالية، الضريبية والتقنية. أما اعتماد السياسات النقدية والمالية التقيدية التي تشجع استقرار الأسعار وسعر الصرف فهي جد ضرورية للحفاظ على بيئة مواتية للادخار والاستثمار و حماية تنافسية أسعار السلع التي ينتجها البلد.

أخيرا، تتيح تجربة شرق آسيا خارطة طريق واضحة لتحقيق تلك الأهداف، فيمكن خفض الحواجز الجمركية، خفض قيمة سعر الصرف، تقديم حوافز متنوعة لتشجيع الاستثمار والابتكار، والحد من دور المؤسسات العامة لصالح القطاع الخاص، أن تكون مفيدة في خلق بيئة تنمية ملائمة. لكن مع ذلك، يتطلب الأمر إحداث تنسيق كبير بين السياسات التي صممت للحفاظ على الدفع الأساسي لتلك الاستراتيجيات مع مرور السنوات، وضرورة تميز الحكومات بالمرونة لتطبيق الإصلاحات في خططها التنموية بالسرعة والوقت المناسبين. والأكد أن العامل الأكثر أهمية هو التوصل إلى توافق اجتماعي من خلال التزام عموم السكان بدعم برامج التنمية المتبعة من قبل أنظمتهم، والعمل على التخفيف من الصراعات الاجتماعية التي شوهت جهود التنمية في بعض المناطق

الأخرى، بغية الحفاظ على الاستقرار السياسي وسلامة السياسة الاقتصادية الكلية الأساسية، و التي من المتوقع أن تؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة وملائمة للقيام بالأعمال بفعالية ومحفزة لإحداث نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.

قائمة المراجع:

1. Adams, F. G. (2006), *East Asia, Globalization and New Economy*, London: Routledge.
2. Amsden, A. H. (1989), *Asia's Next Giant: South Korea and Later Industrialization*, Oxford: Oxford University Press.
3. Amsden, A. H. (2001), *The Rise of "the Rest": Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*, Oxford University Press .
4. Dahlman, C. (2011), Strengthening the Research and Development Base, in Shahid, Y. et al. (eds.), *Innovation Policy: A Guide for Developing Countries*, Washington, DC: World Bank.
5. Dutta, M. (2009), *The Asian Economy and Asian Money*, Emerald Group Publishing Limited .
6. Fogel, R. W. (2007), Capitalism and Democracy in 2040, NBER working paper No 13184, Cambridge MA.
7. Fogel, R. W. (2011), The Impact of the Asian Miracle on the Theory of Economic Growth, in Costa, D. L. and Lamoreaux, N. R. (eds), *Understanding Long- Run Economic Growth: Geography, Institutions, and the Knowledge Economy*, The University of Chicago Press.
8. Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010), *Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth*, Princeton University Press ,USA .
9. Hicks, G. (1989), The Four Little Dragons: An Enthusiast's Reading Guide, *Asian-Pacific Economic Literature*, Vol. 3.
10. Itoh, M. et al. (1991), *Economic Analysis of Industrial Policy*, New York: Academy Press.
11. Klein, L. et al. (2008), *Accelerating Japan's Economic Growth: Resolving Japan's growth controversy*, Routledge. London .
12. Krishnan, R. R. (1982), The South Korean 'Miracle': Sell- out to Japan, US, *Social Scientist*, Vol. 10, pp. 25–37 .
13. Krugman, P. (1994), The Myth of Asia Miracle, *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 6.
14. Krugman, P. and Robin, W. (2011) ,*Macroeconomics in Modules*, 2nd Edition, Worth Publishers, New York, USA .
15. Kuznets, S. (1971), *Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure*, Chicago: University of Chicago Press .

17. Maddison, A. (2001), *The World Economy: A Millennial Perspective*. Paris and Washington, DC: OECD .
18. Martellaro, J. A. (1991) Economic Growth in East Asia and the Confucian Ethnic, *Asian Profile*, Vol. 19.
19. O'Malley, W. J. (1988) "Culture and Industrialization", in Hughes, H. (ed.), *Achieving Industrialization in East Asia*, Cambridge: Cambridge University Press.
20. Rodrik, D. (1994). King Kong meets Godzilla: The World Bank and the East
21. Asia miracle. In Wade, R. (Eds.), *Miracle or design: Lessons from the East Asian experience*. Washington, DC: Overseas Development Council .
22. Sengupta, J. (2011), *Understanding Economic Growth: Modern Theory Experience*, Springer, New York .
23. Tochkov, K. (2010), East Asian Economies, in Free, R. (ed.), *21st century Economics: A Reference Handbook*, SAGE Publications .
24. World Bank. (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, published for the World Bank by Oxford University Press .
25. Young, A. (1995), The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience, *Quarterly Journal of Economics*, vol. 110, no. 3.

نحو تفعيل دور إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أ. بوضلاح محمد عبد اللطيف

أستاذ مساعد "أ"، كلية العلوم الاقتصادية - جامعة سعيدة

أ. بوجرفة بن ناصر

أستاذ مساعد "أ"، جامعة معسكر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر، وإبراز حتمية التغيير وضرورته بهذه المؤسسات لضمان بقائها واستمراريتها في ظل بيئة تنافسية حادة وسريعة التطور.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بقطاعيها العام والخاص مجبرة على تبني إدارة التغيير التنظيمي بمجالاته المختلفة، باعتبار أنها ستكون أمام منافسة شرسة في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق، بالإضافة إلى أنها بحاجة إلى الاعتماد أكثر على الزبون بدل الإنتاج وانتهاج سياسات تسييرية حديثة ومدروسة وتحويل كل ذلك إلى ممارسات وسلوكيات لدى كل أفراد المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة التغيير، المنافسة، المؤسسة الاقتصادية، التأهيل، اقتصاد السوق.

Résumé:

Cette feuille vise à mettre en exergue la réalité et le perspective du management du changement dans l'entreprise économique algérienne, et que ce dernier est a la fois une obligation et une nécessité pour ces entreprises, afin de continuer et a survivre, dans un contexte très concurrent et extrêmement changeant.

Le résultat de cette étude est que les entreprises économiques algériennes dans les deux secteurs étatique et privé sont obligées d'adopter le management du changement organisationnel sous ses différents aspects, afin de faire face a une féroce concurrence due a l'ouverture économique. L'entreprise a besoin d'une vision tournée vers le consommateur et non sur la production, et de poursuivre des nouvelles politiques managériales afin de les transformer en pratiques et comportements chez chaque élément de l'entreprise.

مقدمة:

تجد المؤسسات الاقتصادية بالجزائر نفسها في كل مرة مجبرة على التكيف مع معطيات محيطها الداخلي والخارجي من خلال إدارة التغيير، وذلك حسب جهد وظروف وإمكانيات كل مؤسسة وفي هذا البحث نحاول الإجابة على السؤال الرئيسي والمتمثل في: ما المقصود بإدارة التغيير؟ وكيف يمكن تفعيله في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

إن إدارة التغيير تقوم بها المؤسسات لإحداث نقلة نوعية في عملياتها من خلال تطوير أساليب العمل وتطوير استجابة الأفراد لمختلف التغييرات التي تحدثها المؤسسة من خلال تغيير سلوكيات ومهارات وخبرات الأفراد، وتختلف مراحل إدارة التغيير حسب الجهة التي تتبناها إما من أعلى هرم المؤسسة أو من أسفله.

وفي هذا السياق سنتعرض في هذه المداخلة إلى ثلاثة محاور:

أولاً: الإطار المفاهيمي للتغيير وإدارة التغيير؛

ثانياً: متطلبات إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية؛

ثالثاً: مستقبل إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

أولاً: الإطار المفاهيمي للتغيير وإدارة التغيير

1. مفهوم التغيير:

التغيير في المنظور الإداري له عدد من التعاريف التي تفرق بها الأدبيات الإدارية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية التغيير في الحقل الإداري، وصعوبة إيجاد تعريف جامع مانع له، إذ شكل التغيير مادة دسمة للكثير من الباحثين والفقهاء والكتاب الذين حاولوا تعريفه. وفيما يلي نعرض بعضاً من هذه التعاريف:

التعريف الأول: يعتبر تغييراً كل تحول من حال إلى حال آخر،¹ وتتجلى أبسط صور التغيير في التحول من الوضع الحالي الذي نحن بصددده إلى وضع مستقبلي أكثر كفاءة وفاعلية، وبالتالي فالتغيير هو تلك العملية التي نتعلم فيها ونكتشف الأمور بصورة مستمرة؛²

¹ Jaques Igaleus, Glante Loignon, **Prévenir les Conflits et Accompagner les Changements**, Edition Maxima, Paris, 2007, p25.

² دانا جاينيس روبنسون، جيمس روبنسون، تعريب: عبد الرحمن توفيق، **التغيير: أدوات تحويل الأفكار إلى نتائج**، الطبعة الثالثة، منشورات مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك"، القاهرة، 2009، ص20.

☞ التعريف الثاني: يعرف التغيير بأنه: "السعي إلى التحول من وضع قائم إلى حالة أفضل، وتوظيف الأدوات والتقنيات الشائعة من أجل هذا التحول بما فيها تبسيط الإجراءات وتغيير الهياكل التنظيمية وتطبيق الجودة الشاملة وبحوث العمل والإدارة بالأهداف"³

☞ التعريف الثالث: "هو عبارة عن تغيير في طرق التشغيل الفردية والجماعية للعاملين بالمنظمة، طريقة توجيههم، التفاعل في قلب المنظمة ومع محيط العمل لتقليد وتنفيذ المسؤوليات"⁴

☞ التعريف الرابع: التغيير "هو عبارة عن تحولات وتغييرات في الظواهر المحيطة، في صيغ الوظائف والهياكل والعمليات والقرارات والسلوكيات، إما في البيئة المحيطة أو في الفرد أو الجماعات أو المجتمع أو التفاعل بينهما جميعاً"⁵

☞ التعريف الخامس: يمكن أن يعرف التغيير بأنه: "العملية (أو العمليات) التي تقوم بها المنظمة حتى يتسنى لها التحرك من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي مرغوب فيه بهدف زيادة فعالية المنظمة وذلك من خلال تفجير إمكانياتها وهو أمر يحتاج إلى نظام متكامل للحماس المخطط، وهذه العملية (التغيير) قد تستغرق سنين عديدة، أو لا تستغرق إلا أياماً معدودات"⁶

☞ التعريف السادس: التغيير هو عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل⁷؛ هناك تعدد في تعاريف التغيير ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر منها هذا الكاتب أو ذاك للتغيير، فمنهم من يعرفه من ناحية الهدف، ومنهم من يعرفه من ناحية الوسيلة أو الأداة، ومنهم من يحاول تعريفه من ناحية المدخل والمجال لإحداث التغيير، منهم من يحاول أن يعرفه بإبراز سمة أو خاصية من خصائصه. "التغيير ما هو إلا عملية تغيير ملموسة ومخططة أو غير مخططة، تشمل جوانب مختلفة من المنظمة، كتغيير سلوك العاملين وإحداث التعديل في الأهداف والسياسات، كما قد يشمل الجوانب التنظيمية والتكنولوجية

³ عامر خضير حميد الكبيسي، الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية في قيادة التغيير والتعامل مع مقاومته، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي السادس للغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء، الرياض - السعودية، جانفي 2007، ص 09.

⁴ François.B, François.F, Luc.M, Piloter le Changement Managérial, 1^{ère} édition, Edition Liaison, France, 1992, p15

⁵ فريد النجار، التغيير والقيادة والتنمية التنظيمية "محاور الإصلاح الاستراتيجي في القرن 21"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 53.

⁶ حسن محمد أحمد مختار، إدارة التغيير التنظيمي: المصادر والإستراتيجيات، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص 49-50.

⁷ عدنان العتوم، قاسم كوفحي، القيادة والتغيير: الطريق نحو النجاح، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 81.

والثقافية وغيرها للتوافق مع متطلبات ومناخ بيئة التنظيم الداخلية والخارجية، وتسعى عادة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام أدوات محددة من قبل أعضاء المنظمة أو من طرف جهات خارجية متخصصة للانتقال بالمنظمة من حيث هي الآن في فترة زمنية معينة (الوضع الراهن) إلى حيث ترغب أن تكون خلال المستقبل (الوضع المنشود)، من أجل تحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل".

2. مفهوم إدارة التغيير:

يرى عالم الإدارة ستيف سميث *Steve Smith* أن إدارة التغيير هي: "عملية تحويل مؤسسة من خلال تطبيق منهج شمولي عملي متدرج من الواقع الحالي إلى الواقع المراد الوصول إليه من خلال تطوير الأعمال والسلوك بإتباع أساليب عملية لتعزيز التغيير المراد إحداثه".⁸

ويرى الدكتور سعيد عامر أن إدارة التغيير هي: "المعالجة الفعالة للضغوط اليومية المتغيرة، التي يتعرض لها الشخص نتيجة للتقدم والتطور، في جوانب الحياة المادية وغير المادية والأفكار، والتفاعل معها داخل مؤسسات الأعمال وخارجها، من خلال ممارسة العمليات الإدارية بكفاءة وفعالية، للوصول إلى الوضع المنشود".⁹

كما يرى الدكتور محمد بن يوسف النمران إدارة التغيير أنها: "الاستعداد المسبق من خلال توفير المهارات الفنية والسلوكية والإدارية والإدراكية لاستخدام الموارد المتاحة (بشرية، قانونية، مادية وزمنية)، بكفاءة وفعالية للتحويل من الواقع الحالي إلى الواقع المستقبلي المنشود، وذلك خلال فترة محددة بأقصر وقت ممكن وأقل جهد وتكلفة على الفرد والمؤسسة.

على ضوء ما تقدم نرى أن فهم وإتقان مهارة إدارة التغيير يعتبر من أساسيات التعامل مع العصر، وخاصة عند إحداث التغييرات التي تمس المؤسسة أو الأفراد، وذلك لمواجهة التحديات الكبيرة في هذا العصر الذي يتميز بسرعة الحركة وذلك لضمان استمرارية البقاء والنجاح في ظل ما يسود هذا العالم من منافسة شرسة، مما يتطلب فهماً خاصاً لعملية التغيير وأسبابها وعناصرها والمبادئ السليمة التي تقوم عليها، وهو ما سنتعرض لاحقاً.

3. الأسس والمبادئ العامة لإدارة التغيير:

تتبلور أسس ومراكز إدارة التغيير في المفاهيم الرئيسية التالية:¹⁰

⁸ ستيف سميث، إدارة التغيير، ترجمة مكتبة الشقري، الرياض، 2001، ص 07.

⁹ سعيد عامر، الإدارة وسرعة التغيير، مركز وايد سيرفس للاستشارات الإدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 607.

¹⁰ علي السلمي، ملامح الإدارة الجديدة في عصر المتغيرات وانعكاساتها على إدارة التغيير، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الإداري الثالث: "إدارة التغيير ومتطلبات التغيير في العمل الإداري - نحو إدارة متغيرة فاعلة -"، الجمعية السعودية للإدارة، جدة، 29-30 مارس 2005، ص 148-149.

- إدارة التغيير ركن مهم في منهجية الإدارة المعاصرة يتم تفعيله بطريقة فورية ومتناسقة مع حركة المتغيرات وتدفق المعلومات؛
- التغيير حقيقة ثابتة في نظام الأعمال المعاصر وفي نظام الحياة عموماً - ينبغي أخذه في الاعتبار بصفة دائمة وليس على أنه استثناء أو عارض قد لا يتكرر؛
- تتوقف فعالية التغيير على وضوح الرؤية الإستراتيجية للمنظمة وكفاءة القيادة الإدارية في سرعة تحليل المواقف واستكشاف بوادر ومؤشرات الحركة الداعية إلى التغيير؛
- عملية التغيير هي في حقيقة الأمر نوع من التعديل لسلوك طوائف مختلفة من الأفراد سواء من العاملين بالمنظمة أو من المتعاملين معها؛
- المبادرة بالفعل والمرونة التنظيمية أساسان محوريان في تهيئة فرص نجاح التغيير؛
- ينبغي تنسيق مبادرات التغيير كجزء من البناء الإستراتيجي للمنظمة، وليس باعتباره إجراءً منفصلاً عنه؛
- تطوير وتفعيل مجموعة من المقاييس للتعرف على حالات التغيير وآثاره وتقييم نتائجه أساس مهم في إدارة التغيير؛
- تعدد بدائل التغيير وإستراتيجياته حسب اختلاف المواقف، لذا يكون التفكير الإستراتيجي هو المنهجية المناسبة في إدارة التغيير؛
- تعتمد خطة التغيير الفعالة على عناصر سلوكية تتعلق بتمكين العاملين للمساهمة في إدارة التغيير، والقيادة القادرة على الاتصال والتواصل وتنمية الاتصالات بين كافة المشاركين في خطة التغيير؛
- يتخذ الإطار الفكري الجديد لإدارة التغيير شكل نظام مفتوح.

4. أهداف التغيير:

- إن منظمات الأعمال تخطط وتدرس التغيير من أجل مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، وباختصار فإن الأهداف الأساسية للتغيير يمكن حصرها كما يلي:
- زيادة قدرة المنظمة على التكيف مع البيئة التي تعمل فيها، وذلك من خلال تحقيق المواءمة بين أوضاعها التنظيمية الداخلية والقوى الخارجية المؤثرة؛
- ابتكار الأوضاع التنظيمية الحالية وتطويرها، والارتقاء بمستوى الأداء التنظيمي لتعظيم الكفاءة والفعالية؛
- تطوير المعتقدات والقيم والأنماط السلوكية في المنظمة لتحقيق رسالتها وغايتها المنشودة بفعالية؛
- التوسع والانتشار؛
- الارتقاء بمستوى جودة الخدمة ورضا المواطنين والمجتمع.

5. أسباب التغيير:

لا يحدث التغيير في أي منظمة من فراغ أو من عدم، بل يكون مدفوعا بقوى ما أو ناتجا عن سبب ما أو يمكن أن يتم التغيير في العادة إما باقتناص فرصة سانحة والاستفادة منها أو توقع مشكلة أو أمر ما أو رد فعل أو الاستجابة لمشكلة ما، وهذه الفرص والمشاكل قد تكون داخلية نابعة من داخل المنظمة أو تكون خارجية، وسنتطرق لهذه القوى والمسببات من كل فئة مع العلم أنها قد تتداخل أحيانا.

1.5. الأسباب الخارجية:

وتتمثل في النقاط التالية:

- تعتبر العولمة من العوامل المحدثة للتغيير كما تعتبر الدعامة الأساسية للتبديلات الفجائية التي تطرأ في المجال الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي وفي الظواهر الاجتماعية كأول عوامل التغيير الخارجية؛¹¹
- يمكن القول أن العولمة تؤسس لحكم شمولي يسود العالم في جميع ميادين الحياة ويساعدها على ذلك تفوقها التكنولوجي والمعلوماتي من خلال النمو المتسارع والانفجار الكمي والنوعي للمعلومات والمعرفة وظهور حدّة المنافسة على الإنتاجية والنوعية؛¹²
- المشاكل الاجتماعية وتسببها في الانشقاق والاختلالات الثقافية والقضايا الاجتماعية الجديدة التي انتشرت مؤخرا كالبطالة والصحة، فسلوك الأفراد قد تعرض لتغيرات سريعة وذلك نظرا لحدوث تغيرات في اتجاهاتهم ومداركهم ودوافعهم وشخصياتهم كنتيجة حتمية لتغير الظروف البيئية المحيطة؛
- التطور السريع للسلع والخدمات وسيطرة اقتصاد السوق مع البحث عن نموذج تنظيمي يركز على الكفاءة والفعالية والإنتاجية.
- اختراق التكنولوجيا التي تأتي بمهارات جديدة مما يتطلب من المنظمة ضرورة التغيير من أجل تحقيق التوافق بينها وبين بيئتها والسيطرة عليها أو على جزء منها لصالحها؛
- التغيرات المستمرة في سوق القوى العاملة على جميع المستويات سواء من ناحية الكم، أو التركيب النوعي للكفاءات وهذا نظرا للتغيير المستمر في هيكل ونظم التعليم والتنمية والتدريب؛¹³
- التغيير في ظروف السوق أو العميل المستهدف والتطور المستمر والسريع فيها ولحاجاتهم (تغير الأذواق).

¹¹ شتاتحة عائشة، إحداث التغيير التنظيمي من خلال مدخل ثقافة المنظمة، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2007، ص05.

¹² شتاتحة عائشة، المرجع نفسه، ص05.

¹³ Serge Raynal, le Management Par Projets «Approche Stratégique du Changement», 3ème édition, Editions d'Organisation, Paris, 2003, p39.

- بالإضافة إلى التغيرات في البيئة السياسية والتشريعية للدولة التي تنشط فيها المنظمة.¹⁴

2.5. الأسباب الداخلية:

- هناك تغيرات تحدث على مستوى العمل، مما يؤدي بالمنظمة بالحاجة إلى التوجه نحو رفع مستوى العامل بالتدريب المستمر، ومنحه صلاحيات أكثر من خلال التوجه نحو اللامركزية وتطوير الأساليب المتبعة من قبل الإدارة بوجود فريق قيادة حقيقي يتولى قيادة العملية التغييرية ويتحمل المسؤولية بالإضافة إلى الضبط والتنظيم الدائم وتوفير اتصالات قوية تسير وفق شبكات داخلية، ومواكبة التطورات الحديث في الأساليب الإدارية؛
- عندما تمتلك المنظمة موارد زائدة، يمكنها عند ذلك إجراء المزيد من التغييرات التنظيمية. هذا النوع من التغيير التنظيمي يمكن أن يأخذ شكل الأرباح الزائدة، أو الوقت الزائد لدى الموظفين، ويمكن للأرباح الزائدة للمنظمات أو لمواردها أن تمكن المنظمات من توظيفها في تشييد مراكز صحية للعاملين، أو دور حضانة للأطفال، بينما تعتمد منظمات أخرى على تقديم برامج تدريب للعاملين، أو مصادر لتطوير العمل عن طرق إجراء دورات متخصصة؛¹⁵
- لقد أدى ازدياد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تغييرات في الأعمال، وفي المنظمات على حد سواء، وإن عملية استبدال الرقابة المباشرة على العاملين بالرقابة عن طريق الحاسوب أدت إلى توسيع نطاق إشراف المديرين، وإلى منظمات داخل هيكل تنظيمي مسطح بشكل أكبر، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة أدت إلى بالمنظمات إلى أن تصبح أكثر وأسرع استجابة، حيث تستطيع بعض المنظمات الآن أن تطور، تنتج، وتوزع منتجاتها في زمن قصير جداً مقارنة مع ما كان يتطلب ذلك من زمن في السابق؛
- من الممكن أن تتضمن القوى الداخلية عوامل تنظيمية أو إجرائية أو سلوكية، فقد يتعلق العنصر التنظيمي بمشكلة نقل المعلومات من قمة المنظمة إلى مستوياتها الدنيا، كما يظهر العامل السلوكي في العجز في تحقيق الاتصال الفعال؛

¹⁴ صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك التنظيمي "مدخل تطبيقي معاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص361.

¹⁵ ريم رمضان، إدارة التغيير في التطوير التنظيمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2005، ص57.

- العوامل الإجرائية فقد تنشأ من الفشل في اتخاذ القرارات، أو تأخر في وصول المعلومات (الاتصال) أو عدم فعالية الأسلوب القيادي، ومن أمثلة الفشل البارزة في اتخاذ القرار نجد: عدم قيام أحد المديرين بطلب المساعدة الفنية من مدير آخر بسبب المنافسة (الغيرة) بحيث من الممكن الوصول إلى قرار بدون التعاون إلا أن هذا الوضع ليس الأفضل لاتخاذ القرارات؛
- تظهر الحاجة للتغيير التنظيمي عند حدوث مستجدات جديدة في بيئة العمل الداخلية وإمكانيات وقدرات المنظمة وأهدافها، أو عندما تواجه مشكلات ذاتية داخل المنظمة مما ينتج عنه عدم ملائمة التنظيم الحالي للتعامل مع التغييرات الحادثة في البيئة أو عدم التوافق بين عناصر التنظيم مما يتطلب ضرورة إحداث تغيير وتطوير تنظيمي في المنظمة.¹⁶

ثانياً : متطلبات إدارة التغيير بالمؤسسة الاقتصادية:

1. شروط نجاح إدارة التغيير في المؤسسة العمومية:

- يتوقف نجاح المؤسسة العمومية في إدارة التغيير على مدى دراستها وتحليلها للعوامل البيئية المؤثرة والتي منها:¹⁷
 - العولمة المتزايدة: حيث يزداد اتساع دائرة العولمة، وانتشار وسائل الاتصالات والمعلومات وتعميم الخدمات واختراق الأسواق، وامتداد استثمارات رؤوس الأموال، ودخول المنتجات بكل حرية؛
 - التجديد التقني المتسارع: اندماج تقنيات الاتصال والمعلومات مما يفرض على أنماط الإدارة والتنظيم مواكبة نشاطات التجديد التقني، وأن تستمر بشكل متواصل لتستطيع مجاراة ذلك التغيير والابتكار الفني؛
 - الاقتصاد والمجتمع الرقمي (المعلومات): يعد التجديد التقني بكافة وسائله وأدواته ضرورة لها الأولوية في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
 - فجوة التقدم التقني: بالرغم من أهمية التقدم التقني فان الموارد المخصصة له ضئيلة ومحدودة في بعض المؤسسات العمومية أو معظمها، مما يعمق من فجوة التقدم التقني؛

¹⁶ صلاح الدين محمد عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 379

¹⁷ صالح مفتاح، عبد الرحمن بشاري، إدارة التغيير ومستقبلها في المؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي

الثامن حول "إدارة التغيير ومجتمع المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، أبريل 2008، ص 9.

ويرجع سبب فشل بعض المؤسسات في التغيير وإدارته إلى¹⁸:

- الرضا المبالغ فيه عن الوضع الحالي فالمؤسسة الراضية عن نفسها لا تحشد الجهود اللازمة لإحداث التغيير؛
- غياب التحالف القوي بين الإدارة والأفراد؛
- انعدام الرؤية؛
- العقبات الإدارية: التغيير الكبير يتطلب عملاً من عدد كبير من الأفراد، وتفشل العديد من المبادرات بسبب العقبات والمتمثلة أساساً في بيروقراطية المؤسسة، ووجود مراكز قوى تعارض التغيير؛
- عدم تحقيق نجاحات في الأجل القصير مما يجعل الأفراد يفقدون الإيمان وينضمون إلى صفوف مقاومة التغيير؛
- عدم وصول التغيير إلى جذور ثقافة الشركة، وترسخه فيها سوف يؤدي إلى موته في المهد.

2. التغيير في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق:

إن انتهاج الجزائر لسياسات التعديل الهيكلي في إطار الإصلاحات الاقتصادية كان يهدف بالأساس إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي يترتب عليه مواجهة المؤسسات لظروف جديدة من بينها تحرير التجارة، مما يعني سيادة المنافسة في معظم الميادين الاقتصادية سواء بالنسبة للقطاع العمومي أو الخاص، وعلى مستوى السوق المحلية والدولية على حد سواء.

إن تفعيل هذا التوجه الجديد أفرز عملية انفتاح السوق الوطنية على المنافسة الأجنبية، الأمر الذي أثر على مختلف سياسات المؤسسة الجزائرية، نظراً لأن أغلب المؤسسات (العمومية والخاصة) يطبع عليها التصور الإنتاجي والبيعي، وفي الوقت نفسه هناك غياب شبه كلي لثقافة التسويق الحديث، ومن ثم تركيز كل الجهود على العرض، دون الأخذ بعين الاعتبار لحاجات ورغبات المستهلك أو المستعمل، مهمة بذلك عنصر البحث عن رضا الزبون.¹⁹

وفي ظل سيادة ثقافة العرض على حساب ثقافة التسويق المعاصر التي تعتبر المستهلك والمجتمع هو نقطة البداية في تخطيط أنشطة المؤسسة، فقد أدى هذا إلى انخفاض الطلب على منتجات أغلب المؤسسات، نتيجة لشدة المنافسة من جهة، ومن جهة أخرى عدم امتلاك القدرة التنافسية، مما أدى إلى حرمان المؤسسة الجزائرية من الحصول على مزايا تنافسية، لتجد معظم المؤسسات في النهاية نفسها أنها تنتج منتجات ليست ذات جودة،

¹⁸ يوسف مسعداوي، كمال رزيق، إدارة التغيير في المؤسسات، مداخلة مقدمة للمنتدى الوطني الثاني للمؤسسات، جامعة عنابة، نوفمبر 2004.

¹⁹ صالح مفتاح، عبد الرحمن بشاري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

وأسعارها مرتفعة نسبيا، وللإشارة استطاعت بعض المؤسسات تحقيق ميزة تنافسية لأنها تبنت إستراتيجية التكيف مع محيطها الجديد، وانتهجت سبيل التحسين المستمر لمنتجاتها.

وإذا كانت المؤسسات العمومية الجزائرية في معظمها تتجه إلى الاهتمام بالإنتاج وزيادة الكميات المنتجة إذا كانت اقتصادية وزيادة المرافق دون مراعاة النوعية إذا كانت خدمية، ودون مراعاة لمتطلبات السوق ورغبة العملاء، فإنه يكون مقبولا عندما كانت الجزائر تعيش في ظل الاقتصاد الموجه، الذي لم تواجه فيه المؤسسات أي منافسة، حيث كانت البيئة الاقتصادية والمؤسسية مبنية على ذلك، تتميز فيها الأسواق بمزيج من الندرة والاحتكار أي ما يعرف اقتصادياً بسوق الباعة، فإنه في ضوء تحول البلاد نحو اقتصاد السوق وعولمة الأسواق واحترام المنافسة المحلية والدولية، والوفرة النسبية للمنتجات كما ونوعاً في كثير من الأسواق في السنوات الأخيرة، وأيضاً في ضوء التطورات في بنى الطلب وفي عادات شراء المستهلكين الجزائريين، أصبح من العسير على هذه المؤسسات أن تستمر في العيش مغلقة على نفسها وتجاهل مبدأ الاقتراب من الزبائن لإشباع حاجاتهم وتوقع رغباتهم الذي هو أهم مبادئ الإدارة الحديثة.

وأكثر ما تحتاج إليه المؤسسات الجزائرية في ظل المشهد الاقتصادي الجديد، الذي أوجد الظروف المناسبة لممارسة التسويق، هو العمل على الانتقال من فلسفة التسيير التي يحكمها منطق الإنتاج إلى أخرى يحكمها منطق التسويق. ويبدو أن كثيراً من المؤسسات الجزائرية النشطة في القطاعات الأكثر تنافسية بدأت تنفطن إلى الأهمية الإستراتيجية للتسويق ومساهمته في نموها وتطورها، بدليل أن بعضها صارت ترفع شعار خدمة الزبون، وبعضها سارعت إلى إنشاء أقسام للتسويق وبعضها الآخر استبدلت هياكلها التجارية والبيعية السابقة بأخرى تحمل صراحة اسم التسويق والاتصالات، وهو ما يعني إجراء التغيير اللازم في المؤسسة العمومية.²⁰

لكن تنامي الوعي بأهمية التسويق وبمساهمته، لئن كان الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، يظل غير كاف لأن التحدي الكبير لا يكمن في إنشاء قسم للتسويق أو في ترديد شعارات براقية من قبيل "إننا في خدمة الزبون" أو "الزبون سبب وجودنا" بقدر ما يكمن في تحويل الفلسفة والمبادئ التي يقوم عليها التوجه الإداري إلى ممارسات و سلوكيات فعلية لدى كل الأفراد في المؤسسة.

غير أن المؤسسات العمومية الجزائرية تواجه تحديات كبيرة ناجمة من جهة عن إرث نظام اقتصادي مثقل بالمشاكل يتطلب حلها وتغييرها بعض الحكمة والصبر، ومن جهة ثانية أن النظام العالمي الجديد لا يترك فرصة للمؤسسات التي تقف موقف المتفرج من التغييرات الهائلة والمتسارعة، فالكثير من المؤسسات الإنتاجية تعاني من مشكل تراجع مبيعاتها بسبب تدني جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، مما نتج عنه تدهور أوضاعها

²⁰ صالح مفتاح، عبد الرحمن بشاري، مرجع سبق ذكره، ص11.

وإفلاس الكثير منها، كما أنها فقدت صلاتها بالسوق، فهي تعرف كل شيء عن منتجاتها وتكاد تجهل كل شيء عن زبائنها وعن رغباتهم وتوقعاتهم ودوافع شرائهم، هذه المؤسسات لا تعمل من منظور الخدمة والجودة بالمفهوم الواسع للكلمة ولا تنفق بسخاء على تدريب وتطوير الأفراد لديها، والنتيجة هي عدم القدرة على المنافسة والتهديد بالتصفية.

أما المشكلة التي تعاني منها هي انعدام الربحية مما أضطر الكثير من المؤسسات الجزائرية خاصة العمومية منها لإتباع إستراتيجية دفاعية ركزت فيها كثيرا على ترشيد النفقات على اعتبار أن ترشيد استخدام الموارد سيؤدي إلى تحسين هوامش الربح، ولكن انعدام الربحية أو تدنيها استمر في كثير من المؤسسات حتى بعد إعادة هيكلتها مما يعني أن المشكلة بالنسبة لعدد منها لا تكمن في نقص "الإنتاج بكفاءة" بقدر ما تكمن في عدم "إنتاج ما هو مطلوب" في السوق، أي في إستراتيجيتها وعدم التكيف مع معطيات المحيط الجديدة، وعدم تبني التغيير الشامل كمنهج لعبور المؤسسة إلى عالم النجاح.

كما تواجه العديد من المؤسسات العمومية الجزائرية أسواقا تتطور بسرعة تحت تأثير عوامل عديدة منها التطورات في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، التطور التكنولوجي، والمتغيرات الثقافية وأنماط الحياة، وهذه التحولات تمارس ضغوطا على المؤسسات الجزائرية و ترغمها على تطوير قدراتها للاستجابة لهذه التحولات من خلال الانفتاح أكثر على بيئتها والتحلي باليقظة لمتابعة التغيرات الحاصلة بالدراسة والتحليل العلمي لإبقاء نشاطات المؤسسة في توافق مع هذه التحولات، والمؤسسات التي لا تغلح في مجاراة معدل التحول في بيئتها أو تسبقه من خلال الرؤية المستقبلية إما أنها تدمر من قبل المنافسين أو أنها تنهوى فجأة أو تتراجع.

ثالثاً: مستقبل إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

1. تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو كيف يمكن للمؤسسة مواجهة المنافسة الدولية إن لم تكن هناك عملية تأهيل للمنتج الوطني وأنظمة المعلومات والتسيير والمخطط. ففي ظل عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، أصبح الانشغال الهام يتمثل في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية، وذلك من خلال إعداد برنامج لتأهيلها وتأهيل المحيط الذي تنشط فيه.

1.1. برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحت على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، ورفع أدائها الاقتصادي والمالي ليكون في نفس المستوى الدولي (وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة)، فهذا البرنامج لا يعتبر

بمباشرة إجراء قانوني مفروض من طرف الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي عام من أجل معرفة مكان الاختلالات وأسباب التعثرات، وبالتالي فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية لا يعتبر هدفا إداريا في مجال المنتجات، والأسواق، والتمويل، والتشغيل فحسب، بل يخص أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة. ويعد "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" بمثابة الركيزة المالية الأساسية للأنشطة الخاصة بعملية التأهيل، وذلك من خلال إسهاماته المالية التي خصّ بها المؤسسات المعنية على شكل إعانات مالية تمثلت في الآتي:²¹

أ- مساعدات مالية للمؤسسات مخصصة لتغطية جزء من مصاريفها في إطار إعداد:

- التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل؛
- الاستثمارات المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية؛
- الاستثمارات المعنوية (البحث والتطوير، البرامج والتكوين على تطبيق برامج الإعلام الآلي وتحسين التسيير) التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية.

ب- مساعدات مالية لهياكل الإسناد: يتعلق الأمر هنا بمختلف المصاريف التي تندرج في إطار عمليات تحسين محيط المؤسسات الاقتصادية كالعمليات التي تهدف إلى تحسين الجودة والخاصية الصناعية، وتحسين التكوين والبحث والتطوير، إلى جانب تحسين المعلومات الصناعية والتجارية، والسياسات والاستراتيجيات.

2.1. مستويات برنامج التأهيل:

يتركز برنامج التأهيل على ثلاثة مستويات:

☛ على المستوى الكلي:

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فيما يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية، في النقاط التالية:

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية؛
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي؛

²¹ الهادي بوقفلول، بومدين بلخير، إدارة التغيير كمدخل لنجاح مشاريع تأهيل المؤسسات في الجزائر، مجلة دفا تر اقتصاديية، جامعة الجلفة، العدد الأول، سبتمبر 2010، ص139.

- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها؛
- إعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات.

وتتم هذه السياسات من خلال:

أ- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة مكلفة بالتنسيق وبوضع الإجراءات القانونية والمالية التابعة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، وتحديد الشروط التقنية والمالية والقانونية لبرنامج التأهيل؛

ب- إضافة إلى إعداد برامج تكوينية للمعنيين بهذا البرنامج تقوم اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية والتي يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة الأمر لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، بالبحث في قرارات المساعدة الممنوحة للمؤسسات و تمويل العمليات المرتبطة ببيئتها؛

ج- صندوق ترقية التنافسية الصناعية: يساهم هذا الصندوق في تقديم المساعدات المالية للمؤسسات فيما يتعلق بمصاريف التشخيص الإستراتيجي الشامل وخطط التأهيل، وكذا المصاريف الموجهة لتحسين بيئة أعمال المؤسسات، وكل النشاطات الرامية لإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط، وكل الجهود الرامية لتنمية التنافسية الصناعية.²²

على المستوى القطاعي:

إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه (من أهم الأطراف نذكر: جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية، هيئات التكوين المتخصص، البنوك والمؤسسات المالية... إلخ). وبهذا، فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها، ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا الإطار هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

وأهم الجوانب التي بمسها برنامج التأهيل بهذا الخصوص:

أ- البنوك والمؤسسات المالية: لأنها تشكل الشريك المالي الرئيسي بالنسبة للمؤسسات، إذ يفترض أن يشمل التأهيل هذه المؤسسات ذاتها، إضافة إلى استحداث على مستواها هيكل يعنى بمساعدة المؤسسات المعنية

²² الهادي بوقفلول، بومدين بلعكبر، مرجع سبق ذكره، ص140.

بمسعى التأهيل، كما يجب عليها أن تحضر سياسة مرافقة هذه المؤسسات من خلال تعزيز هياكل تقييم المشاريع والمخاطر، وكذا برمجة وإعداد خطط للتكوين المتخصص موجه للإطارات.

ب- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات ANDI: والتي حلت محل وكالة دغن وترقية الاستثمارات **APSI** بموجب الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001، فهذه الوكالة لا تختلف عن سابقتها في أهدافها وتشغيلها من خلال قيامها بـ:

– تنظيم دورات تكوينية حول تحليل المشاريع ودراسة جدواها وتعظيم الاختيارات التكنولوجية والاختيارات التقنو - اقتصادية؛

– المساعدة في وضع محفظة لمشاريع الشراكة **Projets en Partenariat** من خلال إعداد برنامج نموذجي يشمل البحث عن شركاء مناسبين.

ج- هيئات تسيير المناطق الصناعية: تحتوي الجزائر على حضيرة تقدر بـ (72 منطقة صناعية) تتركع على مساحة قدرها أكثر من 14000 هكتار، وأكثر من (450 منطقة نشاط) تتركع على مساحة قدرها حوالي 7600 هكتار، وأكبر جزء من هذه الحضيرة يعاني من مشاكل وقيود متعددة وبدرجات متفاوتة مما صعب من تسيير هذه المناطق وتنميتها، وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة ومناسبة من أجل تفعيل هذه المناطق وتسخيرها في خدمة المؤسسات المنتجة.

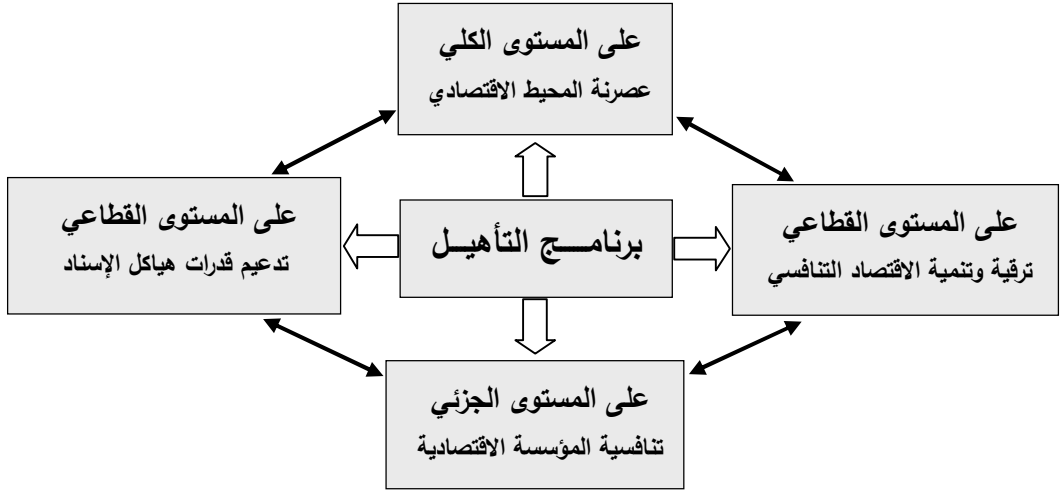
د- مكاتب الدراسات: والتي يكمن تدخلها في عمليات التشخيص ووضع الإستراتيجيات، والتنظيم، ونظم المعلومات والتسيير... من خلال تكوين شراكات وتحالفات مع مكاتب الدراسات الأجنبية من أجل الحصول على المعرفة والمهارة المناسبة وكذا الاقتباس من المرجعيات والتجارب الناجحة.

☞ على المستوى الجزئي:

إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحت على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات، فمن وجهة نظر المؤسسة، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة، وبالتالي فإن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة أن تكون لها إرادة الانخراط في هذا البرنامج وما على الدولة إلا مساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة ببرنامج التأهيل.²³

²³ الهادي بوقلقول، بومدين بلخير، مرجع سبق ذكره، ص141.

الشكل (01): أهداف برنامج التأهيل



المصدر: وزارة الصناعة الجزائرية

3.1. مراحل عملية التأهيل:

يمكن حصر إجراءات استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

- ☛ **المرحلة الأولى:** تتمثل في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص إستراتيجي شامل (يسمح بتحديد المكانة الإستراتيجية للمؤسسة بالنسبة للمنافسة الداخلية والخارجية مخطط لتأهيلها، يرفقان مع طلب المساعدة المالية إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وبهذا يصبح للمؤسسة الحق) في إطار احترام قواعد الأحقية المحددة في وثائق وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (للاستفادة من الإعانات المالية)؛
- ☛ **المرحلة الثانية:** بعد موافقة و تصديق اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية فإنه يتم منح المساعدات المالية الضرورية لمباشرة عملية التأهيل المادية /أو اللامادية وفق صيغتين اثنتين:

- **الصيغة الأولى:** تقسم الإعانة إلى ثلاثة شرائح، حيث أن الشريحة الثالثة لا يتم دفعها إلا عند نهاية عملية تنفيذ مخطط الأعمال والتي لا تتعدى سنتين بدءاً من تاريخ الإشعار بالقبول؛
- **الصيغة الثانية:** يتم تقديم الإعانة المالية دفعة واحدة، حيث لا يجب أن تتعدى فترة التنفيذ سنتين.

4.1. التشخيص الاستراتيجي الشامل:

يعتبر قرار القيام بإعادة التأهيل خيارا طوعيا يعود للمؤسسة، وبالتالي فإن اختار مكتب الدراسات والمستشارين بهذا الخصوص يعتبر اختيارا حرا للمؤسسة المعنية، فالتشخيص يعتبر عملا احترافياً يقوم على التعاون بين المؤسسة ومكتب الدراسات فيما يتعلق بالاختيارات والأعمال الواجب القيام بها لتجسيد التأهيل. كما أن طلب المؤسسة للحصول على مساعدات مالية لا بد أن يكون مرفقاً برأي البنك الذي تتعامل معه بشأن قدرتها على تعبئة الأموال الضرورية لتنفيذ برنامج تأهيلها.

5.1. تنفيذ البرنامج والحوافز المتعلقة بذلك:

إن تنفيذ برنامج التأهيل يعتبر من القرارات الداخلية للمؤسسة وبما يتلائم واحترام إجراءاتها الداخلية، كما أن المساعدات المقدمة تعتبر بمثابة منح تحفيزية ترمي إلى ترقية وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات الجزائرية، وبالتالي فلا يمكن اعتبار هذا المخطط بمثابة برنامج لتقديم الدعم المالي فقط. فهذه المنح المقدمة يجب أن تكون مصحوبة بمجموعة من النشاطات لدعم تجسيد استراتيجيات أعمال واضحة موجهة لتحقيق تنافسية مستدامة ضمن الاقتصاد العالمي الشامل، إذ تقدر المنحة المالية المقدمة للدراسة والتشخيص الشامل وإعداد مخطط التأهيل بـ: 70% من التكلفة التي حدد أعلى سقف لها بـ ثلاثة ملايين دينار جزائري.

ويمكن تنفيذ برنامج التأهيل عبر مراحل:

- المرحلة الأولى: يجب أن تكون على الأقل في حدود 30% من مبلغ الاستثمار المادي / أو اللامادي.
 - المرحلة الثانية: يجب أن تكون على الأقل في حدود 60% من مبلغ الاستثمار المادي / أو اللامادي.
- وعلى المؤسسة أن تختار جدولة تمويل هذه العملية في مرحلة واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثة مراحل.

2. التغيير في المؤسسة الاقتصادية .. رؤية إستشرافية:

إن عائلة المواصفات القياسية للجودة ISO 2000 أصبحت بمثابة "تأشيرة" الدخول إلى الأسواق الدولية، والتي تسعى لتطويرها كثير من المؤسسات الجزائرية حالياً، تقوم على أحد أهم مبادئ التسويق وهو التركيز على الزبون، مما يعني أنه من الصعب جدا تصور أن تنجح هذه المؤسسات في تطبيق أنظمة إدارة الجودة بشكل مستمر ما لم تكن تعرف مسبقا احتياجات ورغبات الزبائن.

ورغم ذلك توجد عدة سبل لإحداث التغيير بالمؤسسات العمومية يمكن توضيح البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، وهي: 24.

التجديد:

وهو إعطاء شكل جديد قد يكون مغايراً تماماً للشكل القديم للمؤسسة، والتجديد يقوم على فكرة تبديل بعض هياكل المؤسسة وليس كل هياكلها، وذلك عن طريق الانتقال الذي يعد أقرب إلى إعادة الهيكلة ولكن بأسلوب مغاير عما هو متعارف عليه، فالمؤسسة في مرحلة التجديد قد تغير على سبيل المثال أسواقها وتوجهاتها الصناعية، وكذلك إعادة ترتيب وتنظيم وظائفها ودوائر أنشطتها وأقسامها بما فيها من مصالح، ولكنها تبقى وفيه لمهنتها وتخصصها القاعدي وقيمها المهنية ومحافظة على صورتها في المجتمع، فالتجديد إذاً هو بخلاف السبل السابقة يصب في مسار الاتجاه الخاص بمستقبل المؤسسة.

الضبط:

وهو عملية تقوم على التدخل في ميكانيزمات سير عمل المؤسسة المعتاد من أجل خلق الأداء الملائم والمواقي للظرف، فالضبط، إذاً يكون بشكل متتابع وتدرجي في التعديل لقواعد الأنشطة بالمؤسسة، وللإشارة فإن الضبط، وإن كان السعي من ورائه يكمن في إصلاح الأشياء وقيادتها نحو الأحسن، فهو يقوم على الجزء لا على الكل، كما يتطلب المتابعة المستمرة سواءً كان يمس القيم المرجعية للمؤسسة أو حتى بثقافتها، فالضبط بذلك هو مهمة يومية لكل مسؤول بالمؤسسة.

الانتقال:

فالنقل هنا معروف بالحفاظ على المؤسسة على حالها، والتغيير لا يمس سوى موقعها بنقل كل نشاطها إلى مكان آخر أو بجزء أو بأجزاء من نشاطها إلى أماكن أخرى، وقد يكون الانتقال أيضاً خاص بالموضوع (أي النشاط) بتغييره وإحلال محله بديلاً آخر مع الحفاظ على ثبات المكان، وبذلك فالتغيير بالانتقال هنا قد يكون نقل مادي أو إحلالي وهي ممارسة مشهورة لدى الشركات العالمية الكبرى.

الشراكة:

وهو سبيل راقي من سبل التغيير، بحيث يتيح للمؤسسة فرص للتميز والتنوع، ويعطيها القوة والقدرة على التمويع والسرعة في وضع وطرح منتجات جديدة للأسواق، ويعد هذا الشكل من التغيير أنسب لتلك المؤسسات التي تتطلع إلى استخدام التكنولوجيات الرفيعة المستوى، أين ظاهرة الجودة فيها ذات أولوية ملحة في مساهمة

24 عمار علي العربي، "التسويق كأداة لتغيير التسيير بالمؤسسات الاقتصادية"، مداخلة مقدمة للمنتدى الوطني الثاني للمؤسسات، جامعة عنابة، نوفمبر 2004.

التطورات، مع الإقبال على المخاطرة، وهذا السبيل يتطلب إمكانيات معتبرة وضخمة، مما يستدعي الاعتماد على الشركات الكبرى ذات الخبرة والتجربة والقوة.

إعادة التأسيس:

وهو أعلى درجات التغيير، بحيث تطبقه تلك المؤسسات التي فقدت روحها أو سبب تواجدها أو بالأحرى الهدف من وراء إنشائها، وتحديد مكانتها في السوق، وبهذا الشأن يُعاد توجيهها توجيها جذريا، واستخدام أدواتها القديمة لا يتم على الإطلاق سوى في حالة ما إذا كانت تخدمها كمعبر للمرور نحو مرحلة مستقبلية مغايرة.

خاتمة:

إن التغيير أمر محتوم لا يمكن لا رفضه ولا تجاهله بل هو أمر لا بد من إحداثه وإدارته بشكل محكم ومدروس بدقة، ولكي يكون التغيير ناجحاً لا بد من الإعداد له من خلال الاتصال بمختلف الأطراف التي يمسها التغيير والتركيز على الأفراد بجميع مستوياتهم بتطوير استجاباتهم وتحسين قدراتهم ومهاراتهم، ثم تقديم المعلومات الكافية عن الهدف من التغيير والحصول على رد فعل إيجابي وأخيرا تنفيذ التغيير، وإدارة المعوقات والمشاكل وردود الأفعال السلبية.

بالنسبة للمؤسسات الجزائرية فقد مرت بتغييرات مهمة خاصة عند الانتقال إلى اقتصاد السوق، رغم أنها لم تكن كافية لأنها كانت بحاجة إلى الاعتماد أكثر على المستهلك بدل المنتج وانهاج سياسات إدارية حديثة ومدروسة وتحويل كل ذلك إلى ممارسات وسلوكيات فعلية لدى كل أفراد المؤسسة.

إن إحداث تغيير فعال في المؤسسة الجزائرية يأخذ أشكالا متعددة من أهمها التجديد والشراكة، فقد قامت الدولة بمجهودات حثيثة في مجال تأهيل المؤسسات العمومية من خلال برامج تأهيلية تساعد في الرفع من القدرة التنافسية وكذا الاهتمام بالكفاءات البشرية، ولإنجاح هذه المجهودات على المؤسسة:

- زيادة الإنفاق على برامج التكنولوجيات الحديثة وتطوير مجال البحث العلمي؛
- انتهاز مداخل حديثة في عملية التغيير، مثل: (إدارة الجودة الشاملة، إعادة الهندسة، تكنولوجيا أنظمة المعلومات والاتصالات..)؛
- تنمية الفكر الإبداعي لدى الأفراد وزرع ثقافة جديدة في المؤسسة تركز على التعلم ومواجهة المستقبل والمحيط بالدراسة والتحليل؛
- تنمية الموارد الفكرية والمعرفية (رأس المال الفكري، رأس المال البشرية، المعرفة..) باعتبارها أساساً للتمييز بمنظمات الأعمال.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ - مؤلفات:

1. حسن محمد أحمد مختار، "إدارة التغيير التنظيمي: المصادر والإستراتيجيات"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
2. دانا جانيس روبنسون، جيمس روبنسون، تعريب: عبد الرحمن توفيق، "التغيير: أدوات تحويل الأفكار إلى نتائج"، الطبعة الثالثة، منشورات مركز الخبرات المهنية للإدارة "بميك"، القاهرة، 2009.
3. ستيف سميث، "إدارة التغيير"، ترجمة مكتبة الشقري، الرياض، 2001.
4. سعيد عامر، "الإدارة وسرعة التغيير"، مركز وايد سيرفس للاستشارات الإدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
5. صلاح الدين محمد عبد الباقي، "السلوك التنظيمي" مدخل تطبيقي معاصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
6. عدنان العتوم، قاسم كوفحي، "القيادة والتغيير: الطريق نحو النجاح"، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7. فريد النجار، "التغيير والقيادة والتنمية التنظيمية" محاور الإصلاح الإستراتيجي في القرن 21"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

ب - أطروحات ومذكرات تخرج:

8. ريم رمضان، "إدارة التغيير في التطوير التنظيمي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، 2005.
9. شتاتحة عائشة، "إحداث التغيير التنظيمي من خلال مدخل ثقافة المنظمة"، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2007.

ج - مقالات ومدخلات:

10. صالح مفتاح، عبد الرحمن بشاري، "إدارة التغيير ومستقبلها في المؤسسة الاقتصادية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن حول "إدارة التغيير ومجتمع المعرفة"، جامعة الزيتونة الأردنية، أبريل 2008.

11. عامر خضير حميد الكبيسي، "الدور الإستراتيجي لإدارة المورد البشرية في قيادة التغيير والتعامل مع مقاومته"، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي السادس للغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء، الرياض - السعودية، جانفي 2007.
12. علي السلمي، "ملامح الإدارة الجديدة في عصر المتغيرات وانعكاساتها على إدارة التغيير"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الإداري الثالث: "إدارة التغيير ومتطلبات التغيير في العمل الإداري - نحو إدارة متغيرة فاعلة -"، الجمعية السعودية للإدارة، جدة، 29-30 مارس 2005.
13. عمار علي العربي، "التسويق كأداة لتغيير التسيير بالمؤسسات الاقتصادية"، مداخلة مقدمة للمنتدى الوطني الثاني للمؤسسات، جامعة عنابة، نوفمبر 2004.
14. الهادي بوقلقول، بومدين بلكير، "إدارة التغيير كمدخل لنجاح مشاريع تأهيل المؤسسات في الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد الأول، سبتمبر 2010.
15. يوسف مسعداوي، كمال رزيق، "إدارة التغيير في المؤسسات"، مداخلة مقدمة للمنتدى الوطني الثاني للمؤسسات، جامعة عنابة، نوفمبر 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. François.B, François.F, Luc.M, "*Piloter le Changement Managérial*", 1^{ère} édition, Edition Liaison, France, 1992.
2. Jaques Igaleus, Glante Loignon, "*Prévenir les Conflits et Accompagner les Changements*", Edition Maxima, Paris, 2007.
3. Serge Raynal, "*le Management Par Projets «Approche Stratégique du Changement»*", 3^{ème} édition, Editions d'Organisation, Paris, 2003.

الشغل بين نظرية ابن خلدون والفكر المعاصر

(بحث في الفلسفة الاقتصادية)

د. عدالة عبد القادر

أستاذ محاضر بجامعة معسكر

ملخص:

إن المشتغل في دائرة العلوم الاقتصادية والاجتماعية يلاحظ تركيز الباحثين على مفكري الغرب المعاصرين، وربما الاكتفاء بهم، عند دراسة قضايا الشغل وأبعاده. وهنا كما لو أن تناول هذا الموضوع بروح علمية مجردة، حكر ووقف عليهم، وهو خطأ فادح. فهناك من المفكرين القدماء من شدّ عن الاتجاه التقليدي المتمثل في دراسة الشغل دراسة طوباوية خيالية. وعلى رأس هؤلاء، العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون. وهذا جرياً على طريقته العلمية الاستقرائية في معالجة أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، على أساس أن الاقتصاد عنده، ظاهرة من ظواهر "ال عمران البشري" أي المجتمع.

وعلاوة على ذلك، أنه يعتبر أن الاقتصاد من الأسس والدعائم القوية التي يجب اعتمادها في تحليل وتعليل الحوادث التاريخية والاجتماعية. وبالتعبير المعاصر نقول؛ أنه يرى أن البعد الاقتصادي من الأبعاد الأساسية للأنثروبولوجيا.

وعليه، يجب الإقرار بأن ابن خلدون سبق أقطاب المادية التاريخية (الماركسية)، وسبق غيرهم من علماء الاقتصاد والاجتماع المعاصرين بقرون، في دراسته للشغل والحياة الاقتصادية على أساس منهجية علمية تجريبية. وشاهدنا على ذلك؛ الجزء الأول من كتابه "العبر في ديوان المبتدأ والخبر" المعروف باسم "المقدمة".

الكلمات المفتاحية: الشغل، ابن خلدون، الفكر المعاصر، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد.

Résumé :

On constate généralement dans le domaine de la recherche socio-économique, sur la théorie du travail, que la majorité des chercheurs se contentent de se pencher sur les travaux des penseurs contemporains en Occident. Cela résulte de l'influence d'un préjugé ou plutôt d'un obstacle épistémologique, à savoir que le thème de travail n'a été traité objectivement et scientifiquement que pendant notre ère et uniquement par des penseurs occidentaux, alors que l'histoire réfute cette attitude.

Parmi les penseurs qui marquent l'exception, c'est bien le grand historien et le célèbre sociologue Ibn Khaldoune. Il a considéré d'une façon claire, nette et précise, que le travail et la vie économique sont des phénomènes matériels trop liés aux autres phénomènes sociaux. D'ailleurs, il a démontré que l'économie est

un facteur fondamental et indispensable dans la vie sociale, et ce durant toute l'histoire de l'humanité.

تمهيد:

لقد جرت العادة في أوساط الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية، التركيز على مفكري الغرب المعاصرين، كلما تعلق الأمر بدراسة قضايا الشغل وأبعاده. وهذا، بناء على حكم مسبق لا أساس له من الصحة. وهو أن كل القدماء من فلاسفة وعلماء تناولوا الموضوع من زاوية طوباوية خيالية. والحق، أن العلامة (ابن خلدون) رغم انتمائه إلى مفكري العصر الوسيط، شدّ عن هذا الاتجاه. فقد طبّق منهجه العلمي القائم على مبدأي الوضعية والموضوعية، في دراسة ظاهرة العمل.

لكن، كيف يمكن أن نستوعب هذه الفكرة ونحن لا نفتأ نردّد أن كل مفكر هو ابن بيئته؟ وإذا كنا نسلم جدلاً بأن عبقرية (ابن خلدون) الفذة سابقة لزمانها؛ فهل هذا يعني أن هذه العبقرية قادرة على استشراف المستقبل البعيد، بحيث تغوص في أعماق الشغل وتتمكن من إدراك جذوره الاقتصادية التي سيكشف عنها الفكر المعاصر ممثلاً في (ستيوارت مل)، (آدم سميث)، (ماركس) وغيرهم، نتيجة دراستهم وتحليلهم للنظام الرأسمالي القائم الذي يحيط بهم؟

أجل ! إلى أي مدى يمكن لمؤرخ عاش في القرن الـ14م وفي عهد انحطاط العالم الإسلامي وعهد الإقطاع، أن يهتدي إلى إدراك مختلف أبعاد الشغل الاجتماعية، النفسية، الخلقية والفلسفية، على غرار ما عرف عن المشتغلين بالموضوع في تاريخنا المعاصر أمثال : (هيجل)، (ماركس)، (برغسون)، (مونيي) وغيرهم؟ ألا يقف واقع ابن خلدون التاريخي عائقاً أمام التوصل إلى ذلك، لاسيما أن هذه الأفكار المعاصرة هي وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية عاشتها البشرية حديثاً في كنف الغرب الرأسمالي؟ ثم، ألا يكون لثقافة (ابن خلدون) الإسلامية ولعقيدته السنية الأشعرية تأثير في دراسته لهذا الموضوع؟

تلك هي أهم المشاكل التي ننوي معالجتها في هذا المقال .

التحليل

سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى مفهوم الشغل وأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الخلقية والدينية بين ابن خلدون والفكر المعاصر. ولكننا سنتناول أولاً المنهج الخلدوني لدراسة الشغل ومقارنته بالمنهج العلمي المعاصر.

1- المنهج الخلدوني لدراسة الشغل:

إن مجال البحث في موضوع العمل (أي الشغل) وموضوع الاقتصاد في عصر ابن خلدون والعصور السابقة عليه في العالم الإسلامي شرقه وغربه، مجال تتقاسمه الفلسفة المثالية ذات الجذور اليونانية والقيم الخلقية والتعاليم الدينية الشرعية. وبذلك، لم يختلف طابع البحث عند مفكري الإسلام مثل الفارابي عن طابعه لدى مفكري اليونان والمسيحية في هذا الميدان. وهو ما جعل المؤرخين يعتبرون أن علم الاقتصاد حديث النشوء، شأنه في ذلك شأن علوم المادة وعلوم الإنسان.

غير أن ابن خلدون تناول موضوع العمل من زاوية اقتصادية وتناول الاقتصاد من زاوية وضعية موضوعية، لا أثر فيها للأفكار المثالية الطوباوية ولا لقواعد التشريع الإسلامي ولا للوعظ والإرشاد، رغم قدرته على ذلك، بحكم ثقافته الواسعة وممارسته للقضاء واشتغاله بالسياسة.

لقد تناول (ابن خلدون) موضوع العمل من خلال معالجته للحياة الاقتصادية بنفس المنهج الذي يعالج به أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، ألا وهو المنهج التجريبي أي الاستقراء الناقص بالكيفية المناسبة لدراسة الظواهر الإنسانية فيسجل ملاحظاته العلمية للظواهر، ويأخذ في تحليلها وفحصها والمقارنة فيما بينها، ليتحقق من صحة فرضية أو جملة من فروض مقدّمة لينتهي البحث به إلى استخلاص قوانين تضبط العلاقة الثابتة بين الظروف الجزئية. وبذلك يتم تفسير الظاهرة علمياً، وضعياً وموضوعياً.¹

ولما كانت نظرة (ابن خلدون) لظاهرة العمل أو لظاهرة "المعاش" (الاقتصاد بأسلوبه) نظرة علمية واقعية؛ فإنه لم يعتبرها منعزلة عن غيرها من الظواهر الاجتماعية، وإنما هي جزء لا يتجزأ من "ال عمران البشري". أي أنها جانب فعال في حياة المجتمع يؤثر في بقية الجوانب ويتأثر بها. فالعلاقة قوية بين الاقتصاد والسياسة، وبين العادات الاجتماعية، وبينه وبين كافة الوقائع التاريخية. ويبدو ذلك من عنوان كتابه الأول في المقدمة "الكتاب

¹ أنزيت كمال عبد الحميد، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 2001، ص 15
- الصغير بن عمار، التفكير العلمي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص ص 87-88.

الأول في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض لها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب".²

وليس هذا فحسب، بل أن عامل الاقتصاد عند ابن خلدون من الأسس التي يستند إليها تحليله وتعليله للحوادث التاريخية والاجتماعية ومن العناصر البارزة في نسج "العمران البشري". وتعبير معاصر نقول، أن البعد الاقتصادي من الأبعاد الرئيسية للأنتروبولوجيا عنده.

وهكذا، سبق (ابن خلدون) المادة التاريخية والجدلية، علماء الاجتماع والاقتصاد بقرون في انطلاقه من التاريخ والواقع العيني عند دراسته لظاهرة العمل وللحياة الاقتصادية، وفي تأكيده بالحجة والبرهان لأولوية العامل الاقتصادي على كثير من العوامل الأخرى. يقول: "الإنسان مدني بالطبع. أي لا بد له من الاجتماع الذي هو (المدنية) في اصطلاحهم (أي الحكماء) وهو معنى العمران. وبيانه: أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء. وهذه إلى التماسه بفطرته وبما ركّب فيه من القدرة على تحصيله. إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته منه".³

2- مفهوم الشغل بين ابن خلدون والفكر المعاصر:

ما معنى الشغل (أو العمل) في الفكر المعاصر؟

إن تصرف الحيوان الأعمى - مهما كان نوعه - لا يرقى إلى منزلة العمل، لأنه صادر عن الغريزة وتعني الحافز الفطري نحو الملوك كما كانت الغريزة ثابتة، فتصرف السلالة النوعية للحيوان ثابت مدى التاريخ. ويكفي لإثبات ذلك، القيام بأية تجربة بسيطة، نغير بها جزئياً أو كلياً محيط الحيوان ونراقب رد فعله، فإن الحيوان سيتصرف ألياً، كما لو أن شيئاً لم يكن.

مثال¹: لاحظ بعض الباحثين مجموعة من الزنابير تأتي بديدان صغيرة لإطعام صغارها في الخلية. فقاموا بإحداث ثقب في أسفل الخلية، فأخذت الديدان تسقط. لكن الزنابير استمرت في إحضارها، كما لو أن شيئاً لم يكن.

مثال²: وضعت نخلة - وهي مضرب المثل للكائن الحي النشط المنظم - في زجاجة مفتوحة، ووضع عنقها في الظلام بينما قاعدتها في النور. وهذا، لملاحظة كيفية تصرفها من أجل الخروج من الزجاجة. فأخذت

² ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس والجزائر 1984، ص 77 وما بعدها.

³ ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 77.

النحلة تتجه مرارا إلى القاعدورغم اصطدامها بالجدار عدة مرات؛ فإنها لم تغير³ الوجهة للخروج من عنق الزجاجة. وقد قال (فوليت): "إن النحلة خارج الخلية ليست سوى ذبابة".

إن الحيوان عاجز عن التكيف مع الظروف الجديدة، إلا إذا كان التكيف غريزيا لديه (كما لدى الحرياء مثلا). وهذا، لأن التكيف يقتضي قوة ذهنية عليا وهي الذكاء. والذكاء هو القدرة على بناء العلاقة: العلاقة بين الوسيلة والغاية أو العلاقة بين مجموعة من الوسائل وبينها وبين الغاية. إن هذه القدرة في عالم الكائنات الحية، لا توجد إلا عند الإنسان. فأرقى الحيوانات لا تتمتع سوى بذكاء عملي. وهو ذكاء بسيط مرتبط بالجمال الحسي عند الحيوان وبغريزته. وعليه، فنشاط مخلوق، مهما بدا متقنا ليس بعمل. إن العمل هو المناخ الملائم لتجسيد الذكاء. وهذا، لأن الإنسان عندما يشتغل، فإنه يسعى لتلبية حاجاته الضرورية أو الكمالية باستعمال وسائل معينة. بينما الحيوان يتجه مباشرة إلى الغاية وهي تلبية الغريزة. إن القلم، الورق، الملعقة، الزورق، الفنجان وما إلى ذلك من آلات، من صنع الإنسان وحده. يقول (برغسون): "الذكاء هو القابلية لصنع الأدوات".

إن قيام العمل على عنصر الذكاء، يُؤَسِّن الطبيعة عموماً. أي بالعمل ينعكس وجه الإنسان على الطبيعة، كما ينعكس الوجه على المرأة. فكثيراً ما نقول عند مرورنا بمكان ما، أن شخصاً أو جماعة من الأشخاص مَرَّتْ من هنا أو أقامت هنا. كما نقول في موضع آخر، أن حيواناً من الزواحف أو الطيور أو من ذوات الأربع أقام هنا أو مَرَّ من هنا. فكلاهما يترك أثراً تدل عليه، حيث أن الإنسان يتفاعل مع الطبيعة بعقله ليستغلها، بينما الثاني يتفاعل معها بوحى من غريزته فقط.

إن الإنسان يسجل حضوره في كل شيء يتم إنجازه بالفكر، أو بالفكر واليد: في الشارع، في عمود الكهرباء، في السيارة المتوقفة أو المتحركة، في الخزانة... إلخ. فالعمل مصدر كل ما أنجزته البشرية من مكاسب مادية أو معنوية. إذن، فهو مصدر الثقافة بالمعنى العام المعاصر للكلمة. والثقافة هي الطرف المضاد للطبيعة. وإذا كان الإنسان قد وجد الطبيعة، فإنه أوجد الثقافة.

لكن، هل يكفي توفر عنصر الذكاء وحده في التصرف البشري، حتى يكون هذا التصرف شغلا أو عملا؟ يتفق أغلب المفكرين المعاصرين بأن "العمل" يختلف عن "الفعل"، حيث أن "العمل" فاعلية بشرية واعية إلزامية تهدف إلى إحداث أثر نافع، ويُطلق عليه مصطلح "الشغل". ومن هنا، فكل عمل أو كل شغل هو فعل وليس كل فعل شغلا.⁴ فأى نشاط يقوم به كائن حي لا يكون - بالضرورة - صادرا عن وعي وإرادة، كما هو

⁴ فريدمان جورج ونايفيل بيار، رسالة في سوسيولوجيا العمل ج1، منشورات عويدات وديوان المطبوعات الجامعية، بيروت والجزائر

1985، ص 11 .

شأن الأفعال العفوية اللاإرادية أو التصرفات المرضية عند المرضى ذهانياً أو تصرفات الحيوانات العجماوات. وإذا كان هذا النشاط إرادياً، فإنه لا يكون - بالضرورة - إلزامياً. فاللعب - على سبيل المثال - بالنسبة للهاوي هو تصرف إرادي واع لكنه لا يرقى إلى منزلة العمل، لأنه لا يمتلك صفة الضرورة ولا صفة الإلزام. فمن حيث أنه غير ضروري؛ يمكن الاستغناء عنه. ومن حيث أنه غير إلزامي؛ الأخلاق لا توجهه، الدين لا يفرضه، والعرف لا يقول به.

وعليه، فالعمل أو الشغل - من وجهة نظر معاصرة - هو ما اجتمعت فيه صفات الفعل، الوعي، الإلزام والمنفعة.⁵ والآن، فما معنى العمل عند ابن خلدون؟

عند ابن خلدون، أن العمل هو السعي لكسب المعاش أي للحصول على المأكل، الملبس والمأوى. فما دام الإنسان يولد مفتقراً إلى القوت في كل أطواره، فهو مطالب بالسعي لتلبية حاجاته الضرورية من قبيل هذه الضرورة ومن قبل الواجب الديني، متى أصبح راشداً، مسؤولاً عن أفعاله وعن نفسه. وما يلي الضرورة من مأكل وملبس هو معاش وما يزيد عنها هو "رياش". وما يعود بالنفع على العبد من النفقة "رزق" وما يحصل عليه بدون أن ينتفع به هو كسب فقط وليس رزقاً. أي أن الكسب يكون بالسعي، والرزق يكون بالانتفاع. فالمال الموروث كسب عند المتوفى ورزق عند الوارث إذا انتفع به. فلا بد من القصد والسعي للحصول على أي مكسب أو مقتنى. والمحصول لا يعدو أن يكون ثمرة صناعة أو ثمرة مستخرجة من الحيوانات أو النبات أو المعدن وكلتاها نتيجة عمل بشري.⁶

ومن هنا، يعتبر (ابن خلدون) ومعه جل المفكرين المعاصرين أن الأسلوب الطبيعي لتحصيل العيش يكون بالإنتاج الفلاحي أو الصناعي أو يكون بالتجارة. ويندرج في ذلك الصيد البحري أو الجوي وتربية الدواجن والأبقار، الإبل والأغنام، بل واستخراج الحرير من دودة القز والعسل من النحل. ويرتب ابن خلدون الأنشطة الاقتصادية كما يلي: الفلاحة أولاً، لأنها بسيطة وطبيعية لا تحتاج إلى نظرو ولا علم في نظره. لذا تنسب إلى آدم عليه السلام أبي البشرية. ثم تأتي الصناعة، لأنها في رأيه. كما في رأي المعاصرين - مركبة وتستند إلى العلم. ولذا، لا توجد إلا في الحضرة المتأخر عن البدو. ومن هنا، تنسب إلى النبي الثاني في الترتيب إدريس عليه السلام الذي كان خياطاً. ثم تأتي التجارة التي يقول فيها أنها توسط بين البائع والمشتري قصد تحصيل الكسب، أي أنها نشاط غير منتج. ومع ذلك فهي أسلوب طبيعي أيضاً لتحصيل المعاش.⁷

⁵ Julia Didier , Dictionnaire de Philosophie , Librairie Larousse , Paris 1978 , P 304.

⁶ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، الجزء الأول المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت (بدون سنة)، ص 381-382.

⁷ ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 383.

وبالنسبة للصناعة، يخصص ابن خلدون لها فقرة تحت عنوان "في أن الصنائع لا بد لها من العلم". فيقول بأنها تكون في البداية بسيطة عملية. ولكنها مع الزمن، تصبح مركبة تقوم على التفكير والنظر، بحيث يُنتج في إنتاجها إلى الاستنباط". والاستنباط كما نعرف، استدلال رياضي منطقي صرف. فكأنه كان ينظر بعين هذا العصر، أنه لا توجد صناعة متقدمة بدون تكنولوجيا، ولا تكنولوجيا بدون رياضيات وكلما تقدم "العمران البشري" أي المجتمع كلما ارتفع مستوى الترف والرخاء؛ كلما ارتفع مستوى التصنيع في المجتمع.

والحديث عن تطور التصنيع يجعل ابن خلدون يتحدث عن الصناعة الفكرية العلمية، الأدبية والفنية كالتعليم، الطب، نسخ وتجليد الكتب، قول الشعر والغناء معتبرا إياها أسلوبا شريفا لتحصيل المعاش. كما أنها هي الأخرى ضرورية للحياة الاجتماعية. ويقول بأن "ما سوى ذلك من الصنائع، فتابعته في الغالب. وقد يختلف ذلك باختلاف الأغراض والدواعي، والله أعلم بالصواب".⁸ وعليه، فالصناعة عند ابن خلدون تبدأ بالحرف البسيطة مثل التجارة، الخياطة، الحياكة، البناء وحتى الفروسية وتنتهي إلى التعليم، الطب، التوليد وقول الشعر، مما يقتضي مستوى عاليا من التكوين.

تلك هي السبل الطبيعية لتحصيل المعاش عنده كما نلاحظ، يجتمع في كل منها خصائص الشغل: الفاعلية، الوعي، الإرادة، الإلزام والمنفعة، مما يتفق مع نظرية العمل في الفكر المعاصر.⁹ وعليه، يقطع (ابن خلدون) الطريق أمام الأنشطة غير النافعة اجتماعيا، مما يمكن تسميته بالأنشطة الضارة والطفيلية كالسرقة والتحايل لكسب الرزق وابتغاء تحصيل المال بالسحر والشعوذة، أو البحث عنه في الكهوف والمقابر. يعتبر ابن خلدون ذلك كله أساليب غير طبيعية لتحصيل المعاش.¹⁰ وهذا، لأنها تفتقر إلى بعض العناصر المطلوبة والأساسية في الشغل.

وهكذا، يتضح أن مفهوم ابن خلدون للعمل أو الشغل لا يختلف عن المفهوم المعاصر له من حيث الخصائص الجوهرية المطلوبة. والآن، ما هي أبعاد الشغل؟

3- أبعاد الشغل الاقتصادية والاجتماعية بين ابن خلدون والفكر المعاصر :

إن أول ما يتبادر إلى الذهن أن الشغل يجعل المرء يتفاعل مع الطبيعة ليستغلها ويستثمرها لسد حاجياته من الغذاء، الكساء، المأوى والدواء. فالعمل هو الذي يمنح المادة قيمتها الاستعمالية. فالخشب، كمادة خام، قبل تحصيله من الغابة ليست له أية قيمة استعمالية. لكن بعد استحضاره وتجهيزه وإعداده وتحويله إلى خزنة، يكتسب

⁸ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 406.

⁹ فريدمان ونافيل، مرجع سابق، ص 11 وما بعدها.

¹⁰ ابن خلدون، مرجع نفسه، ص ص 384-388.

قيمة استعمالية. فالعمل هو الذي أكسبه هذه القيمة وكذلك الفلين الذي يتحول إلى ورق للكتابة أو القراءة، جلود الحيوانات الماشية أو الزاحفة تتحول إلى ألبسة أو أفرشة بفعل العمل. إن العمل هو الذي يعطي الثروة الطبيعية بعدا اقتصاديا. فالبلد أو الفرد أو المجتمع بدون عمل لا إنتاج له. ومالا إنتاج له، مآله الجمود والتخلف. فالإقتصاد عامل أساسي في رقي الأفراد، المجتمعات والأمم. والاقتصاد يُعرف اليوم بكيفية إنتاج الثروة، استهلاكها وتوزيعها وتداولها.¹¹ وكم من الأمم ليس لها من الثروات إلا الطاقة البشرية، لكنها ذات إنتاج راقو كم من الأمم لها من ثروات مالا يحصيه عدد. لكن لا إنتاج لها تنوّج تحت وطأة التخلف بثالوثه المرعب: الجهل، الفقر والمرض، مما يذكرنا بقول الشاعر:

"كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول"

فالثروة أو استهلاك الثروة فقط لا يجعل من المجتمع مجتمعا راقيا. إنما القدرة على الإنتاج اليدوي أو الفكري هو الذي يجعله كذلك فلا إنتاج بدون عمل، ولا رقي بدون إنتاج ولا حضارة بدون رقي وبالتالي، لإحضاره بدون عمل. وبصيغة منطقية رمزية:

[[(ق ← ك) ^ (ل ← ك)] ^ (ل ← م)] ← (ق ← م) وبطريقة عكس

النقيض تحول النتيجة إلى: (م ← ق) أي إن كانت هناك حضارة فهناك عمل.

لكن، هل يستطيع الفرد الواحد أن ينتج لنفسه كل ما يحتاج إليه من ضروريات أو حاجيات مادية ومعنوية؟

كلا! فكل فرد في حاجة إلى غيره من أجل أن يعيش فالخبّاز في حاجة إلى النّجار، والنّجار في حاجة إلى الخباز وكلاهما في حاجة إلى الخيّاط والإسكافي والعكس صحيح. وهؤلاء جميعا في حاجة إلى المعلم والطبيب. وهكذا، فكل فرد أو كل فئة اجتماعية في خدمة الأفراد الآخرين أو الفئات الأخرى. وقد قيل:

"الناس للناس من بدو حاضرة بعض لبعض وإن لم يشعروا خدّم."

ومن هنا، فالحديث عن الإنتاج يقودنا إلى موضوع تقسيم العمل. وهو موضوع رئيسي في الاقتصاد السياسي وعلم اجتماع العمل، وهما علما حديثان كما قلنا.

إن ضرورة التضامن الاجتماعي بين الأفراد والفئات هي التي قادت إلى بروز أهمية تقسيم العمل منذ القرن الـ 18. فاعتبر (ماكسويل) أن تقسيم العمل دافع رئيسي للتماسك الاجتماعي. وقال (هاريس) أنه أساس

¹¹ صليبيا جميل، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1974، ص 109.

- Julia Didier, op.cit, p 75.

تشكيل نمط الحياة الاجتماعية. وهو قائم عفويا تلقائيا عند الناس كقوة دافعة تؤدي إلى التكافل الاجتماعي، وفي الوقت نفسه إلى انتشار السلع والخدمات في المجتمع.¹²

لقد أشرنا إلى أن التركيز على هذا الموضوع بدأ منذ القرن الـ 18. وهذا، لأنه بين القرن الـ 18 والقرن الـ 19 شهد المجتمع الأوروبي - بصفة خاصة - ظاهرة تحول كبير من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي، حيث ظهر ما يعرف بـ "الثورة الصناعية" وساد رأس المال الصناعي في أوروبا. ونتج عن ذلك، قيام الثورة الفرنسية عام 1789 التي أدت إلى القضاء على الإقطاع في فرنسا ليحل محلها النظام البرجوازي. وامتد تأثيرها إلى بقاع أخرى من القارة الأوروبية، فانتشرت الصناعة الحرفية الحديثة وظهرت المدن الصناعية. وهذا كله قاد إلى الحديث عن موضوع تقسيم العمل.

من أبرز المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع؛ (سان سيمون)، (أوغست كونت) في فرنسا، (هربرت اسبنسر) و(آدم سميث) في إنجلترا و(كارل ماركس) في ألمانيا. فهؤلاء جميعا عاصروا التحول الكبير في الاقتصاد الأوروبي. ثم جاء جيل آخر يأخذ المشعل ليواصل البحث في هذا الاتجاه يمثلته (دور خايم)، (فريدمان) في فرنسا (ماكس فيبر)، (سيمل) في ألمانيا و(وليم جراهام سيمنز) في أمريكا.¹³

وإذا اتفق كل هؤلاء حول حكم الواقع بأن الاقتصاد الحديث يقوم على مبدأ التقسيم في العمل، فقد اختلفوا حول حكم القيمة بشأنه. فمن مقدّر له ومدافع عنه ومن ساخط عليه ومنتقد. وليس هذا موضع التطرق لحجج هؤلاء وأولئك. والآن، هيا بنا نعود إلى (ابن خلدون) لنرى هل وردت الفكرة عنده؟

لقد وردت الفكرة بشكل صريح واف في الفصل الأول من الكتاب الأول من المقدمة عند حديثه عن ضرورة الاجتماع البشري، مما يبين لنا أهمية الموضوع عنده. فيقول: "و لو فرضنا منه (من الغذاء) أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الخنطة مثلا، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري.

هب أنه لا يأكله حبة ما من غير علاج. فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه. الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل. ويحتاج كل واحد من هذه إلى آلات متعددة وصناعات كثيرة أكثر من الأولى بكثير. ويستحيل أن توفي بذلك كله أو يبعثه قدرة الواحد. فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم. فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف".¹⁴

¹² الزيات، مرجع سابق، ص 34.

¹³ الزيات، مرجع نفسه، ص 36.

¹⁴ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 77.

يتبين لنا من هذا النص أن ضرورة تلبية أم الغرائز وهي التمسك بالبقاء عند الأفراد، تقتضي تحصيل القوت، وتحصيل القوت يقتضي تضافر جملة من الأنشطة اليدوية. وتضافر هذه الأنشطة، يقتضي الاستعانة بوسائل وصنائع. وتوفير هذه الوسائل والصنائع يقتضي التعاون بين الأفراد و- بالتالي - إقامة المجتمع بكافة مؤسساته وهيئاته. فالتقسيم في العمل شرط لازم للبناء الاجتماعي.

وفي الفصل الخامس من الكتاب الأول للمقدمة هناك نص آخر في تقسيم العمل بعنوان: "فيمن حصلت له ملكة في الصناعة فقل أن يُد بعد في ملكة أخرى" فيقول: "مثال ذلك الخياط إذا أجاد ملكة الخياطة وأحكمها ورسخت في نفسه، فلا يجيد من بعدها ملكة التجارة أو البناء، إلا أن تكون الأولى لم تستحكم بعد ولم ترسخ صبغتها. والسبب في ذلك أن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدهم دفعة. ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعدادا لحصولها (...)" فقل أن تجد صاحب صناعة يُكُمها ثم يُكُم من بعدها أخرى ويكون فيهما معا علة واحدة من الإجابة، حتى أن أهل العلم الدين مَلَكَتُهُم فكرية فهم بهذه المثابة. ومن حصل منهم على ملكة علم من العلوم وأجادها في الغاية، فقل أن يجيد ملكة علم آخر على نسبته، بل يكون مقصرا فيه إن طلبه إلا في الأقل النادر من الأحوال".¹⁵

نلاحظ أن المفكر انتقل من موضوع التقسيم في الأعمال اليدوية إلى موضوع التقسيم في الأعمال الفكرية والعلمية اعتقادا منه أن التخصص شرط للإجابة في أي ميدان، وهو رأي غير سائد عند القدماء، بل هو اتجاه ظهر بظهور الصناعة الحديثة ونشأة العلوم الحديثة والمعاصرة. ومهما يكن، فابن خلدون يتفق مع الكثير من مفكري هذا العصر بأن ضرورة التقسيم في العمل والتكافل هو العامل الرئيسي في تكوين المجتمع. وإذا كان (إسبنسر) و(أوغست كونت) ينظران إلى هذه الظاهرة بتفاوت؛ فإن (ماركس) و(أنجلز) ينظران إليها بتشاور، ويقولان بأنها ميزة للأنظمة الطبقيّة فقط أي مصاحبة للملكية الخاصة فمضى تحلّ الشيوعية؛ يزول التقسيم في العمل مع زوال الطبقيّة عند الماركسية.¹⁶

فإذا كان الشغل يمنح للطبيعة أو للمادة قيمتها الاستعمالية أو الاستهلاكية بفعل الإنتاج، وإذا كان ذلك يقتضي التقسيم في العمل من أجل تبادل المنافع؛ فهل هناك أبعاد أخرى اقتصادية يحققها الشغل؟
أجل! إن الشغل لا يمنح للمادة قيمتها الاستهلاكية فقط، بل يحدث عند الناس حاجات استهلاكية جديدة من خلال الإنتاج. أي أن هناك علاقة جدلية بين الإنتاج والاستهلاك. فالحاجة الضرورية للاستهلاك دافع نحو الإنتاج. والإنتاج بدوره دافع نحو الاستهلاك. فكلاهما مصدر للآخر. لقد انبته إلى هذه النقطة بعض المفكرين

¹⁵ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 405.

¹⁶ Marx K. , Œuvres choisies , Gallimard , Paris 1971 , p 138-139.

المعاصرين مثل (ماركس) و(ماركوز). فالإنتاج -عند ماركس- يوفر للاستهلاك المادة المطلوبة ويوفر له الطريقة التي يتم بها استهلاكها. فالجوع هو الجوع، لكن الجوع الذي تتم تلبيةه بلحم مطهي يؤكل بالشوكة والسكين يختلف في نظره عن ذلك الذي يدفع إلى التهام لحم نيء يؤكل بالأيدي، بالأظافر والأسنان.¹⁷ إذن، فالإنتاج يخلق مستهلكا. فهو لا يوفر مادة للمستهلك فقط، بل يقدم حاجة للمادة أي ينتج الحاجة. فالمنتج الفني - كأى منتج - يخلق جمهورا ذوقا للفن، يمتلك القابلية للتمتع بالجمال. فالإنتاج لا يخلق فقط مادة للذات بل يخلق ذاتا للمادة. فهو ينتج الاستهلاك بتوفير المادة له، بتحديد نمط الاستهلاك بغرس حاجة إلى مواد معينة. ومن هنا، فالإنتاج و- بالتالي - العمل ينجز الشيء كما يخلق الغريزة وطريقة تلبيتها. وبالمقابل، فإن الاستهلاك يعطي مكانة للمنتج من خلال الإقبال على إنتاجه.¹⁸

لقد استحوذت هذه الفكرة على نصيب وافر من أشغال (هريت ماركوز)، ولا سيما في كتابه: "الإنسان ذو البعد الواحد". لقد انتقد هذا المفكر المجتمع الأمريكي المعاصر، ومن ورائه العالم الرأسمالي في القرن العشرين، بحيث كان وراء حركة التمرد الواسعة الشبانية سنة 1968 في أوروبا وأمريكا. فيقول بأن العالم الغربي، بعد الحرب العالمية الثانية شهد نوعا آخر من استعباد الإنسان للإنسان، نتج بصفة خاصة عن الشركات الكبرى: "الكارتل" و"الترست" فهي تروج لسلع قد لا تكون ضرورية في ذاتها مما يثير عند المستهلك رغبات عديدة وجديدة، فتسيطر على تفكيره فينقاد لها. مع الوقت، تترسخ هذه الرغبة وتتحول إلى عادة أصيلة، بحيث لا يستطيع صاحبها الإفلات منها. ثم ما يلبث أن يتبين له أن تلك السعادة التي أوحى بها إليه الدعاية، ما هي إلا خدعة، عندما يعاني من نتائج اقتنائه لهذه السلعة، وتكون السيارة مثالا. فالدعاية تجعله يتوهم أنه في حال اقتنائه لها، سيكون أسعد الناس. غير أنه عندما يشرع في قيادتها سيبدأ رحلة معاناة استعمالها، كالسياقة في الشوارع المزدحمة، متاعب تصليحها، ارتفاع نفقاتها.. الخ. فبدلا من تحقيق الراحة التي كان ينشدها باستعمال السيارة؛ يعاني من الإرهاق وتعب الأعصاب. ثم تظهر دعاية أخرى لسلعة أخرى، فيتوهم المسكين بأنه الآن على قاب قوسين من تحصيل السعادة التي لم يحققها السيارة، فيلبي النداء ليقع في الشراك من جديد، فيندم ويعاني.

وهكذا، لقد صار للإنسان في المجتمع الرأسمالي بعد واحد هو البعد المادي الذي يحكم عليه بدوام الشقاء والمعاناة نتيجة استعباد الرأسمالية له.¹⁹

يبدو مما سبق أن الفكرة من المستبعد أن ترد عند (ابن خلدون) لأنها وليدة تطور النظام الرأسمالي في أوروبا وأمريكا، فهل سنجد لها في مقدمته؟

¹⁷ Marx k., op.cit., p 343.

¹⁸ Marx k., Ibid , p 344.

¹⁹ بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984، ص 441-442.

يرى (ابن خلدون) أنه بمقدار ما يتقدم "ال عمران البشري" أي المجتمع، يتقدم الإنتاج ويتنوع وينتقل الناس من الاكتفاء بالضرورة من المكاسب إلى طلب الكماليات. فحياة البداية تتميز بشطف العيش وبساطته ويكون همّ البدو هو تحصيل القوت الضروري من الحنطة وما شابه ذلك. أما بعد التمدن، فالأعمال تتزايد والصنائع تتحسن والثروة تتراكم، فينتشر الرخاء تدريجياً، حتى يصل المجتمع إلى مرحلة الترف والبدخ. فيحصل الطلب على الكمالي كالاهتمام بالشكليات من تنميق وتزيين بالنقش والزخرفة والتلوين. كما يظهر الطلب على صنائع أخرى لم تكن معروفة أصلاً. لكنها بفعل قوة التأثير، تصير جزءاً من المعاش في حين أنها "رياش" أي من الكماليات. من الصنائع الذين يُفرزهم الترف: الدهان، الصفار، الحمامي، الطباخ، معلم الغناء والرقص وقرع الطبول، بل معلمو الطيور وممتهنو الألعاب السحرية ورافعو الأثقال من الحجارة والحيوان وغير ذلك من الصنائع الثانوية. ويقول (ابن خلدون) أنها موجودة بالمشرق، وبالضبط بمصر والقاهرة، لأن أهل هذه البلاد بلغوا من العمران ما لم يبلغه المغاربة.²⁰

ولو لا روح العصر الوسيط الذي يتجلى عنده من خلال الأمثلة المضروبة، لما كان هناك فرق بين ما يراه مفكرو هذا العصر وما يراه (ابن خلدون) حول تأثير ازدهار الإنتاج في توجيه الاستهلاك. إن تقدم الصنائع نسبياً في بعض بلاد المشرق العربي في القرن الـ 14 كان كافياً ليلاحظ (ابن خلدون) هذا التغير في نمط الاستهلاك في هذه البلاد. فماذا سيكون رأيه لو أضفنا إلى هذا التقدم المحدود جداً آنذاك، التقدم الذي حققته الصناعة الحديثة للعاصرة؟ إن حجم التغير في نمط الاستهلاك بالنسبة إلى الضروريات الحقيقية حينئذ لا يكاد يُذكر أمام المدى الذي بلغه حجم الاستهلاك في عصرنا بالنسبة إلى الضروريات الحقيقية.

إذا كان الشغل قد بلغ هذا المدى في التأثير المادي على الطبيعة بتحويلها إلى موضوع للاستهلاك وعلى الإنسان بتوسيع دائرة الدوافع والخوافز عنده، فهل هناك نتائج اقتصادية أخرى للشغل؟

الشغل ينتج القيمة الاستهلاكية للمادة كما يبيّننا، وينتج قيمة أخرى لها أيضاً، وهي القيمة التبادلية أي قيمة المادة بالنسبة لمواد أخرى في السوق بقطع النظر عن حجم الطلب بالنسبة للعرض.

لقد ذكر (آلتوسر) في تقديمه لكتاب "رأس المال" لصاحبه (ماركس) أن هذا الأخير برّر عجز (أرسطو) عن تفسير المقايضة أي تبادل السلع مثل نصيب من القمح بسلاح ما، قائلاً بأن العقل البشري عاجز عن هذا التفسير، برّر (ماركس) ذلك بأن (أرسطو) بعيد كل البعد عن عالم الشغل. ولذلك لم يكن بإمكانه أن يكتشف أساس القيمة التبادلية. وهو يتمثل في الوقت المستغرق في إنتاج المادة بالقياس إلى إنتاج مادة أخرى اجتماعياً. وبعبارة أخرى نقول، أن أساس القيمة يتمثل في مجموع الأنشطة المبذولة في إنتاج السلعة بالنسبة إلى سلعة أخرى.

²⁰ ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص 400-401.

فمتى كان الجهد المبذول أكبر، كانت القيمة التبادلية أكبر. ومن هنا، فالعلاقة الحسابية طردية بينهما. غير أن هذا الجهد المبذول المقدر بالزمن، لا يلاحظ على السلعة و— بالتالي — تكون القيمة التبادلية مجردة، بينما نلاحظ وجه الاستهلاك أو الاستعمال للسلعة، فتكون القيمة الاستهلاكية محسوسة. ومن هنا، يقول علماء الاقتصاد بالعمل المحسوس والعمل المجرد. فالأول ينعكس على القيمة الاستهلاكية بينما الثاني على القيمة التبادلية.

وقد قال (آلتوسر) بأن (ماركس) اكتشف هذه الحقيقة لأنه قريب من العمال ومن عالم الشغل، في عهد سادت فيه الرأسمالية الصناعية في القرن الـ 19، الأمر الذي لم يتوفر لأرسطو الذي عاش في عهد العبودية في القرن الـ 4 ق.م. فهل (ابن خلدون) بإمكانه أن يسبق (ماركس) في اكتشاف هذه الحقيقة العلمية أو على الأقل الاقتراب منها؟

إن النظرة السطحية أو القراءة السريعة للفصل الخامس من المقدمة المخصص للعمل والمعاش (أي الاقتصاد بلغة ابن خلدون)، تجعلنا نجيب بالنفي. لكن القراءة المتأنية تجعلنا ننتبه إلى أن مفكرنا اقترب من الفكرة في الفقرة التي كتبها تحت عنوان "في نقل التاجر للسلع" فيقول، بأن نقل السلع من البلد البعيد الذي تقود إليه الطرق المحفوفة بالمخاطر والعوائق من تعرض للاعتداء أو صعوبة الطريق أو الوقوع ضحية الجوع والعطش.. الخ، يجعل السلعة المحصل عليها غالية الثمن. فالتاجر المغامر، إما أن يصير من الأثرياء وإما أن يدفع حياته ثمنا للمغامرة.²¹

لكن (ابن خلدون) يمزج فكرة القيمة التبادلية هنا مع قانون العرض والطلب الذي يشترك في إدراكه جل الناس من علماء وغيرهم من زبائن وتجار فيقول بأن بُعد المسافة وصعوبة الطريق دون الحصول على السلع يجعل عرضها قليلا في السوق بالقياس إلى طلبها، مما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها. وهو يشرح قانون العرض والطلب في موضع آخر أيضا وفي فقرة كافية تحت عنوان: "في أن الصنائع إنما تستجد (أي من الجودة) وتكثر إذا كثرت طلبها".²² وليس في تفسير ارتفاع الأثمان وانخفاضها بالعرض والطلب عيب، بل هو حقيقة اقتصادية. لكننا نريد أن نقول أن (ابن خلدون) لم يشر هنا بوضوح إلى القيمة التبادلية على النحو المعروف في عصرنا، الأمر الذي اشتهر باكتشافه (ماركس) والذي سيسمح له باكتشاف فائض القيمة وهو أصل الربح عند الرأسمالي و— بالتالي — مصدر الاستغلال في الرأسمالية.

فإذا كان الجهد المبذول في إنتاج البضاعة المقدر بالوقت المستغرق هو الذي يعطيها قيمتها التبادلية قبل إدخالها إلى السوق، أي قبل خضوعها لقانون العرض والطلب؛ فإن جزءا من هذا الوقت المستغرق في الإنتاج هو مصدر الأرباح العائدة على الرأسمالي، حيث أن العامل لا يتقاضى أجرا مقابل أدائه عملا خلاله. فيتحول هذا

²¹ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 396.

²² ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 403.

الوقت المسروق إلى أرباح. وهذه الأرباح هي التي تسمى بفائض القيمة، عند (ماركس).²³ فلولا عمل العمال، لما كانت للبضاعة قيمة تبادلية، ولما حصل الرأسمالي على فائض القيمة ولما كان هناك استغلال، حيث أن فائض القيمة من حق العمال عند ماركس. وبالتالي، يدعو هذا المفكر وأتباعه إلى قيام الاشتراكية لرفع الاستغلال، بل يقولون بأنها نتيجة حتمية يقود إليها تطور النظام الرأسمالي نفسه. فهو نظام يحمل في طياته بذور فناءه. ولذلك فهي اشتراكية وضعية علمية عندهم يقود إليها منطق الأحداث.

فحتى لو أن (ابن خلدون) لم يستطع أن يصل إلى هذه النتيجة، لأنها وليدة تحليل النظام الرأسمالي، بينما هو عاصر النظام الإقطاعي في العالم الإسلامي شرقه وغربه في القرن الـ 14 لكان أمرا طبيعيا. وإذا اختفت هذه الفكرة من كتابات مفكري ومنظري الرأسمالية أنفسهم مثل (استيوارت مل)، (بنتام)، (آدم سميث)، (ريكاردو) وغيرهم، فكيف تظهر عند مفكر عاش في العصر الوسيط، مهما بلغت عبقريته؟

ومع كل ذلك، ورغم انتمائه للعصر الوسيط، فإن مفكرنا وفق فيما أحقق فيه (أرسطو) وسبق ماركس بخمسة قرون في اكتشافه للقيمة التبادلية الناتجة عن جهد العمال، كما شرحنا سابقا. وإلى القارئ الكريم الفقرة الدالة على ذلك في نظرنا:

"فأعلم أن ما يفيد الإنساقته من الممتلكات إن كان من الصنائع، فالإنساقته منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية، إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمتيه أكثر. وإن كان من غير الصنائع، فلا بد من قيمة ذلك المفادو القنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لو لا العمل لم تحصل قنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها، فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرّت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والوفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدّمناه لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنثته يسير. فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح".²⁴

تلك هي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للشغل عند ابن خلدون وفي الفكر المعاصر. وهي أبعاد لا يمكن إدراكها بالنظرة السطحية للأشياء. ولو وصلنا التأمل في الموضوع، لتبين لنا أن كل أسباب الرخاء والرفاهية المحيطة بنا والتي كثيرا ما لا نأبه بها هي حصيلة عمل متراكم ممتد عموديا وأفقيا. فنحن القهوة الذي أنناوله بسرعة صباحا قبل الالتحاق بالعمل، أو القلم الذي أحرر به هذا الموضوع أو القرطاس الذي أستعمله، كل ذلك وغيره نتيجة جهد كبير شارك فيه الكثير من العمال في الفترة التي أعاصرها وعبر العصور. فلو أردت أن أحصي

²³ Marx k. , op.cit , pp 209-212

²⁴ ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص 381-382.

كل المراحل أو التجارب التي مرت بها البشرية منذ فجر التاريخ أو منذ التاريخ القديم إلى يومنا هذا، وهو التراكم العمودي للشغل، وأن أضيف إليها عمليات الإنتاج التي يمر بها أي منتج منذ كونه مادة خاما إلى تصديره سلعة جاهزة للاستهلاك، وهو التراكم الأفقي؛ لأعياي البحث.

إذن، فلولا العمل لعاش الإنسان بدائيا، بل لانقضت البشرية منذ عهد بعيد. وهكذا، فالعمل البشري هو الذي يقف وراء حياة الرخاء والرفاهية التي تنعم بها البشرية. أما حياة البؤس والشقاء التي يعاني منها الكثير، فالمسؤول عنها ليس الشغل في حد ذاته، إنما العلاقات التي تنظم الشغل بين الناس أو الظروف التي يتم في كنفها الشغل. أي أن أطماع البشرية والنزوع نحو السيطرة والاستغلال، هو الجهة المسؤولة عن البؤس الاجتماعي بشتى أشكاله. يضاف إلى ذلك، الخضوع الإرادي للأمر الواقع من طرف الضحية أو ما يدعوه المرحوم (مالك بن نبي) بـ "القابلية للاستعمار". فالشغل إذن، قيمة سامية وسلوك محمود ومطلوب في كل الأحوال، بل وضروري للحياة البشرية واستمرارها ورفيها كما قلنا.

4- أبعاد الشغل السياسية، الخلقية والدينية عند ابن خلدون بشكل خاص:

يرى ابن خلدون أنه كلما كان المجتمع بدويا؛ كلما اشد تكافل أفراد للحصول على الضروري من القوت وللدفاع عن الذات، فتقوى العصبية نواة المجتمع والدولة عند ابن خلدون وكلما كان المجتمع حضريا؛ كلما تزايدت الصنائع وانتشر الرخاء للوصول إلى طور الترف والبذخ. فتضعف العصبية ويتراخى الاتحاد بين الأسر أو القبائل البدوية، فتصير الدولة فريسة سهلة لبدو آخرين.

فإذا كان الترف وهو عامل اقتصادي مؤذنا باختيار الدولة؛ فهل للاقتصاد تأثير في نشأة العصبية أي في نشأة الدولة أيضا في نظر ابن خلدون؟.

إن النظرة السطحية لفكر ابن خلدون، تجعلنا نظن أن العامل الأساسي أو الوحيد في نشأة العصبية عنده، وهي القوة الفاعلة المحركة لنشأة الدولة، هو العرق أي الأصل الدموي التي تنتسب إليه القبيلة ومنه تنحدر. هل هي من بني فلان أو بني فلان؟ بينما التحليل العلمي للفكر الخلدوني يجعلنا ندرك أن الظروف الاقتصادية القاسية التي يحياها البدو، هي التي تدفعهم إلى التكاتف والتعاون من أجل تلبية الحاجات الضرورية، من مأكل وملبس ومأوى. فأفراد القبيلة متماسكون للدفاع عن أراضيهم وعن أموالهم. ثم لا يلبثون أن يتحدوا مع قبائل أخرى مجاورة، في تحالف سياسي من أجل تجاوز قساوة العيش وشظفه بالتوسع واستغلال الأراضي الخصبة، فتتوسع العصبية. أما إذا اختفى الدافع المعاشي عند تحول هؤلاء البدو إلى حضر إثر انتصارهم على الدولة السابقة المنهارة، وإثر انتقالهم إلى حياة الترف والبذخ شيئا فشيئا؛ فإن هذه العصبية تتلاشى ويحل محلها النزاع والصراع

الداخلي بين طبقة مستغلة تتكون من الأسرة أو الأسر المالكة الحاكمة الإقطاعية وطبقة عاملة كادحة مستغلة، مما يمكن تسميته بـ "الصراع الطبقي" عند الماركسيين.²⁵

يقول أستاذنا الفاضل المرحوم عبد المجيد مزiane حول عصبية ابن خلدون: "لو" تصوّرنا أمة عادلة على رأسها إمامة عادلة، لما كانت هناك عصبية جهوية، لأن تكتل الأعراق والمجموعات الثقافية، لا يقع بسبب أعراف أو ثقافات لها شخصيتها، ولكنه يقع على أساس المدافعة عن الحقوق المهضومة وانتشار اللامساواة. وقد تُطابق هذه التكتلات الجهوية اجتماع نفس السكان المنتسبين إلى عرق ما، حول قوة عسكرية منهم للثورة والمغالبة".²⁶

وقد طبق (ابن خلدون) نظريته في تطور الدولة منذ نشأتها إلى انهيارها وهدى تأثير العامل الاقتصادي في كل ذلك، في بحوثه التاريخية. من ذلك، بحثه عن تاريخ غرناطة فهو يقسمه إلى المراحل الواردة عنده في "المقدمة" وهي: مرحلة نشوء الدولة وتتميز بالتقشف وشظف العيش في عهد مؤسسها محمد الأول الذي استطاع أن يؤسسها اعتمادا على عصبية بدو بني مرين القادمين من المغرب. ثم تأتي مرحلة التنظيم والاستقرار، حيث تزدهر الحياة الفنية والعلمية والتفنن في البناء، اللباس، الغذاء. وهذا في عهد محمد الثاني الذي يواجه نزاعا داخليا من عصبية الأولى التي تطلب الاشتراك في الحكم ونزاعا خارجيا من تحالف المسلمين المغاربة مع الإسبان (حكام اشبيلية، قرطبة والمغرب)، حيث كانوا يشنون عليه هجوما متكررا. ثم تأتي مرحلة التقليد والجمود، حيث يقل الإنتاج وتكثر المطالب ويشتد ضغط الجيش على السلطان وتنحل العصبية ومعها الدولة. ثم تأتي مرحلة نهاية الدولة في عهد محمد الخامس. ويلاحظ أن ابن خلدون مات قبل سقوط غرناطة. لكنه كان يتوقع سقوطها الحتمي، حيث كان يثق في ثبات القوانين الاجتماعية وفي قوة الحتمية التاريخية التي اكتشفها قبل الكثير من فلاسفة التاريخ والحضارة،²⁷ قبل فيكو، كوندروسيه، هيغل، ماركس، تويني وغيرهم. وهكذا، يتبين لنا إلى أي مدى لعب الاقتصاد دورا في تكوين العصبية وتطورها وانحلالها وزوالها عند ابن خلدون.

فإذا كان لعامل الاقتصاد كل هذا التأثير في قيام الدولة وانهيارها أي في سياسة العمران؛ فهل للاقتصاد دور في تشكيل السلوك الخلقي لدى البدو والحضر؟

يتعرض ابن خلدون لتأثير الحياة المعيشية في الأخلاق كسلوك فعلي، وليس كقيم نظرية مثالية في الفصل الثاني من كتابه الأوّل (أي المقدمة) بصفة خاصة. فيقول بأن السلوك الخلقي ناتج عن طبيعة الحياة الاجتماعية الاقتصادية ومستوى المعيشة للجماعة وكلما كان هذا المستوى أقرب للطبيعة وألصق بالأرض وفي حدود الضرورة؛

²⁵ مزiane عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 347.

²⁶ مزiane عبد المجيد، المرجع نفسه، ص 346.

²⁷ الصغير، مرجع سابق، ص ص 65-66.

كان السلوك خير²⁸ فاضلا حميدا يتمثل في العفة، القناعة، المروءة، الشهامة، الشجاعة، الإيثار والحياء وكلما كان مستوى المعيشة أبعد عن الطبيعة وعن الأرض ويتعدى الضروري من المعاش إلى الكمال وصولا إلى الترف والبدخ؛ كلما كان السلوك شرا، رذيلا مذموما يتمثل في الطمع، الخداع، الأنانية، ذهاب الحشمة، الجبن والتبذير. و حياة البادية هي الوسط الملائم لصفات الخير والفضيلة. بينما حياة الحضر، ولا سيما عند بلوغها القمة، هي الوسط الملائم لصفات الشر والرذيلة.

وهذا، لأن حياة البادية تجعل الفرد عضوا يعتمد وجوده على الجماعة من تحصيل للقوت ودد²⁹ للعدوان. فهو بدوها معرض للهلاك، إذ لا يستطيع أن يستصلح الأرض لوحده وأن يحقق بمفرده الأمن لنفسه وأسرته. لذا، فإنه يتخذ من بقية أعضاء القبيلة إخوانا له، له مالهم وعليه ما عليهم. ومن هنا، ينشأ لديه التمسك بقيم الفضيلة تتوسخ هذه القيم في عتق³⁰ به.

أما حياة الحضر، حيث الصنائع المختلفة والكثيرة التي تتعدى الضروري إلى الكمال والثانوي، مما يجعل ساكنيه ينتقلون من النمط الطبيعي الملتصق بالأرض والرعي إلى النمط الاصطناعي، فإنها تجعل الفرد يستغني تقريبا عن غيره تدريجيا. فتتلاشى روح الأخوة التي كانت تربطه بأفراد القبيلة فتشتت العصبية وتنحل. فنشأ عنده الخصال الذميمة وترسخ هذه الخصال بتعاقب الأجيال.²⁸

إذن، فالاقتصاد يلعب دورا فعلا في تشكيل السلوك الخلقي لدى الجماعة. ومن هنا، نلاحظ أن ابن خلدون قد سبق الاتجاه الاجتماعي المعاصر في تفسير الأخلاق والذي يتزعمه (دور خايم) وقبله المادية التاريخية. كما سبق الاتجاه المادي الذي يتزعمه (نيتشه) والمادية التاريخية أيضا. كما سبق (ليفى برون) و(ليفى استراوس) في تناول الوضعي للظاهرة الخلقية.

لكن، هل نفهم من ذلك أن ابن خلدون فيلسوف مادي مثل (ماركس) و(نيتشه) يرد الإيديولوجيا والعقيدة الدينية السائدة إلى ظروف الناس الاقتصادية والاجتماعية؟ المسلم، السني³¹ الأشعري؟

هيهات! إنه من الخطأ الكبير وضع ابن خلدون في خانة المفكرين الماديين. إنه اقترب منهم في تفسيره العلمي للمعاش وما يتعلق به من جوانب العمران البشري، كباحث منقّب يلاحظ ويقدم فرضيات ويتحقق منها بجمع الشواهد من التاريخ ومن محيطه الاجتماعي بالأندلس وشمال إفريقيا، منتهيا إلى تدوين نتائج البحث بكل روح وضعية موضوعية. أما موقفه من قيمة المعاش وتنظيمه وتوزيعه ومدى مسؤولية الإنسان في كل ذلك؛ فهو موقف يستند إلى خلفية روحية دينية إسلامية سنية أشعرية صرفة.

²⁸ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 123-125.

إنه يؤمن بالمبدأ الأول الذي ينطلق منه التنظيم الاقتصادي في الإسلام، وهو الاستخلاف. أي أن المال مال الله والإنسان مستخلف عليه. فهو مسؤول أمام ربه عن كيفية تحصيله وعن طرق إنفاقه. قد سخّر الله تعالى الكون وما حوى من جماد، نبات وحيوان للإنسان من أجل استثماره واستعماله في حدود ما يحتاج إليه، أي في حدود الفطرة. وما تجاوز الحاجة؛ عليه أن يعطيه لذي الحاجة. فلا يجوز له التبذير والإسراف. ولا يجوز أن يعيش في رخاء وترفيه إخوانه من المسلمين يتضوّرّون جوعاً.

وإذا كان الله تعالى قد فضّل بعض الناس على البعض الآخر في الرزق المادي وفي المركز الاجتماعي، فمن أجل أن يخدم البعض البعض الآخر، بما يكفل مصلحة الخادم والمخدوم بدون ظلم. "فالناس سواسية كأسنان المشط" و"إن أكرمكم عند الله أتقاكم". ومن هنا، يجب توطيد العدالة بين الناس بالإضافة إلى إشاعة الإحسان، حتى لا تختل الموازين فيما بينهم، وينشب النزاع الذي يتطور إلى صراع، مما يقضى على الدولة.

كل هذه العناصر التي تميز التنظيم الإسلامي للمعاش أو أغلبها - على الأقل - نجده في مقدمة ابن خلدون، مما يبعده عن التيار المادي المعاصر كل البعد. وإذا كان لابد من الاستشهاد بفقرات من مقدمته، فيلجأ القارئ الكريم ما يلي: "اعلم أن الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى كبره، والله الغني وأنتم الفقراء. والله سبحانه خلق جميع ما في العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه فقال: "خلق لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه. وسخر لكم البحر وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام" كثير من شواهد. ويد الإنسان مبسطة على العالم وما فيه، بما جعل الله له من الاستخلاف. وأيدي البشر منتشرة. فهي مشتركة في ذلك وما حصل عليه يد هذا، امتنع عن الآخر إلا بعوض".²⁹ ويقول: "والله تعالى يرزق الغاصب والظالم والمؤمن والكافر برحمته وهدايته من يشاء (..) قال تعالى: "فابتغوا عند الله الرزق". والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه. فالكل من عند الله".³⁰

كما أن تصنيف ابن خلدون لخصال الخير والشر عند مقارنته بين البدو والحضر، تدل على خلفيته الروحية الدينية الإسلامية. ففي ميدان المعاش، نجده يعتبر القناعة بالقليل والعفة عند البدو خيراً، والإسراف والتبذير عند الحضر شراً. كما أن الإيثار عند البدو خير بينما الأناية عند الحضر شرو كذا التعاون عند البدو والتنافر عند الحضر. فمعيار السلوك الخلقي عنده إسلامي محض.

وفي مجال الحديث عن موضوع تأثره بالفكر الإسلامي، لا بأس بعرض كلماته هذه حول تأثير الأخلاق في السياسة: "إذا تأذن الله بانقراض الملك من أمة، حملهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طرقها،

²⁹ ابن خلدون، مرجع سابق، ص 380.

³⁰ ابن خلدون، المرجع نفسه، ص 381.

فتفقد الفضائل السياسية منهم جملة ولا تزال انتقايص، إلى أن يخرج المملك من أيديهم ويتبدل به سواهم ليكون نعيًا عليهم في سلب ما كان الله قد آتاهم من الملك، وجعل في أيديهم من الخير. "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمرناها تدميرا" واستقريء ذلك وتتبعه في الأمم السابقة تجد كثيرا مما قلناه ورسمناه والله يخلق ما يشاء ويختار".

وعليه، يتبين لنا بوضوح أن ذهنية ابن خلدون العلمية الوضعية في تحليله لوقائع العمران لا تتناقض عنده مع الإرث الديني الإسلامي السني والأشعري الذي يميزه عن غيره من مفكري الغرب المعاصرين.

الخاتمة:

وهكذا، يتضح أن (ابن خلدون) عالج موضوع العمل بمقاربة تاريخية اجتماعية وصفية، قبل (دوركايم)، (ماركس)، (آدم سميث)، (فريدمان) وغيرهم. وهذا، في وقت كان المفكرون فيه يتناولونه من زاوية خيالية طوباوية مثالية. وهذا من خلال حديثهم عن السياسة أو الأخلاق. فتمخضت دراسته عن نتائج قيمة اقتصادية واجتماعية من زاوية علمية معاصرة.

ولكن، مع الإقرار بإعطائه للشغل والمعاش أبعاده الروحية الخلقية والدينية التي يستحقها، باعتباره مفكرا مسلما مغاربا، سنيا وأشعريا. وهو بذلك يتفق مع مفكري الغرب المعاصرين في جوانب، ويختلف عنهم في جوانب أخرى. إنه مفكر سابق لعصره وابن لبيئته الاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. ابن خلدون عبد الرحمن، تاريخ ابن خلدون الجزء الأول (المقدمة)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت (بدون تاريخ).
2. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، تونس والجزائر 1984.
3. بدوي عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984.
4. الزيات كمال عبد الحميد، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001.
5. الصغير ابن عمار، التفكير العلمي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978.
6. صليبا جميل، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1974.

7. فريدمان جورج ونافيل بيار، رسالة في سوسيولوجيا العمل ج1، منشورات عويدات وديوان المطبوعات الجامعية، بيروت والجزائر 1985.
8. مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

Références en langue française :

1. Julia Didier, Dictionnaire de philosophie , Librairie Larousse, Paris 1978.
2. Marx Karl, Œuvres Choiesies 1,Gallimard, Paris 1971.

الصناعة السياحية ودورها في التنمية المستدامة

د. العيد محمد

أستاذ محاضر - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم

الملخص:

يتناول البحث موضوع الصناعة السياحية ودورها في خدمة التنمية المستدامة وكذا في إشباع رغبات المستهلك من المنتج السياحي على حد سواء. والهدف من هذه الدراسة، هو العمل على تكريس سياسة سياحية متطورة، وكيفية تقديم منتج سياحي في وعاء نظيف وبأقل التكاليف، بغية إرضاء المستهلك وإغرائه بطريقة جذابة من شأنها أن تجعله يطلب المزيد ويتعلق بهذه المنفعة السياحية ليعاود الطلب مرارا وتكرارا؛ ولا بد أيضا من إعطاء نظرة جميلة وإبراز صورة واضحة وذات مصداقية للمنتج السياحي، الذي تقوم المؤسسة بتقديمه للمستهلكين بمختلف أذواقهم وعاداتهم؛ وفي هذا الإطار، نجد أن هناك آليات للقيام بإعطاء الصورة الواضحة للتسويق السياحي، ويكون هذا عبر استخدام وسائل متنوعة كالإعلانات الهادفة والنظيفة قصد تنشيط هذه الآليات في تقديم الخدمات السياحية.

ومن الأهمية بمكان، لا بد من العمل بكل جهد قصد أخذ المكان المناسب في مجال تقديم الخدمات المثلّي وإعطاء المنتج السياحي اللائق للمستهلك بهدف دفع عجلة الصناعة السياحية ومنه التنمية المستدامة نحو التقدم، وهذا بطبيعة الحال ليس من السهل القيام به في عصر العولمة واقتصاد السوق الذي لا يعرف إلا القوى في مجال الترويج وجلب المستهلك.

وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، بحيث تكون الغلبة في نهاية المطاف، لمن يفرض نفسه في السوق بكل شراسة ويقدم ما لديه من عبقرية وحرفية في ميدان التسويق السياحي، وهذا في جو من المنافسة الشديدة والنظيفة.

الكلمات الدالة: التسويق السياحي، التنمية المستدامة، الصناعة السياحية، المنتج السياحي، منظمة السياحة العالمية، المنافسة، المواصلات والاتصالات.

Résumé:

La recherche porte sur le sujet de l'industrie touristique et son rôle pour le développement durable, au profit du consommateur du produit touristique.

Le but de cette étude est de consacrer une politique du tourisme développée, et de fournir des produits touristiques dans un ustensile propre et avec des coûts abordables, afin de satisfaire le consommateur et de l'attirer par des moyens intéressants et plus attractifs pour qu'il revienne à plusieurs reprises demander les services proposés.

Dans ce contexte, nous constatons qu'il existe des mécanismes pour donner une image claire du marketing touristique, en utilisant une variété de méthodes et de moyens, afin d'activer ces mécanismes quant aux prestations de services en matière du tourisme.

Il est important que nous devrions travailler très dur afin de prendre place dans la prestation des meilleurs services et de donner des produits de consommation touristique et ce, en vue de promouvoir le développement durable, ce n'est évidemment pas facile à faire dans l'ère de la mondialisation et de l'économie de marché qui ne connaît que le plus puissant dans le domaine de la publicité pour promouvoir l'industrie touristique en attirant d'avantage le consommateur.

En fin de compte, le plus valable des concurrents reste sur le podium du marketing et s'impose sur le marché avec férocité et professionnalisme, dans un climat de concurrence intense et propre.

Mots clés: Le marketing touristique, le développement durable, l'industrie touristique, le produit touristique, l'organisation mondiale du tourisme, la concurrence, le transport et les communications.

مقدمة:

في الآونة الراهنة وفي ظل العولمة الزاحفة في كل الاتجاهات وفي شتى الميادين، تواجه بلدان العالم أوضاعا اقتصادية واجتماعية، تتطلب انفتاحا على العالم الخارجي والتعاون فيما بينها طلبا للتكامل الاقتصادي واستعمال التكنولوجيا وتبادل التجارب في ميدان التجارة والأعمال، وهذا قصد التملص من برائين التخلف وما تخلفه من آفات ومخاطر على فئات المجتمع.¹

ولعل من أهم السياسات المسطرة لدى مختلف الدول هو التنوع في قطاعات الاقتصاد وعدم الاتكال على قطاع دون غيره، وهذا حتى لا يتم إنهاك قوى الاقتصاد من إمكانات وثروات يعتمد عليها في اتجاه التنمية المستدامة.

لأجل إعطاء هذه التنمية طابعها البناء، فلا بد من التوسع في مجموعة من الخيارات لإشباع رغبات المستهلكين، وهذا ما يجعل القطاع السياحي يفرض نفسه بنفسه ليصبح من أبرز القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها تلبية هذه الخيارات المطروحة.

¹ صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص. 417.

إن ترقية الصناعة السياحية هي خيار من أهم الخيارات التي لا تتطلب الكثير من الثروات والإمكانات المادية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، هي صناعة لا تفرز الفضلات، حيث يقال عنها أنها صناعة بلا مداخل ولا نفايات مادية، بمعنى أنها صناعة إيكولوجية صحية، مدرة للثروة، تمتص البطالة وتخدم التنوع الثقافي والحضاري. **أهمية الدراسة:** للصناعة السياحية الدور الكبير في التنمية المستدامة؛ وعليه، فهي منتجة للعملة الصعبة وممتصة للعمالة التي تنتشر مع الوقت وتتكاثر دون توقف نظرا للانفجار السكاني.

الإشكالية: أصبحت الصناعة السياحية من متطلبات العصر، إذاً لا تحتاج إلى استخراج المواد الأولية من باطن الأرض لاستغلال هذا القطاع الحيوي، لذا تعمل الدول على ترقية هذه الصناعة وتطويرها لكي تتماشى مع متطلبات السياحة العالمية، وهذا بالاعتماد على المعايير الدولية من حيث البنى التحتية والمتطلبات الضرورية لجعل هذه الصناعة ترقى إلى المستوى المطلوب؛ وهكذا طرح الإشكالية صاغ بالشكل التالي:

ما هي مكانة الصناعة السياحية في الاقتصاد الوطني وما أثرها على التنمية المستدامة ؟

قصد إثراء البحث، يتم الاعتماد على المنهج التاريخي، الوصفي والتحليلي قصد الوصول إلى النتائج المرجوة.

1. تعريف السياحة:

من حيث الجانب اللغوي، هي ذلك النشاط الذي من شأنه أن يخدم المسافر ويؤمن له الرفاهية عبر التنقل من مكان إلى آخر بعيدا عن مقر إقامته لمسافة تقدر بثمانين كيلومتر على الأقل.²

1.1. مفهوم السياحة من حيث الجانب الاقتصادي:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تدر العملة الصعبة لخزينة الدولة وتغذي الاقتصاد الوطني كما أنها تعمل على امتصاص البطالة واحتواء الموارد البشرية لصالح المجتمع، لذا فإن غالبية بلدان العالم بدأت تنظر إلى هذا القطاع على أساس أنه القلب النابض للاقتصاد، بحيث أصبح هذا الاقتصاد يعتمد على الصناعة السياحية وينظر إليها نظرة تفاؤل نحو المستقبل.

إن هذه الصناعة هي نعمة أمام التحديات التي تنفثها القطاعات الصناعية الأخرى كقطاع الصناعات الثقيلة أو الخفيفة وكذا الصناعات الكيماوية أو الهيدروكربونية التي هي غالبا ما تكون نقمة لا نعمة وهذا بسبب الاعتماد الكلي عليها فتخلق نوعا من عدم التوازن في قطاعات الاقتصاد الوطني.

² حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة (UNWTO)

2.1. لمحة تاريخية عن السياحة:

من الصعب تحديد المرحلة البدائية للسياحة عبر العصور، فهي ظاهرة ظهرت مع ظهور البشر على الأرض، وإن هذه الظاهرة، كمفهوم اقتصادي ونشاط اجتماعي، بدأت منذ عصور النهضة وبداية الثورات الصناعية، الزراعية والحرفية وغيرها، في المجتمعات الغربية.³

في مرحلة العصور القديمة بدأ هذا النشاط يتبلور عند بداية الحركة التجارية أثناء رحلة الشتاء والصيف، وإثرها صارت التنقلات، وكان أبرزها تلك التي بدأت عبر طريق الحرير التاريخي من بخاري إلى سنغافورا على سبيل المثال، ثم توسع هذا النشاط وازدادت حيويته ولم يقتصر على الرحلات التجارية بل تشعب ووصل الحد إلى الأهداف الاستكشافية والمراحل التوسعية.

بدأت الحركات والتنقلات بادئ ذي بدء بالوسائل البدائية مروراً بوسائل نقل حديثة إلى أن توصل العلم والتكنولوجيا إلى استعمال وسائل أسرع كالنقل البحري والجوي، وهكذا صار الإنسان يسافر حتى وصل به الأمر إلى السفر في رحلات سياحية إلى الفضاء، أو ما يسمى بالسياحة الفضائية.

تعتبر السياحة اللبنة الأساسية للتنمية المستدامة، فهي من القطاعات الاقتصادية القليلة التي تنمو بوتيرة ملحوظة بحيث أنها تدفع عجلة الاقتصاد الوطني في البلدان النامية، وكذا في الدول المتقدمة إلى أشواط بعيدة نحو المستقبل الزاهر؛ والصناعة السياحية تخلق وظائف لشرائح مختلفة للمواطنين دون استثناء، فهي تمتص البطالة وتعمل على تثقيف المجتمع باحتكاكه مع مختلف الأفكار التي تأتي من قوميات متنوعة.

إن الاقتصاد السياحي يهتم بكل الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تترتب عن القطاع السياحي، ودراساتها من كل حيثياتها وتفصيلها مع الإحصائيات والآليات التي يتم الاعتماد عليها، ويكون مصدرها الأول والأساسي هو الواقع العملي المعاش.

هناك العديد من الدول التي تخصص في نوع معين من الصناعات، فنجد على سبيل المثال أن هناك دولاً تخصص في صناعة الأدوية، وغيرها في صناعة الكمبيوترات وأخرى في الصناعة السياحية.

إن من خصائص الصناعة السياحية أنها قطاع حيوي يلتقي مع قطاعات أخرى ويمدها بما تملكه من طاقات وإمكانات، فالقطاع السياحي مشلّمه مثل الدينامو في السيارة، فهو إذاً يعمل على تحريك وإعطاء الحيوية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وعليه فإن قوة القطاع السياحي تبعث الروح والنشاط في كامل الاقتصاد الوطني، والعكس بالعكس؛ وخير مثال على هذا، تلك الدول التي تتقن الصناعة السياحية كالصين وتايلاند وسنغافورة⁴

³ فيصل احمد يونس، الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص. 11.

⁴ سنغافورة، دليل فودورز السياحي، الدار العربية للعلوم، سنغافورة، 1991، ص. 33.

التي يتوافد إلى أراضيها سنويا الملايين من الزوار الذين يطلبون المنتج السياحي قصد إشباع رغباتهم المادية والمعنوية، وبدورهم يعطونها المزيد من النشاط الاقتصادي.

3.1. أنواع السياحة:

يمكن سردها حسب معايير مختلفة:⁵

- 1- حسب معيار الأشخاص المسافرين: نفرق هنا بين السياحة الفردية التي يقوم بها فرد أو اثنان أو عائلة معا، وبالمقابل نجد السياحة الجماعية مثل الرحلات الرسمية التي تنظمها وكالات السفر وغيرها.
 - 2- حسب معيار نوع وسيلة النقل المستعملة في السفر، وفي هذا الصدد نذكر ما يلي:
 - سياحة برية: والتي تستعمل فيها وسائل النقل البرية (السيارات، الأحصنة، الإبل..)
 - سياحة بحرية: وتستعمل فيها وسائل النقل البحرية مثل السفن، العبّارات وغيرها..
 - ج- سياحة جوية: تعتمد على وسائل نقل جوية بمختلف أحجامها، صغيرة كانت، أم كبيرة.
 - 3- حسب معيار السن: سياحة الشباب، سياحة متوسطي الأعمار، سياحة كبار السن..
 - 4- حسب معيار الموقع الجغرافي، وفي هذا الصدد نذكر ما يلي:
 - السياحة الإقليمية: يكون التنقل بين مختلف الدول الإقليمية (دول المغرب العربي، دول الساحل..)
 - السياحة الداخلية: تكون داخل حدود البلد بحيث يتنقل المواطنون لزيارة المواقع الأثرية أو قصد الاستجمام والترفيه عن النفس.
 - السياحة الدولية: تكون عبر الدول والقارات، أو بمعنى آخر خارج حدود الوطن؛
- إضافة إلى هذه المعايير يمكن أن نجد أنواعا أخرى كسياحة الهوايات الرياضية، السياحة العلاجية، السياحة الثقافية وغيرها من السياحات التي زادت وتعددت نتيجة تطور وتحديث وسائل النقل وتنوع البنى التحتية.
- علاقة السياحة بالعلوم الاقتصادية: يتأثر القطاع السياحي ويتفاعل مع العلوم الأخرى ولعل من أهم هذه القطاعات التي تتفاعل مع السياحة هو الاقتصاد ومختلف فروعها.

4.1. تأثير السياحة بالاقتصاد:⁶

إن السياحة نشاط اجتماعي، له جوانب مختلفة، وأهمها هو الجانب الاقتصادي، فالسياحة تعمل على توفير الطمأنينة والراحة للمواطنين، عبر إشباع رغباتهم المادية والمعنوية، وهذا من خلال استغلال الموارد الطبيعية والمناخية المتاحة.

⁵ زيد سليمان العبوي، السياحة في الوطن العربي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.20

⁶ منثى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الورق للنشر، عمان، 2001، ص.101

إن الصناعة السياحية تعمل على تكوين المنتج السياحي القابل للاستهلاك، وهذا عبر التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج بعضها مع البعض، قصد توفير الخدمات السياحية.⁷

للسياحة الكثير من الآثار على الاقتصاد، فمنها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر:

فيما يتعلق بالآثار المباشرة للسياحة على الاقتصاد الوطني نجد:

- الأثر على تكوين فرص العمل واستخدام العمالة، ومنه السعي على امتصاص البطالة،
- تمويل خزانة الدولة بالعملة الصعبة أو العملة الوطنية، كما أن هناك آثار أخرى على الدخل الوطني وعلى ميزان المدفوعات ومن ثم إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المواطنين داخل الوطن.

أما فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة للسياحة في الاقتصاد الوطني فنجد:

- الآثار التي تعمل على تنمية الهياكل القاعدية والبنى التحتية،
- الآثار التي تعمل على تنمية التراث التاريخي والحضاري،
- الآثار التي تساعد على تنشيط الدخل الوطني،
- الآثار التي تعمل على زيادة حركة الإنتاج والإنتاجية،
- الآثار التي تعمل على زيادة مردودية الاستثمارات.

5.1. تأثير الاقتصاد بالسياحة:

إن القاعدة الأساسية للنهوض بالصناعة السياحية والمركز الهام لها هو الاقتصاد المتين، فلا بد إذاً أن تمتلك البلاد البنى التحتية وكذا المرتكزات المادية والتنظيمية، وكل وسائل الإنتاج الضرورية لإعطاء المنتج السياحي الفعال؛ وبالتالي فلا يمكن أن تتحقق الصناعة السياحية في ظل اقتصاد منهك ومتخلف، بمعنى أن المواطن يسعى بادئ ذي بدء إلى إشباع رغباته الأساسية كالأكل والمشرب والملبس والتعليم والعلاج ثم يتفرع بعدئذ إلى السفر طالبا الرفاهية والترفيه في حالة ما إذا استطاع إلى هذا سبيلا.⁸

بكلام آخر، إذا كان الجانب الاقتصادي للمواطن هش، فلا يمكنه أن يصل إلى الرفاهية، ذلك أن المستهلك يسعى إلى اقتناء السلع الضرورية التي تنصهر متطلباته بحيث تكون من أولوية أولوياته، ومن ثم يتفرع إلى إعارة الاهتمام إلى السلع الكمالية التي تقع في أسفل المتطلبات.⁹

⁷ Kotler, philip, marketing management: analysis planning and control NY, Prentice Hall, 5th ed., 1984 p.445

⁸ مثنى طه الحوري وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص. 102.

⁹ حسين عمر، نظرية القيمة، دار الشرق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، 1982، ص. 16.

فالسياحة كونها من الحاجات الكمالية، فمن الطبيعي أنها متعلقة بدخل الفرد، بمعنى أنه كلما كان دخل الفرد عالياً تمكن من اقتناء السلع والمتطلبات الكمالية، وكلما كان دخله متدنياً فهو يكتفي فقط بالحاجات الضرورية ويتفادى الكماليات.

وعليه، فإن الاقتصاد يؤثر بشكل فعال ومباشر في القطاع السياحي من خلال الطلب والعرض، وهذا ما يمكن فعلاً التحري منه وملاحظته، ففي فترة الرخاء الاقتصادي للبلد يزداد النشاط السياحي حيوية؛ وبالمقابل، في لحظات الكساد الاقتصادي يتراجع النشاط السياحي وتنقص فعاليته وحيويته مثله مثل الزئبق الذي يتأثر بالبرودة في فصل الشتاء هبوطاً إلى المرتبة السفلى من مقياس الحرارة، أما في فترات الصيف فيتأثر بالحرارة صعوداً ليصل إلى أعلى مستوى من هذا المقياس.

إن الصناعة السياحية تعتبر من الصناعات الأكثر تعقيداً، فهي في ترابط مستمر وتعاون دائم مع العديد من الفاعلين، وعليه فهناك عوامل مختلفة لا بد من توافرها ولعل من أهمها: مستتب يوم من الراحة والاستجمام للجميع، البيئة الطبيعية، المناخ الطبيعي، المناخ السياسي والأمني، التجهيزات والمعدات وكذا الخدمات مع كل فئات الزبائن والمستهلكين، البنى التحتية (طرق عادية وسيارة، فنادق، مطاعم، وسائل نقل ممتازة..)، ملاحه جوية منتظمة وتنافسية، صناعة تقليدية، عوامل ترفيهية، معاملة ممتازة واستقبال لائق، تكوين مهني لكافة العناصر الفاعلة.

إن كل هذه العوامل لا بد أن تكون على أعلى المستوى المطلوب ومخطط لها بكل حرفة وعناية، فإذا ما تحقق هذا، فإن الصناعة السياحية في هذه الأماكن المفضلة لدى الزوار السائحين تصبح، لا محالة، المساهم الأول في تطوير كل قطاعات الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.¹⁰

2. الصناعة السياحية وأهميتها الاقتصادية:

تحتل السياحة المكان الأفضل ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني، فهي تعتبر القطاع المفضل الذي يخدم التنمية المستدامة من كل النواحي ويدر أرباحاً بأقل التكاليف الممكنة، فهذه الصناعة تعمل على الرفع من مستوى النمو الاقتصادي وهذا من خلال امتصاص البطالة واستعمال العمالة، بتوفير مناصب شغل كافية للعدد الكبير من طبقات المجتمع.¹¹

إن الهدف الأساسي من إقامة مشاريع سياحية وتكوين الإطارات المهنية في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني، يشكل اللبنة الأساسية للوصول إلى تنمية شاملة عبر تغطية معتبرة للنقص الذي تشهده الثروات

¹⁰ مثبطه الحوري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

¹¹ منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص. 21.

الطبيعية، للفروقات التي لا بد وأن تنتهي مهما طال أمدها بينما يبقى القطاع السياحي معزلاً صامداً أمام كل التحديات.

أصبحت هناك اعتبارات حول اتخاذ إجراءات لتنمية النشاط السياحي، ولعل من بين هذه الاعتبارات هو الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، ذلك أن هذا القطاع الحيوي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، كونه مؤزراً من موارد العملة الصعبة التي لها دور في إنعاش ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحريك الركود الاجتماعي والثقافي عبر الحركات الدائمة للسياحة.

فالصناعة السياحية تخلق ثروة معتبرة تعود بالفائدة على المواطن من خلال زيادة وتفعيل النشاط الاقتصادي، ذلك أن السلع يدفع من الضرائب والرسوم علاوة على مدفوعاته من اقتناء المنتج السياحي، فإن هذا الزائر يساعد بشكل غير مباشر في تمويل البنى التحتية للاقتصاد الوطني ويعمل على تنشيط الخدمات الأخرى من الاقتصاد.

1.2. التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية الشاملة:

إن التنمية السياحية تتطور نظراً للدور الذي تلعبه على مستوى التنمية الاقتصادية، التي بدورها تساعد على توفير البنى التحتية والإمكانات المادية وغيرها، قصد تنشيط وتفعيل القطاع السياحي؛ فالعلاقة بين التنمية السياحية والتنمية الشاملة علاقة تناظرية ووطيدة، فكلتا هما تكملان بعضهما البعض، بحيث أنهما تمثلان وجهين لنفس العملة، ألا وهي الاقتصاد الوطني.¹²

فالصناعة السياحة تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الأجنبي وهذا الدخل يعود بالخير والمنفعة على الاقتصاد الوطني، فتنتعش حركة الملاحة ووسائل النقل الأخرى والمعاملات البنكية والنشاط التجاري والخدمات المنتجة المتنوعة التي تشبع رغبات مختلف شرائح المجتمع.

فالنشاط السياحي يعمل على تحسين نمط الحياة الاجتماعية للمواطنين، وهذا بإيجاد فرص عمل لهم، فيتم عندئذ حل جزء من البطالة والحد من وطأتها، هذه البطالة التي هي بمثابة الفيروس الذي يضر بالمجتمع، فتزداد آفاته الاجتماعية كالسرقة والفساد والمنظمة من أثر التفكك والركود وعدم القيام بأي نشاط حيوي للمواطن في هذا المجتمع.

2.2. الاستثمار السياحي:

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي يستثمر فيها المستثمرون رؤوس أموالهم،¹³ فهو قطاع ليس كغيره من القطاعات التي تتطلب التكنولوجيا العالية كالصناعات البتروكيمياوية وقطاعات الاتصالات.

¹² أحمد محمد مقابلة، صناعة السياحة، الإسكندرية، 2007، ص. 72

¹³ صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 198

إن المستثمر في القطاع السياحي يبدأ بوضع البنى التحتية الأساسية كالفنادق وتكوين الإطارات المؤهلة لخدمة وتطوير هذا القطاع.

وإن باقي البنى التحتية والإمكانات المادية وغير المادية فهي متروكة على عائق الدولة المضيفة كالأمن والملاحة ووسائل النقل والطرق وغيرها، وأما الجبال والبحار والفيافي فهي هبة من هبات الطبيعة؛ وخير دليل على هذا الاستثمار هو وضع اللبنة الأساسية لفندق ذي سمعة عالية مثل فندق شيراتون.

إن الاستثمار لا يحتاج إلى تقنية عالية لتشييده مثل الصناعات الأخرى، وهو ليس كغيره من القطاعات كقطاع الري أو القطاع الفلاحي اللذين يتأثران بالمناخ والمؤثرات الطبيعية المختلفة.

رغم كل هذه الجوانب، إلا أن الاستثمار السياحي هو من الأنشطة الواعدة بإعطاء الفرص الكبيرة من الشغل وتحقيق العوائد المالية المعتبرة،¹⁴ وعليه نرى أن الدول تسعى لجلب المستثمرين إلى هذا النوع من القطاعات.

3.2. محددات الاستثمار السياحي:

تتأثر الصناعة السياحية أو بالأحرى الاستثمار الصناعي بمحددات يمكن أن نذكر بعضا منها على سبيل الحصر.¹⁵ الموقع الجغرافي وطبيعة الاستثمار.

إن طبيعة وموقع المنطقة الجغرافية التي تجذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع، تعتبر من أولية الأولويات المطروحة في قائمة وبرامج الاستثمار لدى هؤلاء المستثمرين، فالمنطقة الجغرافية وقرب الموقع المخصص للاستثمار من البحر أو البلد المنفتح والقريب من الأسواق يجذب المستثمرين،¹⁶ وهو في هذا يزيد من التدفق السياحي، نظرا لانخفاض التكلفة وتوفير الوقت وتنوع وسائل النقل.

علاوة على الموقع الجغرافي للبلد، لا بد أن تتجمع في هذا القطاع أيضا عدة عوامل لعل من أهمها: العوامل الأمنية، العوامل الطبيعية والمناخية، التراث الثقافي والمعالم التاريخية وكذا المرافق الطبيعية الأخرى، كالحيط والعوامل البيئية، الاهتمام بالبنى التحتية والهياكل القاعدية للقطاع السياحي.

إضافة إلى هذا، فإن توسيع ثقافة المجتمع وافتتاحه على النشاط السياحي وتعامله مع الزوار معاملة أحسن، وتوفير الاستقبال للسياح بصدر رحب وابتسامة عريضة، وكذا تحديث وتطوير وسائل المواصلات والاتصالات، تزيد كلها من مردودية القطاع السياحي.

¹⁴ نبيل بوفليج ومحمد توقورت، مداخلة لبحث حول واقع قطاع السياحة في شمال أفريقيا، جامعة الشلف، 2010

¹⁵ نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص. 68

¹⁶ Eric Dumalande, Référence gestion, Berti éditions, Alger, 2011, p.176

4.2. التسويق السياحي ومفهومه:

في الآونة الراهنة حولت الدول اهتماماتها نحو الصناعة السياحية لما لها من نتائج إيجابية في الاقتصاد الوطني وكذا من الجانب الثقافي والتقدم الحضاري، وهذا بفعل الاحتكاك لأفراد المجتمع مع مختلف الحضارات والثقافات التي يقدمها الأجانب السياح من مختلف الأعراق والاثنيات.¹⁷ حديثاً، ازداد شغف غالبية الدول وكذا الأشخاص بالنشاط السياحي لما له من آثار إيجابية على المجتمع ككل.

نظراً لأهمية الموضوع فلا بد من الاهتمام بالتسويق للمنتج السياحي، المتمثل في الخدمات المقدمة للضيوف والزوار من مختلف جهات العالم وهذا بطريقة جميلة وبكيفية نظيفة. شرعت الدول المتحضرة بممارسة تقديم هذه الخدمات عبر التسويق السياحي بطريقة حرفية، وهكذا بدأت تأخذ الدول الأخرى النامية هذه الآليات التسويقية وتطبيقها بأقل التكاليف لعرض المنتج السياحي في السوق العالمية وهذا عبر مختلف الوسائل وبالأخص عن طريق شبكة الانترنت. إن التسويق السياحي هو التنفيذ المنظم والمنسق للسياسات السياحية من خلال المؤسسات الحكومية والخاصة على المستوى المحلي أو الدولي، قصد إشباع رغبات الأسواق السياحية والحصول على عائدات معتبرة.

1.4.2. أهمية التسويق السياحي:

في عالم الأعمال والتنافسية الشرسية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، لا سيما في القطاع السياحي، تسعى كل مؤسسة في هذا المجال إلى إظهار صورتها بطريقة نوعية ومثالية، وهي بهذا تطمح إلى تعزيز مكانتها في السوق بكل مهارة وبشكل حرقي، وهذا قصد الوصول إلى الصدارة وتحقيق الأهداف المرجوة مستعملة كل الآليات والأساليب المرتبطة بالتسويق السياحي الحديث.¹⁸

2.4.2. أهداف التسويق السياحي:

من بين هذه الأهداف، يمكن أن نذكر ما يلي:

- إرضاء السياح :
- قصد استمرار النشاط السياحي وتكريس سياسة سياحية متطورة، لا بد من تقديم المنتج السياحي في وعاء نظيف وبأقل التكاليف، وهذا قصد إرضاء المستهلك بطريقة جذابة من شأنها أن تجعله يطلب المزيد ويتعلق بهذه المنفعة السياحية ليعاود الطلب مراراً وتكراراً.
- إبراز صورة واضحة:

¹⁷ خالد مقابلة، علاء السرابي-التسويق السياحي الحديث، دار وائل للنشر عمان، 2001، ص.12

¹⁸ خالد مقابلة وآخرون، المرجع نفسه، ص.16

من بين ما يهدف إليه التسويق السياحي هو إعطاء نظرة جميلة وإبراز صورة واضحة وذات مصداقية، للمنتج السياحي الذي تقوم المؤسسة بتقديمه للمستهلكين بمختلف أذواقهم وعاداتهم. في هذا الإطار، نجد أن هناك آليات للقيام بإبراز الصورة الواضحة للتسويق السياحي ويكون هذا عبر استخدام وسائل للترويج عن طريق الدعاية والإعلانات الجميلة والنظيفة قصد تنشيط هذه الآليات في تقديم الخدمات السياحية.¹⁹

• الإبداع في المنافسة:

من بين أهداف التسويق السياحي تعمل المؤسسة جاهدة للتفوق في عالم المنافسة الشديدة قصد تقديم الخدمات المثلى وهذا بطبيعة الحال ليس من السهل القيام به في عالم لا يعرف إلا بالقوى ولا يرحم المتقاعسين.

وفي هذا المجال، فليتنافس المتنافسون وإن الغلبة تصبح في نهاية المطاف لمن يفرض نفسه في السوق بكل شراسة ويقدم ما لديه من عبقرية في مجال التسويق السياحي، وهذا في جو من المنافسة النظيفة.²⁰

• تحقيق الأرباح:

من المعروف أن كل مؤسسة اقتصادية تسعى في نشاطها إلى تحقيق الأرباح،²¹ وأن المؤسسة السياحية عند عرضها لمنتجها السياحي للمستهلكين، هدفها هو تقديم المنفعة لعملائها لتحصل في نهاية المطاف على الإيرادات المطلوبة، ويكون هذا عن طريق التسويق السياحي الحديث وبأقل التكاليف، ولا يتأتى هذا إلا بدراسة علمية للسوق السياحي وإعطاء صورة مثالية للمؤسسة السياحية والترويج لمنتجاتها التنافسية عبر مختلف وسائل الترويج والإشهار وشبكات الانترنت.

3.4.2. الانترنت ودورها في عالم الأعمال والتسويق:

في خضم التقدم في عالم التقنيات والتطور التكنولوجي الذي تمخضت عنه العلوم، أخذت الانترنت وعلوم الكمبيوتر مكانتها في الاقتصاد عموما وفي مجال التسويق على وجه الخصوص.²² فالانترنت بإمكانها أن تربط الملايين من المستخدمين على الشبكة العنكبوتية في آن واحد وبأقل التكاليف في العالم برمته، وكأنهم في قرية صغيرة جالسون حول طاولة الشاي لحل مشاكلهم بأسرع اللحظات الممكنة، فذلك يبيع وهذا يشتري ومنهم من يروج للطرفين والكل يعمل عملا بكل إتقان.

¹⁹ JHA, S.M., Tourism Marketing Bombay, Himalaya Publishing House, 1995. p38

²⁰ حسين عمر، نظرية القيمة، دار الشرق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، 1982، ص. 25

²¹ عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية، مطبعة دار هوم، الجزائر، 2011، ص. 12

²² دانيال زيلويكيس، المرشد الأساسي في التجارة الالكترونية، ترجمة هاني مهدي الحمل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، دون تاريخ، ص. 13

إن شبكة الانترنت أصبحت تقرب المسافات وتحل المسائل المطروحة في أسرع وقت ممكن وبتكاليف قليلة. بدون منازع، صارت شبكة الانترنت كأنها سوق تروج فيه السلع والمنتجات مع الإعلانات بمختلف ألوانها، فالتكنولوجيا أعطت التجارة حقها في التطور وحتى وصولها إلى صدارة الموقع العالمية المطلوبة، وعليه، فقد أحدثت التكنولوجيا العالية بحق ثورة عالمية،²³ بكل ما في الكلمة من معنى، وهذا في إطار العلاقات بين المتعاملين في كل المجالات، وبالأخص في مجال التسويق.

5.4.2. عوامل توسيع التسويق السياحي:

لعل من أهم العوامل المساعدة في توسيع التسويق السياحي هي:²⁴

- وجود العدد الهائل من أجهزة الكمبيوتر،
- الطلب المتزايد على المنتج السياحي،
- الحصول على المعلومة بطريقة مباشرة وفي أسرع وقت ممكن،
- التواصل عن كتب مع المتعاملين من مختلف أنحاء العالم عبر الشبكة العنكبوتية،
- تطوير وتحديث شبكة الاتصالات وسهولة الربط بين بلدان العالم بهذه الشبكة،
- نقص في التكاليف عند استعمال مواقع الانترنت،
- التخلص من العوائق والحواجز التي تحول دون الحصول على المعلومة عن طريق استعمال الانترنت وبدون التكاليف التي تتطلبها التجارة عن طريق الوسطاء في التجارة التقليدية.

6.4.2. مزايا التسويق السياحي:

لعل من أهم مزايا التسويق السياحي هي:²⁵

- الولوج بكل بساطة إلى الأسواق السياحية العالمية؛
- التعرف عن كتب على المنتج السياحي من كل جوانبه؛
- مواقع التواصل الاجتماعي متاحة لكل وبدون استثناء؛
- بالإمكان استعمال هذه المواقع في أي وقت، حتى في أيام العطل وأوقات الراحة؛
- الاتصال بعدد لا يحصى من المتعاملين في آن واحد؛
- عدم وجود الوسطاء في تعاملات التسويق السياحي؛
- التفاعل المباشر بين الموردين والزبائن؛

²³ صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 448

²⁴ محمد الصيرفي، التسويق الالكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007؛ ص. 34

²⁵ محمد الصيرفي، المرجع نفسه، ص. 36

- الأجوبة المباشرة على التساؤلات المطروحة؛
- ربح الوقت أثناء التعاملات في ميدان التسويق السياحي؛
- تقليل تكاليف الاتصالات في مجال التسويق؛
- توفير الأموال عبر تصفح صفحات مواقع الانترنت؛
- الاستغناء عن صفحات الكتب والمجلات والجرائد وتبديلها بصفحات الكمبيوتر؛
- إمكانية الاتصالات بالخبراء والمختصين في مجال القطاع السياحي للاستفادة من خبرتهم؛
- الحصول على أكبر عدد من المعلومات حول المنتج السياحي عبر وسائل التسويق السياحي؛
- حرية التنقل في الأسواق العالمية في مجال التسويق السياحي دون الحاجة إلى طلب التأشيرة للدخول وبدون الحصول على مذكرات السفر كما هو الحال في التسويق التقليدي.

7.4.2. عيوب التسويق السياحي: 26

- يحدث الكثير من التلاعب أثناء دخول مجال مواقع التواصل الاجتماعي دون النية إلى القيام بأي عمل من أعمال التسويق السياحي؛
- فوائد التسويق السياحي غير واضحة المعالم، لأنه عمل ارتجالي بخلاف التسويق السياحي التقليدي الذي يتطلب الوقت الطويل من الخبرة والحكمة؛
- قد يدخل بعض المتعاملين لتصفح صفحات الكمبيوتر عبر الانترنت قصد التسلية أو بشكل فضولي؛
- أحيانا وربما في أغلب الأحيان، يصبح في الشبكة العنكبوتية، ازدحام غير معهود؛
- يتطلب استعمال الكمبيوتر بعض المهارة التي لا تكون في متناول الجميع من حيث المعرفة التقنية واللغوية والمهارة في استعمال مواقع الانترنت؛
- توجد بعض المحازفة في التعامل عبر الشبكة العنكبوتية في مجال التسويق السياحي وهذا لوجود متعاملين غير جديين ونزهاء في هذا العالم؛
- أحيانا يصعب الدخول إلى مواقع الانترنت للتواصل مع مختلف المتعاملين لأسباب مختلفة، كانهقطاع التيار الكهربائي أو توقف عمل الكمبيوتر أثناء تعرضه لهجمات فيروسية؛
- يعتقد البعض أن الانترنت فضاء غير ملائم للتعاملات في التسويق السياحي وخصوصا عندما يكون الطلب بدفع الأموال مسبقا عند حجز المنتج السياحي؛
- المواقع الالكترونية معرضة للكثير من الخروقات من طرف متعاملين غير مرغوب فيهم؛
- لدى البعض، يكون الاعتقاد بأن التعامل عبر الانترنت أمر فيه الكثير من المخاطر.

جدول رقم (01): تأثير الانترنت في تحسين العلاقات التسويقية

البيع والتوزيع	البحوث التسويقية	الدعم والتغذية العكسية للعميل
توفير المعلومات اللازمة للقيام بالبحوث التسويقية الخاصة بالعملاء	تتيح الوصول المرن إلى قطاعات جديدة من العملاء المستخدمين لشبكة الإنترنت	تحسين قدرة العميل على التفاعل مع المنظمة (المؤسسة) من خلال تقنيات الإنترنت
الحصول على استجابات أو ردود فعل العملاء حول الخدمات الجديدة المقدمة من المنظمة (المؤسسة)	تتيح منافذ توزيع رخيصة وسريعة. صفحات الشبكة تعد بمثابة كتيبات إلكترونية مصورة تروج للمنظمة (المؤسسة)	تسهل من عملية الاتصال بأكبر عدد ممكن من العملاء. تتيح إمكانية الرد الفوري على مشاكل فئات العملاء
زيادة الحصة السوقية للمنظمة (المؤسسة)	تكاليف أقل للبيع والتوزيع	تحقيق رضا العملاء.

المصدر: فريد الصحن وآخرون، مبادئ التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص. 36

3. معوقات الصناعة السياحية :

لعل من بين المعوقات التي تحول دون تطور الصناعة السياحية ما يلي:

- نقص في برامج الترويج السياحي؛
- الاعتماد على الأسواق غير التنافسية؛
- الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة التي تجري بما لا يشتهي النشاط السياحي؛
- الأوضاع الاقتصادية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية؛²⁷
- عدم توفر البنى التحتية والمرافق السياحية المطلوبة حسب المعايير الدولية؛
- عدم الاهتمام بالمواقع ذات البعد الثقافي والتاريخي والحضاري؛
- نقص في موارد الاستثمار السياحي الخارجي والداخلي؛

²⁷ عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية ، دار البحار، عمان -الأردن، 2008، ص. 15

- عدم وجود إستراتيجية شاملة لتطوير الصناعة السياحية؛
- نقص في الأمن وعدم استتباب الأوضاع الاجتماعية؛
- عدم وجود الإطارات ذوي الخبرة والمهارة المطلوبة في ميدان القطاع السياحي؛
- عدم الاهتمام بالبيئة والمحيط وبالمراكز السياحية؛
- نقص في الموارد المالية والمادية المخصصة للقطاع السياحي؛
- عدم وجود التنافسية في ميدان المنتج السياحي مقارنة مع الدول الرائدة في ميدان الصناعة السياحية؛
- صعوبة الوصول والولوج في الأسواق العالمية؛
- عدم وجود الخطط والبرامج التنموية في القطاع السياحي.

لكن على الرغم من كل هذا، فقد سجل الخبراء في منظمة السياحة العالمية في تقريرهم لسنة 2010، بأنه في عينة متكونة من مائة دولة في العالم كانت نسبة 84% قد حققت أرباحاً معتبرة في هذا القطاع، بينما أشار التقرير بأن 16% فقط، أعطى نتائج سلبية.²⁸

ففي تقريرها الخاص، أصدرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في صفحات السياحة والسفر، بأن مؤشر النمو في الصناعة السياحية سيتواصل في التطور، وهذا بالرغم من كل الحواجز والعراقيل التي تحول دون زيادة النمو الاقتصادي من جراء الأزمات المالية الخانقة التي تهمز العالم. أما فيما يتعلق بالنفقات على القطاع السياحي في العالم، وحسب تقرير الخبراء، فقد أعطت الإحصائيات، العناصر التالية:²⁹

- روسيا ازداد إنفاقها على القطاع السياحي بنسبة 26% في عام 2010 بعدما كانت نسبته 13% في سنة 2009، أي تضاعف الرقم، وهذا لأن البلاد غنية بآثارها ومعالمها وطبيعتها الخلابة وتاريخها الكبير إضافة إلى مجالات أخرى يصعب حصرها لضيق المجال؛
- الصين زاد إنفاقها على القطاع السياحي في سنة 2010 بنسبة 17%؛
- اليابان زاد إنفاقها أيضاً بنسبة معتبرة قدرت بـ 36%؛
- كوريا الجنوبية زاد إنفاقها بنسبة 17%؛
- هونك كونغ 12%؛
- تايوان 20%؛
- الفيليبين 35%،

²⁸ التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO rapport annuel)، مدريد، 2010

²⁹ التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية، مرجع نفسه.

- ماليزيا 11%؛
- اندونيسيا 15%؛
- الأرجنتين 14%؛
- جنوب أفريقيا 15%؛
- اكرانيا 12%.

نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات، أن اغلب الدول في هذه القائمة هي من آسيا، وبالأخص من النور الآسيوية، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن هذه الدول تمتاز بحضارتها العظيمة وامتدادها على خط طريق الحرير التاريخي المشهور، إضافة إلى أن شعوب هذه المنطقة تمتاز بالكرم والضيافة وحسن استقبال الزائر، كما أن هذه الدول خطت خطوات عملاقة في الاقتصاد بوتيرة معتبرة وأبليت البلاء الأحسن في قطاع الصناعة السياحة، وهذه الدول قفزت قفزات النور، ولا غرابة في هذا، أنها سميت بالنور الآسيوية!..

وبالمقابل، وحسب الإحصائيات المقدمة من طرف الخبراء في المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2010، فإن العائدات من الصناعة السياحية، هي في زيادة معتبرة وهذا لأهمية هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد العالمي.³⁰ حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2010، نجد أن هذه النور الآسيوية احتلت الصدارة في هذا المجال، فمثلا سنغافورة زادت عائداتها في القطاع السياحي بنسبة 41%، هونج كونج 40%، تايوان 27%، تايلاند 16%، اندونيسيا 13% أما في الهند فزادت العائدات بنسبة 18%، في الصين 15%، الأرجنتين بنسبة 28%، البرازيل بنسبة 12%.³¹

في هذا المجال، ومن بين الدول العربية نجد في القائمة جمهورية مصر العربية التي استطاعت أن تحقق زيادة ما نسبته 16%.

إنها الدولة العربية الوحيدة في القائمة التي تحقق هذه الزيادة المعتبرة نظرا لتاريخها العريق في مجال التنوع الحضاري والثقافي والتراثي، فهي احتضنت أولى الحضارات والاكتشافات ولاسيما في المجال المعماري، وما هي أهراماتها المنتصبة كالجبال الشاخنة عبر العصور تشهد على هذا المسار التاريخي، إلا أن هذا النمو في القطاع السياحي لمصر قد يتقهقر في "الخريف العربي" المقبل بعد "الربيع العربي" الحالي، كما تسقط أوراق الشجر عند رياح فصل الخريف، وهذا لو لم تهدأ المنطقة من الزلازل الاجتماعية والعواصف الأمنية التي تهر كيانها.³²

³⁰ منظمة السياحة العالمية (UNWTO rapport annuel)، مرجع سبق ذكره

³¹ إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، مدريد، 2010

³² نفس المصدر، بنفس التاريخ

جدول رقم (02): عدد السياح حسب الدولة عام 2010

الترتيب	البلد	عدد السياح
1	فرنسا	76,80 مليون
2	الولايات المتحدة	59,75 مليون
3	الصين	55,67 مليون
4	إسبانيا	52,68 مليون
5	إيطاليا	43,63 مليون
6	المملكة المتحدة	28,13 مليون
7	تركيا	27,00 مليون
8	ألمانيا	26,88 مليون
9	ماليزيا	24,58 مليون
10	المكسيك	22,40 مليون

المصدر: منظمة السياحة العالمية، أكتوبر 2010 (بتصرف من الباحث)

إن عدد السياح خلال الفترة من شهر جانفي إلى شهر أوت من عام 2011 بلغ حوالي 671 مليون سائح على مستوى العالم،³³ مسجلا نموا مقداره 4,5% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2010 ونموا قدره 11,3% مقارنة من نفس الفترة من عام 2009، بينما سجل عدد السياح الدوليين خلال الفترة نفسها 69% من إجمالي عدد السياح المتوقع بنهاية العالم 2012.

وعليه فان توقعات الخبراء في ميدان الصناعة السياحية تؤكد أن مؤشر النمو في تصاعد رغم الأزمات الاقتصادية التي تضرب العالم.

ازداد نمو القطاع السياحي في أوروبا الأكثر طلبا للسياح،³⁴ بحيث وصل نمو هذا القطاع 4% في عام 2011، وهذا رغم الاضطرابات التي ضربت المنطقة من جراء الأزمة الاقتصادية التي هزت اقتصاد اسبانيا واليونان والبرتغال وغيرها من بلدان القارة العجوز، بينما أظهرت أوروبا الوسطى والشرقية نموا قدر بـ 15% .

³³ قياس السياحة العالمية - إصدار عن منظمة السياحة العالمية، أكتوبر 2011

³⁴ نفس المصدر، بنفس التاريخ

جدول رقم (03): عدد السياح في أفريقيا: 2010

الترتيب	البلد	عدد السياح
1	المغرب	9,29 مليون
2	جنوب أفريقيا	8,07 مليون
3	تونس	6,90 مليون
4	زيمبابوي	2,24 مليون
5	موزنيق	2,22 مليون (2009)
6	الجزائر	1,91 مليون (2009)
7	بوتسوانا	1,55 مليون (2009)
8	نيجيريا	1,41 مليون (2009)
9	كينيا	1,39 مليون (2009)
10	ناميبيا	0,98 مليون (2009)

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مدريد 2010 (بتصرف من الباحث)

سجلت أفريقيا أرقاما مشجعة في الصناعة السياحية في عام 2012، والفضل يعود إلى جنوب الصحراء الكبرى التي تعتبر كمقصد للسياح بحيث أظهرت تقدما ملحوظا خلال العام بنسبة 6 %، وهذا بعد نمو ايجابي في السنوات الماضية.

من المفارقات أن تأخذ الجزائر قسطها في المجال السياحي الذي هو بمثابة الفرصة المتاحة لها؛ ذلك أنه في الوقت الذي بلغت فيه تقريبا البلدان المتوسطية حدودها المادية للطاقة الاستيعابية،³⁵ بحيث تبقى الجزائر محافظة على مواقع شبه عذراء وبإمكانها الاستفادة من تجارب الآخرين في استغلال هذا القطاع الحيوي وتجنب التأثيرات والطبيعة.³⁶

في إطار آفاق نمو مستدام وموجه نحو التنوع، فإن إعادة توازن هيكل الاقتصاد الوطني المشجع لتنمية الفلاحة، الصناعة والخدمات الإنتاجية تفرض نفسها، وهذا من أجل تقليص تبعية المحروقات وتربطها مع الاتفاق العمومي.³⁷

³⁵ عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق 1999 – 2009، الجزائر، ص 109

³⁶ عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، الجزائر، 2009، ص. 87.

³⁷ التقرير السنوي، التطور الاقتصادي للنقد للجزائر، بنك الجزائر، 2011، ص. 197.

حسب إحصائيات مكتب الدراسات الدولي "أكسفور بيزنيز غروب" للسياحة، فإن الجزائر تحرز نموا في النشاط السياحي بحيث عرف القطاع ارتفاعا قدر بـ 8% مقارنة بعام 2008 وهذا بمجموع بلغ 330 مليون دولار، وقد نوه التقرير أن الجزائر تطور برامجها بعقلانية، وهي ملتزمة بالمحاور الرئيسية التي تتضمن مخططا يرمي إلى رفع عدد السياح في آفاق 2015 إلى 2,5 مليون سائح.³⁸

وبهذا تعتزم الجزائر إلى ترقية قطاع السياحة الذي يساعد في التنمية المستدامة لجني فائض من الأرباح المعتبرة والمشجعة في هذا القطاع البكر الذي لا يزال في أوج نقاوته وصفائه، وهذا قصد تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات دون غيره من القطاعات الأخرى.³⁹

إذا قررت الجزائر تطوير القطاع السياحي، فلا بد من إعداد وتقديم الإحصائيات الموثوقة قصد المساهمة في توجيه القرار لهذا القطاع الذي يعد من القطاعات الإستراتيجية في التنمية المستدامة.⁴⁰

وإذا كانت الجزائر ترغب في التموقع على الخريطة السياحية العالمية يلزمها، إضافة إلى هذه الإحصائيات، منتجات سياحية متنوعة وذات إغراء وحافز للمستهلكين.

جدول رقم (04): عدد السياح في الشرق الأوسط 2010

الترتيب	البلد	عدد السياح
1	مصر	14,05 مليون
2	السعودية	10,85 مليون
3	سوريا	8,55 مليون
4	الإمارات العربية المتحدة	7,43 مليون
5	البحرين	4,94 مليون (2007)
6	الأردن	4,56 مليون
7	إسرائيل / فلسطين المحتلة	2,81 مليون
8	لبنان	2,17 مليون
9	قطر	1,66 مليون (2009)
10	سلطنة عمان	1,52 مليون (2009)

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مدريد 2010 (بتصرف من الباحث)

³⁸ الشروق اليومي، يومية، الجزائر، 20-01-2011

³⁹ Chantal Buissart, analyse financière, Berti éditions, Alger, 2011, p.33

⁴⁰ أخبار اليوم، يومية، الجزائر، 17-05-2011

إن صناعة السياحة في الشرق الأوسط ومصر على وجه التحديد، تمكنت من استعادة قوة الدفع عام 2010 وعادت لتنمو بقوة أكبر من كل التوقعات، وهذا رغم كل آثار الأزمة المالية التي أصابت العالم في عامي 2008 و2009.

جاءت مصر في المركز 18 في قائمة كبرى الدول في القطاع السياحي في العالم خلال عام 2010، وبهذا دخلت مصر نادي الـ 20 دولة الأكبر سياحة لأول مرة في العالم، في الإيرادات حصلت مصر على المرتبة 22، وأما من في النفقات فاحتلت المرتبة الـ 48 عالمياً.⁴¹

بالرغم من الأزمات الاقتصادية والمالية التي عصفت بالعالم، وبالأخص في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة والتي أثرت تأثيراً سلبياً على السياحة في كثير من دول العالم، غير أن هذه العواصف لم تكن قوية في مناطق الشرق الأوسط حيث أنه من المتوقع أن تستمر صناعة السياحة في المنطقة في النمو والازدهار خلال السنوات القليلة المقبلة والتي تبشر بالتفاؤل.

جدول رقم (05): عدد السياح في أمريكا 2010

الترتيب	البلد	عدد السياح
1	الولايات المتحدة	59,75 مليون
2	المكسيك	22,40 مليون
3	كندا	16,10 مليون
4	الأرجنتين	5,29 مليون
5	البرازيل	5,16 مليون
6	جمهورية الدومينيكان	4,13 مليون
7	بورتو ريكو	3,68 مليون
8	تشيلي	2,77 مليون
9	كوبا	2,51 مليون
10	كولومبيا	2,39 مليون

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مدريد 2010 (بتصرف من الباحث)

⁴¹ قياس السياحة العالمية - إصدار عن منظمة السياحة العالمية، مدريد، أكتوبر 2010

أظهرت المنظمة السياحة العالمية أن الإحصائيات في النشاط السياحي في أمريكا الوسطى ينمو بنسبة 5 %، بينما في أمريكا الجنوبية فقد تطور النمو بنسبة 6 %، في حين زاد النمو السياحي في أمريكا الشمالية بنسبة 4 %.⁴²

إن الدخل من السياحة هو المفتاح لاقتصاد العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، فالمكسيك تستقبل أكبر عدد من السياح الدوليين، بحصولها على 21,5 مليون زائر في عام 2009، البرازيل 4,8 مليون نسمة، الأرجنتين 4,3 مليون نسمة، الجمهورية الدومينيكية 4,0 مليون نسمة، بورتوريكو 3,5 مليون نسمة، شيلي، 2,8 مليون نسمة، والأماكن السياحية في هذه المناطق تغطي شعبية كبيرة بين الزوار من شتى أنحاء العالم.⁴³

جدول رقم (06): عدد السياح في آسيا والمحيط الهادئ 2010

الترتيب	البلد	عدد السياح
1	الصين	55,67 مليون
2	ماليزيا	24,58 مليون
3	هونغ كونج	20,09 مليون
4	تايلاند	15,84 مليون
5	مكاو	11,93 مليون
6	سنغافورة	9,16 مليون
7	كوريا الجنوبية	8,80 مليون
8	اليابان	8,61 مليون
9	إندونيسيا	7,00 مليون
10	أستراليا	5,89 مليون

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مدريد 2010 (بتصرف من الباحث)

إن الصناعة السياحية في دول آسيا ومنظمة المحيط الهادئ تزداد انتعاشا وتنمو بشكل ملحوظ وقد بلغ نموها 8% ويرجع الفضل في انتعاش السياحة اليابانية والدول المجاورة المعروفة بالنمو الأسوي. ⁴³

⁴² إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، مدريد، 2010

⁴³ نفس المصدر، مدريد، 2009

وكذلك استمر هذا التطور في الأسواق الأخرى وبالأخص في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا حيث وصل النمو في هذا القطاع إلى حد تجاوز نسبة 9%.⁴⁴

ورغم تأثر بلدان العالم بالأزمة الاقتصادية الدولية، إلا أن المنطقة صارت من أقوى المناطق في الاقتصاد الدولي، ويظهر هذا في الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة السياحة العالمية التي تبشر بالنمو والازدهار في قطاع الصناعة السياحية.

حققت الصين نموا قياسيا قدر بـ 30% ومن بين التوقعات الصادرة من لدن خبراء المنظمة العالمية للسياحة، فإنه بحلول عام 2015 ستكون الصين من أكبر المقاصد السياحية في العالم برمتها، بحيث أنها وضعت لنفسها برامج عملاقة قصد تحقيق الأهداف المسطرة في هذا القطاع، وهي تعتبر حاليا رابع أكبر مقصد سياحي في العالم.⁴⁵

سنغافورة مدينة حديثة ونظيفة إلى أبعد الحدود؛ وقد يذهب البعض بوصفها "بالمدينة المعقمة"، يقطنها أناس في غاية اللباقة، وتديرها قيادة حكيمة حتى وصل الأمر ببعض أن يسمى رئيس الحكومة الأسبق "بالدكتاتور الخير" وهذا لاهتمامه بخير بلده بطرق يعتقد بأنها غير ديمقراطية.⁴⁶ إنها مدينة فريدة تعبق برائحة الشرق وروحانيته ممزوجة بوسائل الراحة الآتية من تكنولوجيا الغرب. ومستنقعات سنغافورة تحولت بفضل الأيدي النظيفة إلى حدائق غناء وبيساتين خضراء.

تعتبر سنغافورة من بين أهم النور الآسيوية بفضل نجاحها في اقتصادها وبالأخص بتطوير الصناعة السياحية إلى أرقى الدرجات، بحيث أنه في هذه المدينة الصغيرة الجميلة تم خصيصا إنشاء مجلس خاص لتشجيع السياحة والترويج لها ⁴⁷ STRB: Singapore Tourist Promotion Board

⁴⁴ إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، مرجع سبق ذكره، 2010

⁴⁵ نفس المرجع، نفس التاريخ

⁴⁶ دليل فودورز السياحي (سنغافورة مع رحلات إلى ماليزيا واندونيسيا)، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1993، ص.23.

⁴⁷ دليل فودورز السياحي، نفس المرجع، ص.40.

جدول رقم (07): الإيرادات السياحية العالمية

ت.س	الدولة	منطقة السوق	إيرادات 2010 الوحدة (مليار\$)	إيرادات 2009 الوحدة (مليار\$)
1	الولايات المتحدة	أمريكا الشمالية	96,7	85,7
2	إسبانيا	أوروبا	57,8	51,1
3	فرنسا	أوروبا	54,2	46,3
4	إيطاليا	أوروبا	42,7	38,1
5	الصين	آسيا	41,9	33,9
6	المملكة المتحدة	أوروبا	37,6	33,7
7	ألمانيا	أوروبا	36,0	32,8
8	أستراليا	أوقيانوسيا	22,2	17,8
9	النمسا	أوروبا	18,9	16,6
10	تركيا	آسيا	18,5	16,9

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مدريد 2010 (بتصرف من الباحث)

إن العائدات من الصناعة السياحية في زيادة معتبرة وهذا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد العالمي. أما فيما يتعلق بالنفقات على القطاع السياحي في العالم، وحسب تقرير الخبراء في منظمة السياحة العالمية، فقد أعطت الإحصائيات تطورا ونموا ملحوظا، باعتبار أن هذا القطاع هو من القطاعات الحيوية التي لا يمكن الاستهانة به، مهما كانت العوائق والأزمات التي تهمز اقتصاديات العالم.

جدول رقم (08): المصاريف السياحية العالمية

النفقات السياحية الدولية 2009 الوحدة (\$مليار)	النفقات السياحية الدولية 2010 الوحدة (\$مليار)	منطقة السوق	الدولة	ترتيب
73,9	82,9	أوروبا	ألمانيا	1
72,1	76,2	أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة	2
72,1	76,2	أوروبا	المملكة المتحدة	3
31,2	36,7	أوروبا	فرنسا	4
24,3	29,8	آسيا	الصين	5
23,1	27,3	أوروبا	إيطاليا	6
26,9	26,5	أوروبا	اليابان	7
20,5	24,8	أمريكا الشمالية	كندا	8
18,2	22,3	أوروبا	روسيا	9
18,9	20,9	أوروبا	كوريا الجنوبية	10

المصدر: منظمة السياحة العالمية، مدريد 2010 (بتصرف من الباحث)

الخلاصة:

تعتبر الصناعة السياحية من أهم الدعائم التي يركز عليها الاقتصاد وتزيد الدخل الوطني نمواً، وإن السياحة في مفهومها، هي التنقل من مكان إلى آخر بهدف الاستجمام أو الإطلاع على المعالم التاريخية والحضارية وكذا التعرف على مواقع سياحية مختلفة.

للصناعة السياحية آثار متعددة تنعكس على الاقتصاد، فهي تدعم الدخل الوطني وتمول الخزينة بالعملة الصعبة، كما تعمل على إعطاء حل لمشكل العمالة، حيث أنها تساعد على تخفيف وطأة البطالة في المجتمع؛ ومن آثارها الإيجابية أيضاً، أنها تخفف العبء على القطاعات الاقتصادية الأخرى المنتجة.

تعتبر الصناعة السياحية من أنظف الصناعات، حتى ذهب البعض إلى وصفها بالصناعة النقية التي لا تفرز الغازات ولا النفايات، أو أنها صناعة بلا مداخل.

إن تنمية الصناعة السياحية هي بحاجة إلى تعاون وثيق بين مختلف العناصر والمكونات من موارد بشرية ومادية ومالية، والتي تعمل مجتمعة قصد تقديم الخدمات السياحية في شكل جميل، من شأنه أن يسحر الأنظار ويجذب الزوار.

وعليه، لا بد من تقديم برامج طموحة، وهذا في إطار التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية، والتي تضم تكوين الموارد البشرية وتأهيلها تأهيلا مهنيا، سعيًا منها إلى تقديم المنتج السياحي في وعاء نظيف وبأقل التكاليف. قصد توجيه هذه الصناعة نحو التطور، ينبغي وضع التخطيط السياحي كمنهجية علمية تتناول بالدراسة والبحث والتحليل للأنشطة السياحية، وهذا باستعمال آليات ووسائل متطورة لتنمية هذا القطاع تزامنا مع تطور العلوم والتكنولوجيا العالية.

وبناء على هذا، ينبغي إعطاء الدور الكامل للتسويق السياحي الذي يلعب الدور الأهم في تقديم الخدمات السياحية عبر وسائل الدعاية والترويج السياحي، قصد إشباع رغبات المستهلك، ماديا ومعنويا، بشكل تنافسي.

لقد سجل الخبراء في منظمة السياحة العالمية في تقاريرهم لسنوات مختلفة، بأن العالم حقق أرباحا معقولة في هذا القطاع، بينما أشار التقرير بأن أقلية فقط من بلدان العالم، أعطت نتائج غير مرضية، وهذا يرجع إلى ضعف الخطط الاستثمارية المقدمة، أو لعدم اهتمامها بالموضوع أصلا.

ففي تقريرها الخاص، أصدرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في صفحات السياحة والسفر بأن مؤشر النمو في الصناعة السياحية سيتواصل في التطور، وهذا بالرغم من كل المعوقات والعراقيل التي تعوق تقدم النمو الاقتصادي من جراء الأزمات المالية الخانقة التي تهمز العالم برمته.

النتائج:

للصناعة السياحية آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ولعل من أهم هذه الآثار نجد:

- تحقيق التنمية المستدامة؛
- تمويل خزانة الدولة من إيرادات وبالأخص من العملة الصعبة؛
- امتصاص البطالة من خلال تشغيل العمالة؛
- تحقيق الرخاء الاقتصادي للمستهلك بتقديم منتج سياحي عالي الجودة؛
- توفير تسهيلات مادية وغير مادية قصد الراحة والاستجمام؛
- تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي؛
- تطوير وسائل المواصلات والاتصالات؛

- زيادة مستويات الدخل الوطني؛
- تحسين وضع المواطن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛
- إشباع الرغبات المادية والمعنوية للمستهلك؛
- نشر الوعي الثقافي من خلال الاحتكاك بين مختلف الشعوب.

الآفاق والاقتراحات:

إن الصناعة السياحية هي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تنمو بوتيرة كبيرة في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، لذا يجب الاهتمام بهذا القطاع الحيوي؛ وهذا لأجل زيادة النمو الاقتصادي، والاهتمام الجدي بالتنمية المستدامة.

إن القطاع السياحي في العالم كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، يتأثر بالأزمة المالية العالمية الخانقة الأخيرة،⁴⁸ لكنه سرعان ما استعاد قوته وعاد إلى الصدارة أكثر مما كان يتوقع الكثيرون، وتشير الإحصائيات إلى أن الأرقام كانت جد مشجعة؛ وحسب المنظمة العالمية للسياحة، فإن تقاريرها تتوقع بأنه سيكون هناك رقما قياسيا سيصل إلى المليار سائح في نهاية العام 2012.

في عام 2011 وصل عدد السياح الدوليين إلى 990 مليون سائح بينما إجمالي الإيرادات من هذا القطاع فبلغ 1,2 تريليون دولار، أي ما يقارب 6% من صادرات العالم من السلع والخدمات.⁴⁹ وبناء على ما سبق، ولأجل تنويع الاقتصاد ودفع التنمية المستدامة نحو الأمام، فلا بد من إيجاد الحلول لبعض العوائق التي تحول دون تنمية الصناعة السياحية، وعليه يتسنى فتح الآفاق بالتفاؤل الممكن، وتقديم الاقتراحات المتواضعة التالية:

- العمل على تطوير الصناعة السياحية بكل ما أوتي البلد من قوة؛
- وضع الميكانيزم المناسب لتحديد الخطط الاستثمارية في القطاع السياحي؛
- إعطاء الأولوية للوعي السياحي عند تقديم الخدمات للمستهلك؛
- نشر الثقافة السياحية لدى المواطن؛
- تأهيل الإطارات والحرفيين الذين يسهرون على إعطاء المنتج السياحي؛
- الاهتمام بمختلف أنواع السياحات وبدون أي تمييز بينها؛
- الاعتماد على وسائل الترويج والدعاية من منطلق التقدم العلمي وتطور التكنولوجيا،

⁴⁸ عبد الغني بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

⁴⁹ خالد أمين، أخبار مصر، عن منظمة السياحة العالمية، مدريد، 2010.

- تطوير البنى التحتية لتنمية النشاط السياحي؛
- تحديث وسائل الاتصالات والمواصلات بمختلف أنواعها؛
- العمل على توفير المنتج السياحي وتقديمه للمستهلك في طبق نظيف وبأقل لتكاليف؛
- العمل على توعية المواطن لتأدية واجبه في المعاملة مع لمستهلك من استقبال وكرم وضيافة؛
- توفير ميزانية تخدم الصناعة السياحية؛
- إعطاء الاهتمام اللائق بالتسويق السياحي؛
- الاستمرارية في النشاط السياحي دون التوقف عند بعض المواسم والمراحل الضيقة؛
- تنوع الخدمات السياحية وزيادة نظافة المرافق السياحية؛
- الاهتمام بالبيئة والمحيط؛
- الاستغلال الجيد للموارد البشرية القائمة على تنشيط القطاع السياحي؛
- العمل على كسر المعوقات والقيود التي تكون حاجزا أمام الاستثمارات السياحية؛
- إعطاء صورة نمطية للبيئة الاجتماعية في شكلها الجيد عبر تثقيف المجتمع في هذا القطاع؛
- تشجيع الصناعة التقليدية والحرفية؛
- تنظيم وسائل الإرشاد السياحي؛
- وضع استراتيجيه تنموية متعددة القطاعات وتنوع فروع الاقتصاد بمعنى عدم الاعتماد على قطاع دون آخر؛
- إعطاء التسهيلات في تقديم تأشيرات الدخول والخروج لزيارة المناطق المختلفة من العالم.

قائمة المراجع

مؤلفات باللغة العربية:

1. أحمد محمد مقابلة، "صناعة السياحة"، الإسكندرية، 2007.
2. حسين عمر، "نظرية القيمة"، دار الشرق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، 1982.
3. خالد مقابلة، علاء السراي - "التسويق السياحي الحديث"، دار وائل للنشر عمان - الأردن 2001.
4. دانيال زيليوكيس، "المرشد الأساسي في التجارة الالكترونية"، ترجمة هاني مهدي الحمل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
5. زيد سليمان العبوي، "السياحة في الوطن العربي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
6. صبحي تادرس قرينة، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
7. عبد الغني بن محمد، "الأزمة المالية العالمية"، دار البحار، عمان - الأردن، 2008.
8. عبد اللطيف بن اشنهو، "الجزائر اليوم بلد ناجح"، الجزائر 2009.
9. عبد اللطيف بن اشنهو، "عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق 1999-2009"، الجزائر.
10. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، "الحاسبة المالية"، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2011.
11. فريد الصحن وآخرون، "مبادئ التسويق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
12. فيصل احمد يونس، "الجغرافيا السياحية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
13. مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ، "مبادئ السفر والسياحة"، مؤسسة الورق للنشر، عمان، 2001.
14. محمد الصيرفي، "التسويق الالكتروني"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
15. منير حجاب، "الإعلام السياحي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
16. نبيل الروبي، "اقتصاديات السياحة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1991.

يوميات وتقارير:

1. أخبار اليوم، يومية، الجزائر، إصدار 2011-05-17.
2. التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2011.
3. التقرير السنوي لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO rapport annuel)، مدريد، 2010.
4. الشروق اليومي، يومية، الجزائر، اصدر 2011-01-20.

5. خالد أمين، أخبار مصر، عن منظمة السياحة العالمية، مدريد، 2010.
6. دليل فودورز (سنغافورة مع رحلات إلى ماليزيا واندونيسيا)، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1993.
7. قياس السياحة العالمية - إصدار عن منظمة السياحة العالمية، أكتوبر 2011.
8. نبيل بوفليج ومحمد توقورت، مداخلة لبحث حول واقع قطاع السياحة في شمال أفريقيا، جامعة الشلف، 2010.

Références en langue française:

1. Chantal-Buissart, "analyse financière", Berti éditions, Alger, 2011
2. Eric Dumalande, "Référence gestion", Berti éditions, Alger, 2011
3. House. JHA, S.M., "Tourism Marketing Bombay", Himalaya Publishing
4. Kotler, Philip, "Marketing Management: Analysis Planning and Control NY", Prentice Hall, 5th ed., 1984

Sitographie

1. إحصائيات منظمة السياحة العالمية (UNWTO)، من ويكيبيديا - الموسوعة الحرة.
1. Wikipedia, encyclopédie libre
2. <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9> - <http://www.unwto.org/> -
3. http://www.unwto.org/facts/eng/pdf/barometer/UNWTO_Barom09_update_sept_en.pdf
4. <http://sites.google.com/site/tourism2intheworld->
5. http://arabic.china.org.cn/travel/txt/2010-03/22/content_19660399.htm
6. <http://www.egynews.net/wps/portal/reports?params=190493#comments-formcomments-form>
7. http://www.akhbarelyom.org.eg/news69019_1.aspx-
8. http://arabic.china.org.cn/travel/txt/2010-03/22/content_19660399.htm

Liens externes

1. Economic Research: Economic Impact of Travel and Tourism
2. Travel Industry Association of America. 2004
3. Promoting Tourism in Rural America
4. USDA, National Agricultural Library, Rural Information Center. 2004
5. Rural Tourism
6. USDA, Cooperative State Research, Education and Extension Service

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة: (تونس، ليبيا، مصر)

أ. شوقي جباري

كلية الاقتصاد / جامعة أم البواقي . الجزائر

أ. محمد محجوب الحداد

كلية الاقتصاد / جامعة مصراتة. ليبيا

الملخص:

لقد جعلت ظاهرة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات العالم قرية صغيرة، حيث أزيلت كل القيود والحواجز بالأخص فيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والسلع والخدمات. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال أحد أهم آليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، إذ شهد تطورا ملحوظا نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو والتشغيل بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، وأنماط التسيير المتطورة، وكذا تأهيل المورد البشري، مما يؤدي إلى تعظيم المكاسب بالنسبة للقطر المضيف

وتأسيسا عما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية معالجة مشكلة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول شمال أفريقيا (تونس، ليبيا، مصر)، وذلك من خلال إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة على مستوى النظرية الاقتصادية، ثم دراسة هذا الأثر باستخدام المنهج الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة 1986 إلى غاية 2008 نظرا للاستقرار الذي شهدته تلك الدول في هذه الفترة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كانت متباينة بين اقتصاديات دول الدراسة، حيث بينت الدراسة القياسية حجم الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشر على الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس وليبيا، بالمقابل كانت أثاره سلبية بالنسبة لمصر. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج سولو، نموذج هارود دومار، الاستثمار المحلي، نقل التكنولوجيا.

Abstract:

The phenomenon of globalization and the revolution in information and communications have made world a small village, where removed all restrictions and barriers, particularly with regard to the free movement of capital, labor, goods and services.

The foreign direct investment in this area one of the most important mechanisms of transmission of foreign capital, as witnessed remarkable development as a result of the vital role it plays in raising the productive capacity,

thereby increasing growth rates and operating as well as to take advantage of modern technology associated with it, and patterns of governance developed, as well as human resource training, which leads to maximize gains for the host Country.

Based foregoing, this paper try address the problem of the impact of FDI on economic growth in the countries of North Africa (Tunisia, Libya, Egypt), and through the shed light on the nature of the relationship between the variables of this study at the level of economic theory, and then study this effect using quantitative approach taken in the period (1986 – 2008) seeing that of the stability of these countries Witnessed in this period.

Finally, this study concluded an important result that raised the foreign direct investment on economic growth differentiated between the economies of the study, where the study showed the standard size of the positive effects of foreign investment direct GDP for each of Tunisia and Libya, On the other hand was raised negative for Egypt.

Key words: foreign direct investment, economic growth, Solow's model, Harrod Domar's model, domestic investment, transfers of technology.

المقدمة:

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه، فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا يتعين على الدول النامية العمل بجدية لتوفير الأرضية الخصبة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية، من خلال توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي. وتأسيسا لما سبق، لم تتوانى الدول النامية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي، حيث تشير الإحصائيات أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية على سبيل المثال قد عرفت خلال عام 2005 تطورا ملحوظا، فحسب البيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال عام 2005 حوالي 38 مليار دولار، مقابل 22 مليار دولار عام 2004، أي بزيادة نسبتها نحو 75% وقد بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الثلاث (ليبيا؛ تونس؛ مصر) خلال الفترة (1986 - 2008) ما يقارب : 87,289.60 مليون دولار، استقطبت منها مصر ما نسبته 69% من

الإجمالي التراكمي للدول الثلاث، تلتها تونس بنسبة 17% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث، ثم ليبيا بنسبة 14% من الإجمالي التراكمي.

والحقيقة أن المتمعن في هذه الإحصائيات يتساءل عن مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خدمة أغراض التنمية الشاملة في الدول النامية، فليس كل استثمار أجنبي في كل الظروف له اثر ايجابي على النمو والتنمية الاقتصادية بحسب ما تشير إليه بعض الدراسات الحديثة،¹ هذا الجدل حول دور الاستثمار الأجنبي جذب اهتمام الباحثين لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

من خلال العرض السابق يتضح أن هنالك اندفاعا واضحا من قبل الدول النامية عامة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه يمكن بلورة المشكلة البحثية في السؤال التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول المضيفة (ليبيا - تونس - مصر) ؟
وتهدف الدراسة إلى:

- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول (ليبيا، تونس ومصر) بقصد التعرف على أثرها في تطوير هيكل الاقتصاد لتلك الدول؛
- تحديد مدى نجاعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع النمو الاقتصادي لدول الدراسة (ليبيا وتونس ومصر) ، قصد الإسهام في فك دائرة الجدل القائم حول حجم الآثار الايجابية أو السلبية التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدولة المضيفة؛
- محاولة تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف دول الدراسة (ليبيا وتونس ومصر) لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معرفة درجة تأثيرها السليبي أو الإيجابي على النمو الاقتصادي؛
- تقديم اقتراحات لدول الدراسة (ليبيا، تونس ومصر) بغية تسديد خطاها في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأخص في مجال تهئية وتحسين المناخ الاستثماري الذي تشير معظم الدراسات البحثية أنه العامل الأكثر تحكما في عملية جذب الاستثمارات للدول المضيفة.

¹- Jallab Mustapha , Patrick Monnet ,Sandretto Rene (2008) , "Foreign Direct Investment , Macroeconomic instability and Economic growth in MENA Countries", working paper, June.

- Petruskevici Alina(2011), FDI and Development in Transition Economies, working paper, Belarus State Economic University, Belarus. daadpartnership. htw-berlin.de/.../Petrushkevich_FDI_and_Development.pdf.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي والكيفي، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، لكل من ليبيا وتونس ومصر، وسوف يتم لهذا الغرض بناء نموذج قياسي وتقدير معلماته واختبارها اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1986-2008) والتي سيتم تجميعها من خلال النشرات الإحصائية والاقتصادية الرسمية والتقارير الدورية الصادرة بهذا الخصوص . وتماشياً مع مقتضيات المعالجة الرصينة والمتأنية للموضوع المطروح، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- ✓ المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في دول الدراسة (ليبيا، تونس، مصر).

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن مسألة الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني لم تبرز في معظم الدول النامية إلا في فترة الثمانينات، هذه الفترة التي توفرت فيها ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل الأساسية التي شجعت على توفير هذا المناخ هي أزمة المديونية، ونقص القروض البنكية تجاه البلدان النامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو اعتراف هذه البلدان النامية بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي وإيجابياته فيما يتعلق بتحويل ونقل التكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال. وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وفي ظل سيادة قاعدة الذهب فقد تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وأثناء ذلك سيطر وتحكم وصدر رأس المال كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا وسويسرا والسويد.² وعلى العموم لقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا المجال من التعاريف الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية يمكن إجماله فيما يلي:

يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة كما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة.³

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة".⁴

² ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظّمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان "نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2006، ص2.

³ UNCTAD, Investment regimes in the Arab world ISSUES and policies, united nation, New York & Genève, 2000, p.15.

⁴ UNCTAD, world Investment Report 2004 : The shift Towards services, Geneva and new York, 2004. p 345.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.⁵ كما عرفت منظمة التعاون والتنمية للاقتصاد (OCDE): على أنه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية ظلمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً.⁶

ويتضح من التعاريف أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

كما تجدر الإشارة أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدراً لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطاراً يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلية الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية. إذ كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية.⁷

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

عموماً، يمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أي المستقبلية للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب فيما يلي:

1-2. المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وتنقسم هذه المحددات بدورها إلى:

— توفر الاستقرار السياسي: يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً وضرورياً، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من

⁵ هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 14.

⁶ ESCWA , The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries , U. N, New York, 2000, p 14.

⁷ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص: 426-

مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي.⁸

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية .
- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الاستقرار الاقتصادي:** من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بمهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريف الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام.⁹
- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:¹⁰
 - وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية.
 - سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
 - وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة.

⁸ محمد قودري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 7.

⁹ عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص ص 145-146.

¹⁰ أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، 2004-2005، ص 37.

■ وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبديد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدلهما الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية، وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال: التأمين، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركية رأس المال دخولا وخروجا، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.....الخ.

2-2. المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

ب- حجم السوق ومعدل نموه: إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.¹¹ لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فأن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- توافر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة وتبأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار، وعليه يجب على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع نسب التعليم، وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة.

د- نوعية الهياكل القاعدية: تتمثل هذه الهياكل القاعدية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.¹²

¹¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة. الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة منقحة، واشنطن، 2005، ص ص 25-26.

¹² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 147.

هـ- **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:** الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنوياً. كما أن خصوصية المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

و- **الحوافز المالية والتمويلية:** لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابقاً محموم بين الكثير من الدول من أجل مراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، حيث وصل عدد الدول التي سلكت هذه الطريق 83 دولة سنة 1977، ونتيجة للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كآلية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص لدى الدول المتقدمة.¹³

¹³ سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000، ص176.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

ومن بين النظريات التي تناولت بالشرح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

1 - نظرية كينز (نظرية الطلب الكلي):

"باختصار شديد ركز (كينز) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار - الإنفاق العام - الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً في حجم الناتج وإجمالي الصادرات."¹⁴

ويصف (كينز) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار.¹⁵

2- نموذج (سولو - سوان)

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظراً لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة، مما يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية.

والجدير بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعلمية يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد

¹⁴ عمر عثمان زرموح، عبدالله إبراهيم فائد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا وتونس ومصر) للفترة (1986-2005)، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط تحت عنوان " الاستثمار

الأجنبي الفرص والمخاطر"، ليبيا، طرابلس، 2007، ص6

¹⁵ أبجيمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999، ص ص 294-295.

ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.¹⁶

ولقد بينت الكثير من الدراسات التي اعتمدت في نهجها على هذه النظرية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى الدخل فقط ولا يؤثر على النمو في المدى الطويل، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا للنمو في الأجلين القصير والطويل إذا أثر على التكنولوجيا المصاحبة له أو نمو نسبة العمل/ السكان والتي تعتبر من العوامل الخارجية.

وفي ذات السياق توصلت إحدى الدراسات التي اختبرت نموذج **سولو** للنمو ضمن الاقتصاد التايواني، وبالاعتماد على دالة كوب دوكلاس إلى أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت 32%، 29% على الترتيب، كما نتج على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي، ومن خلال ما تقدم لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل فكرة نموذج "سولو" القائمة على أهمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي في خلق نمو اقتصادي متواتر.¹⁷

3- نموذج هارود-دومار:

"حاول نموذج هارود-دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن"،¹⁸ ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود-دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي:

بحيث: **S**: يمثل الادخار المحلي، **K**: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال / الناتج، ويقاس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل.¹⁹

¹⁶ جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري،

رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص 122-124.

¹⁷ Y.Hsing & W.J.Hsieh, Testing the Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan, Risc, Vol44, NO.3, 1997, pp 602-605.

¹⁸ عمر عثمان زرموح وآخر، مراجع سابق، ص ص 6-7

¹⁹ محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 91-

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظراً لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية:

- التنازل عن معدل النمو المستهدف؛
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو /والخارجي؛
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)؛ بما يؤثر سلباً على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحاً بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.²⁰

وصفوة القول أن التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، وذلك بالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالتبعية (ضمن دالة سولو).

4- التفسير الحديث للعلاقة

لقد توسع تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ليشمل مجالات تنحصر في:

²⁰ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 127-128.

4-1. الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي:

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الإيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف؛ الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملية لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيرا تدويل البحث والتطوير. ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج.²¹

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون والتنمية والاقتصاد (OCDE) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند. إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد وقيود الاستثمار. كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وأكد Hong في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.²²

²¹ OCDE , L investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minmiser les couts, synthese,2002,P14.

²² K, Hong, Foreign capital and Economic Growth in Korea 1970-1990, 1997,pp 79-88

2-4. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأنكتاد UNCTAD عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27%.²³

وعلى العموم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية مثل التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.²⁴

ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا لما يمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتخفيف ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.²⁵

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال.²⁶

– نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج؛

²³ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، ص 89.

²⁴ UNCTAD, International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment, March 2000, p2.

²⁵ E.Vergnaud, Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes, Bulletin édité par les Etudes économiques-BNPParibas, Paris, December 2005, pp 36-38.

²⁶ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 142.

— استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح Thomsen في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحاً في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982 مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل، كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30,5% إلى 2,6% فيما بين عامي 1989، 1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية، إذ أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات.²⁷

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضاً على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.²⁸

3-4 الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل حسب علاقة المضاعف، ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الإجمالي للقطر المضيف.

²⁷ S.Thomsen, Southeast Asia the Rol of foreign Direct Investment Policies in Development, Working Papers on International Investment, OCDE, 1999, pp 25-26.

²⁸ زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد (1)، يونيو 2007، ص 7.

والجدير بالذكر أن هنالك توجه قد ساد لدى المستثمرين الأجانب، إذ أصبحوا يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات، وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين منها، ونتيجة لذلك تنشأ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحلي، بمعنى آخر هل الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر مثبط؟ أم أثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.²⁹

وينشأ الأثر الإحلالي نتيجة لقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على إخراج الشركات المحلية من السوق في القطر المضيف، بسبب أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دولياً، وخصائص جودة وعلامات تجارية. ويؤثر هذا الإحلال سلباً على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل. أما بالنسبة للأثر التكاملي فينشأ في حالة كون الدولة المضيفة تمتلك شركاتها المحلية تكنولوجياً متقدمة أو أن الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيات الحديثة محل القديمة، وأما الاستثمار الأجنبي المباشر فيتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، وهذا الأثر يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.³⁰

وحسب دراسة شاملة قام بها Bosworth & Collins، بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية و18 دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (1978-1995)، وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظ، إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية، و90% بالنسبة للدول الصاعدة.³¹

وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة "إيمان عطية ناصف" التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2000)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلباً على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة

²⁹ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 48.

³⁰ جمال محمود عطية عبيد، مراجع سابق، ص 148.

³¹ F.Sachwald et S.Perrin, Multinationales et développement le rôle des politiques nationales, éd Magellan, Paris, 2003, pp 26-27

الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23%، وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلباً على الشركات المحلي.³²

4-4 الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد البشري :

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية .

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقد الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري. وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.

وقد ذكرت بعض الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين، الأولى وهي المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي مساهمة غير مباشرة وذلك لأن الشركات دولية النشاط عندما تقوم بالاستثمار والتوسع يؤدي هذا إلى زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد أو إيرادات الدولة سواء من هذه الشركة (الضرائب) أو من غيرها، وهو ما يدفع بالحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والتدريب.³³

³² محمد قويدري، مرجع سابق، ص 49.

³³ راجع أكثر: رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية، دون دار للنشر، الكويت، مارس 2006.

- M. Blomstrom & A. Kokko, Human Capital and Inward FDI, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003.
- S. Matthew., "Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?", CEPA Working paper No. 8, 2002.
- B. Sumon et al., Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam, Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004.

المبحث الثالث:

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في دول الدراسة (ليبيا، تونس، مصر)

1- الإطار التحليلي:

بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الثلاث (ليبيا؛ تونس؛ مصر) خلال الفترة (1986- 2008) ما يقارب 87, 289.6 مليون دولار، استقطبت منها مصر ما نسبته 68.81% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر اتسمت بالتذبذب والتباين الكبيرين من سنة إلى أخرى كما هو واضح بالجدول رقم (1)، أما عن خارطة توزيع تلك الاستثمارات فقد تباينت بين مناطق جغرافية معينة (القاهرة - الإسكندرية - بور سعيد.... الخ) وكذا قطاعات اقتصادية معينة (الصناعة - السياحة - الخدمات.... الخ) طبقاً لما تتطلبه قضية التنمية الشاملة والمتوازنة؛ تلتها تونس بنسبة 16.81% من الإجمالي التراكمي للدول الثلاث وقد تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس بأنها أكثر نمطية واستقرارية من تلك التدفقات إلى باقي دول الدراسة كما هو واضح بالجدول رقم (1)، أما عن خارطة توزيع تلك الاستثمارات فقد تشعبت كثيراً، ومع ذلك فقد كان تركيز الحكومة التونسية على تلك المشروعات والصناعات الموجهة للتصدير خصوصاً في قطاعات الصناعة، والسياحة، والفلاحة والصيد البحري. ثم ليبيا بنسبة 14.31% من الإجمالي التراكمي هذا وقد كان جل تلك الاستثمارات في ليبيا متركزاً في قطاع النفط خصوصاً في الفترة التي سبقت العام 2000.³⁴

ويعرض الجدول رقم (1) التالي التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى اقتصاديات كل من (ليبيا؛ تونس؛ مصر)، (بالمليون دولار) ومعدلات نموها السنوية خلال الفترة (1986- 2008).

³⁴ عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس - ليبيا، 2006، ص 62.

الجدول رقم(1): الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت لدول (ليبيا - مصر - تونس)
خلال السنوات (1986-2008) الوحدة: مليون دولار

السنة	ليبيا	تونس	مصر	الإجمالي بالمليون دولار	معدل النمو *
1986	177.00	63	1114	1,353.50	----
1987	98.00	92	1016	1,206.30	-10.88
1988	98.00	62	1259	1,419.00	17.63
1989	125.00	78	1236	1,439.20	1.42
1990	159.00	75	1125	1,358.70	-5.59
1991	180.00	125	1152	1,457.00	7.23
1992	165.00	379	1140	1,683.60	15.55
1993	100.00	575	1321	1,995.80	18.54
1994	110.00	439	783	1,331.70	-33.27
1995	-107.00	292	627	811.90	-39.03
1996	-136.00	238	770	871.70	7.37
1997	-82.00	311	1104	1,332.90	52.91
1998	-148.00	650	711	1,212.60	-9.03
1999	-128.00	350	1656	1,878.10	54.88
2000	141.00	752	509	1,402.40	-25.33
2001	133.00	457	428	1,018.20	-27.40
2002	145.00	795	701	1,640.60	61.13
2003	143.00	580	407	1,130.20	-31.11
2004	357.00	639	3902	4,897.80	333.36
2005	1038.00	1079	6111	8,228.40	68.00
2006	1917.14	2785.53	10043	14,745.67	79.20
2007	4186.61	1318.66	11578	17,083.27	15.85
2008	3425.83	2143.63	9495	15,064.46	-11.82

المصدر: عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد، مرجع سبق ذكره

الهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجموعة المطبوعات (إحصائيات 2005-2008). www.iaigc.net

* تم حساب قيمته من قبل الباحثين

ويمكن التعرف من خلال الجدول رقم (2) على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات دول الدراسة من خلال معرفة نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الدراسة، حيث يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي في ليبيا حققت طفرة وصلت إلى 91.8% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، و2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام 2007، مع العلم أن هاتين النسبتين أخذتا قيمة سالبة خلال السنوات 1995-1999 ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي: 11.57% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي: 0.58% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1986-2008.

أما في تونس يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي قد حقق طفرة وصلت إلى 528.9% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، و10.54% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام 2007، ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي 32.71% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي 2.46% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1986-2008. وفي الاقتصاد المصري من خلال الجدول يظهر أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي وصلت إلى 47.85% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، و9.35% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام 2006، ورياضيا يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لليبيا لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي 15.31% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي 2.77% في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(2): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت لدول (ليبيا - مصر - تونس)
خلال السنوات (1986-2008)

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الثابت إلى التكوين الرأسمالي الثابت %			نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
	ليبيا	تونس	مصر	ليبيا	تونس	مصر
1986	4.06	3.03	18.47	0.76	0.71	3.53
1987	3.08	4.63	11.44	0.47	0.95	2.99
1988	2.67	3.16	13.67	0.43	0.61	4.54
1989	3.19	3.28	12.98	0.50	0.78	4.05
1990	3.97	2.25	10.77	0.55	0.61	3.17
1991	4.97	3.70	14.03	0.57	0.96	3.37
1992	4.90	8.38	13.82	0.52	2.45	2.73
1993	2.15	13.46	15.56	0.35	3.94	2.82
1994	2.46	11.47	7.39	0.40	2.81	1.52
1995	-3.05	6.70	5.37	-0.36	1.62	1.04
1996	-3.03	5.29	5.71	-0.41	1.21	1.14
1997	-1.89	6.70	8.01	-0.23	1.64	1.45
1998	-4.81	13.19	3.90	-0.53	3.28	0.84
1999	-3.86	6.61	8.45	-0.42	1.68	1.83
2000	3.38	14.68	2.66	0.44	3.86	0.52
2001	3.99	8.75	2.60	0.48	2.29	0.47
2002	4.93	14.86	4.56	0.68	3.78	0.83
2003	5.62	9.22	2.94	0.59	2.16	0.50
2004	11.19	9.69	29.91	1.07	2.19	4.97
2005	29.18	16.65	38.71	2.57	3.76	6.53
2006	45.08	41.29	47.85	3.78	10.54	9.35
2007	91.80	16.57	44.25	7.56	4.62	8.67
2008	56.20	528.99	29.20	4.64	6.85	5.69

المصدر: - عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد، مرجع سبق ذكره

- الهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجموعة المطبوعات (إحصائيات 2005-2008)،

www.iaigc.net

2- وصف وتوصيف النموذج القياسي المستخدم:

أن الدراسات القياسية تُعنى بتحليل بيانات الواقع المعاش باستخدام نظرية الإحصاء آخذة وإلى أبعد الحدود النظرية الاقتصادية بنظر الاعتبار لتجانس وتوافق التحليل، عليه واستنادا دالة الإنتاج وأيضا إلى مفهوم المضاعف يمكن تصور نموذجاً قياسياً قائماً على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1986-2008 لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية باقتصاديات كل من (ليبيا-تونس-مصر) ، والشكل العام للنموذج هو:

$$I_t = IL_t + IF_t$$

والشكل العام للمعادلة يمكن تصوره بالشكل الخطي التالي :-

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 IF_t + \beta_3 IL_t + e_t$$

حيث تمثل:

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي ؛

IF_t : الاستثمار الثابت الأجنبي الإجمالي؛

IL_t : الاستثمار الثابت الوطني الإجمالي؛

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$: معاملات النموذج؛

e_t : معامل الخطأ ؛

$t = 1, 2, 3, \dots$

f : دالة

ولغرض توصيف النموذج: فإن المتغير التابع يتجسد في الناتج المحلي الإجمالي (Y_t)، بينما يمثل المتغير المستقل: التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي (IL_t)، ويمثل كل إضافة إلى الأصول (وسائل الإنتاج) فضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها، ويشمل استثمار الوطنيين واستثمار الأجانب:

$$(I_t = IL_t + IF_t)$$

(1) الاستثمار الثابت الأجنبي الإجمالي (IF_t)، ويجسد إجمالي قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وتشمل عناصر المشاركة في رأس المال وإعادة استثمار الأرباح والقروض ما بين الشركة الأم وفروعها، مطروحا منها قيمة ما أُعيد من تلك التدفقات إلى الخارج³⁵.

(2) الاستثمار الثابت الوطني الإجمالي (IL_t)، ويمثل كل إضافة من جانب الوطنيين إلى الأصول (وسائل الإنتاج) المضافة إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها.

³⁵ عمر عثمان زرموح وآخر، مرجع سابق، ص 8

3- قياس النموذج:

لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير معلمات النموذج القياسي، تم تجميع مشاهدات جميع المتغيرات عن الفترة (1986-2008) لكل دولة من الدول الثلاث من مصادر مختلفة، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) عبر البرنامج الإحصائي الجاهز (E views) لتحليل البيانات .

3-1 اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة:

قبل القيام بعملية تقدير معلمات النموذج لابد لنا من اختبار مدى استقرارية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التقدير لكل دولة من دول الدراسة وذلك تفادياً لمشكلة الانحدار الزائف، وذلك باستخدام اختبار فلييس - بيرون (PP) كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) : نتائج اختبار (PP) لاستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة

ليبيا						
المتغير	level			First differences		
النموذج	بدون ثابت أو قاطع	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت أو قاطع	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام
Y	-0.14	-1.63	-1.03	-2.32**	-2.18	-3.59**
IF	-0.63	-3.51	-1.47	-3.58***	-3.51**	-3.48*
IL	-0.73	-1.82	-1.61	-4.11***	-4.09***	-4.51***
تونس						
Y	2.18	1.63	-1.17	-7.29***	-8.2**	-9.99***
IF	-0.31	-1.46	-3.07	-7.86***	-8.28**	-9.62***
IL	-1.29	-2.93	-2.99	-2.06***	-1.89	-1.58
مصر						
Y	0.15	-1.37	-3.34	-5.59***	-5.69***	-5.53***
IF	0.43	-0.08	-1.43	-6.79***	-7.27***	-9.62***
IL	-0.77	-2.46	-2.56	-4.17***	-4.02***	-3.92***

* significance at 1%

** significance at 1% , 5%

*** significance at 1%, 5 | %, 10%

إن الجدول رقم (3) يعكس لنا مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة حيث يتضح لنا بأن جميع المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى لها مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)، وهذه النتيجة تنسجم مع ما جاءت به نظرية الاقتصاد القياسي بأن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون مستقرة في الفروق الأولى.

2-3- نتائج التقدير:

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا وتونس وهو غير معنوي إحصائياً بحسب القيمة الاحتمالية (P-value) التي بلغت (0.08) و(0.21) وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية 0.05 فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار دولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 11.5 دولار في ليبيا وبمقدار 9.01 دولار في تونس.

الجدول (4): نتائج التقدير الخاصة لكل دولة خلال الفترة (1986-2008)

الدولة	المعادلة المقدرة
ليبيا	$Y_t = 11.5 (IF_t) + 8.48 (IL_t)$ T-stat : (0.206) (23.38) P-value: (0.08) (<0.00001) $R^2 = 98.3\%$ D.W= 1.12 F=429.2 P-value <0.00001
تونس	$Y_t = 9.01 (IF_t) + 2.72 (IL_t)$ T-stat : (0.806) (5.63) P-value: (0.21) (0.00002) $R^2 = 85.8\%$ D.W= 1.34 F=45.15 P-value <0.00001
مصر	$Y_t = -0.36 (IF_t) + 1.41 (IL_t) + 0.67 (Y_{t-1})$ T-stat : (-0.17) (1.360) (3.41) P-value: (0.86) (0.19) (0.003) $R^2 = 97.8\%$ D.W= 1.87 Durbin's h=-0.016 F=198.2 P-value <0.00001

أما في مصر فكان الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو غير معنوي إحصائياً حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.86) وهي أكبر من 0.36 دولار أي أنها غير معنوية إحصائياً، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1 دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.36 دولاراً. أما بالنسبة للاستثمار المحلي في دول شمال أفريقيا (ليبيا، تونس، مصر) فكان له أثر طردي (إيجابي) على النمو الاقتصادي وكانت معلمته معنوية إحصائياً إذ كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 مما يعني معنويته، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1 دولار تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 8.48 دولار في ليبيا، و 2.72 دولار في تونس، و 1.41 دولار في مصر.

الخاتمة:

- من خلال تحليل تجربة كل من (ليبيا - تونس - مصر) في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهدف قياس أثر تدفقات هذا الأخير على الناتج المحلي الإجمالي المتعلق بكل دولة تبين ما يلي:
- من خلال النموذج القياسي يتضح بان الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (مثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) للدول المضيفة الثلاث (ليبيا، تونس) ويختلف هذا الأثر باختلاف المعامل الخاص لكل دولة، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا يعد الأكبر مساهمة في الدول الثلاثة، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بمقدار 1 دولار يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 11.5 دولار خلال فترة الدراسة، وتأتي تونس في المرتبة الثانية فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بمقدار 9.01 دولار؛
 - أما في مصر، فان الاستثمار الأجنبي المباشر كان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث انه زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار دولار واحد يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار 0.36 دولاراً؛
 - من النتائج النموذج يلاحظ أيضاً بأنه أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من أهمية الاستثمار المحلي في كل من ليبيا وتونس حيث يساهم بمقدار (8.48، 2.72) دولاراً على التوالي، أما في مصر فيلعب الاستثمار المحلي دوراً إيجابياً فزيادته بمقدار 1 دولار تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1.41 دولار خلال فترة الدراسة؛
 - بالرغم من هذا الحجم من تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد لهذه الدول الثلاث الا ان تأثيره على التنمية الاقتصادية بشكل عام لم يكن كما هو مطلوب، بمعنى آخر أن كفاءة استغلال هذه الاستثمارات كانت منخفضة، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى ضعف سياسات الاستثمار وعدم وضوح السياسة الاستثمارية.

وعلى ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بضرورة وضع سياسة استثمارية واضحة لكل دولة للاستفادة المثلى من هذه الاستثمارات، مع مراعاة التنسيق مع الاستثمارات المحلية بما يكفل ضمان تحقيق أهداف الخطط التنموية لكل دولة.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أبديجان، "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة"، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1999.
2. أمير حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2004-2005.
3. ثريا علي حسين الورفلي، "محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة"، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان "نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2006.
4. جمال محمود عطية عبيد، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، 2002.
5. رضا عبد السلام، "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، دون دار للنشر، الكويت، مارس 2006.
6. رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.
7. زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد (1)، يونيو 2007.
8. سرمد كوكب الجميل، "الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000.

9. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
10. عبد المجيد قدي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.
11. عمر عثمان زرموح، عبدالله ابراهيم فائد، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا وتونس ومصر) للفترة (1986-2005)"، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر"، ليبيا، معهد التخطيط، طرابلس، 2007.
12. عيسى محمد الفارسي وسليمان سالم الشحومي، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس - ليبيا، 2006.
13. محمد صالح تركي القرشي، "علم اقتصاد التنمية"، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
14. محمد قودري، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي"، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.
15. محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
16. مركز المشروعات الدولية الخاصة. "الاستثمار الأجنبي المباشر"، طبعة منقحة، واشنطن، 2005.
17. هناء عبد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً"، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

Références en langues étrangères:

1. B. Sumon et al., "Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam", Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004
2. E. Vergnaud, "Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes", Bulletin édité par les Etudes économiques-BNPParibas, Paris, December 2005 .

3. ESCWA, "**The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries**", U . N, New York, 2000.
4. F. Sachwald et S.Perrin, "**Multinationales et developpement le role des politiques nationales**", ed Magellan, Paris, 2003.
5. "**International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment**", Geneva and new York March 2000,
6. Jallab Mustapha, Patrick Monnet ,Sandretto Rene (2008), "**Foreign Direct Investment, Macroeconomic instability and Economic growth in MENA Countries**", working paper, June.
7. K, Hong, "**Foreign capital and Economic Growth in Korea 1970-1990**", 1997.
8. M. Blomstrom & A. Kokko, "**Human Capital and Inward FDI**", CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003.
9. OCDE , "**L'investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minmiser les couts**", synthese,2002.
10. Petruskevica Alina(2011), "**FDI and Development in Transition Economies**", working paper, Belarus State Economic University, Belarus.
11. S Mattheu., "**Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?**", CEPA Working paper No. 8, 2002.
12. S.Thomsen, "**Southeast Asia the Rol of foreign Direct Investment Policies in Development**", Working Papers on International Investment,OECD, 1999.
13. UNCTAD, "**world Investment Report 2004: The shift Towards services**", Geneva and new York , 2004
14. UNCTAD, "**Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies**", united nation, New York & Genève, 2000.
15. "**world Investment Report 2004: The shift Towards services**", Geneva and new York, 2004 .
16. Y.Hsing & W.J.Hsieh, "**Testing the Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan**", Risec,Vol44, NO.3, 1997.

مجلة

الاستراتيجية والتنمية



المقالات

المحررة باللغة الأجنبية

REVUE
STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT



**Les articles rédigés
en langue arabe**

<u>Président d'honneur:</u>	Pr. M'hammed Med Saleh Eddine SEDDIKI - Recteur de l'Université de Mostaganem
<u>Directeur et Rédacteur en Chef:</u>	Dr. Laadjal ADALA
<u>Directeur Adjoint et Conseiller juridique:</u>	Dr. Djilali BOUCHERF
<u>Comité de rédaction:</u>	Dr. Fatima Zohra ZEROUAT Mr. M'hammed BELGACEM Mr. Abdellah BOUGUESSA - Univ. Chlef Mr. Mohammed Abderrezak BOUTAGHANE Mr. El Habib Said GAOUAR Mr. Youcef MEBANI
<u>Responsable de la logistique :</u>	Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté
<u>Cellule d'information et des Relations :</u>	Mr. Bilal DAKIOUS
<u>Cellule d'informatique :</u>	Mr. Nabil ALIOUAT Mr. Mohamed BELBIA
<u>Comité de lecture:</u>	Pr. Massika BAADACHE - Univ. d'Alger Dr. Abdelkader ADALA - Univ. Mascara Dr. El hadj BENZIDANE Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI - Univ. le Caire- Egypte Dr. Med Mahmoud O. MED AISSA - Univ. Mostaganem Dr. Mohamed RAMDANI - Univ. Mostaganem
<u>Comité Scientifique:</u>	Dr. Abdelkader BRAINIS – Université de Mostaganem - Doyen de la Faculté Pr. Albert LOURDE – Recteur de l'université SENGHOR Alexandrie Pr. Abdelkader BABA - Univ. de Mostaganem- Algérie Pr. Mustapha BELMOKADEM - Univ. de Tlemcen- Algérie Pr. Mohammed BENBOUZIANE - Univ. de Tlemcen- Algérie Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH (Doyen) - Univ. de Tlemcen - Algérie Pr. Abdelrazak BENHABIB - Univ. de Tlemcen- Algérie Pr. Abdelkader DJAFLAT - Univ. de Lille- France Pr. Sadia KASSAB - Univ. Dali Brahim- Algérie Pr. Abdelaziz SALEM - Univ. d'Oran- Algérie Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Univ. le Caire- Egypte Pr. Rachid YUCEFI - Univ. de Mostaganem- Algérie Pr. Belgacem ZAIRI - Univ. d'Oran- Algérie Pr. Dalila ZENNAKI - Univ. d'Oran- Algérie Dr. Bachir BEKKAR -Univ. de Mostaganem- Algérie Dr. Maamar BELKHEIR - Univ. d'Oran- Algérie Dr. Kamel BOUSAFI - Univ. d'Alger- Algérie Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL - Univ. de Mostaganem- Algérie Dr. Belkacem DOUAH - Univ. de Mostaganem- Algérie Dr. Mohammed LAID (Univ. de Mostaganem) Algérie Dr. Mohammed El Telili HAMEDDI - Univ. El Manestir- Tunisie Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ - Univ. Hadramout- Yemen Dr. Abdelmadjid SAIDI - Univ. de Grenoble- France Dr. Malika SEDDIKI - Univ. Dali Brahim- Algérie



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT

Revue Scientifique Internationale Approuvée

Spécialisée dans le domaine économique

Éditée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793



CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'email, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article en un seul exemplaire au moyen du Word, d'un CD ou de l'email de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 30 pages, et ne pas être en deçà de 15 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :
 - L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 14 pour ce qui est du texte, et police 12 pour les chiffres ;
 - L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 12 ;
 - La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,0 ;
 - Taille papier : L: 17 , H : 24 .
- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :

- Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
 - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique ;
 - Numérotter les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
 - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
 - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
 - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examen par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
 - Les articles transmis à la revue ne sont pas retournés à leurs auteurs, qu'ils aient été publiés ou pas ;
 - La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
 - Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;
 - Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
 - Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences Economiques-
site Kharouba, Université de Mostaganem

– W- Mostaganem 27000 , Algérie

Fax: 00213 45421140 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com

Site web: www.rsd-dz.net

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT

*Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée
dans le domaine économique*



ISBN: 2011-4793

ISSN : 2170-0982



Numéro : 04 – Janvier 2013

SOMMAIRE

Incitations, coûts de transactions et greenwashing : Le renouveau de l'action publique environnementale profite-t-il aux entreprises algériennes ?	Dr. KHELLADI Mohammed Amine Mehdi	(l'EPSECG d'Oran) Algérie	Page 05
Place et rôle du financement off shore dans l'intermédiation financière	Dr. DOUAH Belkacem	(Univ. De Mostaganem) Algérie	Page 26
Les Compétences Clés et L'avantage Concurrentiel : La Qualité du Produit Cas de la Société les Grands Moulins du Dahra Mostaganem	Pr. KERZABI Abdellatif Mme DEBBAHI Yamina	(Univ. de Tlemcen) Algérie	Page 40

**Incitations, coûts de transactions et greenwashing :
Le renouveau de l'action publique environnementale profite-t-il
aux entreprises algériennes ?**

Dr. KHELLADI Mohammed Amine Mehdi

Maitre de conférences, l'EPSECG d'Oran

E-mail : m.khelladi@gmail.com

Résumé

La Politique Publique d'Environnement (PPE) en Algérie voit la diffusion du modèle des ajustements mutuels traduisant une modernisation écologique de l'action de l'Etat. Un arrangement institutionnel récent, reflété par le biais du Contrat de Performance Environnementale (CPE), forme d'accord négocié entre des organismes industriels et le Ministère de l'Environnement, a été ainsi instauré. Notre objectif sera d'essayer, grâce à la théorie des contrats, d'analyser puis de schématiser la structure incitative de ce mécanisme.

Après étude basée sur l'analyse de contenu du CPE, nous sommes arrivés à la conclusion que, suivant l'aspect théorique, ce contrat est un contrat incomplet et qu'il pourrait être capté par les entreprises pour exploiter sa structure à quatre (04) facteurs permettant, à ces organisations, la minimisation des coûts de transactions et limitant, in fine, leur effort de responsabilité environnementale.

Mots clés : Contrat de Performance Environnementale (CPE), coûts de transactions, modèle des ajustements mutuels, Politique Publique d'Environnement (PPE), structure incitative, théorie des contrats.

ملخص:

السياسة العمومية للبيئة في الجزائر تشهد انتشارا لنموذج التعديلات المتبادلة مترجما نوعا من العصرية البيئية لعمل الدولة. وتفاهم مؤسساتي حديث، يعبر عنه من خلال عقد الأداء البيئي، شكل اتفاق تفاوضي بين منظمات صناعية ووزارة البيئة، قد تم بالتالي وضعه. وبفضل نظرية العقود سيكون هدفنا تحليل ثم تمثيل الهيكل التحفيزي لهذه الآلية.

بعد دراسة مرتكزة على تحليل محتوى عقد الأداء البيئي، وصلنا إلى نتيجة مفادها أنه وفقا للطابع النظري، فهذا العقد هو عقد غير كامل وأنه قد يلتقط من طرف المؤسسات بغية استغلال هيكله ذي أربعة (04) عوامل، ما يسمح لهذه المنظمات بخفض تكاليف التعاملات وتقليص، في النهاية، مجهودها في المسؤولية البيئية.

كلمات مفتاحية: عقد الأداء البيئي، تكاليف التعاملات، نموذج التعديلات المتبادلة، السياسة العمومية للبيئة، الهيكل التحفيزي، نظرية العقود.

Introduction :

La volonté de la communauté des économistes à se pencher sérieusement sur les problèmes induits, directement ou indirectement, par les aléas écologiques a été opérationnalisée par le biais de la recherche d'un *optimum* de pollution qui considère les coûts sociaux ignorés par le marché à travers la conception d'une batterie d'instruments homogènes. Concrètement, l'évolution progressive de ces derniers dans les Politiques Publiques d'Environnement (PPE) traduirait l'évolution même du statut de l'Etat car, de la coercition absolue, on est passé vers plus de négociation avec les parties intéressées.

Incontournables depuis des années, les Approches Volontaires (AV) sont intégrées, à divers degrés, dans les PPE qui sont devenues une partie intégrante du paysage politico-administratif consacrant, par la même occasion, l'idée de l'Etat-Providence en termes de prise en charge de l'environnement naturel. Récemment institué, le Contrat de Performance Environnementale (CPE), parfait exemple de ces AV en Algérie, informe sur une modernisation écologique des outils de régulation des déséconomies anthropiques. Une modernisation qui « n'est pas qu'une question technique, et qu'elle suppose la conclusion d'un compromis entre acteurs sociaux antagoniques quant à sa forme et à ses modalités »¹.

Plus explicite encore, le CPE s'assimile parfaitement à un mécanisme au service du développement durable et de la transition écologique complémentaire à la transition économique dans notre pays. Il a été donc nécessaire pour nous d'inscrire cette contribution dans un courant de recherche sur l'action publique qui tentera, entre autres, d'analyser puis de représenter le schéma incitatif de cet éco-dispositif destiné au secteur industriel avec la double hypothèse qu'il serait un contrat incomplet et qu'il serait capté par les entreprises en vue de limiter leurs coûts d'agence et, *in fine*, de réduire leur engagement environnemental.

A cet effet, nous aurons quatre (04) sections :

- i) Dans la première, sera abordée l'institutionnalisation de l'environnement naturel comme objet récent de politiques publiques ;

¹ Citation tirée du résumé de la thèse de doctorat de Gendron, C. 2001. *Ethique et développement économique : le discours des dirigeants sur l'environnement*, Thèse de doctorat en sociologie, Université du Québec, Montréal.

- ii) Viendra la présentation de la conception des PPE : modèle synoptique mono-acteur et modèle des ajustements mutuels multi-acteurs, où seront traités les trois (03) éco-instruments ;
- iii) La troisième, s'articulera autour de la théorie des contrats, cadre d'analyse de la recherche, qui aide à mieux cerner les enjeux de la contractualisation entre parties pouvant avoir des objectifs diamétralement opposés ;
- iv) Enfin, la quatrième section vérifiera, grâce à la méthode de l'analyse de contenu, l'incomplétude du CPE et l'éventuelle exploitation de son schéma incitatif par les entreprises industrielles à des fins de diminution de coûts de transactions et, ainsi, à des fins de possibles attitudes de lavage vert qui serait, alors, néfaste à cette modernisation écologique.

1. Les Politiques Publiques d'Environnement (PPE), comme autre facette de l'Etat-Providence :

« Aucun secteur de l'activité humaine n'a, semble-t-il, été épargné par le développement spectaculaire de l'Etat-Providence au XXe siècle et par l'inflation législative qui l'a accompagné »²; la protection de l'environnement naturel est l'un des secteurs les plus visés par cette intervention étatique. Outre les politiques publiques de lutte contre le chômage (politiques d'emploi), contre l'inflation (politiques monétaires), contre les déficits budgétaires (politiques budgétaires), les PPE ont émergé telle une priorité dans la conception des politiques publiques (public policy design), priorité pouvant être ajoutée aux quatre objectifs du carré magique de Kaldor.

Godard et Hommel³ constatent que le volume des législations environnementales sur les trente dernières années est le plus important dans l'histoire et que la décennie 90 a consacré mondialement ce thème comme prouvé par la multiplication des accords multilatéraux. L'environnement est passé d'un Bien Public National (BPN) à un Bien Public Mondial (BPM) engageant l'avenir de l'Humanité, un avenir hypothéqué par le dérèglement climatique. Face à cette menace consensuelle auprès des scientifiques, des politiciens et de la société civile, la mobilisation et la fédération simultanée de diverses disciplines se sont davantage renforcées ; la montée en puissance de l'économie écologique en est, à notre avis, l'un des exemples les plus aptes à être cité.

² Cumyn, M. 2006. « *La contractualisation de l'action publique: contrat juridique ou contrat social?* ». Les Cahiers de Droit, 47 (4): p. 679.

³ Godard, O. et Hommel, T. 2005. « *Les multinationales, un enjeu stratégique pour l'environnement et le développement durable ?* ». Revue Internationale et Stratégique, 60 : p. 104.

Pour Bonnieux et Desaignes, l'apparition progressive dans les pays développés, à partir des années 60, d'une politique de l'environnement est due à la prise de conscience des liens sensibles et parfois antagonistes entre l'homme et son milieu dans lequel il vit⁴. Une politique pilotée par des agences ou des administrations devenues des références de par leur organisation et l'efficacité de leurs actions pro-environnementales à l'instar de l'Environmental Protection Agency (EPA) fondée en 1970, aux Etats-Unis.

L'institutionnalisation de l'aspect de l'environnement dans les politiques publiques n'est, pour nous, que le résultat d'un changement majeur de paradigme observé dans les faits économiques contemporains à un moment donné des trente glorieuses lorsque la prise en charge de la nature a commencé à devenir un sujet quasi-consensuel entre les économistes orthodoxes et hétérodoxes grâce aux nombreux constats d'insoutenabilité écologique de la consommation de masse et du développement industriel des sociétés modernes.

Marginalisée et occultée, des années durant, du fait que « les économistes se sont focalisés sur les paramètres sociotechniques pouvant affecter la croissance, ou bien sur les conditions optimales de l'allocation des facteurs de production »⁵, la thématique environnementale connaîtra, lors des décennies 60 et 70, une révolution conceptuelle et méthodologique établissant une certaine cohésion dans le discours économique qui pouvait appliquer à cette même thématique les conditions de la rareté et de la valeur.

A ce titre, Baumol⁶ avance que « plusieurs économistes arguent que la source du problème environnemental est le fait que le système -prix n'est tout simplement pas appliqué aux nombreuses ressources des sociétés ». Pour sa part, Godard affirme qu'« il est manifeste que derrière la question environnementale se joue, à la fois, le devenir de l'Humanité et la légitimité du rapport de maîtrise imposé au reste du monde. L'émergence de cette question est historiquement inséparable de la levée d'un mouvement de critique de la logique socio-économique qui a présidé au développement du capitalisme occidental dans la seconde moitié du 20^{ème} siècle »⁷.

⁴ Bonnieux, F. et Desaignes, B. 1998. *Economie et politiques de l'environnement*. Paris: Ed. Dalloz, p. 05.

⁵ Khelladi, M. A. M. 2011. « *La refonte du système algérien de gestion des déchets urbains pour une internalisation optimale des externalités environnementales : l'Ecologie Industrielle (EI) comme alternative* ». Maghreb-Machrek, Automne (209): p. 83.

⁶ Baumol, W. 1971. « *Environmental protection at minimum cost* ». American Journal of Economics and Sociology, 30 (4): p. 340.

⁷ Godard, O. 2004. *La pensée économique face à la question de l'environnement*. Cahier de recherche n°25, Laboratoire d'économétrie, Ecole Polytechnique, Paris, p. 05.

La main invisible, si chère à Adam Smith, censée allouer efficacement les ressources de la société, s'es retrouvée, avec le temps, incapable de gérer les actifs naturels en faisant fi de coûts sociaux non internalisés par les règles du marché, des coûts dûs à des externalités ou des effets externes négatifs. Des effets initialement étudiés par Pigou qui avait illustré une analyse du bien-être à partir d'une cheminée d'usine qui fume et salit le voisinage.

Selon Coase⁸, Pigou avait déjà traité des divergences entre les produits nets sociaux et privés qui adviennent parce qu' « une personne A, au cours d'un service rémunéré rendu à une seconde personne B, rend aussi incidemment service ou nuit à d'autres personnes (non productrices de services comparables), service d'une telle ampleur qu'aucun paiement, aucune compensation imposée au nom des parties lésées ne peut être exigé des parties qui en profitent ». D'après Baumol, « une vraie politique d'environnement devrait être flexible et doit utiliser divers instruments »⁹. Par contre, la conception de cette politique (public policy design) pose une réelle controverse entre les économistes sur le choix de l'éco-outil le plus apte à maximiser le bien-être social ou à réduire le coût supporté par la collectivité tout en minimisant les coûts privés des firmes. « La question de l'efficacité des instruments de la politique environnementale est une question ancienne d'économie de l'environnement dont on trouve l'origine dans l'ouvrage « The Economics of Welfare » où Pigou prône l'usage d'une taxe sur les émissions », relève si bien Glachant¹⁰. Des enquêtes de Cropper et Oates (1992), de Segerson (1996) et celle de Lewis (1997), Boyer et Porrini¹¹ montrent que la problématique de la relativité de l'efficacité de ces instruments est un sujet inéluctable en économie de l'environnement. Selon Goulder et Parry, « le choix de l'instrument de lutte contre la pollution représente une décision politique environnementale cruciale...les économistes tendent à se concentrer sur les critères de l'efficacité économique (avantages nets globaux d'une politique) et de son proche parent, la rentabilité. D'autres critères importants sont à noter : la distribution des avantages ou des coûts sur des groupes de revenus, des ethnies, des régions, des générations et l'incertitude»¹².

⁸ Coase, R. H. traduit par Aliouat, B. 2005. *L'entreprise, le marché et le droit*. Paris: Ed. d'Organisation, p. 156.

⁹ Baumol, W. *Idem*, p. 338.

¹⁰ Glachant, M. 2008. « L'effet du lobbying sur les instruments de la politique environnementale », *Revue d'Economie Politique*, 118 (5): p. 664.

¹¹ Boyer, M. and Porrini, D. 2002. *The choice of instruments for environmental policy: Liability or regulation?*, Les Cahiers de la série scientifique du Centre Interuniversitaire de Recherche en Analyse des Organisations (CIRANO), p. 02 et 04.

¹² Goulder, L. and Parry, I. 2008. *Instrument choice in environmental policy*. Discussion paper, Resources For Future (RFF), Washington, p. 01.

Il est donc clairement établi que ces éco-dispositifs ne procurent pas les mêmes avantages et ne font pas subir les mêmes dommages aux entités régulées et au régulateur d'où la nécessité de faire appel, dans de nombreuses situations, à des méthodes d'évaluation qui orientent le décideur public, sous certaines contraintes technico-économiques, dans son choix présent et futur à l'instar de l'Analyse Coûts-Efficacité (ACE) ou de l'Analyse Coûts-Bénéfices (ACB). Le succès de la révolution environnementale dépend largement de la performance des outils des PPE, qu'ils soient réglementaires ou incitatifs.

2. Modèle synoptique vs modèle des ajustements mutuels :

Deux visions opposées régissent la manière par laquelle le règlementeur traditionnel, l'Etat, agit sur la conservation et/ou sur l'amélioration des actifs verts. Massardier, repris par Bouriche¹³ note qu'« il existe deux manières de faire les politiques publiques dans les sociétés occidentales. D'une part, la manière classique où les autorités publiques agissent, selon une "finalité choisie", à partir d'objectifs et des moyens définis *a priori* qui s'adressent à des "cibles" réceptives (modèle synoptique). D'autre part, la manière renouvelée où les autorités publiques ne possèdent plus le monopole de fabrication des politiques publiques mais doivent, au contraire, "faire avec" une multiplicité d'acteurs qui projettent leurs "finalités vécues" dans le processus de fabrication des politiques publiques, modèle des ajustements mutuels ou action publique ».

Par ordre d'apparition, les instruments des PPE sont : i) les instruments réglementaires reflétant une approche coercitive qui s'appuie essentiellement sur des normes de rejets ou d'émissions, de procédés ou techniques, de produits ainsi que sur des autorisations administratives. « Ce système est devenu le fondement pour un grand nombre de programmes d'environnement, de santé et de sécurité ainsi que pour des milliers de directives, standards et de régulations étatiques, fédérales et locales dans lequel les activités doivent opérer »¹⁴ ; ii) les instruments économiques incluant les écotaxes, les subventions et les Permis d'Emissions Négociables (PEN). Suivant Jaffe, Newell et Stavins¹⁵ « les instruments fondés sur le marché sont des mécanismes qui modifient les comportements par les signaux du marché plutôt que par des directives explicites concernant les niveaux ou les méthodes de contrôle de la pollution » ; iii) un dernier type, appelé

¹³ Bouriche, R. 2006. « *Analyse des politiques publiques* ». *Revue Sciences Humaines*, Juin (25): p. 85.

¹⁴ Berry, M. and Rondinelli, D. 1998, « *Proactive corporate environmental management: A new industrial revolution* ». *Academy of Management Executive*, 12 (2): p. 39.

¹⁵ Jaffe, A., Newell, R. and Stavins, R. 2000. « *Technological change and the environment* ». Working paper n°7970, NBER, Cambridge, Massachusetts, p. 46.

Approches Volontaires (AV) qui, *a contrario* des deux premiers indiquant le modèle synoptique, illustre une réforme des PPE par le biais du mode des ajustements mutuels.

« On reconnaît que le domaine de "l'environnement" est un secteur d'action publique particulièrement propice à l'expérimentation de nouveaux instruments d'intervention » ;¹⁶ mais même s'ils soient différents, les modèles classique et renouvelé restent complémentaires. Pour Grolleau, Mzoughi et Thiebaut,¹⁷ ces AV sont « des engagements volontaires d'entités régulées à réaliser des objectifs en rapport avec l'environnement allant au-delà de la simple conformité réglementaire ». Le terme « volontaire » renvoie ainsi aux initiatives non directement mandatées par les régulations du gouvernement », avance Christmann¹⁸. L'hybridation d'intervention marquée par la présence de tous les partenaires sociaux est la spécificité de ces dispositifs post approche réglementaire et économique.

Cette régulation ou cette auto-régulation, basée sur une démocratie environnementale, insiste sur l'aspect délibéré de l'engagement vert des firmes et sur leur aptitude à se remettre continuellement en cause sur un sujet devenu incontournable en management stratégique. Cependant, ce mouvement n'est guère synonyme de la suppression du rôle de l'Etat car, celui-ci, peut être un acteur principal ou un acteur périphérique dans l'action collective pro-environnement.

La relation Etat-entreprises est donc une relation de partenariat mutuel qui s'articule autour d'une confiance bénéfique au bien commun, « une relation, dont l'analyse a été considérablement développée ces dernières années, en grande partie à l'occasion des débats engendrés par le mouvement bien mal dénommé de déréglementation ».¹⁹ Nous nous focaliserons sur l'une des facettes des AV, à savoir les accords ou les contrats négociés qui ne sont pas des contrats juridiques mais des contrats moraux ou sociaux non soumis au contrôle d'un juge ou d'un tribunal en cas de défaillance partielle ou totale de l'un des contractants.

Bien que les objectifs écologiques soient quantitatifs et mesurables, rien n'empêche d'y intégrer des objectifs qualitatifs : tout dépend des modalités des

¹⁶ Lascoumes, P. 2007. « *Les instruments d'action publique, traceurs de changement : l'exemple des transformations de la politique française de lutte contre la pollution atmosphérique (1961-2006)* ». *Politique et Sociétés*, 26 (2-3): p. 73.

¹⁷ Grolleau, G., Mzoughi, N. et Thiebaut, L. 2004. « *Les instruments volontaires : un nouveau mode de régulation de l'environnement ?* ». *Revue Internationale de Droit Economique*, 4: p. 469.

¹⁸ Christmann, P. 2004. « *Multinational companies and the natural environment: Determinants of global environmental policy standardization* ». *Academy of Management Journal*, 47 (5): p. 750.

¹⁹ Brousseau, E. 1995. « *Les apports de l'analyse économique des contrats à la mise en œuvre des politiques industrielles* ». *Revue d'Economie Industrielle*, 71: p. 186.

négociations. Egalement, il peut y avoir un engagement d'un secteur comme il peut y avoir un engagement individuel des firmes quel que soit leur secteur. Caractérisés souvent par des non-paiements monétaires, ces accords, de type bien particuliers, doivent concilier la contrainte de l'efficacité environnementale avec celle de l'efficacité économique des deux échangistes contractuels.

Une différence de taille dans l'instauration des AV est, néanmoins, relevée par Fleckinger et Glachant²⁰ pour qui, globalement, les AV en Europe ou au Japon, sont des accords négociés des cibles environnementales : la Commission européenne a conclu des accords avec les associations des constructeurs automobiles européens (ACEA), japonais (JAMA) et coréens (KAMA) pour réduire les rejets de CO₂ des nouveaux véhicules. Aux Etats-Unis, par contre, c'est le programme volontaire qui régit les AV dans lequel les engagements verts sont définis en amont par l'autorité régulatrice sans possibilité de revue par les firmes. Une autre classification, en fonction du degré d'intervention publique, reprise par David d'un rapport de l'OCDE (1999), mérite d'être signalée :²¹

- les programmes publics volontaires sont proposés par l'agence environnementale qui élabore des engagements auxquels les entreprises peuvent, si elles le souhaitent, souscrire individuellement. Ils se présentent comme une réglementation facultative où les pouvoirs publics conservent un rôle important puisque ce sont eux qui déterminent les mesures de protection de l'environnement ;
- les accords négociés volontaires désignent des engagements définis à l'issue d'une négociation entre l'organisme chargé de la politique environnementale et l'industrie. Ils peuvent être signés au niveau d'un secteur d'activité ou avec des entreprises particulières. C'est la forme d'AV la plus répandue en Europe ;
- les engagements unilatéraux sont pris directement par les entreprises, sans intervention de l'Etat. Pour plus de crédibilité, l'entreprise délègue parfois la surveillance du respect de ses engagements à une tierce partie ;
- enfin, il existe des négociations directes entre pollueurs et victimes potentielles, aboutissant à des engagements qu'on peut interpréter comme des contrats privés ».

Au-delà de l'hétérogénéité de ces interventions, avec une présence, plus ou moins accrue du secteur privé, ces accords sont une critique de l'Etat en tant qu'acteur central de la protection de l'environnement. L'invention de nouvelles

²⁰ Fleckinger, P. et Glachant, M. 2009. « *La responsabilité sociale de l'entreprise et les accords volontaires sont-ils complémentaires ?* ». Economie et Prévision, 190-191: p.97.

²¹ David M 2004 « *Les approches volontaires comme instrument de régulation environnementale* » Revue Française d'Economie, 19 (1) : pp. 232-234.

formes de gouvernance mieux adaptées à la nature des problèmes visés devenait indispensable pour remédier à la crise de légitimité et de dissolution du rôle de l'Etat, à en croire Aggéri.²²

3. La théorie des contrats, cadre explicatif de l'analyse :

Puisque nous étudierons un mécanisme incitatif qui lie deux échangistes par le biais d'une relation d'agence concrétisée par un contrat, nous avons trouvé opportun de faire appel à la théorie des contrats avec ses trois (03) sources explicatives des rapports contractuels : Théorie des Incitations (TI), Théorie des Coûts de Transactions (TCT) et Théorie des Contrats Incomplets (TCI). Brousseau définit un contrat tel « un accord (le plus souvent bilatéral) par lequel des agents économiques se créent des obligations mutuelles qui bornent leurs interactions afin de les maîtriser »²³. « Pour un économiste, un contrat est un accord par lequel deux parties s'engagent sur leurs comportements réciproques. Il s'agit donc d'un dispositif bilatéral de coordination...Durant les trente dernières années, le « contrat » s'est imposé dans l'analyse économique comme une notion centrale », déclarent Brousseau et Glachant.²⁴

Le contrat est alors une structure de gouvernance, un arrangement institutionnel²⁵ qui finance et/ou produit, *via* des incitations, un bien public qu'est l'environnement. Dans ce monde régi par un nœud de contrats, social ou juridique, les Règles Publiques Négociées (RPN)²⁶ peuvent être perçues comme un *optimum* de coordination arrangeant les intérêts des contractants.

Les questions clés concernent alors, d'après Coriat et Weinstein :²⁷

- i) les problèmes de construction (de «design») des contrats ;

²² Aggéri, F. 2000. « *Les politiques d'environnement comme politiques de l'innovation* ». Annales des Mines/Gérer et Comprendre, Juin (60): p. 33.

²³ Brousseau, E. 1995. *Op.cit.*, p. 181.

²⁴ Brousseau, E. et Glachant, J.-M. 2000. « *Economie des contrats et renouvellements de l'analyse économique* ». Revue d'Economie Industrielle, 92: p. 23.

²⁵ « Un arrangement institutionnel est un arrangement entre unités économiques qui régit la façon dont ces unités peuvent coopérer et/ou se concurrencer », d'après Davis et North, 1971, cités par Williamson, 1994. O. E. 1994. *The institutions and governance of economic development and reform*. Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics, Washington, p. 174.

²⁶ Terme utilisé par Abecassis et al. (1997) indiquant sur le processus contractuel entre l'Etat et les partenaires sociaux.

²⁷ Coriat, B. et Weinstein, O. 2010. « *Les théories de la firme entre contrats et compétences* ». Revue d'Economie Industrielle, 129-130: p. 59.

- ii) les conditions qui assurent la mise en œuvre effective des engagements contractuels (l'«enforcement» des contrats, dans la terminologie anglo-saxonne) ;
- iii) l'identification des coûts qui en résultent (« coûts de transaction » ou « coûts d'agence »). Des coûts initialement identifiés par Coase, puis, vulgarisés par Williamson en économie néo-institutionnelle. Déprès et al. indiquent, à juste titre, que « de nombreux travaux avec une approche en termes de coûts de transaction se sont intéressés aux partenariats public-privé, aux contrats de concession et autres solutions qualifiées de mixtes ou d'hybrides »²⁸.

Cette hybridation, qui s'éloigne du cadre traditionnel des PPE, doit prendre en considération, entre autres, l'incertitude liée à la réussite de l'accord négocié, l'aversion pour le risque des adhérents, leur nombre critique, la qualité stratégique des informations chez les différentes parties prenantes, la nature des incitations, le degré d'incomplétude des contrats ainsi que les coûts de transactions. Toute RPN essaie de maximiser le bien-être social en veillant à ce que le coût privé de l'entreprise soit épargné ; l'Etat cible le meilleur mécanisme incitatif qui réduirait les nuisances grâce au changement social des pollueurs.

Mais des problèmes subsistent ; pour Grossman et Hart, « il peut être extrêmement coûteux de rédiger un contrat qui précise clairement les paiements et les actions de toutes les parties dans chaque état observable de la nature »²⁹. Aussi, à noter l'hétérogénéité de l'information qui obstruerait l'efficacité des arrangements institutionnels. Stigler souligne que « l'information est une ressource précieuse : savoir est pouvoir »³⁰. « L'information privée détenue par l'entreprise et non constatée par le régulateur lui permet de s'accaparer un profit appelée, par Laffont, rente informationnelle », avance Laffont³¹.

Le pollueur a une information intrinsèque sur ses coûts de production et ses coûts de dépollution laissant à dire que la régulation de la pollution

²⁸ Déprès, C., Grolleau, G. et Mzoughi N. 2005. *Fourniture non publique de biens publics : diversité des arrangements*. Document de travail n°04, Centre d'Economie et Sociologie appliquées à l'Agriculture et aux Espaces Ruraux (CESAER), Dijon, p. 07.

²⁹ Grossman, S. J. and Hart, O.D. 1986. *The costs and benefits of ownership: A theory of vertical and lateral integration*. Journal of Political Economy, 94 (4): p. 695.

³⁰ Stigler, G. J. 1961. *The economics of information*. The Journal of Political Economy, 69 (3): p.213.

³¹ Laffont, J.-J. 1993. *Nouvelles formes de réglementation*. L'Actualité économique, 69 (2): p.08.

confronte alors l'émetteur de pollution, informé, avec l'administration, non informée, expliquent Bonnieux et Desaignes³².

L'aléa moral et la sélection adverse ou l'anti-sélection deviennent donc, *de facto*, des maux nécessaires³³. Afin de palier à ce phénomène de l'asymétrie, l'incitation monétaire ou non-monétaire semble nécessaire. « L'importance cruciale des incitations dans les systèmes économiques a été sous-estimée par les théoriciens de l'économie jusqu'au début des années soixante-dix... Dans une large mesure on peut dire que beaucoup des évolutions institutionnelles récentes trouvent leur motivation fondamentale dans la prise en compte plus réaliste des problèmes incitatifs », affirme Laffont³⁴.

Ces incitations sont concrétisables dans le modèle Principal/Agents en contrepartie d'un transfert technologique, informationnel et/ou monétaire. Pour Richard et Trommetter³⁵, « l'objectif de ces modèles est de définir des règles incitatives de partage du résultat (entre le Principal et l'Agent) qui soient efficaces via le contrat et d'éliminer les comportements opportunistes (passager clandestin) ». Ceci dit, ces règles incitatives s'inscrivent dans un registre de contrats incomplets ; « les problèmes de la contractualisation incomplète ont, pour un certain temps, été reconnus comme ayant des implications importantes pour l'efficacité des relations à long terme », notent Hart et Moore³⁶.

Nous référant à Laffont, « l'incomplétude des contrats est évidente car il y a des contraintes transactionnelles qui reflètent les coûts d'écriture de contrats contingents à de nombreux états de la nature et qui nous obligent à raisonner dans un monde de contrats incomplets »³⁷. Cette idée contredit la théorie économique standard qui postulait, à partir de la rationalité parfaite des agents, que ceux-ci concluraient des contrats parfaits avec des coûts de négociations nuls considérant ainsi les contingences susceptibles d'influer sur la contractualisation. « Williamson reprend, en effet à son compte, la théorie de la rationalité limitée de Herbert Simon d'où il tire essentiellement une implication : les contrats seront,

³² Bonnieux, F. et Desaignes, B. 1998. *Economie et politiques de l'environnement*. Paris: Ed. Dalloz, p. 77.

³³ « L'aléa moral : l'action ou l'effort de l'agent n'est pas observable par le principal ; la sélection adverse : le type d'agent n'est pas observé par le principal », selon Aghion, P. and Holden, R. 2011. Incomplete contracts and the theory of the firm: What have we learned over the past 25 years ?. *Journal of Economic Perspectives*, 25 (2): p. 182.

³⁴ Laffont, J.-J. 1993. Op.cit, p. 03-04.

³⁵ Richard, A. et Trommetter, M. 2000. *Choix de mécanismes incitatifs dans les contrats agro-environnementaux*, *Economie et Prévision*, 145: p. 145.

³⁶ Hart O. and Moore J. 1988. *Incomplete contracts and renegotiation*. *Econometrica*, 56 (4): p.755

³⁷ Laffont, J.-J. 1993. Op.cit, p. 09.

le plus souvent, des *contrats incomplets*, qui n'envisagent pas tous les événements possibles », reprennent Coriat et Weinstein.³⁸

Toutefois, même si « l'incomplétude doit être vue autant comme un *choix* contractuel efficace, que comme une simple contrainte que subissent les parties lors de la rédaction de leur contrat », ³⁹ elle n'en demeure pas moins qu'elle présente un sérieux risque⁴⁰ qui nuirait, *a posteriori*, à l'accord environnemental, en l'occurrence, le risque du hold-up dans la mesure où « les parties se désengagent par crainte de se voir déposséder du retour sur investissement par l'autre partie lors de la renégociation », déclare Bonnet Beaugrand.⁴¹ Cette situation est caractérisée par un contractant sous-investisseur profitant d'une rente en provenance de l'autre cocontractant sur-investisseur.

4. Modernisation écologique et structure incitative du CPE :

4.1. Le CPE, ou le renouvellement de l'action publique en faveur de l'environnement naturel en Algérie :

Dispositif totalement inédit en Algérie, le CPE est apparu suite au processus de mise à niveau verte entamé par l'industrie algérienne à partir des années 2000. Ce processus, qui reflète une forme de transition écologique, est venu compléter, en parallèle, la transition ou la réhabilitation du tissu économique, plus précisément, industriel, qui avait été imposée suite à l'enclenchement, lors de la fin des années 80 et le début des années 90, de vastes réformes économiques qui abandonnaient le système de l'économie à planification centralisée et orientaient le système économique algérien vers l'économie de marché.

Cette mutation écologique, si nous pouvions la qualifier telle quelle, s'inscrit dans une posture normative et instrumentale prenant pied sur une PPE inédite ayant pour but un verdissement ou un environnementalisme de l'ensemble de l'appareillage économique du pays devant rompre avec d'anciennes pratiques qui ne considéraient pas l'environnement naturel comme une préoccupation majeure. Dans ce cadre, il est à noter que la mise en place du

³⁸ Coriat, B. et Weinstein, O. 2010. *Op.cit*, p. 60.

³⁹ Williamson, O cité par Farès, M. 2005. Quels fondements à l'incomplétude des contrats?. *L'Actualité Economique*, 81 (3): p. 536.

⁴⁰ Ce risque renvoie à la solution de marchandage de partage de surplus dite de Nash : les utilités sont inégales mais sont maximisées de par et d'autres par l'accord signé.

⁴¹ Bonnet Beaugrand, F. 2008. *La gouvernance locale face à l'incomplétude des contrats de délégation des services publics : l'exemple de l'eau et de l'assainissement*. Thèse de doctorat en sciences de gestion, Ecole des Mines, Paris, p. 197.

Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement (MATE, actuellement MATEV), avec le début du nouveau millénaire, a fait émerger une politique à caractère original ciblant divers secteurs : secteur tertiaire (tourisme, transports), secteur industriel et énergétique, secteur agricole, reposant sur un socle constitué par la réglementation (ex : système de classement des installations polluantes sous forme d'autorisation administrative), par l'approche économique (ex : écotaxes) ainsi que par un dispositif semblable à une approche volontaire qui réside en un engagement mutuel entre l'Etat et les industriels par la signature et la concrétisation d'un Contrat de Performance Environnementale (CPE).

En procédant brièvement à une évaluation par approche processus, nous identifions deux (02) remarques fondamentales liées à notre PPE :

- sa démarche de conduite suit la manière renouvelée ou le modèle des ajustements mutuels qui intègre des outils non conventionnels/nouveaux traduisant une modernisation écologique des instruments de l'action publique contre les externalités négatives ;
- son champ d'action est multisectoriel ou holistique engageant, sur le moyen et surtout, le long terme des objectifs globaux d'un développement économiquement soutenable, écologiquement durable et socialement équitable.

Signalons que plus de 150 organismes, publics et privés, de toutes tailles et de branches ayant des impacts néfastes sur la nature, se sont engagés dans ce processus du CPE: la chimie et la pétrochimie, la métallurgie et la sidérurgie, l'agroalimentaire, les matériaux de construction ou encore la branche de l'énergie et des hydrocarbures. En fonction des AV proposées dans la seconde section, le CPE se rapproche de l'accord négocié volontaire qui opte pour la variante européenne ou japonaise. Pour être plus précis, il est à mi-chemin du programme public volontaire et de l'engagement unilatéral.

Posé en termes différents, le CPE est une RPN qui s'apparente à une démocratie écologique qui ne serait qu'une opérationnalisation d'une convention d'un genre nouveau matérialisé dans le développement durable car selon Wolff :⁴² « le développement durable est une convention, une réponse collective, à un problème d'asymétrie d'intérêts entre la société civile et la sphère économique qui donne du sens à l'arbitrage entre performance économique, protection de l'environnement, politique sociale et ce, dans une optique inter générationnelle ».

⁴² Wolff, D. 2007. *L'appropriation du concept de développement durable par les firmes ou l'émergence d'une nouvelle convention de coordination*. Revue de l'Organisation Responsable, 2: p. 35.

Le CPE s'assimile, à la fois, comme un instrument de politique industrielle et de politique de concurrence qui ne semblent pas, dans cet exemple, antagonistes mais complémentaires. La politique industrielle est celle « tentant de favoriser le développement et la compétitivité du système productif ; et la politique de concurrence, celle ayant un objectif de la satisfaction maximale des consommateurs »⁴³. Pour nous, la politique de concurrence ne porte pas uniquement sur les consommateurs mais sur tous les stakeholders de l'entreprise, une concurrence visant les aménités naturelles qui, *a contrario*, des biens fabriqués par l'homme, n'ont pas un marché physique dans lequel y sont échangés.

Le CPE cible l'équilibre entre les contraintes imposées par la concurrence et la mondialisation à l'entreprise industrielle algérienne avec les demandes sociétales, entre autres, celles de l'Etat et de la société civile tout en ne permettant pas le partage égalitaire des utilités des contractants mais en assurant leur maximisation suivant la solution de marchandage de Nash.

4.2. Le CPE, mécanisme incitatif capté par opportunisme pour réduire les coûts de transactions ?

Dans le CPE, le champ d'action des signataires est délimité par neuf (09) articles : objet ; obligations du Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme ; obligations de la Société X ; obligations communes ; suivi du contrat ; durée du contrat ; élection de domicile ; règlements des différends ; et enfin, prise d'effet. Suite à une analyse de contenu, huit (08) points implicites/explicites ont été identifiés qui éclaircissent le déroulement de ce processus contractuel. Il est à signaler que ces éléments ne sauraient constituer une liste exhaustive mais ils sont le résultat de l'interprétation ou de la déduction d'indicateurs que nous avons jugés utiles de les citer dans le but, entre autres, de valider notre première hypothèse d'incomplétude du CPE. La lecture de ce dernier est possible par le biais du site du électronique du CNTPP (Cf. références bibliographiques) :

- la décision de réduire le niveau de pollution n'est pas imposée par la loi. Les industriels définissent eux-mêmes leurs engagements ; ils disposent d'une liberté d'entreprendre ;
- le CPE insiste sur les volets de la dépollution, de la prévention de la pollution et de la production plus propre ce qui suppose des technologies adaptées à chaque processus ;

⁴³ Brousseau, E. 1995. « *Les apports de l'analyse économique des contrats à la mise en œuvre des politiques industrielles* ». Revue d'Economie Industrielle, 71: p. 182.

- les conditions du contrat ne prévoient aucun mécanisme formel de sanctions si l'industriel faillit à ses engagements. Une solution à l'amiable est prévue en cas de litige ;
- l'Etat est un facilitateur, un accompagnateur ou un assistant sans qu'il y ait un transfert monétaire (ex : fournir et faciliter l'accès à l'information en matière de technologies de production plus propre, de système de gestion de l'environnement et de réglementation) ;
- l'entreprise disposerait d'un avantage pour collecter et produire les informations engendrant ainsi une forme de capture ou d'asymétrie d'informations. Ceci dit, ces dernières ne pourront être divulguées à une tierce personne qu'après concertation avec la tutelle ;
- le CPE exige des investissements spécifiques par les coéchangistes et le déroulement du contrat se fait dans un contexte d'incertitude s'étalant, pour le moment, sur le moyen terme ;
- les objectifs environnementaux ne sont pas mutualisés ou collectifs au sein d'un secteur précis mais sont pris et appliqués d'une manière individuelle dans chaque entité économique industrielle qui est l'unique responsable de ses actes devant le Ministère ;
- le CPE prévoit la reconduction, la renégociation ou l'annulation à la demande de l'une des deux parties. Il n'est alors pas un contrat ferme ou contraignant mais un contrat souple.

Etant donné la présence des quatre (04) critères d'incomplétude selon la TCI : l'indescriptibilité, l'asymétrie, l'invérifiabilité et la renégociabilité du contrat, nous dirons que le CPE est un contrat *incomplet*. D'après certains auteurs⁴⁴, l'incomplétude, qui serait alors une faille dans la coordination ou dans l'exécution, est source de comportements opportunistes susceptibles d'être détectés dans l'analyse de contenu ; un opportunisme ayant, pour but, la minimisation des coûts de transactions. Pour développer cette seconde hypothèse, nous essaierons d'analyser la structure ou le schéma incitatif du CPE⁴⁵, relevé par nos soins, fondé sur quatre (04) facteurs probablement explicatifs du choix opportuniste pour limiter ces coûts particuliers :

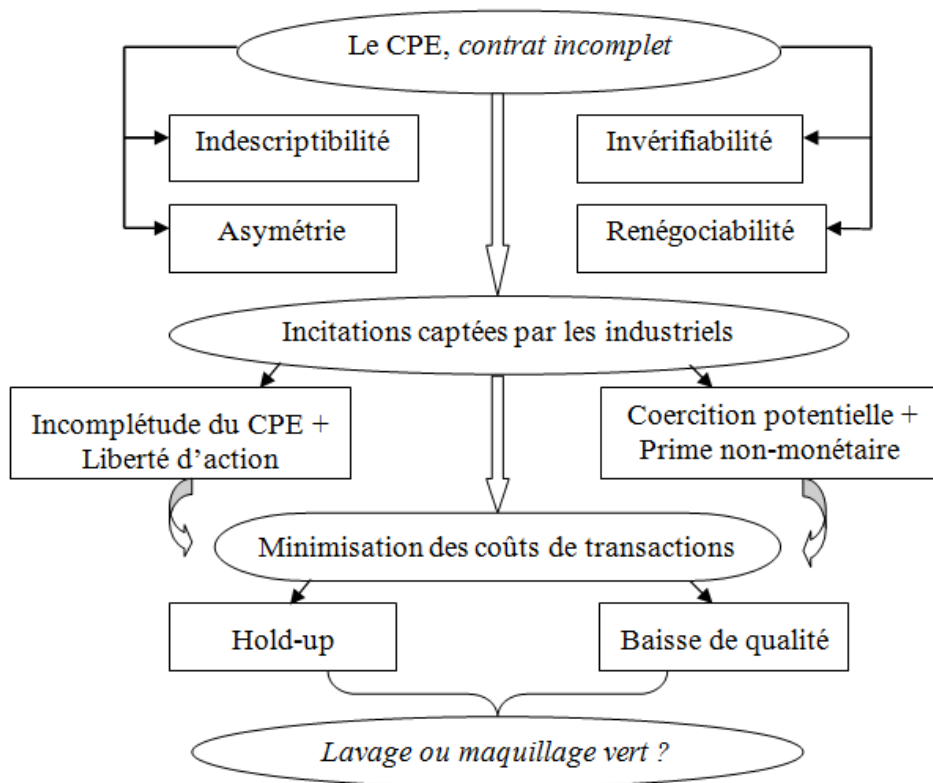
⁴⁴ Grossman et Hart (1986) ; Chaserant (2007) ; Coriat et Weinstein, (2010)

⁴⁵ Le CPE adopte un schéma médian qui ne suit pas les schémas de Tirole qui a distingué entre « le schéma puissant réduisant les coûts via le contrat à prix fixe : l'entreprise reçoit un montant fixe et paie tous ses coûts et le schéma faible valable pour extraire la rente via le contrat à coûts remboursés où tous les coûts de l'entreprise sont remboursés par l'Etat », Tirole, J. 1990. L'économie politique de la réglementation. *L'Actualité Economique*, 66 (3): p. 311.

- i) le premier, a pour source un isomorphisme coercitif ; selon les termes du CPE, l'entreprise peut anticiper sur une réglementation environnementale. Dit autrement, elle n'est incitée à engager des actions écologiques que pour éviter des pressions institutionnelles futures de l'Etat (ex : cas d'échec des négociations ou non respect des engagements). Le gain de l'industriel serait alors l'évitement de coûts de transactions de cette potentielle mesure coercitive surtout si ces coûts actualisés dépassent les coûts générés par le CPE. Fleckinger et Glachant⁴⁶ notent que pour la firme, la RSE ou les AV ne sont adoptées comme choix optimal que si elles s'avèrent être moins coûteuses par rapport aux dispositifs publics de régulation instaurés en leur absence....Même s'il semble Pareto-améliorant tant que le comportement des entreprises soit fixé, le recours aux solutions négociées dans les politiques publiques s'avère moins efficace, voire néfaste, lorsque ces entreprises ont le pouvoir de préempter les négociations ;
- ii) la seconde incitation est déclenchée lorsque les organismes industriels constatent qu'ils peuvent bénéficier d'une rémunération non-monétaire sous forme d'un transfert d'informations environnementales ou de technologies vertes qui présentent l'avantage d'une possibilité de réduction de la pollution tout en étant rentables (actions dites sans regret). Ceci permet alors à l'entreprise de revoir à la baisse ses coûts de recherches d'informations ou de nouvelles éco-technologies. En revanche, cette seconde incitation interpelle sur le risque du hold-up au sens où l'Etat algérien, comme Etat bienfaisant, surinvestirait en matière d'équipements de dépollution, de formation, d'informations vertes envers les entreprises signataires, et que, simultanément, les industriels sous investiraient dans leurs actifs spécifiques et constituent une rente qui leur est favorable. Cette rente bénéfique pour l'entreprise sera nuisible au bien-être social.

⁴⁶ Fleckinger, P. et Glachant, M. 2009. *La responsabilité sociale de l'entreprise et les accords volontaires sont-ils complémentaires ?*. Economie et Prévision, 190-191: pp. 97-98.

Schéma : Essai de représentation de la structure incitative du CPE



Source : élaboré par nos soins

Deux (02) autres incitations seraient explicatives : *iii*) l'incomplétude du CPE (l'invérifiabilité ou l'indescriptibilité⁴⁷ réduirait les coûts d'écriture/de suivi) et, enfin, *iv*) la liberté accordée aux industriels pour fixer leurs objectifs ce qui induirait des objectifs non ambitieux car le CPE ne spécifie nullement un *optimum* de pollution mesurable. Mais « si l'incitation à la réduction des coûts l'emporte, elle a pour conséquence une baisse de qualité »⁴⁸ ; ainsi, nous avancerons que si ces incitations sont porteuses d'un *minimum* de coûts de transactions pour les entreprises signataires, elles peuvent causer un *minimum* d'effort et porteuses,

⁴⁷ L'invérifiabilité est l'impossibilité de vérifier ou de contrôler des clauses non contractualisables. L'indescriptibilité est l'incapacité à décrire, sur le contrat, toutes les contingences présentes et/ou futures qui gouvernent la relation entre les contractants.

⁴⁸ Bonnet Beaugrand, F. 2008. *Op.cit*, p. 217.

donc, d'une attitude de lavage vert (green washing), une attitude qui nuirait, *in fine*, à la modernisation écologique et à la transition vers une économie verte.

Conclusion :

Qualifiées en théorie d'Approches Volontaires (AV), ces dispositifs de troisième génération indiquent sur un renouvellement dans la conduite des PPE, basée beaucoup plus, sur la négociation ou la contractualisation que sur la coercition. Forme de RPN, d'accord négocié ou encore d'arrangement institutionnel, récemment introduit en Algérie, le CPE, qui s'inscrit dans cette logique de modernisation écologique de l'action publique, renseigne sur une relation de transfert partiel de droits de propriété sur les actifs naturels, détenus par l'administration environnementale, vers les entreprises industrielles suivant le modèle d'agence ou de délégation, Principal/Agents. Notre article, prenant appui sur la théorie des contrats et ayant pour objectif la représentation de la structure ou du schéma incitatif du CPE, a pu vérifier la première hypothèse inhérente à l'incomplétude du CPE conformément aux critères posés par la TCI (indescriptibilité, asymétrie, invérifiabilité et renégociabilité) sans pour autant être pleinement affirmatif sur la seconde hypothèse liée à la capture, par opportunisme des entreprises, de ce mécanisme incitatif en vue de minimiser leurs coûts de transactions et, à la fin, d'arriver à adopter un comportement de lavage vert (green washing).

Du moment où « le recours croissant à ce type d'approche suscite des interrogations quant à leur aptitude à protéger l'environnement de manière efficace », ⁴⁹ nous recommandons que d'autres travaux, économétriques cette fois-ci, puissent vérifier l'efficacité environnementale du CPE par rapport aux approches réglementaire et économique de telle sorte que nous puissions être relativement certains que la modernisation écologique assurée par les contrats ne soit pas dommageable, à terme, au bien être social et, donc, à la transition verte voulue par les autorités publiques.

Nous pourrions suggérer d'autres pistes théoriques susceptibles de traiter notre sujet de recherche sous un angle assez différent, celui de la relation de pouvoir, par exemple, telle qu'indiquée par la théorie des jeux ou encore le recours à la Théorie de la Régulation Sociale (TRS) comme cadre explicatif des liens contractuels. La définition, la réalisation et le suivi de la *performance* environnementale nous semblent, à la fin, être un thème intéressant bien que cette

⁴⁹ David M 2004 « Les approches volontaires comme instrument de régulation environnementale » *Revue Française d'Economie*, 19 (1) : p. 228.

notion présenterait, à la fois et depuis quelques années déjà, des confusions théoriques et empiriques assez handicapantes.

Références bibliographiques :

1. Abecassis, Ph., Batifoulier, Ph. et Biencourt, O. 1997. « *Le rôle des conventions dans les politiques publiques* ». Communication présentée aux XVIIe journées de l'Association d'Economie Sociale. 11-12 Septembre, Dijon.
2. Aggéri, F. 2000. « *Les politiques d'environnement comme politiques de l'innovation* », Annales des Mines/ Gérer et Comprendre, Juin (60) : 31-43.
3. Aghion, P. and Holden, R. 2011. « *Incomplete contracts and the theory of the firm: What have we learned over the past 25 years ?* », Journal of Economic Perspectives, 25 (2) : 181-197.
4. Baumol, W. 1971. « *Environmental protection at minimum cost* ». American Journal of Economics and Sociology, 30 (4): 337-343
5. Berry, M. and Rondinelli, D. 1998, « *Proactive corporate environmental management: A new industrial revolution* ». Academy of Management Executive, 12 (2): 38-50.
6. Bonnet Beaugrand, F. 2008. « *La gouvernance locale face à l'incomplétude des contrats de délégation des services publics : l'exemple de l'eau et de l'assainissement* ». Thèse de doctorat en sciences de gestion, Ecole des Mines, Paris.
7. Bonnieux, F. et Desaignes, B. 1998. « *Economie et politiques de l'environnement* ». Paris: Ed. Dalloz.
8. Bouriche, R. 2006. « *Analyse des politiques publiques* ». Revue Sciences Humaines, Juin (25): 85-95.
9. Boyer, M. and Porrini, D. 2002. « *The choice of instruments for environmental policy: Liability or regulation ?* ». Les Cahiers de la série scientifique du Centre Interuniversitaire de Recherche en Analyse des Organisations (CIRANO), 2002s-17.
10. Brousseau, E. 1995. « *Les apports de l'analyse économique des contrats à la mise en œuvre des politiques industrielles* ». Revue d'Economie Industrielle, 71: 181-198.
11. Brousseau, E. et Glachant, J.-M. 2000. « *Economie des contrats et renouvellements de l'analyse économique* ». Revue d'Economie Industrielle, 92: 23-50.
12. Centre National de Technologies de Production Plus Propre (CNTPP),
Url : <http://www.cntppdz.com/uploads/modele%20de%20contrat.pdf>

13. Chaserant, C. 2007. «*Les fondements incomplets de l'incomplétude : Une revue critique de la théorie des contrats incomplets*». L'Actualité Economique, 83 (2): 227-253.
14. Christmann, P. 2004. «*Multinational companies and the natural environment: Determinants of global environmental policy standardization*». Academy of Management Journal, 47 (5): 747-760.
15. Coase, R. H. traduit par Aliouat, B. 2005. «*L'entreprise, le marché et le droit*». Paris: Ed. d'Organisation.
16. Coriat, B. et Weinstein, O. 2010. «*Les théories de la firme entre contrats et compétences* ». Revue d'Economie Industrielle, 129-130: 57-86.
17. Cumyn, M. 2006. «*La contractualisation de l'action publique : contrat juridique ou contrat social ?* », Les Cahiers de Droit, 47 (4): 677-701.
18. David, M. 2004. «*Les approches volontaires comme instrument de régulation environnementale*», Revue Française d'Economie, 19 (1) : 227-273.
19. Déprès, C., Grolleau, G. et Mzoughi N. 2005. «*Fourniture non publique de biens publics : diversité des arrangements*», Document de travail n°04, Centre d'Economie et Sociologie appliquées à l'Agriculture et aux Espaces Ruraux (CESAER), Dijon.
20. Farès, M. 2005. «*Quels fondements à l'incomplétude des contrats?* », L'Actualité Economique, 81 (3): 535-555.
21. Fleckinger, P. et Glachant, M. 2009. «*La responsabilité sociale de l'entreprise et les accords volontaires sont-ils complémentaires?* », Economie et Prévision, 190-191: 95-105.
22. Gendron, C. 2001. «*Ethique et développement économique : le discours des dirigeants sur l'environnement*», Thèse de doctorat en sociologie, Université du Québec, Montréal.
23. Glachant, M. 2008. «*L'effet du lobbying sur les instruments de la politique environnementale*», Revue d'Economie Politique, 118 (5): 663-682.
24. Godard, O. 2004. «*La pensée économique face à la question de l'environnement*». Cahier de recherche n°25, Laboratoire d'économétrie, Ecole Polytechnique, Paris.
25. Godard, O. et Hommel, T. 2005. «*Les multinationales, un enjeu stratégique pour l'environnement et le développement durable ?* », Revue Internationale et Stratégique, 60: 101-112.
26. Goulder, L. and Parry, I. 2008. «*Instrument choice in environmental policy*». Discussion paper, Resources For Future (RFF), Washington.

27. Grolleau, G., Mzoughi, N. et Thiebaut, L. 2004. «*Les instruments volontaires: un nouveau mode de régulation de l'environnement ?* ». Revue Internationale de Droit Economique, 4: 461-481.
28. Grossman, S. J. and Hart, O.D. 1986. «*The costs and benefits of ownership: A theory of vertical and lateral integration*», Journal of Political Economy, 94 (4): 691-719.
29. Hart, O. and Moore, J. 1988. «*Incomplete contracts and renegotiation*», Econometrica, 56 (4): 755-785.
30. Jaffe, A., Newell, R. and Stavins, R. 2000. «*Technological change and the environment*», Working paper n°7970, The National Bureau of Economic Research, NBER, Cambridge, Massachusetts.
31. Khelladi, M. A. M. 2011. «*La refonte du système algérien de gestion des déchets urbains pour une internalisation optimale des externalités environnementales: l'Ecologie Industrielle (EI) comme alternative*», Maghreb-Machrek, Automne (209): 81-94.
32. Laffont, J.-J. 1993. «*Nouvelles formes de réglementation*», L'Actualité économique, 69 (2): 03-15.
33. Lascoumes, P. 2007. «*Les instruments d'action publique, traceurs de changement : l'exemple des transformations de la politique française de lutte contre la pollution atmosphérique (1961-2006)* », Politique et Sociétés, 26 (2-3): 73-89.
34. Richard, A. et Trommetter, M. 2000. «*Choix de mécanismes incitatifs dans les contrats agro-environnementaux*», Economie et Prévision, 145: 145-155.
35. Stigler, G. J. 1961. «*The economics of information*», The Journal of Political Economy, 69 (3): 213-225.
36. Thoenig, J.-C. 2008. «*Politiques publiques et cycles de vie. Le bébé et l'eau du bain*», Politiques et Management Public, 26 (3): 57-76.
37. Tirole, J. 1990. «*L'économie politique de la réglementation*». L'Actualité Economique, 66 (3): 305-318.
38. Williamson, O. E. 1994. «*The institutions and governance of economic development and reform*», Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics, Washington.
39. Wolff, D. 2007. «*L'appropriation du concept de développement durable par les firmes ou l'émergence d'une nouvelle convention de coordination*». Revue de l'Organisation Responsable, 2: 27-36.

Place et rôle du financement off shore dans l'intermédiation financière

Dr. DOUAH Belkacem

Maître de conférences, Université de Mostaganem

E-mail: Kacemdouah1@yahoo.fr

Résumé :

L'objectif principal de cette étude est de montrer le rôle des établissements off shore dans l'intermédiation financière et les limites de leur intervention.

Parmi les résultats enregistrés, on note l'importance de l'intermédiation financière exercée par les intervenants concernés, et en particulier les établissements financiers off shore qui, malgré certaines pratiques douteuses qui ont entaché leur activités d'intermédiation restent un élément indissociable de l'intermédiation financière.

Mots clés: Intermédiation financière, Financement off shore, marché financier, Pratiques financières.

ملخص:

تهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الوساطة المالية، حيث نتعرض بالدراسة والتحليل إلى دور المؤسسات البنكية لاسيما تلك المعتمدة في الخارج (off shore) والتي تمثل الوسيط المالي ما بين الطلب على رؤوس الأموال وعرضها، حيث تستخدم مجموعة من الأدوات النوعية لممارسة نشاطاتها وتجسيد أهدافها، وبالتالي تحقيق المردودية المناسبة لتنوع هذه النشاطات وهيكلتها المالية من جهة وتشخيص السلبيات والأخطار التي تنتج من التعامل معها وكيفية معالجتها وإدماجها في المنظومة التمويلية من جهة أخرى.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ضرورة إدماج هذا النوع من المؤسسات المصرفية في المنظومة التمويلية إلا أنه رغم أنها عنصرا فاعلا في الوساطة المالية، ارتبطت بتواجدها بممارسات مشبوهة في عالم المال والأعمال لدرجة إحلالها بالتوازنات في ميدان الوساطة المالية، حيث تقوم الهيئات الدولية المعنية بمعالجة الأخطار الناتجة وإضفاء الشرعية على نشاطاتها التمويلية وبالتالي إدماجها في فضاء الوساطة المالية الدولية.

Introduction :

Le système financier représente l'ensemble des intervenants, en particulier les marchés financiers et les intermédiaires financiers dont les banques, les établissements d'assurances et non bancaires. Il n'est pas évident de déterminer avec certitude quel est entre le marché et les intermédiaires financiers, le système le plus efficace. Mais dans les pays en développement, en raison du caractère embryonnaire du marché financier, il est admis que les intermédiaires financiers constituent le système le plus adapté, même, si les systèmes financiers semblent glisser d'un système dominé par les banques, ou la fonction principale des banques était l'intermédiation financière, vers un système ouvert et régulé par le marché (courtage et échange direct de titres).

La banque est de plus en plus une entreprise de service et de gestion des risques adossés au marché de capitaux, et le rôle des marchés de capitaux s'est considérablement accru tant au niveau des modalités du financement des entreprises qu'à celui des possibilités de placements des ménages, on parle d'un passage à l'économie de marché de capitaux.

Les banques jouent le rôle d'intermédiation entre emprunteurs et prêteurs. Cependant ce rôle a connu une évolution significative, elles ont développé de nouveaux outils leur permettant de diversifier leurs activités. Dans ce sens, le fait que ces banques sont devenues des intermédiaires financiers spécifiques ont démontré qu'elles peuvent faire mieux que d'activer le marché financier et les institutions financières non bancaires puisque seules elles peuvent tenir compte de toutes les informations spécifiques aux problèmes entre épargnants et investisseurs. Outre, l'introduction de nouvelles technologies d'information et de communication et la tendance récente à l'accès aux nouveaux concurrents étrangers au marché financier national, qui a affecté la rentabilité, cette spécificité permet ainsi à ces agents financiers d'intervenir plus efficacement sur le marché des capitaux et de réaliser les objectifs assignés.

La rentabilité dans le secteur bancaire a constitué une préoccupation majeure à travers le monde, dont l'Algérie qui a engagé une réforme profonde du secteur financier à partir des années 90. L'évidence de ces dernières études démontre que la rentabilité de banque dépend de plusieurs facteurs à savoir institutionnels, réglementaires, managériaux, macroéconomiques, etc. Comme la libéralisation du secteur financier, et particulièrement du secteur bancaire a engendré d'importants effets sur les économies de la place, l'apparition des réglementations a été bénéfique pour l'Algérie. Dans le cadre de ces restructurations, étudier l'activité des banques en tant qu'acteurs de premier plan de la croissance économique et appréhender les conséquences d'une décadence du système bancaire sur l'ensemble de l'économie nationale est d'une importance capitale.

C'est dans cette optique que nous avons abordé cette étude selon la structure méthodologique suivante :

1. Définitions et concepts ;
2. Aspects de l'intermédiation financière ;
3. Intermédiation bancaire ;
4. Le financement off shore ;
5. Effets du financement off shore sur l'intermédiation financière ;
6. Intégration du financement offshore dans l'intermédiation financière.

1. Définitions et concepts :

1.1. Définition de l'intermédiation financière :

L'intermédiation financière comprend l'ensemble des activités développées par les intermédiaires financiers qui s'interposent pour mettre en relation l'offre et la demande de capitaux.

Cette intermédiation financière peut se présenter sous la forme de différents statuts. Elle peut ainsi être assurée par une multitude d'intervenants tels les courtiers en assurance, des intermédiaires en opérations de banque ou des conseillers en investissements financiers. Cependant certains intervenant du monde de la finance notent que Le marché savait ce qui était bon pour l'épargnant et bon pour l'investisseur. Il fallait désintermédier à tout va¹.

Le renforcement d'une régulation financière à portée macroprudentielle ne peut s'arrêter à la seule concentration des risques dans les banques les plus importantes, dites « too big to fail », mais doit intégrer tous les intermédiaires du système, qui peuvent par leur choix de combinaison d'actifs ou leur structure , exacerber la vente des actifs à prix bradés lors d'une crise de liquidité².

1.2. Définition de la banque off shore :

La banque offshore est une personne morale, sans critère de nationalité concernant ses dirigeants et ses détenteurs de capital, ayant son siège dans une place financière offshore et qui :

- exerce comme profession habituelle et principale la réception de dépôts en monnaies étrangères convertibles ;
- effectue en ces mêmes monnaies et pour son compte ou celui de ses clients toutes opérations financières, de crédit, de bourse ou de change ;

¹ Pascal Ordonneau. L'intermédiation financière.

Site : <http://lecercle.lesechos.fr/abecedaire/i/221133117/intermediation-financiere>. Consulté le 07/07/2013.

² Stein J, « Sécurisation des banques paradis & fragilité financière ». Deadalus, n° 139, 2010, pp 41-45

Il peut également s'agir de toute succursale créée pour l'exercice d'une ou de plusieurs missions visées ci-dessus, dans une place financière offshore par une banque ayant son siège hors de ladite place.

Il est qualifié de centres off shore un centre dont le ratio d'exportation de services financiers estimés au regard de son économie et des besoins de financement s'écarte fortement de la moyenne.³

Elle offre des services de comptes multidevises, des placements financiers, des services de transfert et de rapatriement de fonds, des financements d'investissements, des opérations de commerce extérieur, des achats de créances et des émissions de cautions. En plus d'un certain nombre d'avantages fiscaux notamment l'exonération de la taxe sur les intérêts des dépôts des clients non résidents, de la TVA sur les intérêts, commissions et prestations bancaires et de la retenue à la source.

2. Aspects de l'intermédiation bancaire :

2.1. Les instruments de l'intermédiation bancaires :

L'intermédiation financière monétaire ou non monétaire est une intermédiation de bilan qui engage d'une part les éléments du passif de l'intermédiaire (capital + ressources de dépôts, de souscription, de primes ou de titres) et investi d'autre part, les éléments de l'actif de ce même intermédiaire⁴.

En vue de rentabiliser leurs activités et diversifier leurs structures financières, les banques utilisent des outils de gestion appropriés, en particulier :

- **Les taux de rendement :** Les taux de rendement sont les taux versés par les intermédiaires financiers aux unités excédentaires en vue de collecter les ressources et les taux reçus des unités déficitaires lors de l'octroi des crédits. La manipulation de ces deux taux constitue l'un des moyens de l'intermédiation financière ;
- **L'information:** Les banques collectent et analyse les informations relatives à la solvabilité et les risque de leurs emprunteurs. De ce fait, une des principales fonctions attribuées à une banque et également sa principale raison d'être, est le contrôle et la production de l'information dans un contexte d'imperfection d'information sur les emprunteurs ;
- **Le positionnement géographique :** La décentralisation géographique devient la première préoccupation des intermédiaires financiers. En effet, il ne suffit pas seulement de diversifier les actifs financiers, mais de chercher et de pénétrer dans les nouveaux marchés hors de la zone géographique

³ Zoromé A, le concept des centres de financement off shore : A la recherche d'une définition opérationnelle, document de travail du FMI 07/87. Avril , 2007

⁴ Gurley et Shaw : « la monnaie dans une théorie des actifs financiers », Guigas, 1974.

traditionnelle et dans laquelle le degré d'exploitation financière n'est pas satisfaisant.

A ces instruments s'ajoutent *les services annexes* fournis par les organismes financiers aux unités excédentaires (prêteurs) et unités déficitaires (emprunteurs) dans le but d'accroître le niveau des offres et des demandes des fonds préétablies et de transformer leur structures.

2.2 Les risques de l'intermédiation bancaire :

En octroyant des crédits bancaires, la banque encoure quatre catégories de risques à savoir :

- Risque d'insolvabilité: Le crédit étant une anticipation des recettes futures, il comporte le risque que ces recettes ne soient pas réalisées et que le remboursement n'ait pas lieu à l'échéance ;
- Risque de liquidité: Le de liquidité est lié à l'incapacité de la banque de faire face à une demande imprévue de retraits de la part de ses utilisateurs, en particulier ses déposants ;
- Risque de rentabilité: La banque doit dégager une rentabilité suffisante pour couvrir ses frais de fonctionnement et les pertes éventuelles sur les financements douteuses et dégager une marge susceptible de rémunérer ses actionnaires et de renforcer son assise financière.

2.3 Le coût de l'intermédiation financière :

Le coût de l'intermédiation financière pour une banque se justifie par un intermédiaire financier pour différentes raisons, En plus de la réalisation des profits, qui reste l'objectif primordial, l'institution financière concernée doit assurer, en particulier :

- La couverture des frais de gestion de dépôts, de crédit ;
- Une réserve pour faire face aux risques multiples.

3. Le financement off shore:

Certaines places spécifiques à l'image des zones franches constituent un terrain privilégié pour les financements offshore. Ces zones se sont transformées en paradis fiscaux. En juillet 2012, la fondation indépendante Réseau pour la justice fiscale publie une étude sur les paradis fiscaux et sur l'évasion fiscale, chiffrée autour de 25 500 milliards d'euros, soit plus que la somme des PIB des États-Unis et du Japon.⁵

Une multitude d'opérations bancaires liée à l'intermédiation financière est confiées aux succursales offshore des banques. Chaque banque y a son portefeuille clientèle, se rapprochant plus ou moins d'un profil donné, et correspondant aux attentes du management de la banque et à la physionomie du risque toléré.

⁵ Martine Orange, « *Le prix exorbitant des paradis fiscaux* », Mediapart, 2012.

Les zones franches illustrent l'ouverture du monde aux échanges internationaux, comme en témoigne leur multiplication au cours des deux dernières décennies, y compris dans les pays les plus rétifs au capitalisme. En 2007, 123 pays sur 192 étaient dotés d'un régime de zone franche. À cette date, 1257 zones franches étaient recensées dans le monde, dont 76 % dans les pays du monde en développement et d'Europe orientale.⁶

Mais bien que les zones franches d'exportation constituent un phénomène en développement, l'examen d'un bon nombre d'agrégats comme le retournement du marché, la surenchère d'incitation ou la banalisation des avantages, laisse à penser que l'avenir des ZF n'est pas à l'accroissement de leur nombre.

Certains éléments liés aux zones franches ont contribué à l'accroissement des financements off shore:

a- Changement des conditions de marché :

D'un côté, l'offre d'espace industriel franc ne cesse de s'élargir : un nombre croissant de pays hôtes offrent de nouvelles zones franches, des nouveaux régimes et partout dans le monde. Un nombre croissant de pays ont réformé ou réforment leurs programmes de franchises, notamment par la privatisation et la spécialisation, augmentant ainsi leur pouvoir d'attraction de leurs territoires. Ajouter à cela, que les pays d'Europe centrale et de l'Est, y compris les Etats issus de l'ex-URSS ont également créer des franchises, car ils les considèrent comme un instrument de leur libéralisation économique, certains d'entre eux sont en passe de réussir cette expérience, notamment en Europe orientale. Cette situation a été favorisé par des facteurs particuliers :

- Facteurs économiques : la croissance industrielle mondiale ralentie et quelque fois se replie sur les blocs économiques régionaux ou continentaux ;
- Facteurs technologiques : les progrès de l'électromécanique et de l'informatique tendent à se substituer à des processus plus capitalistiques bénéficiant d'un meilleur environnement dans les pays industrialisés, d'où une tendance à la relocalisation vers le nord, déjà perceptible dans l'électronique, mais qui pourrait toucher à terme d'autres secteurs ;
- Facteurs sociologiques : la demande croissante de produits nouveaux ("mode" en terme sociologiques), dans des domaines qui dépassent de très loin aujourd'hui les secteurs de l'habillement, favorise également la relocalisation vers le nord, c'est-à-dire vers les principaux marchés. Ce

⁶ François Bost. Les zones franches, interfaces de la mondialisation. Annales du Laboratoire Géographie Comparée des Suds et des Nords (GECKO) Université Paris-X-Nanterre. 6/2007.

facteur de relocalisation est encore renforcé par les progrès de la gestion en flux tendu.

b- Compétition fiscale :

Incontestablement, il est plus difficile aujourd'hui de développer une zone franche que dans les années 70 et 80, d'où une surenchère d'incitations offertes aux investisseurs. La plupart des zones franches proposent des exonérations fiscales de plus en plus généreuses ou même de "fiscalité zéro" pour des durées de plus en plus longues ou mêmes illimitées. Dans bien des pays, l'investisseur qui menace de se déplacer vers un autre site peut souvent négocier une formule de reconduction d'exonération au-delà de la durée légale prévue, y compris en changeant simplement le nom de la société. Le droit du travail fait quelquefois l'objet d'amendement augmentant la flexibilité de l'emploi ou est tout simplement ignoré. Le prix de l'immobilier industriel mis à disposition des entreprises exportatrices par la zone franche est quelquefois subventionné en faisant profiter le promoteur de celle-ci d'avantages fiscaux et douaniers ou à travers la cession de terrain à titre gratuit ou à des prix bien en dessous du marché. Autre exemple : les causes d'accès au marché local deviennent de plus en plus généreuses. L'extension des zones franches dans des PVD à fort taux de chômage réel ou potentiel se traduit par ailleurs par une tendance à la baisse de la rémunération du travail. Les dévaluations des devises asiatiques vont renforcer encore plus la surenchère aux bas salaires.

c- Evolution des avantages :

Par contre, deux autres tendances diluent les avantages spécifiques de zone franche et menacent à long terme:

- L'adoption de politiques économiques libérales caractérisées par l'ouverture aux échanges et aux investisseurs étrangers, les privatisations, les programmes de conversion de dette en investissement des affaires plus performant, ce qui est la raison d'être des zones franches sur un espace restreint.
- Dans les pays industrialisés, la surenchère pour attirer les investissements étrangers n'est moins intense : aides à l'investissement, à la création d'emplois, à la recherche et développement, à la formation, financements à taux privilégiés, services publics à tarif privilégiés. Autant de coûts budgétaires directs ou indirects que ne peuvent en général pas supporter les PVD. Ces instruments, parmi bien d'autres, de politique industrielle avouée ou non mais très active contribuent aussi à diluer les avantages des zones franches.

4. Effets du financement off shore sur l'intermédiation financière :

Malgré la place qu'elles occupent dans les activités de financement international, les financement off shore sont caractérisées de certaines irrégularités et pratiques douteuses telle que le blanchiment de fonds.

La multitude de services financiers offerts par ces places internationales aux non-résidents de ces juridictions peut sans doute expliquer la difficulté d'établir une définition des établissements off shore qui accompagnent leurs activités.

Le fait que les activités de financement off shore sont étroitement lié aux non-résidents complique l'instauration de la régularité et la légitimité financière internationale. Au-delà de leur impact sur la criminalité internationale, ils sont devenus également un facteur de fragilité du système financier international.⁷

Parmi les organismes internationaux (organismes non gouvernementaux y compris), le Forum pour la Stabilité Financière (FSF) dans un rapport précise quelques caractéristiques communes de ces centres sans se concentrer uniquement sur les aspects non-conformes à la réglementation prudentielle et anti blanchiment, à savoir :

- une taxation sur le commerce et les investissements faible ou nulle ;
- un régime d'enregistrement des entreprises léger ou relâché ;
- un régime de surveillance léger et flexible ;
- un usage flexible des trusts et autres entités "spéciales" ;
- une présence physique non indispensable pour les institutions financières et les autres structures d'entreprises ;
- un niveau de confidentialité inapproprié assuré par des lois assurant un secret renforcé.

Ces mesures s'appliquent généralement qu'aux non résidents. De plus l'essentiel des fonds enregistrés dans les établissements off shore est investi dans les grandes places financières internationales. Les tentatives de définition des activités de ces établissements ne permettent pas de dresser une liste exhaustive des juridictions concernées, mais montrent que la confidentialité et les aménagements légaux permis par la souveraineté constituent les piliers de ces établissements.

Nonobstant l'aspect de la souveraineté, la commercialisation résulte d'un mouvement historique issu de deux éléments essentiels:

- Le processus de séparation et d'édification des Etats-nations débuté au 16^{ème} siècle et culminant au 19^{ème} et qui a seulement commencé à diminuer aujourd'hui ;
- L'intégration financière croissante des marchés mondiaux.

⁷ **Thierry Francq**, Centres offshore Imprévisibles par principe. Le Courrier de la planète. JUIN 2007.

La fin du 19ème siècle et le dernier quart du 20ème , où paradoxalement, l'accélération de la mobilité des capitaux s'accompagne non pas d'une perte de l'unité juridictionnelle de l'Etat mais de sa consolidation et aboutit ainsi à une commercialisation de sa souveraineté. Celle -ci prend essentiellement la forme de la possibilité pour les investisseurs et les firmes de changer de résidence légale sans mouvement physique. Cette offre de cadres légaux rencontre une demande de confidentialité assez générale et déjà ancienne dans les relations commerciales et financières, bien documentée et même justifiée dans des travaux juridiques (Antoine, 1999).

La forte garantie de confidentialité ainsi que les instruments légaux de domiciliation dans les établissements off shore apparaissent dans la plupart des rapports internationaux établis par les institutions et organismes à l'instar du FMI comme un vecteur de blanchiment d'argent issus de la criminalité. Il est généralement considéré que même avec des structures institutionnelles hautement réglementées, la nature même du secret bancaire rend très difficiles les enquêtes sur les transactions financières. Plus précisément, le principe de double incrimination réduit ou allonge les délais de transmission d'information dans le cadre de la coopération judiciaire internationale. Par ailleurs, un rapport du GAFI de 1997 relevait la tendance des spécialistes du blanchiment à éviter le secteur bancaire au profit du secteur des institutions financières non bancaires.

Les aménagements légaux dans les établissements financiers off shore facilitent la création rapide et peu coûteuse de dizaine de milliers de "Special Purpose Entities" (Holdings, trusts, fondations, international business Corporations...) qui permettent de changer le lieu de résidence de l'investisseur ou de firmes, ou de créer un système complexe et opaque de relations financières par laquelle une stratégie d'empilage des transactions peut entraver les enquêtes⁸. Les scandales financiers comme ceux de Banco Ambrosiano, BCCI, Enron, Parmalat ont eu un grand retentissement et ont vivement préoccupé la communauté internationale.

Par contre, la perméabilité des établissements financiers off shore envers l'argent d'origine douteuse ne peut guère être vérifiée de manière quantitative en raison de l'absence d'évaluations empiriques, même grossières de ce type de flux passant par les OFC.. La question du repérage de l'origine des transactions, aussi difficile qu'elle soit, devient pourtant d'autant plus cruciale que les OFCs sont de plus des rouages de la finance mondiale, que des travaux académiques récents leur reconnaissent un rôle positif et que leur activité financière semble gagner en technicité et en légalité.

⁸ OCDE, 2001. Enquête sur les centres de financement off shore.

5. Normalisation du rôle de l'intermédiation financière des établissements off shore :

5.1. Evolution du rôle du financement offshore :

Les établissements financiers offshore sont de moins en moins considérés comme des parasites de la finance mondiale, mais davantage comme des acteurs majeurs parfaitement intégrés dans les structures financières reliées aux grandes places internationales.

D'après les données, non exhaustives, de la Banque des règlements internationaux (BRI), les montants de passifs ou d'actifs des banques localisées dans les OFCs représenteraient entre 25 et 30 %. Selon le principe de double incrimination pratiquée par certaines juridictions, les autorités judiciaires locales doivent prouver que l'acte faisant l'objet de l'enquête ait existé et qu'il constitue bien une infraction pénale selon la loi du pays requis s'il se produisait dans ce pays. Le montant approximatif de 1000 milliards d'USD (5% de l'activité internationale des banques déclarantes à la BRI) auquel parvient R. Baker (2005) est global et ne concerne pas les seuls centres off shore. du total des positions extérieures nettes des banques déclarantes à la BRI en 2006. Plus fondamentalement que l'importance des transactions traitées dans les établissements financiers off shore, des travaux récents de la littérature économique reconnaissent des effets positifs de l'activité des établissements financiers off shore, compensant leurs effets négatifs, et ceci même sur les centres dits "on shore".

5.2. Les établissements off shore: une partie intégrante financement international.

A. Rose et M. Spiegel (2007) construisent un modèle avec deux places bancaires, l'une offshore et l'autre on shore. La banque située dans l'établissement financier off shore offre un avantage fiscal sur les dépôts, par contre, les transferts de fonds vers l'établissement financier off shore sont sujets à un coût proportionnel à la distance entre l'établissement financier off shore et l'investisseur, situé sur la place on shore. A partir de ces conditions, les investisseurs maximisent leur rendement net après impôts. Les emprunteurs sont quant à eux indifférents à l'origine de l'emprunt pour un taux débiteur donné. La proximité d'un établissement financier off shore a pour conséquence d'accroître l'intensité de la concurrence entre les deux centres, et inversement l'accroissement de la distance fait tendre la situation de la banque on shore vers un comportement de monopole. Ainsi, malgré la perte de revenus engendrés par le transfert de fonds de la banque on shore vers l'établissement financier off shore, l'activité d'une banque on shore peut augmenter lorsque la concurrence avec une banque offshore

s'accroît. Ces résultats théoriques sont confirmés par des estimations empiriques portant sur 40 établissements financiers off shore parmi 223 pays.

Les résultats économétriques sur données transversales montrent que la proximité avec un établissement financier off shore réduit le spread de taux d'intérêt, diminue le degré de concentration bancaire et a un impact positif sur les indicateurs d'intermédiation bancaire. Les auteurs peuvent ainsi conclure à une amélioration du bien être dans le pays on shore croître leur activité dans le pays d'origine à fiscalité relativement élevée.

Le gain pour la multinationale est réalisé directement dans l'établissement financier off shore mais aussi par l'accroissement de ses profits dans les centres on shore. Les auteurs aboutissent au résultat paradoxal où les établissements financiers off shore, en jouant le rôle de soupape, réduisent la pression de la concurrence fiscale que subissent des juridictions à haute fiscalité. Leurs travaux empiriques sur la demande d'opérations offshore en provenance de firmes multinationales américaines peuvent être utilisés pour vérifier ce type d'effet positif des établissements financiers off shore.

Ainsi les estimations menées sur les données de d'investissement directs étrangers de firmes répertoriées par le Bureau of Economic Analysis montrent que l'établissement d'une filiale dans un OFC est associé à une augmentation des ventes et des investissements des filiales parentes établies dans des pays non offshore de la même région. De plus, la demande d'opérations dans les OFCs de la part de firmes américaines augmente avec leur degré d'internationalisation, leur intensité en recherche et développement et l'importance de leurs échanges intragroupes ; cette constatation souligne encore la grande insertion des OFCs dans la structuration des firmes multinationales.

5.3. Un renforcement de l'expertise financière :

Les établissements financiers off shore, quelque soit leur spécialisation, ne sont plus considérés comme de simple dépositaires de liquidités d'entreprises ou individus réalisant de l'évasion fiscale, car les plus avancés d'entre eux et souvent les plus anciens ont développé une expertise financière dans certains produits structurés de la finance internationale.⁹

Un grand nombre d'opérations de fusion-acquisition s'effectuent à Jersey en relation avec les banques d'affaires londoniennes, Cayman est devenu un lieu important de transactions financières pour les multinationales, le marché de la réassurance aux Bermudes est florissant et Dublin, Luxembourg et Jersey sont des places essentielles pour l'administration des fonds d'investissement . A partir

⁹ Godefroy T., Lascoumes P., 2004, Le capitalisme clandestin. L'illusoire régulation des places offshore, La Découverte, Paris.

d'une réglementation locale favorable à la création de "Special Purpose Entities" (SPE), une ingénierie financière s'est ajoutée à une ingénierie juridique. Se sont développées : la gestion de hedge funds, de dérivés de crédits, de sociétés captives d'assurance, les restructurations de dettes et l'organisation du cloisonnement d'éléments d'actif ou de passif dans un but de gestion des risques.¹⁰

A ce sujet, les travaux récents de Gorton et Souleles (2005) montrent comment l'utilisation de SPE dans le financement des firmes par pièces isolées permet de réduire les coûts en limitant le montant d'actifs sujets au long et coûteux processus de faillite. La firme "sponsor" de la SPE maintient son contrôle sur la gestion économique du projet mais les financements en provenance des investisseurs passent par la SPE vers laquelle sont transférés les cash flows. Ces types de financement hors bilan reposent sur

Ces structures SPE, localisées essentiellement dans les établissements de financement off shore. Plus généralement, M. Feng et al. (2006) ont réalisé une analyse économétrique des déterminants de l'utilisation de SPE par un grand échantillon de firmes multinationales pour lesquelles un grand nombre d'informations économiques et financières sont disponibles sur une période de 1994 à 2004. A côté des motifs financiers et de corporate gouvernance expliquant des arrangements pour sortir certaines dettes du bilan, les auteurs ont pu mettre en évidence des déterminants économiques qui concernent essentiellement l'abaissement du coût du financement des firmes et l'optimisation du risque des investisseurs.

Ces montages permettant de bénéficier d'avantages fiscaux offerts légalement par les établissements financiers off shore dans le cadre de conventions bilatérales entre juridictions. Par contre, si l'enchevêtrement de ces opérations induit une opacité, elles peuvent nuire à la perception du risque par les investisseurs.

La profonde insertion des activités des établissements financiers off shore dans la finance internationale ainsi que la reconnaissance de certains effets positifs sur l'activité économique fait apparaître le besoin d'une politique de séparation fine des activités favorisant les opérations douteuses des autres activités des établissements financiers off shore. La pression publique internationale peut jouer un rôle pour inciter à cette distinction et favoriser une normalisation des opérations des établissements financiers off shore.

¹⁰ Arnaud BOURGAIN. Et Patrice PIERETI. Discipliner les centres financiers off shore : Incitation par la pression internationale. Région et développement. N°26-2007, p7

Conclusion :

L'intermédiation financière est un élément indispensable au marché financier. Elle est exercée par les différents intervenants connus dans leur domaine dont les établissements de financement off shore.

Malgré la place qu'elles occupent dans les activités de financement international, les financements off shore sont caractérisés de certaines irrégularités et pratiques douteuses telle que le blanchiment de fonds. Elle peut se présenter sous la forme de différents statuts. Elle peut ainsi être assurée par une multitude d'intervenants tels les courtiers en assurance, des intermédiaires en opérations de banque ou des conseillers en investissements financiers.

Ces établissements sont de moins en moins considérés comme des parasites de la finance mondiale, mais davantage comme des acteurs majeurs parfaitement intégrés dans les structures financières reliées aux grandes places internationales.

Bibliographie :

1. Ch. Chavagneux, Palan R., 2006, « *Les paradis fiscaux* », La Découverte, Paris.
2. D. Durant & A. Friez, « *Principales Caractéristiques de l'intermédiation financière en France sur la période récente* », in Bulletin de la Banque de France, n° 81, sept. 2000
3. François Bost, « *Les zones franches, interfaces de la mondialisation* ». annales du Laboratoire Géographie Comparée des Suds et des Nords (GECKO) Université Paris-X-Nanterre. 6/2007
4. Godefroy T., Lascombes P., 2004, « *Le capitalisme clandestin. L'illusoierégulation des places offshore* », La Découverte, Paris.
5. GuinotteA., 1991, « *La Concurrence entre les centres financiers européens dans la perspective de l'Europe 1992* », Namur, FNDP,
6. Gurley et Shaw : « *la monnaie dans une théorie des actifs financiers* », Guigas , 1974.
7. M. Levasseur & A. Quintart, « *Capacité d'endettement de l'entreprise* », in Banque et Marchés. Cahiers de recherche financière appliquée, n° 45, mars-avr. 2000
8. Martine Orange, « *Le prix exorbitant des paradis fiscaux* », Mediapart, 2012
9. O. Burkart, « *Comparaisons internationales des structures de financement* », in Revue d'économie financière, vol. 54, n° 4, 1999
10. Severino J.M., 2004, « *Moraliser les flux financiers : une priorité du développement?* », Techniques Financières et Développement, juin.
11. Stein J, « *Sécurisation des banques paradis & fragilité financière* ». Deadalus, n° 139, 2010.

12. Zoromé A, « *le concept des centres de financement off shore : A la recherche d'une définition opérationnelle* », document de travail du FMI 07/87. Avril, 2007

Revues & Rapports :

1. OCDE, 2001. Enquête sur les centres de financement off shore
2. Thierry Francq, « *Centres offshore Imprévisibles par principe* », Le Courrier de la planète. JUIN 2007.

Sitographie :

1. Pascal Ordonneau, L'intermédiation financière.
Site :<http://lecercle.lesechos.fr/abecedaire/i/221133117/intermediation-financiere>.

Les Compétences Clés et L'avantage Concurrentiel : La Qualité du Produit Cas de la Société : Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem

Pr. KERZABI Abdellatif

Professeur d'enseignement Supérieur, Univ. de Tlemcen

E-mail : kerzabi57@gmail.com

Mme DEBBAHI Yamina

Doctorante, Université de Tlemcen

E-mail : kerzabi57@gmail.com

Résumé :

A travers cette recherche, nous avons tenté de mettre en exergue l'importance des compétences clés dans la distinction de l'entreprise des concurrents et le maintien d'un avantage concurrentiel certain et durable. Notre recherche s'appuie sur une étude de cas dans une société agroalimentaire « Les Grands Moulins Du Dahra Mostaganem » reconnue pour la qualité de ses produits, une compétence organisationnelle clé dans la devance des concurrents. Il convient néanmoins de ne pas faire l'impasse sur les ressources et les compétences de son personnel.

L'étude empirique décrit les différentes compétences clés maîtrisées par l'entreprise (maîtrise des technologies, la capacité d'innovation, la maîtrise du système d'information, la veille stratégique, la qualité et la qualité totale des produits) facteurs déterminants dans la réussite de l'entreprise.

Mots clés : compétences clés, avantage concurrentiel, compétences humaines, mondialisation, concurrence, technologie, innovation, système d'information, veille stratégique, qualité et qualité totale des produits.

ملخص:

من خلال هذا البحث نود تسليط الضوء على أهمية الكفاءات الجوهرية في تمييز المؤسسة عن المنافسين والحفاظ على الميزة التنافسية. هذا البحث يقوم على أساس دراسة حالة في مؤسسة الصناعة الغذائية " المطاحن الكبرى للظهرة مستغانم " المعروفة بنوعية منتجاتها والتي تعتبر كفاءة مؤسساتية جوهرية لتجاوز المنافسة. لكن ينبغي أن لا نتجاهل موارد وكفاءات موظفيها.

وتصف الدراسة الميدانية مختلف الكفاءات الجوهرية المتحكم فيها من طرف المؤسسة (التحكم في التكنولوجيا القدرة على الإبداع، التحكم في نظام المعلومات، اليقظة الإستراتيجية الجودة والجودة الشاملة للمنتجات) عوامل رئيسية لنجاح المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءات الجوهرية، الميزة التنافسية، الكفاءات البشرية، العولمة، المنافسة، التكنولوجيا، الإبداع، نظام المعلومات، اليقظة الإستراتيجية، الجودة و الجودة الشاملة للمنتجات

Introduction :

La mondialisation, la concurrence, la nécessité d'être d'avantage à l'écoute des clients, la rapidité des innovations, la difficulté grandissante à prévoir et à gérer la planification des besoins de l'entreprise, ont amené les entreprises à mettre en place des solutions efficaces afin de rechercher et acquérir un avantage concurrentiel significatif, durable et défendable. C'est pourquoi les compétences clés prennent de plus en plus d'importance car elles permettent à l'entreprise de se distinguer de la concurrence.

Dans un environnement concurrentiel, le concept compétence dépasse la définition limitée de la compétence individuelle, vers une notion plus large celle de la compétence collective. Mieux encore, la tendance aujourd'hui se dirige vers la compétence organisationnelle.

Parmi ces compétences organisationnelles, certaines sont considérées comme des compétences clés. C'est pourquoi, il est indispensable de les déterminer car elles sont des éléments stratégiques qu'une entreprise doit maîtriser pour être compétitive dans une activité donnée. La question que l'on peut se poser est alors:

Quelles sont les compétences vitales à l'entreprise qui lui procurent un avantage concurrentiel certain ?

A cet effet, nous formulons les hypothèses suivantes :

- 1) Certaines compétences organisationnelles (compétences clés) permettent à l'entreprise de devancer ses concurrents ;
- 2) L'entreprise se doit de rechercher les meilleures compétences humaines à l'atteinte des objectifs qui lui sont assignés.

Choix du sujet :

Notre choix a porté sur ce thème pour les raisons suivantes :

- C'est un sujet qui reste d'actualité ;
- Enrichissement de la bibliothèque sur ce sujet ;

- Sujet abordé pour la première fois dans l'université ;
- Déterminer la place de ce thème dans le management de l'entreprise ;
- Attirer l'attention des managers sur l'importance des compétences clés ;
- obtenir beaucoup plus de données sur ces compétences comme un moyen de surpasser les concurrents ;
- privilégier l'investissement humain car considéré comme valeur sûre et déterminante pour la réussite de l'entreprise.

I. Les théories de la compétence :

1. La théorie des ressources :

La théorie des ressources ou ressource- based view dans les pays anglo – saxons, ¹ a permis de proposer une nouvelle voie pour imaginer la stratégie de l'entreprise et a donné un sens à la notion de compétence organisationnelle. Cette théorie s'inspire largement de l'ouvrage d'Edit Penrose (1959), "The Theory of the growth of the firm". La firme, selon Penrose, est une collection de ressources productives.

Dans ce courant, une firme se définit par rapport à ces ressources tangibles (ressources financières, physiques, humaines) et intangibles ou immatérielles (connaissances, compétences, marque, notoriété, savoir-faire). Elles sont soit spécifiques à la firme (comme la notoriété), soit génériques (une machine achetée sur le marché).

2. La théorie évolutionniste :

La théorie évolutionniste s'est d'abord développée à partir de l'ouvrage de Richard Nelson et Sydney Winter, ² *An Evolutionary Theory of Economic Change* (1982).

Cette théorie est un prolongement de la théorie des ressources fondée sur un élargissement du concept de ressource.

Chaque entreprise est caractérisable par ses actifs spécifiques qui déterminent son évolution, Nelson et Winter démontrent que les savoir- faire d'une firme sont inscrits dans des routines organisationnelles, comme ces routines s'appuient sur des connaissances en partie tacites, elles ne peuvent être imitées, elles sont rares, difficiles à échanger, et appropriables qui vont donc différencier

¹ Bernard Baudry, « *économie de la firme* », édition La Découverte, Paris, année 2003, pp 28 - 29.

² Gilles Bressy, Christian Konkuyt, « *économie d'entreprise* », 7ème édition, édition Dalloz, Paris, année 2004, pp 10 -11.

les firmes et être à la base des performances différentes entre des firmes concurrentes.

II. Les compétences de l'entreprise :

Les compétences organisationnelles correspondent à ce que l'entreprise sait faire,³ par rapport à ce qu'elle possède.

Ainsi, la théorie des ressources propose que les compétences organisationnelles stratégiques permettent à l'entreprise de : « maintenir ou d'étendre son avantage compétitif en offrant la possibilité d'augmenter les actifs spécifiques par rapport aux concurrents ».

1. Les compétences clés :

Les compétences clés peuvent être définies comme : ⁴ un ensemble de savoirs et de technologies qui permettent à l'entreprise de proposer un avantage particulier à la clientèle ».

La compétence clé peut être également considérée comme : « un savoir-faire ou une technologie spécifique à une entreprise, qui lui procure un avantage concurrentiel durable dans un secteur économique donné ».

Les compétences clés sont issues de la façon dont une entreprise utilise ses aptitudes et ressources internes par rapport à la concurrence. Se situant par rapport à la concurrence, les compétences sont, dès lors, les sources d'avantages concurrentiels.

1.1. Les caractéristiques des compétences clés :

On peut résumer les caractéristiques des compétences clés comme suit:⁵ Monnayables, rares et uniques, difficiles à imiter, difficiles à substituer, invisibles par les concurrents, essence de l'avantage concurrentiel que l'organisation peut maintenir dans le temps, d'une importance capitale dans la prise des décisions stratégiques de l'entreprise, comme la diversification, difficiles à acquérir, parce qu'elles sont propres et unique à l'entreprise (exemple l'image de marque).

³ Cécile Dejoux, « *les compétences au cœur de l'entreprise* », édition Organisation, paris, année 2001, p 196.

⁴ Cécile Dejoux, « *les compétences au cœur de l'entreprise* », opcit, p 196.

⁵ Emmanuelle Reynaud, « *Compétences centrales : Premier pas vers une définition opérationnelle* », Cédérom de L'AIMS 2001 , Québec, sur le site [www. strategie-aims.com/quebec/web/actes/f-167-cd.pdf](http://www.strategie-aims.com/quebec/web/actes/f-167-cd.pdf) consulté le 19/11/2009.

1.2. Les types de compétences clés qui procurent à l'entreprise un avantage concurrentiel certain :

1.2.1. La maîtrise des technologies:

Dans l'environnement actuel où apparaissent constamment des équipements, des moyens de communication la maîtrise de technologies performantes est devenue une compétence clé pour l'entreprise. Alors que les mutations technologiques souvent considérées comme une menace pour les entreprises qui ne les maîtrisent pas, elles peuvent au contraire devenir une compétence clé pour celles qui ont un potentiel technologique plus performant que celui des concurrents. La technologie n'est plus considérée comme une variable extérieure, indépendante de l'entreprise et accessible de la même manière par tous les concurrents. La technologie fait partie des variables stratégiques car lorsque les technologies maîtrisées par l'entreprise sont distinctives, exclusives, elles concourent à donner à l'entreprise un avantage concurrentiel.⁶

1.2.2. La maîtrise du système d'information:

Être compétitif aujourd'hui, c'est accéder avant les concurrents aux informations qui permettent d'anticiper les besoins et les réactions du marché : le lancement d'un nouveau produit, la découverte d'un nouveau processus ou d'une nouvelle technologie.

Le besoin de collecter, de traiter et de diffuser des informations, le besoin de coordination croissant des activités au sein des entreprises sont les nouvelles sources de l'avantage concurrentiel. C'est au système d'information de prendre en charge ces besoins grâce aux nouvelles technologies de l'information.

Ainsi la maîtrise du système d'information, permet à l'entreprise de se constituer ou de maintenir une compétence clé, c'est à dire un caractère distinctif qui assure sa compétitivité à long terme.⁷

1.2.3. L'innovation:

L'innovation est un moyen qui permet de se doter d'un avantage compétitif car c'est l'élément différenciateur qui permet à chaque entreprise de se démarquer

⁶ Martin Darbelet, « *Économie d'entreprise BTS Tertiaires* », « fiche 79, l'impact stratégique de la technologie », 2ème édition, édition Foucher, année 2008, p 167-168.

⁷ Eric Balança, Bruno Kerouanton, Jean Lacroix, Eric Petit, Erick Sabatier, « *Maîtrise et protection de l'information* » Études du CNISF, 2004, sur le site : www.cnisf.org/biblioth_cnisf/.../maîtrise_protection_info.pdf consulté le 10/02/2010.

et de gagner de nouveaux marchés en leur procurant quelque chose d'unique et désiré par, que leurs compétiteurs n'ont pas.

Autrement dit, innover c'est trouver de nouvelles façons uniques d'apporter davantage de valeur aux clients, et innover de façon continue est la pierre angulaire pour développer un avantage compétitif et durable.

Dans un contexte concurrentiel et face aux perpétuels changements de leur environnement, les entreprises mènent une réflexion sur l'innovation qui est essentielle pour assurer leur croissance et leur développement afin de ne pas disparaître ainsi la capacité à maintenir des avantages concurrentiels durables sur des marchés évolutifs.

C'est pourquoi l'innovation est aujourd'hui un avantage décisif à l'entreprise en différenciant ses produits par rapport à ceux de la concurrence car elle se trouve seule ou presque à vendre un produit avec des caractéristiques très spécifiques.

Comme le montre Michael Porter dans ses écrits, la vieille compétitivité était statique. Les entreprises les mieux placées étaient celles qui avaient les coûts les plus bas.

La nouvelle compétitivité est dynamique. Elle repose sur la capacité à innover et à améliorer sans cesse les produits.

Dans un contexte de concurrence accrue, l'innovation est au cœur des préoccupations des entreprises car elle constitue une opportunité et tend à devenir une condition indispensable de survie et de développement pour de nombreuses entreprises.⁸

1.2.4. La veille stratégique:

La veille stratégique est un système d'aide à la décision qui observe et analyse l'environnement externe, et les impacts économiques présents et futurs pour détecter les menaces et saisir les opportunités de développement. Elle s'appuie essentiellement sur les informations ayant un caractère stratégique ou décisions importantes lui associant le terme de veille stratégique ».⁹

La mise en place d'un processus de veille permet à l'entreprise de :

- Prévoir, surveiller et anticiper les changements à venir sans se faire surprendre par les changements technologiques ou autres : l'entreprise

⁸ Yves Laurent Turcotte, « *Améliorer ou Innover? L'innovation, la véritable création de valeur* », Promaintech, **2010**, sur le site www.pmtn.com/nouvelles-PMTN/entreprise_977_1364_fr/ consulté le 12/02/2010.

⁹ David Coudol & Stéphane Gros, « *veille stratégique, concurrentielle, technologique* », Observation de la veille Stratégique et de l'Intelligence Economique, 17 juin 2006, sur le site www.veille.ma/La-veille-strategique.html consulté le 14/02/2010.

- doit appréhender les menaces ou les opportunités de son marché ;
- Evaluer objectivement sa position compétitive actuelle et future face à ses concurrents ;
 - Augmenter son profit en vendant mieux et plus efficacement ses produits. Développer de nouveaux produits et se positionner sur de nouveaux marchés ;
 - Avoir une meilleure vision et perspective des actions actuelles et futures des concurrents, et prévoir ainsi leurs intentions.¹⁰

Aujourd'hui l'enjeu de toute entreprise est sa survie. Il faut définir l'environnement pertinent, identifier les sources, détecter, analyser, diffuser l'information recueillie, organiser et formaliser l'activité de veille.

Il est indispensable à une entreprise qui veut être présente sur le marché de connaître les risques qu'elle peut rencontrer par rapport à son domaine d'activité pour permettre de saisir les opportunités de développement : créer de nouveaux produits, devenir plus performant, mieux vendre, et surtout d'obtenir un avantage compétitif.

1.2.5. La qualité du produit :

La qualité désigne l'aptitude de l'entreprise à faire apprécier son produit auprès de sa clientèle, La satisfaction que devrait apporter la qualité du produit devrait augmenter la fidélité du client et concéder à l'entreprise un avantage concurrentiel sur ses concurrents.

La différenciation de ses produits par la qualité est source d'avantage compétitif pour l'entreprise, qui privilégiera une stratégie par la qualité à une guerre des prix ruineuse.

Certaines entreprises sont aujourd'hui certifiées selon la norme ISO. En s'impliquant dans cette démarche, toutes ont voulu faire reconnaître par un organisme accrédité leur capacité à gérer la qualité dans leur entreprise.

Ces organismes certificateurs ont pour rôle de contrôler la conformité des systèmes mis en place par rapport aux normes. Ils procèdent également à des audits de suivi des systèmes et de renouvellement des certificats selon les programmes établis avec les entreprises.

¹⁰ Étude réalisée par l'institut innovation informatique entreprise (3IE), et Ecole Pour l'Informatique et les Techniques Avancées (EPITA), « *La veille stratégique, les yeux et les oreilles de votre entreprise ?* » Année 2001, sur le site www.jinnove.com/upload/documentaire/VS.pdf, consulté le 15/02/2010

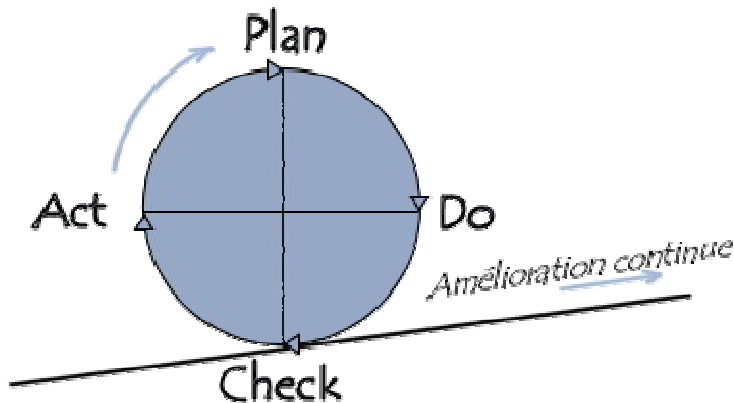
➤ **Les principales composantes du management de la qualité : ¹¹**

✓ **La maîtrise de la qualité :**

William Edwards Deming, divise la maîtrise de la qualité en quatre activités à travers le cycle PDCA (Plan, Do, Check, Act) encore appelé « roue de Deming ». Le cycle PDCA de Deming s'applique à toutes les situations et à tous les domaines où la maîtrise de la qualité est souhaitée. Il désigne les quatre temps suivants :

- **Plan (Planifier):** Planifier, préparer le travail à effectuer, établir les objectifs, et définir les tâches à exécuter.
- **Do (Mettre en place):** Faire, réaliser, exécuter les tâches prévues ;
- **Check (Contrôler):** Cette phase consiste à vérifier l'atteinte des objectifs fixés, Vérifier que les actions mises en place sont efficaces et atteignent l'objectif défini ;
- **Act (Agir):** Corriger, ajuster, rechercher des points d'améliorations, prendre les décisions qui s'imposent.

Figure 1 : La roue de Deming



Source: Jean-François Pillou, « CMMI (Capacity Maturity Model Integrated) » revue Comment Ça Marche , 16 décembre 2004, dernière modification le 14 octobre 2008, sur le site www.commentcamarche.net/contents/qualite/cmmi.php3 - consulté le 17/2/2010.

¹¹ Gracien Marc-Hérolf. « Le management de la qualité, la notion de qualité des produits », revue Management 3 décembre 2009, sur le site <http://production-management.over-blog.com/article-le-management-de-la-qualite-la-notion-de-qualite-des-produits-40486631.html>, consulté le 05/3/2010.

✓ **L'assurance de la qualité :**

L'assurance qualité est la garantie du maintien d'un certain niveau de qualité. Elle a ainsi pour but de rassurer le client sur la qualité de la prestation de l'entreprise. La certification ou accréditation est ainsi une reconnaissance écrite, de la conformité d'un produit ou d'un système à un niveau de qualité. L'assurance de la qualité vient en complément à la maîtrise de la qualité pour donner confiance au client, lui garantir que la qualité qu'il est en droit d'attendre, sera effectivement celle qui lui sera fournie.

✓ **L'amélioration permanente de la qualité :**

L'ISO 9000-2000 définit l'amélioration de la qualité comme « la partie du management de la qualité axée sur l'accroissement de la capacité à satisfaire aux exigences pour la qualité ». De façon plus large, on parle du concept d'amélioration continue de la qualité (ACQ) qui est, pour une entreprise, l'engagement d'améliorer constamment ses opérations, ses processus et ses activités en vue de satisfaire les besoins de ses clients, d'une manière efficace, régulière et rentable. L'amélioration de la qualité de produits est un facteur essentiel de rentabilité et de compétitivité. Car, cette amélioration de la qualité permet, de gagner des parts de marché, grâce à une meilleure qualité et à des prix plus faibles.

➤ **De la qualité vers la qualité totale :**

Le concept de qualité totale est devenu un état d'esprit à acquérir et à développer dans l'entreprise par les dirigeants pour que le client puisse être entièrement satisfait. La mise en place d'une démarche de qualité totale concerne donc toutes les activités de l'entreprise, depuis l'identification des besoins des clients jusqu'à l'après vente. Elle doit être le résultat de l'action de tous les services de l'entreprise.¹²

La qualité totale essaye d'arriver à l'excellence en se donnant des objectifs, dont les 5 zéros :

- **Zéro défauts:** Mise en place d'actions de formation pour améliorer la performance et la motivation des opérateurs ;
- **Zéro délais :** Mise en place d'une gestion des flux de production performante qui élimine les temps morts des opérateurs c'est-à-dire supprimé les attentes ;

¹² Jean Marie Messier, « la gestion de la qualité : a la recherche de la qualité totale », revue management 2, 7 février 2010, sur le site : <http://campusaniort.over-blog.com/article-la-qualite-totale-l-essentiel-44458173.html>, consulté le 20/3/2010.

- **Zéro stocks** : Mise en place d'une gestion de stock en « juste à temps » ;
- **Zéro papiers** : Généralisation des rapports à travers la messagerie interne sans nécessité d'impression et de paperasserie inutile ;
- **Zéro pannes** : Mise en place d'un processus de fabrication fiable et système de maintenance performant ;

De nos jours, on pourrait rajouter aussi,

- **Zéro déchets** : Éviter de produire avec trop de chutes, ce qui est inutile et dangereux ;
- **Zéro nuisances** : Absence de rejets de fumées, copeaux, pollution, pendant la fabrication et pendant l'utilisation du produit.¹³

Traditionnellement, la compétitivité des entreprises s'appuyait sur la maîtrise des coûts et la recherche d'un prix peu élevé, sur le respect des délais et la qualité du produit lui-même. La démarche actuelle se veut plus globale : on parlera de qualité totale.

Cette adaptation permanente des produits aux attentes des clients et à leur évolution, par la maîtrise de toutes les activités de l'entreprise permet de sauvegarder l'avantage concurrentiel de l'entreprise.

Cas pratique :

Dans le cas pratique on va essayer d'appliquer ce qu'on a abordé théoriquement sur une société agroalimentaire qui est « Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem » pour savoir quelles sont les compétences clés maîtrisées par l'entreprise afin dépasser la concurrence.

Et pour atteindre notre objectif on a utilisé la méthode de recherche suivante :

En plus des fondements théoriques, nous recourrons à une enquête en ciblant des entretiens directs par l'apport d'un questionnaire pour chaque entretien, car la qualité des réponses de cette méthode est assurée, grâce à la présence de l'enquêteur. Cette forme d'entretien permet à l'acteur de s'exprimer librement, ainsi d'avoir le maximum d'informations.

I. Présentation de l'entreprise :

L'entreprise « Grands Moulins du Dahra Mostaganem » fut fondée par son PDG Mr Metidji Hocine en lui donnant le caractère d'entreprise unipersonnelle à

¹³ Thomas Lugagne, cours de terminale (sciences et technologies de la gestion), « *management des organisations : le processus et le diagnostic stratégique* », Chapitre l'avantage concurrentiel, Partie 8.

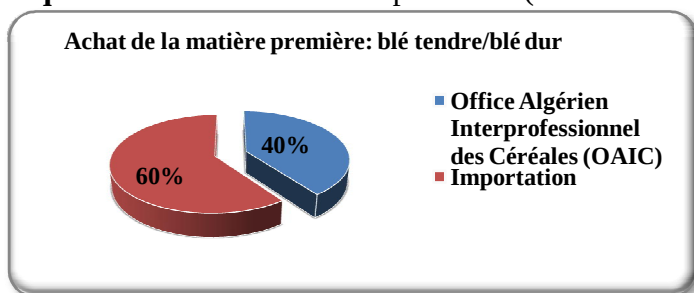
responsabilité limitée (EURL) pour devenir le 16 octobre 2008 une société par actions (SPA) avec un capital social de 3 959 660 000 DA. L'entreprise a pour mission la transformation du blé dur et tendre, la commercialisation et la livraison de ses produits (farine, semoule, couscous, son).

II. Fiche technique de l'entreprise :

L'investissement productif de l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem » se compose de :

- une semoulerie pour la production de la semoule ;
- deux minoteries pour la production de la farine ;
- Une couscousserie pour la production du couscous.

Graphique 1 : Achat de la matière première :(blé tendre/blé dur).



Source : responsable achat matière première de l'entreprise.

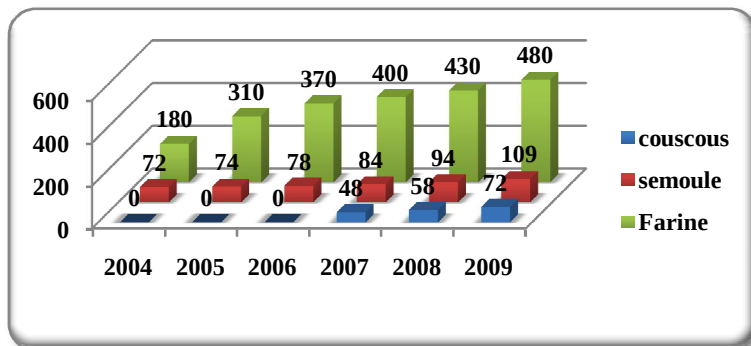
Les approvisionnements auprès des fournisseurs internationaux pour les raisons suivantes :

- Manque dans la diversification des fournisseurs nationaux ;
- Insuffisance de la production locale ;
- La qualité de la matière première importée.

A travers les importations, l'entreprise recherche :

- A assurer la garantie et la qualité de blé acheté ;
- A instaurer un climat de confiance entre les deux parties [acheteurs/fournisseurs] ;
- La disponibilité régulière de blé (surtout en cas de pénurie sur le marché national) ;
- A éviter l'interdépendance d'un seul fournisseur en appliquant la mise en concurrence pour un meilleur rapport qualité/prix et délais.

Graphique 2 : Evolution de la production de l'entreprise « Les Grands Moulins»

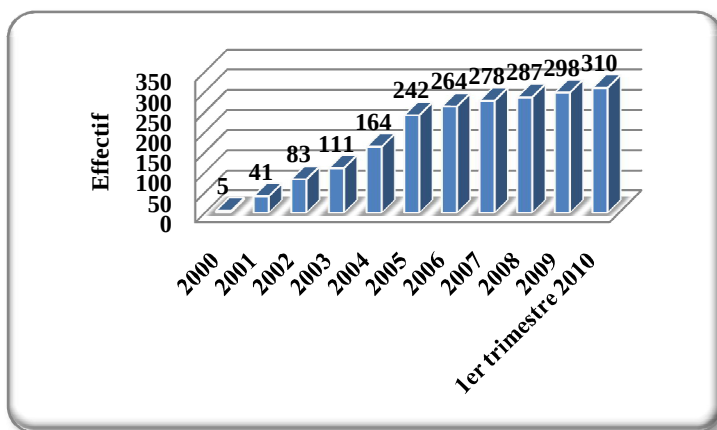


Source : responsable production de l'entreprise

Ces données indiquent un accroissement considérable au niveau de la production de la « GMD », la farine est en tête de cette évolution en passant de 180 tonnes /jour en 2004 pour atteindre 480 tonnes /jour en 2009, soit une évolution de 38%, pour la semoule la quantité produite est passée de 72 tonnes/jour en 2004 à 109 tonnes /jour en 2009, soit une évolution de 66%, quant au couscous le début d'activité était en janvier 2007 avec une quantité produite de 48 tonnes/jour pour arriver en 2009 à 72 tonnes/jour, soit une évolution de 67%

Graphique 3

Evolution des effectifs de l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra »



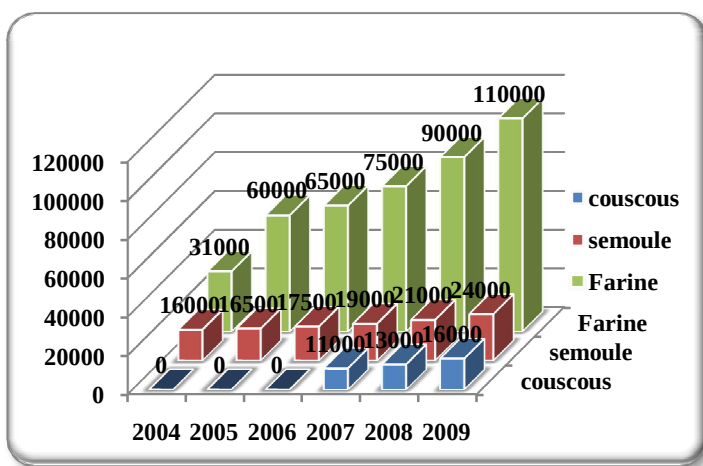
Source : directeur des ressources humaines de l'entreprise

L'augmentation des effectifs est principalement due à :

- La mise en service de la deuxième minoterie en 2004 ;
- Début d'activité de la production du couscous en janvier 2007 ;
- Diversification de la gamme de produits ;
- L'évolution de la production ;
- Le besoin de nouvelles compétences (responsable de management de qualité) au vu des exigences de certificats qualité ISO 9001 durant l'exercice 2006.

Graphique 4

Évolution de la quantité vendue des produits de l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem »



Source : responsable production de l'entreprise

L'interprétation graphique illustre l'évolution mensuelle de la quantité vendue des produits, cette évolution est considérable : pour la farine, la quantité vendue est passée de 3100 tonnes /mois en 2004 pour atteindre 11000 tonnes / mois en 2009, soit une évolution de 28% pour la semoule les ventes sont passés de 1600 tonnes /mois en 2004 pour arriver en 2009 à 2400 tonnes /mois, soit une évolution de 66%, et pour la couscous la quantité vendue est passée de 1100 tonnes /mois en 2007 à 1600 tonnes /mois en 2009 soit une évolution de 68%.

III. Les produits de l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem » :

L'entreprise « Grands Moulins Du Dahra Mostaganem » fournit des produits « bio » exemptés de tout additif et qui répondent aux normes ISO 9001-2000.

1. Les farines :

- **Les farines de blé tendre:** Farine supérieure: (pour les ménagères). / Farine panifiable : (pour les boulangers)
- **Les farines spéciales:** Farine améliorée/Farine pour gâteaux/Farine pour pain complet. /Farine pour pain seigle/Farine pour pain compagne/Farine pour pain au son/Farine pour pain d'orge/Farine à graines (céréales)/Farine biscuitière/Farine pour gaufrettes /Farine pour pizza/Farine pour viennoiserie (croissant et pain au chocolat)/Farine pour buns (pain de mie, hamburger).

2. **Les semoules de blé dur :** La semoule est produite par mouture de blé dur, en utilisant des tamis : La semoule supérieure grosse (Tamis gros)/La semoule supérieure demie grosse (Tamis moins fin)/La semoule supérieure moyenne (Tamis beaucoup plus fin)/La semoule supérieure fine (Tamis encore plus fin)/La semoule courante « sssf » (semoule sassée super fine) (Tamis Très fin)/La semoule courante « 1^{ère} catégorie ».

3. **Le couscous:** Le couscous gros/Le couscous moyen/ Le couscous fin/Le couscous pour mesfouf.

4. **Les issus de meunerie :** Le son.

IV. Les types des compétences clés de l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra » :

1) La maîtrise des technologies:

Les moulins de l'entreprise (minoterie, semoulerie, couscousserie) sont équipés des technologies de BÜHLER, Leader mondial dans la construction des équipements meuniers.

Grâce à la maîtrise de la technologie des équipements de production , l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra » assure le pilotage de moulin à distance (automatisme), maîtrise de la qualité des produits qui peut être exigée par le processus de fabrication, mélange et dosage des ingrédients, moins de consommation d'énergie, conservation des caractéristiques gustatives et nutritionnelles des produits. L'exclusivité et la maîtrise des technologies, permet

à l'entreprise d'être distinctive par rapport à ses concurrents, cette compétence clé concourt à donner à l'entreprise un avantage concurrentiel.

2) la maîtrise du système d'information :

L'entreprise « Grands Moulins du Dahra Mostaganem » a lancé sous l'égide de la SPA Metidji Holding le projet « **ERP** » Entreprise **R**essources **P**lanning, un système d'information qui permettra à l'entreprise de gérer un ensemble de processus en intégrant l'ensemble des activités comme les finances, la production, la gestion des stocks, les achats, les ventes.

L'entreprise ne considère pas cette maîtrise du système d'information comme une compétence distinctive, mais qui consiste à relier les différentes activités de l'entreprise, de sorte qu'elles puissent interagir de manière globale dans un souci de renforcement de son niveau de gestion interne.

3) La capacité d'innovation :

L'entreprise « Grands Moulins » porte beaucoup d'intérêt à l'innovation permanente, cette innovation vise principalement la fabrication de nouveaux produits et l'amélioration des produits existants.

Pour les produits nouveaux, « Les Grands Moulins du Dahra » est la seule entreprise sur le territoire nationale qui a pu proposer aux consommateurs 15 qualités de farine, 6 qualités de semoules, et 4 qualités de couscous.

Par ailleurs, il semble important de préciser que l'entreprise projette l'élargissement de sa gamme de production pour répondre au mieux aux nouvelles tendances de consommation en envisageant :

- ✓ La proposition de quatre nouvelles farines parmi lesquelles on distingue ce qui suit : Farine spéciale cake/ Farine spéciale pain d'épice/ Farine spéciale beignets/Farine spéciale génoise ;
- ✓ L'extension de son activité pour se lancer dans la production des pâtes alimentaires

Et dans le même ordre d'idée, l'entreprise propose plusieurs types de conditionnements de ses produits : 1 kg, 5 kg, 10 kg, 25 kg, 50 kg.

La mise en œuvre d'une stratégie d'innovation et de favoriser le succès des nouveaux produits commercialisés apparaît pour Les Grands Moulins Du Dahra comme un enjeu majeur dans la compétition à laquelle elle se livre.

Cette innovation a permis à l'entreprise de se démarquer de la concurrence et de gagner de nouveaux marchés par la mise à disposition de produits nouveaux indisponibles sur le marchés par leurs concurrents. C'est un moyen qui vise à favoriser le développement, la performance de l'entreprise, le renforcement de sa

position concurrentielle sur le marché par le maintien d'un avantage concurrentiel durable.

4) la veille stratégique :

L'entreprise « Grands Moulins du Dahra » a choisi La veille stratégique pour surveiller son environnement global en vue d'anticiper les menaces et les opportunités à moyen et long terme.

Dans le contexte de compétition actuelle entre les entreprises agroalimentaires, il a été nécessaire pour l'entreprise d'être constamment à l'écoute de son marché, d'améliorer sa compétitivité, c'est pourquoi l'entreprise a fait appel a des superviseurs extérieurs qui fourniront l'information nécessaire a cette mesure.

La mise en place des superviseurs a permis à l'entreprise de comparer son savoir faire et le développer, d' améliorer la qualité de ses produits, de créer de nouveaux produits, de devenir plus performante, de mieux vendre, et surtout d'obtenir un avantage compétitif.

5) la qualité du produit de l'entreprise « Les Grands Moulins Du Dahra » :

L'entreprise s'est engagée à mettre en place un organisme à l'écoute des clients afin de déterminer leurs attentes pour pouvoir définir des produits qui correspondront le mieux a leurs besoins en ayant pour but leur satisfaction dans le meilleur rapport qualité/prix.

L'orientation "client" implique de faire pénétrer la voix du client au sein de l'entreprise pour influencer la façon de travailler, mais aussi pour améliorer en permanence la qualité des produits, par voie de conséquence l'entreprise ne cesse de l'observer au centre de ses préoccupations par la recherche incessante de sa satisfaction.

➤ Maîtrise de la qualité des produits de l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem »

Depuis la sélection de blé jusqu'au conditionnement des farines, des semoules, et du couscous le processus de transformation est étroitement surveillé et les points de contrôle multipliés afin d'offrir aux consommateurs des produits d'une qualité irréprochable dans le respect total de l'environnement. Cette démarche perfectionniste explique l'engouement actuel pour les produits des Grands Moulins du Dahra qui connaissent un succès de plus en plus retentissant auprès des professionnels mais également les clients. Le responsable laboratoire et son équipe sont chargés des prélèvements des produits en cours et fin de fabrication, de l'exécution des analyses chimiques

(taux d'humidité, taux de cendres, le taux de granulation des matières premières (blé dur et tendre) et des produits finis (farine, semoule, couscous), de l'enregistrement des résultats obtenus et remarques constatées, et de l'établissement des bulletins de libération des produits finis.

Le laboratoire garantie et vérifie la qualité des produits et la fiabilité des résultats.

➤ **L'assurance qualité :**

Engagée depuis l'année 2004 dans une politique de management de la qualité de ces activités, l'entreprise « Les Moulins Du Dahra » a été récompensée en Juin 2006 par l'attribution de la certification ISO 9001version 2000 par SGS ICS¹⁴ (International certification services).

Elle continue à s'y implanter par l'adoption de la version ISO 9001-2008 pour l'année 2009.

L'octroi de la certification est une capacité à prouver la garantie du maintien d'un certain niveau de qualité, prouver objectivement que l'entreprise a mis en place une organisation efficace, qui permet de fournir des produits de qualité conformes aux exigences spécifiées, prouver que la qualité demandée de farines, semoule, et couscous est effective, donner confiance aux clients, les rassurer sur la qualité de la prestation de l'entreprise, rassurer la direction de l'entreprise et les actionnaires sur la démarche qualité mise en place.

➤ **La qualité totale des produits de produits de l'entreprise « Les Grands Moulins Du Dahra Mostaganem »**

L'entreprise a pu atteindre les objectifs suivants de la qualité totale :

- Faire un produit bien – fait du premier coup par le contrôle rigoureux de la production et l'intégration des contrôles de qualité au niveau du laboratoire et la boulangerie. (zéro défauts) ;
- En respectant les délais indiqués aux clients, les produits de l'entreprise sont fabriqués et livrés au bon moment, par la mise en place d'une gestion des flux de production performante qui élimine les temps morts. (zéro délais) ;

¹⁴ SGS leader mondial de l'inspection, du contrôle, de l'analyse et de la certification. Cet organisme certificateur permet de prouver la conformité des produits, processus, systèmes ou services aux réglementations et normes nationales et internationales. Il aide les entreprises à obtenir la certification nécessaire pour réaliser des opérations commerciales dans des marchés cibles.

SGS - International Certification Services est la filiale de certification du groupe SGS, elle délivre la certification Qualicert, un label qualité s'appliquant aux activités de services.

- Par la mise en place d'une gestion de stock en « juste à temps », l'entreprise limite le niveau de stock en fonction des ventes et ne fabrique que la quantité indispensable c'est-à-dire celle qui correspond au besoin des clients. (zéro stocks) ;
- La mise en œuvre du système d'information « **ERP** » **E**ntreprise **R**essources **P**lanning de l'entreprise, et grâce aux moyens informatiques dont elle dispose, l'entreprise a pu gérer l'ensemble des processus en intégrant l'ensemble des activités à travers la messagerie interne sans nécessité d'impression et de paperasserie inutile. (zéro papiers) ;
- Grâce à l'état neuf et la performance des équipements des moulins, l'entreprise ne connaît pas assez de pannes au niveau de son matériel de production.

A titre préventif, elle a mis en place un service maintenance. (Zéro pannes).

En évitant de produire avec trop de chutes, les restes de blé dur et tendre sont destinés à la fabrication du son. (Zéro déchets).

V. Les compétences clés des individus de L'entreprise « Les Grands Moulins Du Dahra Mostaganem » :

Les compétences clés des individus de l'entreprise reflètent parfaitement la théorie évolutionniste des compétences.

En effet, l'entreprise a bénéficié d'un recrutement judicieux et a renforcé ses compétences auprès de l'entreprise étatique SN-SEMPAC (Société Nationale Semoulerie Minoterie Pate Alimentaire Couscousserie) objet d'une dissolution.

Les responsables de production, les meuniers, le responsable laboratoire, le boulanger chargé du test de panification ainsi que le responsable des ressources humaines ont acquis une expérience très appréciable qui varie entre 5 et 12 ans dans le secteur de la meunerie et ont participé de manière certaine à la réussite de démarrage de cette entreprise grâce à leurs compétences fruit des routines, tout en concourant à la formation du personnel d'exécution ce qui a permis d'acquérir un savoir-faire à tous les niveaux de la production.

Conclusion:

La qualité est devenue un aspect essentiel dans la production des entreprises. Pour qu'une entreprise dispose d'un avantage sur ses rivales, il faut que la différence entre la valeur de son produit et la valeur des produits de ses concurrents soit importante.

De ce fait, il y a avantage concurrentiel si les compétences de l'entreprise qui sont intégrées dans le produit sous forme de caractéristiques créent plus de valeur aux clients, comparativement aux compétences des autres entreprises.

En définitive, L'entreprise « les Grands Moulins Du Dahra » maîtrise parfaitement ses compétences organisationnelles clés à savoir : les technologies, l'innovation, la veille stratégique, la qualité des produits ainsi la qualité totale.

C'est les compétences clés des individus qui ont engendré les compétences organisationnelles de l'entreprise à travers les routines et les expériences acquises dans le secteur de la meunerie,

L'entreprise s'organise et fonctionne comme un réseau de compétences, sa performance dépend de sa capacité à mobiliser et à combiner les compétences de ses ressources humaines, en les capitalisant et en créant un stock de compétences qui deviendra un facteur de compétitivité décisif. Quant aux résultats de nos entretiens effectués avec les différents responsables, nous avons déduit que l'entreprise « Les Grands Moulins du Dahra Mostaganem » continue à s'engager à :

- Améliorer en permanence l'écoute de ses clients et analyser leurs besoins ;
- Elargir son réseau de distribution qui touche l'ensemble du territoire national et la prospection de marchés internationaux ;
- Assurer en continuité la compétitivité du marché par la maîtrise des coûts, des délais, et de la qualité de ses produits et de leur commercialisation ;
- Développer en permanence les compétences de son personnel par la formation et favoriser les conditions de son implication et de mobilisation par sa motivation ;
- Veiller à l'amélioration continue de son système de management de la qualité grâce à la mise en disposition de ressources et compétences nécessaires.

Bibliographie :

Ouvrages:

1. Bernard Baudry, « *économie de la firme* », édition La Découverte, Paris, année 2003,
2. Cécile Dejoux, « *les compétences au cœur de l'entreprise* », édition Organisation, paris, année 2001.
3. Gilles Bressy, Christian Konkuyt, « *économie d'entreprise* », 7ème édition, édition Dalloz, Paris, année 2004.

4. Martin Darbelet, « *Économie d'entreprise BTS Tertiaires* », « fiche 79, l'impact stratégique de la technologie », 2ème édition, édition Foucher, année 2008.

Articles et autres travaux :

1. David Coudol & Stéphane Gros, « *veille stratégique, concurrentielle, technologique* », Observation de la veille Stratégique et de l'Intelligence Economique, 17 juin 2006, sur le site www.veille.ma/La-veille-strategique.html.
2. Emmanuelle Reynaud, « *Compétences centrales : Premier pas vers une définition opérationnelle* », Cédérom de L'AIMS 2001 Québec, sur le site www.strategie-aims.com/quebec/web/actes/f-167-cd.pdf.
3. Eric Balança, Bruno Kerouanton, Jean Lacroix, Eric Petit, Erick Sabatier, « *Maitrise et protection de l'information* », Études du CNISF, 2004, sur le site www.cnisf.org/biblioth_cnisf/.../maitrise_protection_info.pdf.
4. Etude réalisée par l'institut innovation informatique entreprise (3IE), et Ecole Pour l'Informatique et les Techniques Avancées (EPITA), « *La veille stratégique, les yeux et les oreilles de votre entreprise ?* », Année 2001, sur le site : www.jinnove.com/upload/documentaire/VS.pdf.
5. Gracien Marc-Hérolf, « *Le management de la qualité, la notion de qualité des produits* », revue Management 3 décembre 2009, sur le site : <http://production-management.over-blog.com/article-le-management-de-la-qualite-la-notion-de-qualite-des-produits-40486631.html>.
6. Jean-François Pillou, « *CMMI (Capacity Maturity Model Integrated)* » revue Comment Ça Marche, 16 décembre 2004, dernière modification le 14 octobre 2008, sur le site www.commentcamarche.net/contents/qualite/cmmi.php3, consulté le 17/02/2010
7. Jean Marie Messier, « *la gestion de la qualité : a la recherche de la qualité totale* », revue management 2, 7 février 2010, sur le site <http://campusaniort.over-blog.com/article-la-qualite-totale-l-essentiel-44458173.html>, consulté le 20/03/2010.
8. Thomas Lugagne, cours de terminale (sciences et technologies de la gestion), « *management des organisations : le processus et le diagnostic stratégique* », Chapitre l'avantage concurrentiel, Partie 8.
9. Yves Laurent Turcotte, « *Améliorer ou Innover? L'innovation, la véritable création de valeur* », Promaintech, 2010, sur le site www.pmtn.com/nouvelles-PMTN/entreprise_977_1364_fr/.



UNIVERSITÉ
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Revue Stratégie et Développement



Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
éditée par la Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

